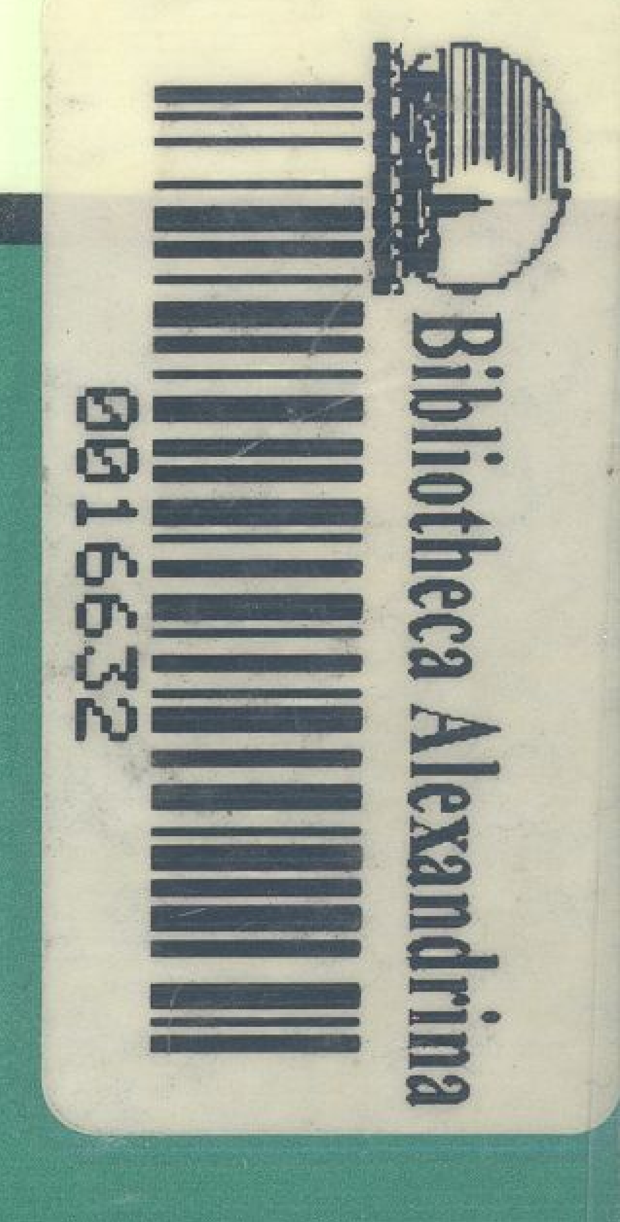




الاقتصاد العربي تحت الحصار

دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية
وتأثيرها في الاقتصاد العربي
مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية



الدكتور رمزي زكي

الاقتصاد المغربي تحت الحصار

ريع المؤلف من حقوق تأليف هذا الكتاب مخصص لدعم الانتفاضة
لشعبنا العربي في فلسطين المحتلة

جدول رقم (٢ - ١)

الاتجاه الطويل المدى لمعدل الربح نحو التناقص في البلدان الرأسمالية الصناعية
خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٢
محسوب على أساس تطور نصيب الأرباح من القيمة المضافة
ومعدل العائد في قطاع الصناعات التحويلية

الدولة	نصيب الأرباح				معدل العائد			
	الإجمالي		الصافي		الإجمالي		الصافي	
	١٩٦٠ - ١٩٧٢	١٩٧٣ - ١٩٨٢	١٩٦٠ - ١٩٧٢	١٩٧٣ - ١٩٨٢	١٩٦٠ - ١٩٧٢	١٩٧٣ - ١٩٨٢	١٩٦٠ - ١٩٧٢	١٩٧٣ - ١٩٨٢
بلجيكا	٣٥,٣	٢٣,٧	...	...	...	...	...	...
الدانمارك	٢٦,٦	٢٤,٦	...	...	...	...	...	...
فنلندا	٣٧,٩	٣٥,٣	٢٥,٥	٢٦,٦	...	١٢,٦	...	١٣,٨
فرنسا	٣٩,٧	٣٣,٧	...	...	٢٠,٠	١٥,٨	...	...
المانيا الاتحادية	٣٥,٥	٢٨,٨	٢٩,٠	١٩,٧	٢١,٢	١٤,٦	٢٤,٩	١٥,٨
ايرلندا	...	٣١,٦	...	...	...	...	...	...
ايطاليا	٣٧,٧	٣٤,٠	...	...	...	...	...	...
النرويج	٢٨,٣	٢٨,٦	٢٠,٠	٢٠,٠	...	...	...	...
السويد	٢٧,٣	٢٢,٧	٢٠,٤	١٣,٠	١٠,٦	٧,٣	...	...
بريطانيا	٢٩,٦	٢٢,٣	٢٤,٢	١٣,٨	١١,٩	٦,٤	١٣,٧	٦,٠
كندا	٣٣,١	٣٣,٤	٢٥,٧	٢٥,٩	١٣,٧	١٢,٩	١٦,٦	١٥,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦,٤	٢٤,٨	٢٠,٨	١٦,٨	٢١,٠	١٥,٣	٢٨,٧	١٨,٣

المصدر: United Nations; *Economic Survery of Europe in 1983* (New York: Economic Commission for Europe, 1984), p. 1.62.

(...) غير متوافرة.

المشكلة الرئيسية المطلوب وضع حل لها من وجهة نظر رأس المال الاحتكاري هي: كيف يزيد الطلب دون زيادة الأجور بما لا يهدد معدل الربح نحو التدهور؟ وبعبارة أخرى: كيف يمكن للطلب أن يتزايد بشكل مستمر ليستوعب الزيادة في الانتاج دون أن تزيد معه معدلات الأجور بصفة دائمة؟

هنا تفتقت قريحة الرأسمالية عن حل، بدا في بدايته كما لو كان عصا سحرية لمواجهة هذه المعضلة، وكان الحل التوسع غير العادي في القروض الداخلية بمختلف أنواعها، قروض

للمستهلكين، وقروض للمنتجين، وقروض للحكومة[٣٣]. ومنذ ذلك الوقت سيصبح الصعود نحو النمو مرتكزاً على أعمدة شاهقة من الديون الداخلية، التي ستؤدي إلى إحداث زيادة مستمرة في عرض النقود وتعبث باعتبارات التوازن الاقتصادي العام، وتدفع النظام إلى التردي في أغوار التضخم. وكانت الخطوة الأولى للتوسع في تغذية الطلب الاستهلاكي، المستند إلى ضخ القروض في القطاع العائلي، هي حرص المؤسسات الصناعية والتجارية على التأثير على اتجاهات الطلب الاستهلاكي ـ وبالذات على السلع الصناعية المعمرة ـ التي ترتفع فيها معدلات الربح. وهنا انفجرت في بلدان المراكز الصناعية حملات واسعة ومبتكرة للدعاية والإعلان للتأثير على نفسية المستهلك وحفزه على الشراء. وكانت مواسم تخفيضات الأسعار (الأوكازيون) تقدم إغراءً محفزاً للشراء. لكن الأمر المهم هو كيف يمكن للقطاع العائلي أن يزيد من طلبه الاستهلاكي وعلى نحو يزيد عن حجم الدخل المتاح للإنفاق؟ هنا نشير إلى النموذج الأمريكي نظراً لدلالته الهامة، وباعتباره يمثل نموذج دولة النواة للمنظومة.

فقد أمكن للرأسمالية الأمريكية أن تتغلب على ضآلة القدرة على الشراء الناجمة عن انخفاض النصيب النسبي للأجور في الدخل القومي من خلال التوسع الهستيري في ما سمّي هناك نظام قروض المستهلك (Consumer Credit)، وهي غالباً قروض تعطى لتمويل الشراء بالتقسيط. وطبقاً للتقديرات التي ذكرها الاقتصادي الأمريكي مانويل كاستلز، قفز إجمالي هذا النوع من القروض من ٨,٤ مليار دولار في عام ١٩٤٦ إلى ١٢٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٦٩. وبينما بلغت نسبة القروض الاستهلاكية المقدمة للعائلات إلى الدخل المتاح للإنفاق حوالى ٥٦ بالمائة في عام ١٩٥٥، إذا بهذه النسبة تصل إلى ٩٣ بالمائة في عام ١٩٧٤، مما يدل على نمو هذا النوع من القروض بشكل مخيف خلال عقد الستينات. وكان ظهور «بطاقات (كروت) الائتمان» ـ (Credit Cards) في الستينات يمثل إحدى الأدوات الهامة في الآلية التي سهلت إذكاء هستيريا هذا النظام. وقد بلغ عدد هذه البطاقات التي يستخدمها الأمريكيون حوالى ٧٠ مليار بطاقة في عام ١٩٧٣. وكان سعر الفائدة على القروض التي تمثلها هذه البطاقات أكثر من ١٨ بالمائة. كما بلغت قيمة الديون التي تمثلها حوالى ١٤ مليار دولار في عام ١٩٧٣، قدمتها مختلف البنوك الأمريكية[٣٤].

ولم يقتصر نظام التوسع في الائتمان الممنوح للعائلات عند هذا الحد، بل ظهر نوع آخر، وهو «الرهون العقارية» (Housing Mortgages). وهو نظام طورته الحكومة الفيدرالية لمساعدة العائلات على امتلاك منازل خاصة بهم. وقد لعب هذا النظام دوراً هاماً في تحسين

---

(٣٣) انظر: رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» الحلقة ١٣: «كيف واجه الاقتصاد الأمريكي جذور أزمته؟» الأهرام الاقتصادي (١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣).

(٣٤) Manuel Castells, *The Economic Crisis and American Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980), p. 115, and «Debt and the Business Cycle,» *Monthly Review*, vol. 30, no. 2 (June 1978), pp. 1-11.

شروط الاسكان للمواطن الأمريكي. وهذا النظام يلعب فيه الائتمان طويل الأجل دوراً ملحوظاً(٣٥).

ولا يجوز أن ننسى في هذا السياق، ذلك التوسع في الائتمان الذي حدث بين المؤسسات التجارية والصناعية كمحور هام في تكوين سمات الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح يعيش أساساً على الدين. فقد لجأت تلك المؤسسات إلى الاقتراض من البنوك التجارية وإلى إصدار سندات بمعدلات أعلى لكي تتمكن من تعبئة الموارد النقدية بالسرعة اللازمة لمواجهة نفقات الاستثمارات المربحة التي تمخضت عن توسع الطلب الاستهلاكي الخاص والعام. وقد أفرطت البنوك التجارية في هذا المجال لمضاعفة حجم أرباحها.

وأخيراً، وليس ذلك أقلّ أهمية مما مضى، فقد سارت الحكومة الفيدرالية على هذا النهج الهستيري نفسه في التوسع الائتماني لكي تتمكن من تمويل هذا الحجم الهائل من الانفاق العام الذي اضطلعت به في مختلف المجالات. وظل عجز الموازنة العامة للدولة يتزايد على نحو مخيف، وتزايد معه في الوقت نفسه وبشكل تراكمي الدين العام المستحق على الحكومة. يكفي هنا أن نعلم أنه بينما بلغ عجز الموازنة للحكومة الفيدرالية حوالى ٢,٨ مليار دولار وبينما بلغ حجم الدين العام ٣٨٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٧٠، إذا بالعجز في الموازنة العامة يرتفع إلى ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٧٨، ويتضخم حجم الدين العام إلى ٧٠٩,١ مليارات دولار في هذا العام نفسه(٣٦).

وخلاصة ما سبق أن الاقتصاد الأمريكي، من خلال هذا التوسع الجنوني في الائتمان، أصبح اقتصاداً قوامه الداخلي يستند أساساً إلى المديونية. فلقد قفز حجم المديونية بأنواعها السالفة الذكر من ٤٠٠ مليار دولار في عام ١٩٤٦ إلى ٢,٥ ترليون دولار في عام ١٩٧٤، منها ترليون دولار ديون مستحقة على الشركات و٦٠٠ مليون دولار ديون عقارية و٢٠٠ مليار دولار ديون على الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية و٢٠٠ مليار دولار ديون استهلاكية على العائلات. ويقول الاقتصادي الأمريكي مانويل كاستلز، انه نتيجة لهذا النمو الهستيري في حجم المديونية الداخلية، أصبح الائتمان المحلي يتزايد يومياً بمقدار ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ حتى ١٩٧٤، وإن حجم هذه المديونية قد تضاعف خلال خمسة عشر عاماً في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠، وتضاعف بعد ذلك في غضون عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠. وإنه في عام ١٩٧٤ كان كل دولار أمريكي في التداول يقابله ثمانية دولارات إئتمانية. ولهذا لم يكن غريباً أن ينفجر عرض النقود على نحو مخيف. وهو نمو كان يجاوز بكثير معدلات النمو الحقيقية لعرض السلع والخدمات. وتلك هي بالتدقيق الجذور الحقيقية لمشكلة التضخم الذي نما واستفحل في الاقتصاد الأمريكي في عقد السبعينات(٣٧).

---

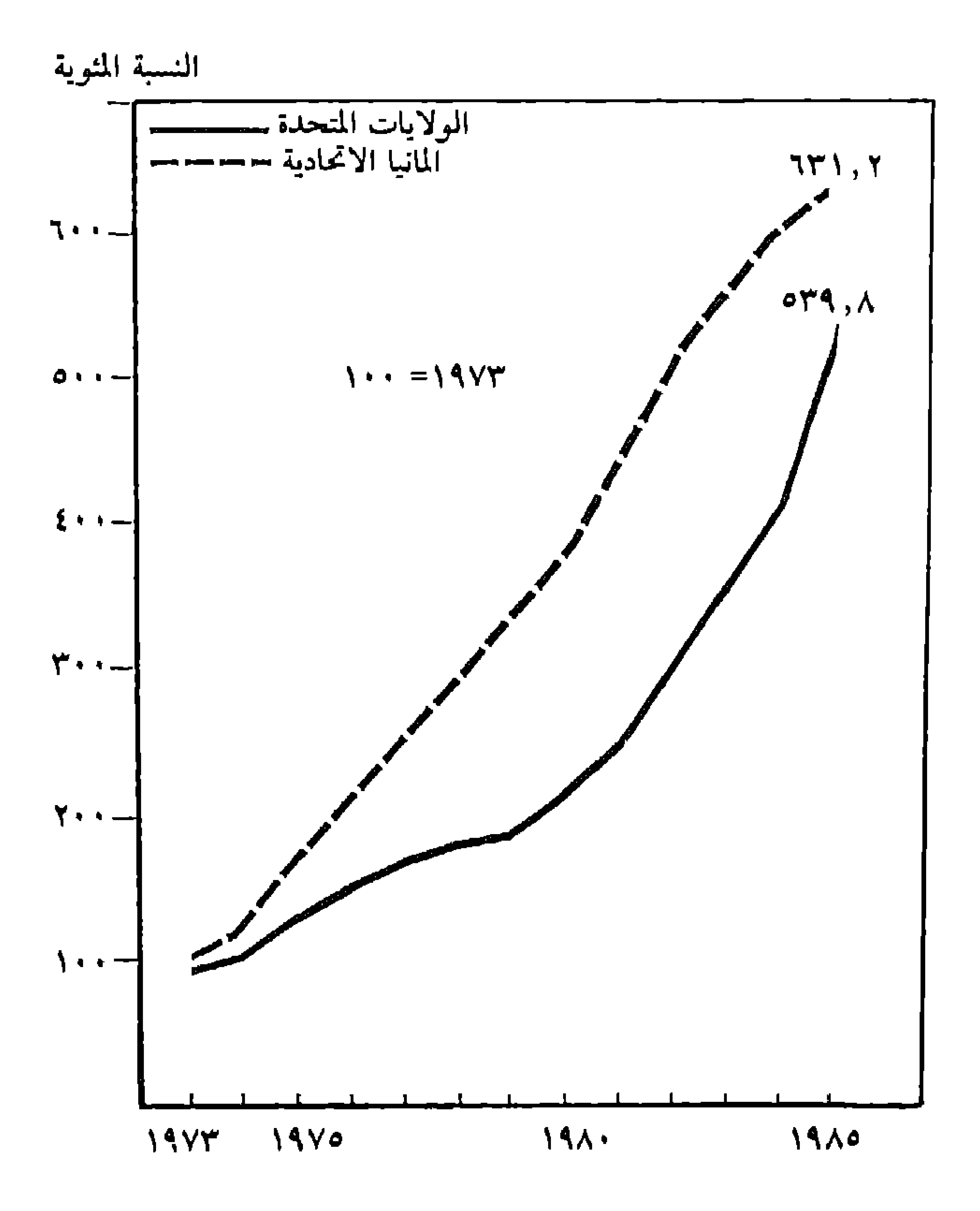
(٣٥) Castells, Ibid., pp. 1-11.

(٣٦) Klaus Kollch, *Gold, Dollar, Wahrungskrise* (Berlin: Verlag die Wirtschaft, 1981).

(٣٧) زكي، «كيف واجه الاقتصاد الأمريكي جذور أزمته؟» و =

شكل رقم (٢ - ٤)

من صور اقتصاد الديون
تطور الدين الداخلي الحكومي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الاتحادية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥



المصدر:

P. Danek and H. Riedel, *Die Kapitalistishen Staatsfinanzen in Krise,* (Berlin: Dielz Verlag, 1987), p. 123.

= *Business Week* (12 October 1974),

حيث تذكر المجلة أن «الاقتصاد الأمريكي يقف على قمة جبل ديون يبلغ ارتفاعها ٢,٥ تريليون دولار. إنه جبل بني بواسطة كل السيارات والمنازل والمصانع والآلات التي جعلت هذا الاقتصاد أضخم وأغنى اقتصاد في تاريخ العالم. إن الولايات المتحدة هي اقتصاد ديون من دون منازع، فلديها أكبر الدائنين وأكبر المديونين، وأعقد نظام مالي. والأرقام ضخمة إلى درجة تستعصي على الفهم (تريليون دولار كديون للشركات؛ ٦٠٠ مليار دولار ديون رهونات؛ ٥٠٠ مليار دولار ديون الحكومة الأمريكية؛ ٢٠٠ مليار دولار ديون الدولة والحكومات المحلية، و٢٠٠ مليار دولار ديون المستهلكين». =

(٣) تحول البطالة إلى مشكلة هيكلية

استطاعت منظومـة الاقتصاد الـرأسمالي العـالمي، في مراكـزها الصنـاعية المتقـدمة، أن تتغلب على مشكلة البطالة إبّان سنوات الصعود المستمر لعالم ما بعد الحرب، وبالـذات خلال سنوات إعادة البناء (١٩٤٥ ـ ١٩٦٠). فقد استوعبت الجرعات الاستثمارية المتزايدة حجوماً كبيرة من العمالة. وكان لتبني حكومات هذه المراكز شعار تحقيق التوظف الكامل كهدف عزيز للسياسة الاقتصادية ومـا قام عليـه من سياسـات، أثر هـام في هذا الصـدد. وبالفعـل، فقد انخفض معدل البطالة في هذه المراكز إلى ٣ بالمائة (تقريباً)، وهو المعدل الذي كان يُنظر إليـه آنـذاك على أنـه معدل البـطالة الـطبيعي. وقد اقـترن هذا الـوضع بـارتفاع نسبي واضـح في معدلات الأجور كنتاج لنضال نقابات العـمال، وكنتيجة أيضـاً لمشروعات الضـمان الاجتماعي والـرعايـة الاجتماعيـة التي انطوت عليهـا السيـاسـة الكينـزيـة. هنـالـك راح عـدد كبـير من الاقتصاديين يزعمون أن الرأسماليـة كنظام اجتـماعي لم تعد مهـددة بمشكلة البطالـة، وأن كل فرد، قادر على العمل وراغب فيه، يستطيع أن يجد عملاً في ضوء اقتصادات السوق.

بيد أنه حينما شارفت سنوات إعادة البناء على الانتهـاء، عمد كثـير من بلدان المراكـز، وبالذات بلدان غرب أوروبا إلى استقبال العمالة الأجنبية الرخيصة الوافدة من مناطق المنظومة المتخلفة أو الأقل نمواً (تركيا، اليونان، الجزائر، المغرب. . .) للاستفادة منها في تأدية كثير من الأعمال المرهقة بأجور منخفضة وللضغط على مستوى الأجـور للعمال المحليـين. وخلال فـترة السبعينات غدت العمالة الوافدة من هذه المناطق تمثّل نسبة هامة ومحسـوسة من اجمـالي القوى العاملة في اقتصادات هذه المراكز. وكان تشغيل هؤلاء العمال الأجـانب يتم في ضوء عـلاقات تمييزية وإهدار للكثير من حقوقهم.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الملاحظ أن مشكلة البطالة، ابتداءً من أواخـر الستينات، بدأت تتبلور على نحو واضح، وتتحول تدريجياً لكي تصبح مشكلة طـويلة المدى. مثّـل ذلك أحد الأسباب، وفي الوقت نفسه أحد المعالم الأساسية والخـاصة، لـلأزمة التي ستـدخل فيهـا المنظومة عند مشارف السبعينات. فنحن نعلم أن البطالة كانت تتسم بـالطابـع الدوري إبّـان المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية، حيث ترتفع في فترات الكساد الدوري ثم تعـود للإختفـاء في فترات الإزدهار. وهي من الأمور المألوفة في النـظام الرأسـمالي. إلاّ أنه لـوحظ، ابتداءً من أواخر العقد السادس لقرننا الحالي أن البطالة قد غدت مشكلة هيكلية لا دورية، وذات طابع

= أنظر، أيضاً: بول سويزي وهاري ماجدوف، «الأزمة الاقتصادية في المنظور التاريخي،» في: بول سويزي وهاري ماجدوف، **أزمة الرأسماليـة العالميـة الراهنـة**، ترجمـة سعيد محيـو (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٢٥ ـ ٢٦، حيث يـرد أن «هذه الأمـة، في سبيل تمـويل ثـلاثة عقـود من الازدهار الاقتصـادي في الداخـل وتصديره إلى الخـارج، قد استـدانت بمعدل ٢٠٠ مليـون دولار يوميـاً، وفي كل يـوم منذ انتهـاء الحرب العـالمية الثانية. والآن ثمة دلائل توتر في كل مكان، ولم يحدث قبلاً أن بدأ اقتصاد الديون بمثل هذا الضعف حيث بات الدائنون والمدينون في وضع مشكوك فيه».

طويل المدى وليست متوسطة المدى، وهذا يعني أنها أصبحت صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي وافراز دائم لطريقة أدائه في هذه البلدان، وأن التغلب عليها يتطلب، من ثم، تغييراً في هذا الهيكل وتعديلاً في طريقة أدائه[٣٨]. وعبر توالي السنين، تفاقم عدد العمال العاطلين عن العمل. وأصبح الآن يزيد عن ٣٦ مليون عامل عاطل في بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ناهيك عن البطالة في بلدان المحيط. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحليل التقليدي الذي كان يقدّم لظاهرة البطالة، من خلال نظريات الدورة التجارية وجمود الأجور وعدم مرونة سوق العمل. . . إلى آخره، لم يعد مقنعاً لتفسير هذه الظاهرة وتحوّلها إلى ظاهرة هيكلية طويلة المدى. وقد حاولنا في عمل علمي سابق لنا[٣٩] تفسير هذه الظاهرة من خلال ثلاثة محاور:

أ ـ محور أول يشير إلى أثر الثورة العلمية التقانية المعاصرة، إذ عمد رجال الأعمال إلى الإسراع في تطبيق الفنون الانتاجية الجديدة الموفرة لعنصر العمل، وبالذات عنصر العمل المرتفع الأجر، في محاولة منهم لخفض كلفة الانتاج ومضاعفة الأرباح. وبالفعل، ارتفعت درجة «الأتمتة» في كثير من العمليات الانتاجية داخل الكثير من قطاعات الانتاج، وخصوصاً بعد اختراع «الانسان الآلي» ـ الروبوت، والتقدم الهائل الذي حدث في صناعة الكومبيوتر وتقانية البرمجة والآلات الدقيقة للتحكم عن بعد.

ب ـ ومحور ثانٍ يبين أنه في ضوء الارتفاع الذي حدث في معدلات الأجور، إبّان سنوات الصعود المستمر نحو النمو استقرار هذه المعدلات، فضلاً عن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي حققها العمال، عمد كثير من الشركات الاحتكارية إلى نقل كثير من أوجه نشاطها، وبخاصة تلك الأنشطة الكثيفة العمل، إلى خارج بلدانها وبالذات إلى بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي تتسم الأجور فيها بالانخفاض الشديد إذا ما قورنت مع الأجور السائدة في المراكز الصناعية. ولهذا فقد زادت البطالة في تلك الصناعات المنقولة للخارج (الأمثلة الواضحة هنا هي صناعة النسيج، صناعة تجميع السيارات، وأجهزة الكومبيوتر والسلع المعمرة الأخرى، وصناعة بناء السفن، والصناعات الجلدية. . .).

ج ـ أما المحور الثالث فهو أثر الركود الاقتصادي الذي نجم عن اتجاه معدل الربح في الصناعات التحويلية نحو التدهور، الأمر الذي دفع بالرأسماليين إلى تخفيض برامج الانتاج وتقليل خطط التوسع الاستثماري أو إيقافها. أضف إلى ذلك أن انخفاض معدل الربح في تلك الصناعات دفع بالكثير من المستثمرين إلى الاتجاه نحو الاستثمار في القطاعات الخدمية التي يزيد فيها متوسط معدل الربح ولا تحتاج إلى عمالة كثيفة.

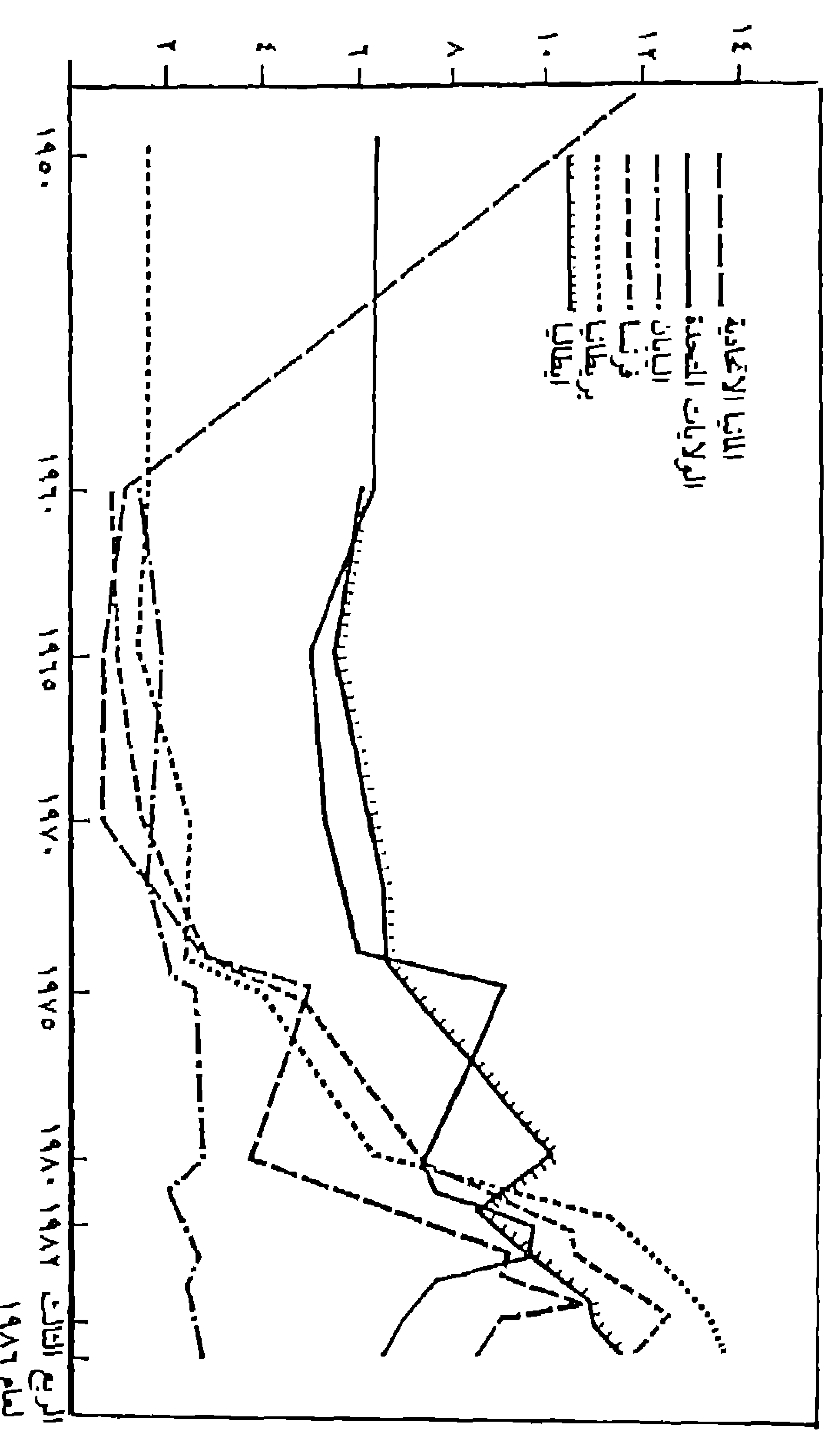
على أن مشكلة البطالة قد زادت تعقيداً من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة التي انتهجتها حكومات بلدان المركز في الثمانينات (حكومة تاتشر، وحكومة ريغان. . .) وهي

---

(٣٨) زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل**، ص ٤١.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

شكل رقم (٢ ـ ٥)

تطور معدل البطالة في البلدان الرأسمالية الصناعية خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦



المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٨.

سياسات انكماشية بطبيعتها، استهدفت محاربة التضخم من خلال تقليص الانفاق وضغط الطلب وزيادة البطالة.

(٤) زحف التضخم

كان الاستقرار النقدي، أي الحيلولة دون حدوث موجات ارتفاعية أو إنكماشية في المستوى العام للأسعار، ضمن الأهداف العزيزة التي حرصت عليها السياسات الكينزية التي طبّقتها حكومات بلدان المركز في فترة ما بعد الحرب. وقد شكّل «تحقيق الاستقرار النقدي» و «التوظف الكامل» و «التوازن في ميزان المدفوعات» زوايا المثلث الذهبي لتلك السياسات. وقد رأينا سابقاً، أن معظم بلدان المراكز في المنظومة استطاعت أن تحقق نموها الاقتصادي المرتفع إبّان النصف الثاني من الأربعينات والخمسينات، وحتى أواخر الستينات، في ظل درجة عالية من الاستقرار النقدي. ولم يتعدَّ معدل التضخم في تلك الآونة ٣ بالمائة.

بيد أنه ابتداء من أواخر الستينات بدأت موجة واضحة من التضخم الزاحف تظهر في اقتصادات البلدان الرأسمالية الصناعية وتتطور وتتفاقم على نحو مستمر. وبدا واضحاً أنه بعد أن كانت حركات الأسعار ـ صعوداً وهبوطاً ـ من طبيعة متوسطة المدى وذات علاقة بمراحل الدورة الاقتصادية، انقلبت لتصبح مشكلة طويلة المدى ولا علاقة لها بالدورة الاقتصادية. هنالك انهارت مقولة «منحنى فيليبس» التي كانت ترى أن ثمة علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. ومذ ذاك سيصبح الاثنان متلازمين، ويشكّلان معاً ما سُمي «التضخم الركودي» (Stagflation) وقد حاولت مملكة الفكر الاقتصادي البرجوازي كالعادة أن تبحث عن أسباب هذه الظاهرة/ المعضلة، خارج القوانين الموضوعية التي تحكم أداء النظام الرأسمالي، بالقول إن تلك الظاهرة (التي عجزت الكينزية عن تفسيرها) تعود إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الأجور، ومثّل ذلك تهافتاً نظرياً واضحاً[٤٠]. فالتضخم (ومعه أيضاً البطالة) كان قد بدأ في الزحف المتواصل في هذه البلدان قبل ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣. كما أن الزيادة التي حدثت في الأجور كان يواكبها زيادة مماثلة في الانتاجية. ولا يتسع المجال هنا للدخول في الجدل الذي دار حول ظاهرة التضخم الركودي[٤١]، أو للصراع الفكري الذي دار حولها، لكننا نود فقط الإشارة هنا إلى أن الأسباب الحقيقية لزحف التضخم بشكل متواصل على بلدان المنظومة (وبالذات في مراكزها الصناعية) إنما يعود إلى أربعة أسباب جوهرية، وتتعلق بطريقة أداء المنظومة وخصائصها في المرحلة الراهنة، وهي:

- الأثر التضخمي لنظام بريتون وودز.
- قوة الإحتكارات.

---

(٤٠) رمزي زكي، **التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل، انظر: رمزي زكي، «الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته في تفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة،» ورقة قدّمت إلى: **التضخم في العالم العربي**، اجتماع خبراء عقد في المعهد العربي للتخطيط بالكويت (نيقوسيا: دار الشباب، ١٩٨٦).

- العجز المتواصل في ميزانية الدولة.

- تعاظم الإنفاق العام على التسليح.

ثالثاً: النقديون والسياسة الاقتصادية الجديدة في الدول الرأسمالية الصناعية

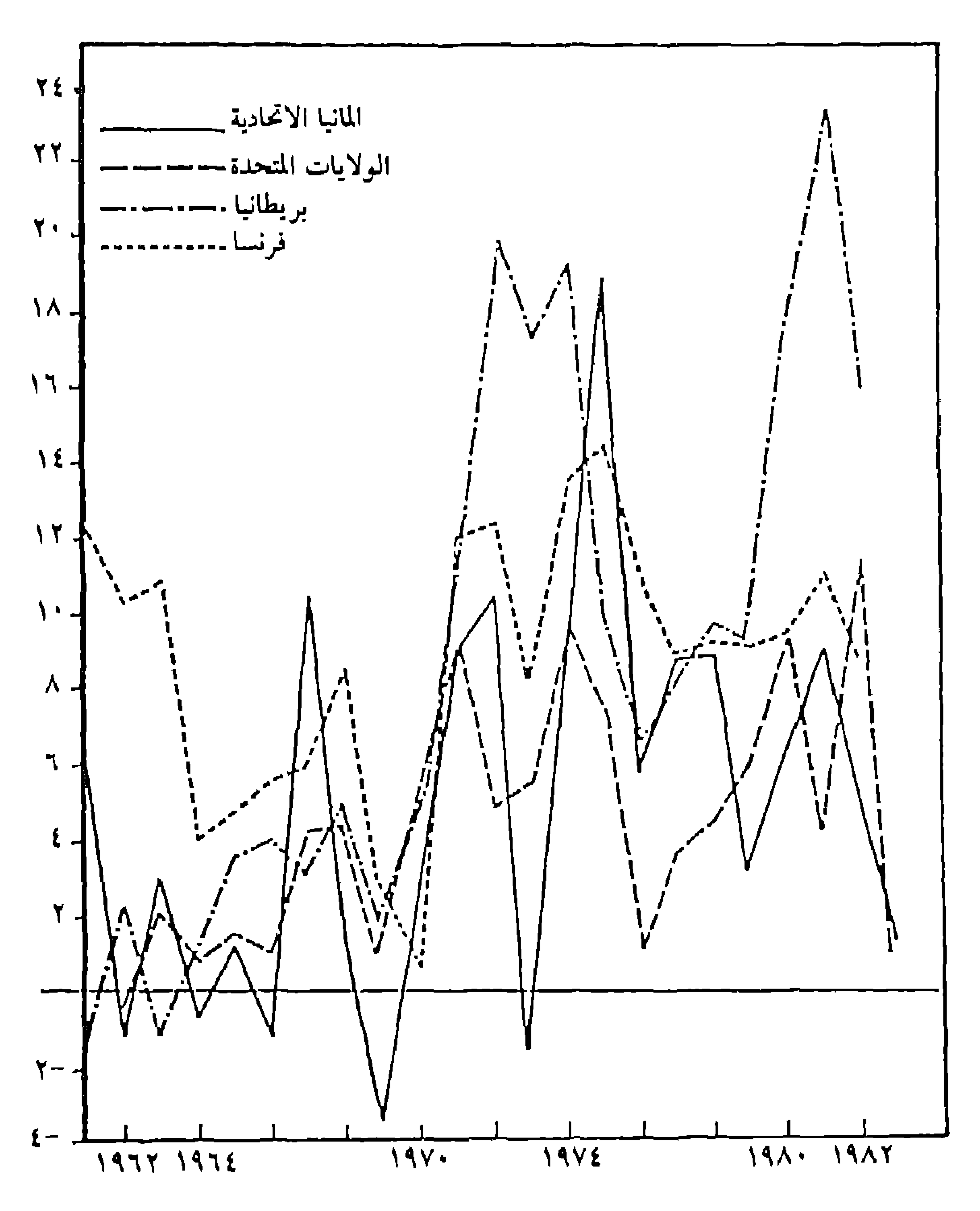
رأينا في ما تقدم صورة جدلية عن تفاعل عوامل القوة والضعف التي انتابت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال الفترة التي امتدت فيها بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠. وهي الصورة التي حددت لنا كيف، ولماذا تحوّل أداء المنظومة من هذا الصعود المستمر نحو النمو المقترن بدرجة عالية من الاستقرار النقدي وتحقيق «التوظف الكامل»، إلى ذلك التدهور شبه المستمر، المصحوب بانخفاض شديد في معدلات النمو وبارتفاع كبير في معدلات التضخم والبطالة داخل المراكز الصناعية للمنظومة، وباختلال واضح في الإطار العالمي للرأسمالية.

ومع استمرار الأزمة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل المنظومة بدأ يترسخ في وعي الأوساط الرأسمالية الاحتكارية حقيقة الفشل الذريع الذي منيت به فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي وضع أصولها لورد جون ماينرد كينز. فمن ناحية، بات من الواضح عجز هذه الفلسفة، جهازها النظري والتحليلي، في فهم ما جرى في الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة. ومن ناحية ثانية، عجزت أدوات السياسة الاقتصادية المنبثقة عنها عن مواجهة أزمة الكساد التضخمي. وفي ضوء الوعي لهذه الحقيقة، راح الجناح اليميني في الفكر الاقتصادي الرأسمالي يهاجم بشدة الكينزية ويدعو لنبذها والتخلي عنها، ويدعو لتبني سياسة جديدة، قاد لواءها ميلتون فريدمان، وهي السياسة التي عرفت بمصطلح «النقديين» (أو مدرسة شيكاغو)، وهي تيار ينتمي إلى المدرسة النيوكلاسيكية ويحاول العودة بالرأسمالية إلى أصولها الأولى أيام نشأتها إبّان القرن الثامن عشر، سواء من حيث رفع شعار الحرية الاقتصادية وآليات السوق الطليقة، أو من حيث تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء الدور الذي كانت تلعبه كمضخات للطلب الفعال، أو من حيث التركيز على ما سُمي «اقتصادات العرض» لتنشيط آليات النظام. وبالإضافة إلى ذلك فإنه تيار يعطي النقود أهمية قصوى في تفسير وعلاج المشاكل كافة في النظام الرأسمالي. وبالفعل، أسفرت الانتخابات التي أجريت في السنوات الأخيرة من حقبة السبعينات وبداية الثمانينات في عدد لا بأس به من البلدان الرأسمالية (انكلترا، الولايات المتحدة، المانيا الاتحادية، النمسا... إلى آخره) عن سقوط أحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تتبنّى السياسة الكينزية وصعود الأحزاب اليمينية والمحافظة التي رسمت برامجها الاقتصادية في ضوء توصيات النقديين.

وفي ضوء التوجهات العامة للنقديين، يمكن القول إن أهم المعالم التي تسلحت بها الأحزاب اليمينية التي وصلت إلى السلطة بعد انتهاء العصر الكينزي في رسم استراتيجيتها

شكل رقم (٢ ـ ٦)

تطور معدل التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٢ مقاساً على أساس نسبة كمية النقود M2 إلى الناتج الاجمالي المحلي



المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٠.

لمواجهة أزمة الكساد التضخمي على الصعيد الداخلي، قد تمثّلت فيما يلي[٤٢]:

١ ـ تبنّي سياسة انكماشية تعتمد على:

(٤٢) رمزي زكي، «أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة،» في: رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٢٣ ـ ٧٠.

- تقليص برامج الإنفاق الحكومي الموجه لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

- ضغط الانفاق العام الموجه للاستثمارات العامة.

- بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص.

- تخفيض الضرائب على دخول رجال الأعمال وعلى رأس المال لتشجيع القطاع الخاص.

- رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

٢ - وضع برنامج ضخم للإنفاق على التسليح.

وقد زعم النقديون عند تبرير صياغة هذه البرامج الصارمة، أن ما سينجم عنها من آلام في الأمد القصير يتعين النظر إليها كجرعات مرة وضرورية للدواء الشافي من الأزمة. بيد أن متابعة الأحداث الاقتصادية في البلدان التي طبّقت هذه البرامج في السنوات الخمس الماضية، تشير إلى أن تلك البرامج لم تنجح في مواجهة أزمة الكساد التضخمي على الصعيد الداخلي في البلدان الرأسمالية. فارتفاع أسعار الفائدة وتقليص حجم الإنفاق العام الموجه لزيادة دخول محدودي الدخل، وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة، كل ذلك قد أدى إلى تعميق الانكماش وزيادة حالات الإفلاس وتخفيض معدل استغلال الطاقات الإنتاجية، الأمر الذي انعكس على تزايد معدلات البطالة وفي انخفاض نمو الانتاجية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي. حقاً، إن معدل التضخم قد مال مؤخراً إلى الانخفاض في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة لهذا الانكماش المتعمد، لكن من الضروري أن نلحظ أن مكافحة التضخم بهذه الطريقة وفي ضوء توصيات النقديين، قد انطوى على كلفة اجتماعية باهظة (تردي أحوال محدودي الدخل وتزايد عدد العاطلين).

وفي هذا الخصوص، تهمنا الإشارة إلى أن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة أسعار الفائدة بهذا الشكل المغالى فيه - كما أوصى النقديون - ما لبث أن انعكس على ضرورة رفع أسعار الفائدة في معظم اقتصادات بلدان أوروبا الغربية، ومن ثم على أسعار الفائدة التي أصبحت تقترض بها البلدان المتخلفة من البنوك الدولية النشاط.

أما على **الصعيد الخارجي**، فقد رسمت البلدان الرأسمالية استراتيجيتها في ضوء محورين أساسيين:

- الأول، هو محاولة اختراق البلدان الاشتراكية بزيادة التعامل معها.

- الثاني، هو تشديد استغلال البلدان المتخلفة.

أما عن المحور الأول، فقد بدأ تشغيله على نحو واضح في السنوات الأولى من حقبة السبعينات، وهي السنوات التي تميزت بتخفيف حدة التوتر الدولي، وانحسار موجة الحرب الباردة، حين استجابت البلدان الرأسمالية للدعوة التي رفعتها البلدان الاشتراكية لقيام نوع

من السباق السلمي بين النظامين وبقيام نوع من التعاون الاقتصادي والثقافي والتقاني فيما بينها. وقد استطاعت البلدان الرأسمالية من خلال ذلك، أن تكسب أسواقاً لا بأس بها لتصريف فائض منتجاتها واستثمار جانب من فوائض رؤوس أموالها داخل ساحة البلدان الاشتراكية. وكان لذلك تأثير لا بأس به في التخفيف من أزمة الكساد التضخمي في حقبة السبعينات. وبالنسبة للبلدان الاشتراكية، فقد استطاعت أن تحصل على ما ينقصها من الحبوب والسلع الغذائية من البلدان الرأسمالية، وأن تستورد أنواعاً معينة من التقانة. كما بات في استطاعتها أن تحصل على القروض من أسواق النقد الدولية، وأن تزيد من صادراتها إلى السوق الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، تنبغي الإشارة، إلى أن تشغيل هذا المحور عبر حقبة السبعينات قد دل على أنه ذو فاعلية محدودة لمواجهة وطأة أزمة الكساد التضخمي. فمن ناحية، تبيّن أنه ليس بالإمكان تشغيل هذا المحور بلا حدود نظراً لطابع مركزية التخطيط في تلك البلدان، وانحسار دور السوق فيها، وأن التعامل معها يتم من خلال الحكومات وليس من خلال قواعد السوق أو آليات العرض والطلب. ومن ناحية أخرى كشفت تجربة العقد الماضي عن أن زيادة تعامل الكتلتين تجارياً ومالياً وتقانياً، جر معه عدة مشاكل في أواخر السبعينات بالنسبة إلى البلدان الاشتراكية (مثل أخطار التضخم المستورد، وتزايد الديون الخارجية، إلى آخره). وقد أثرت هذه المشاكل في الحد من فاعلية هذا المحور واتساع حركة تشغيله. ولذا، ما إن بدأت آثار هذه المشاكل في الظهور، حتى بدأت البلدان الاشتراكية تراجع حساباتها وخططها في التعامل مع البلدان الرأسمالية. كما أنه عقب تولي أحزاب اليمين سلطة جهاز الحكومة في البلدان الرأسمالية، عادت من جديد رياح الحرب الباردة، وزاد الإنفاق على التسليح، ولاحت في الأفق أخطار اندلاع حرب كونية جديدة، وتعرّضت العلاقات الاقتصادية بين الكتلتين لانحسار واضح.

أما عن المحور الثاني، الذي حرصت مجموعة البلدان الرأسمالية على تشغيله بلا هوادة، فهو تشديد استغلال بلدان العالم المتخلف. وقد تم لها ذلك من خلال استغلال محنة الواقع الاقتصادي الذي وقعت فيه من جراء تأثرها بالكساد الحادث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعجز الأنظمة السائدة فيها عن ايجاد حلول تلك المحنة.

وربما يتضح لنا مدى فاعلية هذا المحور حينما نتناول الآن، آثار الأزمة على الاقتصاد العربي والأخطار التي نجمت عن هذه الآثار، باعتباره اقتصاداً ينتمي إلى بلدان المحيط.

رابعاً: الأزمة وانعكاسها على الاقتصاد العربي

كتب سمير أمين يقول: «لا يشكّل الوطن العربي اليوم، لا وحدة اقتصادية ولا وحدة سياسية. وينخرط كل بلد من البلدان العربية في النظام الرأسمالي العالمي كوحدة مستقلة عن الوحدات الأخرى. وتشكّل الأسس التاريخية وطرق ودرجة هذا الإنخراط الخاص بكل بلد، عوامل موضوعية تعترض الوحدة الاقتصادية

للوطن العربي. وبما أن الأقطار العربية قد حصلت على استقلالها ضمن إطار حدود أقطار، هي نتيجة التاريخ الحديث بشكل عام، فإن كلاً منها قد تطور حسب طريقته الخاصة: صاغت القوى السياسية المنظمة، ضمن إطار هذه الأقطار، اتجاهات منفردة، وأحياناً متباعدة. من الصعب ضمن هذه الظروف الكلام عن اقتصاد عربي بشكل دقيق. ولا يمكن أبداً إلاّ الكلام عن اقتصاد المنطقة العربية من العالم، مثل أي تجمّع بلدان في العالم الثالث»[٤٣].

وحتى إذا أخذنا مجموعة بلدان الوطن العربي كتجمّع لبعض بلدان المحيط داخل منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فسوف يسترعي النظر أيضاً مدى التفاوت والتباين القائم بينها إذا ما قورن بأي تجمّع آخر من تجمعات بلدان المحيط[٤٤]. فهناك تباين شديد بين هذه البلدان في حجم السكان والمساحة والموارد، وفي متوسط دخل الفرد، وفي طبيعة بنيان الانتاج القومي، وفي درجة التصنيع، وفي المؤشرات الاجتماعية (درجة التعليم، مستوى الصحة، متوسط عمر الانسان. . .)، بل وفي طبيعة المشكلات الاقتصادية الملحة التي تواجه كل منها[٤٥].

وعموماً، فإن أهم ما يميز مجموعة بلدان الوطن العربي داخل منظومة الاقتصاد الرأسمالي هو أن هذه المجموعة أكثر اندماجاً في هذه المنظومة، عن غيرها من بلدان المحيط الأخرى. وتوجد لذلك شواهد تاريخية، ومؤشرات اقتصادية كثيرة. منها أن المنطقة العربية كانت أكثر مناطق العالم احتكاكاً بالمنظومة منذ بداية تكونها في العصر الميركانتيلي[٤٦]، واستمرت كذلك إبّان العصر الكولونيالي. وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي في أعقاب الحرب العالمية، ظلت منخرطة ومندمجة في هيكل المنظومة، واستمرت في تأدية الوظائف الهامة المحددة نفسها التي كانت تؤديها في الماضي لدينامية المنظومة، من حيث إمداد المراكز المتقدمة بالمواد الخام ومواد الطاقة، ومن حيث كونها سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها، وكمجال مربح أمام استثمار فوائض رؤوس أموالها.

إن انضواء بلدان الوطن العربي في دائرة منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي يجعلها، عموماً، خاضعة لشروط القوانين الموضوعية التي تتحكم في سير أداء هذه المنظومة، وخصوصاً قوانين التراكم وإعادة الانتاج في المراكز الصناعية. وقد ظل التاريخ الاقتصادي

(٤٣) انظر: سمير أمين، **الاقتصاد العربي المعاصر**، ترجمة غسان إدريس (بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٤).

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٥) على الرغم من ذلك يقول سمير أمين: «ومع ذلك فإننا نحبذ الكلام عن «اقتصاد عربي»، أولاً لسبب سياسي، وهو أن الخيار من أجل الوحدة العربية أصبح ضرورة تاريخية على وجه الاحتمال، ويمكن أن تكون امكانية ملموسة في المستقبل المنظور، وصلابة أسسها التاريخية قد أعطت نتائجها: فكل القوى السياسية العربية مرغمة أن تحدد نفسها بالعلاقة مع هذا الخيار، والاتجاهات الوحدوية تخترق المنطقة كلها». انظر في هذا المجال: المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوّن التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث**.

لبلدان الوطن العربي يعكس دوماً مدى تأثر هذه البلدان بأحوال الركود والانتعاش في بلدان المراكز. وحتى محاولات التنمية والتصنيع التي تمّت في أكثر بلدان الوطن العربي تقدماً في العقود الأخيرة، لم تُفلح في تغيير موقع هذا الوطن من علاقات تقسيم العمل الدولي (وما ينجم عنها)، ولم تغيّر بشكل جذري من آليات خضوعه لشروط أداء المنظومة.

وعليه، فإن الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ـ وعلى نحو ما رأينا آنفاً ـ انسابت إلى أقطار الوطن العربي عبر جسور وآليات معينة. ويهمنا الآن، وبشكلٍ موجز، أن نتعرض لهذه الجسور والآليات. بيد أنه لما كانت مجموعة الأقطار العربية لا تشكّل كلاًّ متجانساً، كما ذكرنا، فإنه يبدو من الضروري أن نفرّق بين مجموعتين منها. الأولى هي الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، والثانية هي سائر الأقطار العربية التي يشكّل سكانها أغلبية سكان الوطن العربي (أكثر من ٨٠ بالمائة) ويشار إليها عموماً، بأنها أقطار العجز المالي. صحيح أن هذا التقسيم يخفي أيضاً كثيراً من الفوارق بين هذه الأقطار، وخصوصاً في مجموعة الأقطار الثانية. ولكن لا مناص من أن نأخذ بهذا التقسيم ضمن الإطار الحالي.

١ ـ آثار الأزمة في الأقطار النفطية

تعتبر الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من أكثر الأقطار العربية اندماجاً في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بسبب عمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل، الذي جعل منها أقطاراً تعتمد على مادة خام أولية ووحيدة، هي النفط. من هنا، فإن درجة انفتاحها على دول المنظومة، تصديراً واستيراداً، هي درجة عالية للغاية. ومع ذلك، فسوف نلاحظ أن حدة آثار الأزمة على اقتصادات هذه الدول كانت أقل وطأة بكثير من مجموعة البلدان العربية ذات العجز المالي، وذلك بسبب ما كانت تملكه بيدها من سلاح قوي في بداية الأزمة، وهو سلاح النفط. ذلك أنه مهما كان من شأن الآثار التي نجمت عن تلك الأزمة على اقتصادات هذه المجموعة من الأقطار، إلاّ أن ارتفاع سعر النفط خلال الصدمتين الأولى (١٩٧٣/ ١٩٧٤) والثانية (١٩٧٩/ ١٩٨٠) قد مكّن هذه الأقطار من تحقيق زيادة هائلة في إيراداتها خلال هذه الفترة. وهي ايرادات مكّنتها من أن تحقق جرعات استثمارية ضخمة، وبالذات في مجال بناء قاعدة البنى الأساسية، وفي مجال الانفاق العام الموجه للخدمات العامة، بل وفي اقامة بعض أشكال التصنيع المحدود (في مجال البتروكيميائيات وبعض الصناعات التحويلية). ولذا، فإنه من الناحية الاقتصادية البحت يمكن القول إن وضع هذه الدول قد تحسّن خلال هذه الفترة، وإن كانت الإفادة الحقيقية من هذا الظرف التاريخي تظل دون الطموحات والآمال التي كانت معقودة عليها، وعموماً، فإنه نظراً لعمق الآثار التي نجمت عن ارتفاع سعر النفط عالمياً على بلدان مراكز المنظومة، فإن البلدان الأخيرة استطاعت أن تدير ما أسمته «أزمة الطاقة» بفاعلية شديدة (من خلال تخفيض استهلاك النفط وترشيد استخدامه، واللجوء إلى بدائل جديدة للطاقة، وتكوين مخزونات

نفطية ضخمة، ودخول الكثير من بلدان المراكز في مجال انتاج وتصدير النفط. . .) وتمكنت مؤخراً أن تستعيد سيطرتها على سوق النفط العالمية، ابتداء من أوائل العقد الثامن، مستثمرة في ذلك التصدع الذي حدث بين صفوف بلدان الأوبك. وكان من جراء ذلك أن انخفضت العوائد المالية للأقطار العربية المصدرة للنفط انخفاضاً حاداً. ولهذا تعرضت موازين مدفوعاتها لتغيرات محسوسة ابتداءً من عام ١٩٨٠. فبعد أن بلغ الفائض الكلي لمجموعة هذه الأقطار ذروته عام ١٩٨٠ (حوالى ٥١ مليار دولار) انخفض إلى الثلثين في عام ١٩٨١، ثم تحوّل إلى عجز بعد ذلك[٤٧]. انتهى بذلك «عصر الفوائض النفطية»، مقاساً على مستوى أقطار المجموعة. وقد وصل العجز الكلي إلى حوالى ٣ مليارات دولار في عام ١٩٨٤ من جراء التطورات الدراماتيكية التي حدثت في أسعار النفط مؤخراً. (انظر الشكل رقم (٢ - ٧)) الذي يوضح لنا تطور الفائض والعجز في الميزان الجاري، وفي الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤.

وإذا حاولنا الآن أن نرصد، بشكل مختصر، أهم الجسور التي انسابت منها آثار الأزمة الاقتصادية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى مجموعة هذه البلدان، فمن الممكن رصد الآثار التالية:

أ ـ تدوير الفوائض النفطية والأخطار التي تتهددها في بلدان المراكز الصناعية

حرصت بلدان المركز في المنظومة على الإسراع باحتواء الفوائض النفطية التي حققتها الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال عقد السبعينات من خلال عدة آليات، كان أهمها سلاح سعر الفائدة الذي ارتفع في تلك الآونة وبلغ الذروة في عام ١٩٧٩ (حوالى ١٨ بالمائة). وبالرغم من عدم وجود تقدير موثوق به حول رقم هذه الفوائض المودعة والمستثمرة بالخارج لكن من المؤكد أنه رقم لا يستهان به (يتراوح ما بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ مليار دولار). وقد استطاعت بلدان المركز أن تستفيد من تلك الفوائض في مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، وإعادة توجيه شطر مهم منها للإقراض الخارجي بأسعار فائدة مرتفعة لبلدان المحيط (ظاهرة إعادة التدوير). صحيح أن البلدان المصدرة للنفط، صاحبة هذه الفوائض، قد حرصت خلال سني السبعينات والنصف الأول من الثمانينات أن تنوِّع من الأشكال الاستثمارية التي تتخذها هذه الفوائض، وصحيح أيضاً أن هذه البلدان أصبحت تتلقى عنها عوائد لا بأس بها، وأصبحت تلك العوائد تشكل جزءاً محسوساً من مكونات دخلها القومي، ولكن رغم ذلك ثمة مخاطر جمة تتهدد تلك الفوائض، مثل تآكل قيمتها الحقيقية بفعل التضخم العالمي وتقلبات أسعار الصرف وأزمة التوقف عن السداد التي تعاني منها المصارف الأوروبية والأمريكية، وتقلبات العائد الحقيقي الذي تدرّه، بل وخطر تجميدها إذا ما نشب خلاف

(٤٧) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، ص ١٥١.

حاد، عربي ـ أوروبي أو عربي ـ أمريكي[48].

ب ـ زيادة التوغل الإنتشاري للشركات متعددة الجنسية في بلدان الخليج العربية

مع فورة أسعار النفط وما تولّد عنها من إيرادات مالية كبيرة، عمدت الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى وضع خطط إستثمارية كبيرة للتوسع في بناء شبكة البنى الأساسية وبعض الصناعات المعتمدة على النفط (البتروكيميائيات وصناعة الألومنيوم) وبعض الصناعات التحويلية المحدودة. ونظراً لضيق ومحدودية ما تملكه هذه الأقطار من إمكانات بشرية وتقانية وتنظيمية، فقد استقدمت الشركات متعددة الجنسية الكبرى لإقامة تلك الخطط وتنفيذها. وقد زاد نشاط تلك الشركات في منطقة الخليج العربي زيادة واضحة مع ما يرتبط بذلك من علاقات وثيقة مع مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوت الخبرة العالمية والبنوك دولية النشاط التي ترتبط مع هذه الشركات بأوثق العلاقات. وقد وجدت هذه الشركات في منطقة الخليج العربي مجالاً مهماً ورحباً لتحقيق أرباح مرتفعة. وكان ذلك أمراً حيوياً لتلك الشركات وخصوصاً في ضوء حالات الركود الاقتصادي التي كانت ـ ولا تزال ـ تمسك بخناق اقتصادات بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة. وقد ارتبط تنفيذ المشروعات التي قامت بها هذه الشركات باستقدام ذلك الكم الهائل من العمالة الأجنبية الآسيوية ذات الأجر المنخفض. ويراوح رقم الأعمال الذي حققته هذه الشركات في بلدان الخليج العربية خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠ ما بين ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار. أما خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ فقد بلغ رقم أعمال هذه الشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٥٦,٢ مليار دولار أمريكي، توزعت على شركات المقاولات العالمية (دولية النشاط) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، واليابان، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا الاتحادية (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٢)). ومعنى ذلك أن مجموع رقم الأعمال الذي نفذته هذه الشركات خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ لا يقلّ عن مائة مليار دولار أمريكي، وأن حجم الأرباح المنظورة التي حققتها تلك الشركات من هذه الدول لا يقلّ، في تقديرنا، عن عشرين مليار دولار خلال هذه الفترة.

وقد أسفرت الخبرة التاريخية في كثير من الحالات، على أنه بالرغم من الإنبهار العربي بقدرات هذه الشركات في التصميم وسرعة الإنجاز، إلّا أن التعامل معها قد انطوى على علاقات استغلال واضحة، تمثلت في المغالاة في أسعار المقاولات والمواد وحدوث أخطاء في التنفيذ بسبب استخدامها فنوناً انتاجية لم تراعِ ظروف البيئة المحلية أو طبيعة المهارات الفنية للعمالة المحلية. وخلقت، من ثم، علاقات تبعية واضحة، لأن عمليات صيانة وتشغيل ـ وأحياناً إدارة ـ المشروعات التي نفذتها أصبحت ترتبط بشكل مستمر بهذه الشركات.

---

(٤٨) رمزي زكي، توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح والقضايا القومية والاقتصادية في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة (تونس: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٨٦).

جدول رقم (٢ - ٢)

قيمة وحصص العقود التي نفذتها شركات المقاولات دولية النشاط في دول
مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٥
(بملايين الدولارات)

الدولة	السنة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	الامارات العربية المتحدة	عُمان	المجموع	النسبة المئوية للمجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٢	٢,٤٩٥,٠	١,٩٦٢,٦	١٨,٦	—	٧٢,٦	٤٣,٩	٤,٥٩٢,٧	١٨,٨
	١٩٨٣	٢,٧٣٠,٨	٥٢,٣	—	—	٦٧٨,٥	٤٤,٥	٣,٥٠٦,١	٢٣,٤
	١٩٨٤	٢,٦٨١,٨	٦٥,١	—	—	١١٠,٦	٩٣,٨	٢,٩٥١,٣	٢٠,٥
	١٩٨٥	١,٧٣٢,٣	١٢٠,٥	٢٦٦,٠	١,١	٧٢,٠	٢٠,٠	٢,٢١١,٩	١٩,٥
بريطانيا	١٩٨٢	١,٦٣٤,٥	٢٠٥,٧	٣٩,٠	٧٦٦,١	٢٠٠,٤	٥٩٢,٤	٣,٤٣٨,١	١٤,١
	١٩٨٣	١,٧٢٢,٣	١٩١,٤	١,٥	٢٢,٥	٥٨,٢	٤٧٨,٤	٢,٤٧٤,٣	١٦,٥
	١٩٨٤	٤٥٨,١	١٥٥,٧	٢,١	٧,٨	٣٧٥,٥	٥٣,٩	١,٠٥٣,١	٧,٣
	١٩٨٥	٤,٥٢٧,٨	٤٧,٧	٦٢,٨	٢,٣	١٦,٧	٦٦٨,٠	٥,٣٢٥,٣	٤٦,٨
فرنسا	١٩٨٢	١,٢٣١,٩	١٣٦,٩	٤٤,٦	—	١٧٦,٥	١٢,٥	١,٦٠٢,٤	٦,٦
	١٩٨٣	١,٤٩٠,٠	٣٨٩,٥	٥,٠	—	٥٧,٩	١١٨,٧	٢,٠٦١,١	١٣,٧
	١٩٨٤	٤,٧٥٥,٤	١٣٤,٦	—	—	٢١,٠	١٩,٣	٤,٩٣٠,٣	٣٤,٢
	١٩٨٥	٢٢٠,٨	١٧٤,٩	—	١٦,١	١٠٨,٩	٣٧,٠	٥٥٧,٧	٤,٩

تابع جدول رقم (٢ ـ ٢)

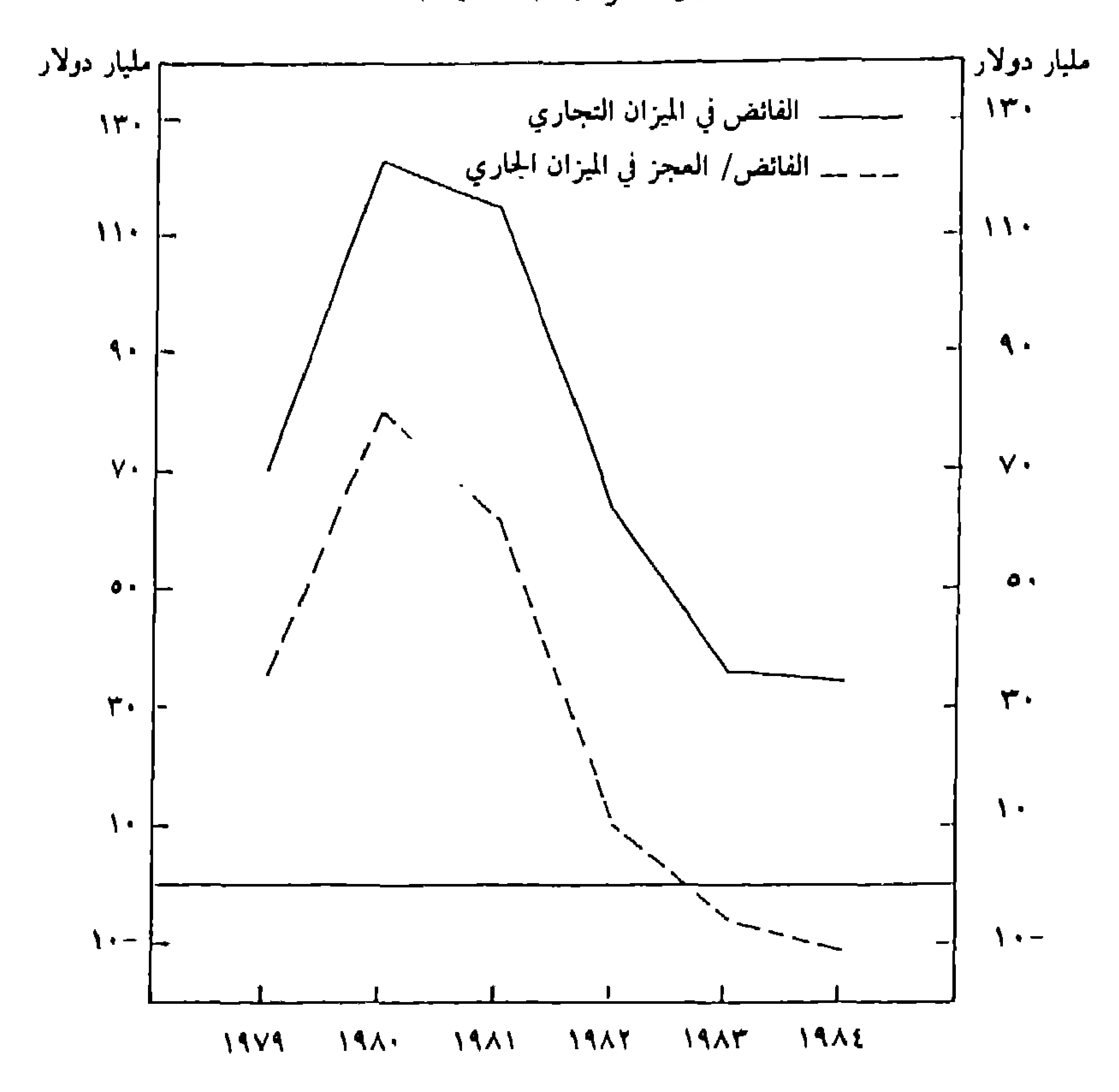
الدولة	السنة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	الامارات العربية المتحدة	عُمان	المجموع	النسبة المئوية للمجموع
المانيا الاتحادية	١٩٨٢	١,٣٠٦,٢	٨٧,٠	—	١١,٠	٣٧,٠	١٢٧,٣	١,٥٦٨,٥	٦,٤
	١٩٨٣	٣٩٠,٧	٢٥٠,٤	٧,٠	—	٣٦٢,٥	١٣٤,٨	١,١٤٥,٤	٧,٦
	١٩٨٤	٥٠٤,٨	١٦١,١	٣,١	٧,١	٧٦,٣	٨٨,٢	٨٤٠,٦	٥,٨
	١٩٨٥	٨,٢	١٧٨,٦	—	٩,٦	٤٣,٠	٢٠,٠	٢٥٩,٤	٢,٣
ايطاليا	١٩٨٢	٩٠٨,٥	١٠,٣	١٤٠,٦	١٤,٧	٣٦١,٩	١,٥	١,٤٣٧,٥	٥,٨
	١٩٨٣	٨٨,٠	٣٦,٧	٢٦,٦	—	٥٢,٧	٥٠,٦	٢٥٤,٦	١,٧
	١٩٨٤	٢٧,٣	٤٣,٥	—	٧,٠	٢٣,٠	١٥,٢	١١٦,٠	٠,٨
	١٩٨٥	١٩٥,٠	٢٣,٠	—	—	٢٨,٢	—	٢٤٦,٢	٠٢,١
اليابان	١٩٨٢	٥,١٧٠,٦	٢,١٣٤,٨	٢٠,٠	—	٢٤٠,٧	١,٨	٧,٥٦٧,٩	٣٠,٩
	١٩٨٣	٨٨٣,٢	٩٧٣,٤	٣١٢,٠	—	٧٦,١	١٤,٥	٢,٢٥٩,٢	١٥,١
	١٩٨٤	٥٦٨,٢	٤٨٩,٦	٢١,٧	٤,٧	٣٣٧,١	١٣٠,٢	١,٥٥١,٥	١٠,٧
	١٩٨٥	١,١٤٢,٦	٧٢٠,٢	٥,٧	١٠,٩	٢٨,٢	١٨,٩	١,٩٢٦,٥	١٦,٩
كوريا الجنوبية	١٩٨٢	٤,٢٠٩,٨	—	—	١٢,٤	٣١,٧	—	٤,٢٥٣,٩	١٧,٤
	١٩٨٣	٣,١٨١,٩	٨٧,٥	١٣,٣	—	—	—	٣,٢٨٢,٧	٢١,٩
	١٩٨٤	٢,٤٥٣,٢	٢١٣,١	٨٤,١	٣٧,٦	٢٠٤,٠	—	٢,٩٩٢,٠	٢٠,٧
	١٩٨٥	٥٢٣,١	٢٥٧,١	—	—	٥٠,٥	١٠,٠	٨٤٠,٧	٧,٤

(-) غير متوافرة.

المصدر: هنري عزّام، المقاولات في الخليج: من المشاريع الكبرى إلى الأعمال العادية، » **الاقتصاد والأعمال**، السنة ٨، العدد ٨٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤٤.

شكل رقم (٢ ـ ٧)

الميزان التجاري والميزان الجاري للأقطار العربية المصدرة للنفط
خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١٥٤.

ج ـ تعاظم نزعة الحماية وحصار عملية التصنيع (حرب البتروكيميائيات)

كان من أهم المنجزات الاستثمارية التي حققتها دول الخليج العربية في المجال الصناعي إقامة عدد من صناعات البتروكيميائيات. وهي صناعات تعتمد على توافر المادة الخام ورأس المال والطاقة وأسواق التصريف الواسعة. ونظراً للتوافر النسبي لمنتجات هذه الصناعات في الوطن العربي، فإن السوق الرئيسية لاستيعاب منتجاتها هي السوق العالمية ـ وبالذات بلدان غرب أوروبا. ولقد أقيمت هذه الصناعات ـ التي قامت بتنفيذها الشركات متعددة الجنسية الكبرى ـ على أحدث أنواع التقانة، وبطاقات انتاجية كبيرة (وعلى الأخص في العربية

السعودية). وهي تتمتع بميزة نسبية أفضل (من حيث متوسط كلفة الانتاج) عن غيرها من الصناعات المماثلة في بلدان غرب أوروبا وفي كثير من مناطق العالم. ورغم أن مراكز منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تتغنى دائماً بشعارات حرية التجارة والمنافسة كسياسات «مثلى» للتوزيع الأمثل للموارد وتقسيم العمل الدولي، إلاّ أن تلك الشعارات حينما تتعارض مع مصالحها تقف تلك المراكز بكل قوة ضدها. وهذا ما حدث بالنسبة لموقفها من صادرات البتروكيميائيات العربية الخليجية. ففي حزيران/ يونيو عام ١٩٨٤ اعتمدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية قراراً يقضي بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٣,٥ بالمائة على صادرات المملكة العربية السعودية من مادة الميثانول. ومن المتوقع أن تشمل هذه الرسوم باقي المنتجات البتروكيميائية التي تنتجها السعودية عندما يبدأ تصديرها خلال الأعوام القادمة[٤٩]. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن خطورة الأمر هنا، هو أنه (بما أن الكلفة الرأسمالية العالية لهذه المصانع الضخمة والمنشآت التكميلية مرتفعة نسبياً، فإن إضافة الرسوم الجمركية السابق ذكرها ستجعل مردودها الاقتصادي ضئيلاً، وربما سلبياً، وبخاصة إذا سُعِّرت مدخلاتها من المواد الخام والطاقة على أساس الأسعار العالمية. وبالتالي فإن فرض هذه الرسوم ينطوي على محاولة افشال هذه المشاريع كتبرير لحماية مرافق انتاجية غير اقتصادية مماثلة، قائمة في بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وهذا يعني نسف مبدأ تصنيع القطاع النفطي في الأقطار المنتجة لهذه المادة مما يحول دون تحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية لتلك الأقطار)[٥٠].

والدرس الحقيقي الذي يجب استيعابه من «حرب البتروكيميائيات» هو أنه من الخطأ الجسيم أن ترسم استراتيجية التصنيع (والتنمية بوجه عام) على أساس الانتاج من أجل التصدير، وبخاصة إذا كان هذا التصدير يتوجه إلى أسواق العالم الرأسمالي الذي يتعرض دوماً، ومن حين إلى آخر، لاضطرابات لا نستطيع التحكم بها أو التأثير فيها.

د ـ اشعال الحروب الاقليمية في الوطن العربي

قلنا آنفاً إن صناعة السلاح قد غدت في عالم ما بعد الحرب في المراكز الصناعية لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من أهم العناصر المكونة لبنية الاقتصاد الرأسمالي في الولايات المتحدة وبلدان غرب أوروبا. ويلعب تصدير السلاح دوراً مهماً للغاية في تحقيق الأرباح الطائلة للمؤسسات الاحتكارية متعددة الجنسية المنتجة للأسلحة. وليس من قبيل المصادفة أن تتزايد بؤر التوتر الساخن في العالم، وبالذات في بلدان المحيط، في خضم الأزمة

---

(٤٩) The Arab-British Chamber of Commerce, «Saudi Arabian Petro-chemical Exports: The EEC Protectionist Measures and SABIC's Prospects,» *Arab Gulf Journal*, vol. 5, no. 1 (April 1985), pp. 9-20.

(٥٠) انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ١٢٥.

الاقتصادية التي تعاني منها البلدان الرأسمالية الصناعية. ذلك أن إشعال هذه البؤر كفيل بأن ينشّط الصناعات الحربية ويزيد من صادراتها وأرباحها، ومن ثم الحد من موجة الكساد والبطالة في تلك البلاد.

ولقد حرصت البلدان الامبريالية على إشعال بؤر توتر ساخن في وطننا العربي، سواء بين الأقطار العربية نفسها أو مع البلدان المجاورة. يكفي في هذا الخصوص - ودون الخوض في التفاصيل، أن نلقي إطلالة سريعة على خريطة الوطن العربي لنرصد عليها ستة نزاعات عسكرية إقليمية، تتفاوت من حيث حدتها وخطورتها، وهي:

(١) الصراع العربي - الاسرائيلي.
(٢) الحرب الأهلية في لبنان.
(٣) الحرب الايرانية - العراقية.
(٤) النزاع الليبي - التشادي.
(٥) الحرب في جنوب السودان.
(٦) النزاع العربي على غرب الصحراء الكبرى الافريقية.

وكل هذه النزاعات تستنزف بشكل فادح موارد الوطن العربي، وتنهكه وتعطل ما كان فيه من خطط إنمائية طموحة. فإضافة إلى الخسائر البشرية، أصبحت هذه النزاعات تكلّف سنوياً عشرات المليارات من الدولارات لشراء الأسلحة والأعتدة الحربية. والمستفيدون الوحيدون من ذلك كله هم صانعو السلاح وتجاره والبلدان الامبريالية التي تنجح من خلال ذلك في خلق أشكال جديدة لنهب الفائض الاقتصادي العربي وتعميق التبعية العسكرية والتقانية والمالية للمؤسسات الاحتكارية العسكرية. والدليل على ذلك يبرز جلياً من خلال أرقام الجدولين رقم (٢ - ٣) و (٢ - ٤) وكذلك من خلال مؤشرات الشكل الايضاحي رقم (٢ - ٨).

٢ - آثار الأزمة في الأقطار العربية ذات العجز المالي

سبقت الإشارة إلى أن سكان الأقطار العربية ذات العجز المالي يشكلون أغلبية السكان في الوطن العربي (أكثر من ٨٠ بالمائة). وتضم هذه الأقطار بلداناً غير نفطية، وإن كان يوجد بينها عدد قليل من البلدان التي تنتج وتصدر النفط بكميات غير كبيرة وقد قطع البعض منها أشواطاً لا بأس بها في التصنيع. ورغم التباين الحاصل فيما بينها، إلاّ أنها، عموماً، بلدان تتسم بوجود فجوة واضحة في مواردها - على خلاف الأقطار العربية النفطية - وبالتالي تتّسم بوجود فجوة في تجارتها الخارجية. «وهي بلدان، إذاً، تعيش على موارد أكثر مما تملك. فهي تستورد وتستهلك وتستثمر بشكل يفوق ما تنتج وتدخر وتصدر»[٥١]، وهي بلدان تتسم بأن قطاع التجارة

(٥١) زكي، **التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية،** ص ١٨٨.

جدول رقم (٢ - ٣)
(استنزاف الفائض الاقتصادي العربي من خلال استيراد السلاح)
تطور النصيب النسبي لبعض الأقطار العربية من مجموع واردات السلاح للعالم الثالث خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ (بالأسعار الثابتة بالدولار لعام ١٩٨٥)

الفترة / البلد	١٩٧١ - ١٩٧٥[١]	١٩٧٦ - ١٩٨٠[٢]	١٩٨١ - ١٩٨٥[٣]	١٩٧١ - ١٩٨٥[٤]
مصر	١٠,٥	٢,٩	٨,٩	٧,٢
سوريا	٩,٣	٤,٠	٨,٨	٧,٢
ليبيا	٤,٠	١١,٥	٥,٠	٧,١
العراق	٢,٩	٥,٥	١٣,٣	٨,٠
السعودية	١,٥	٤,٢	٦,٣	٤,٣
الأردن	٠,٨	١,٩	٢,١	١,٧
الجزائر	...	٣,٣	١,٨	٢,٠
المغرب	...	٢,٦	١,٣	١,٥
الكويت	...	١,٦	١,٢	١,٢
الإمارات[*]	...	...	١,٢	...
المجموع كنسبة من اجمالي واردات الأسلحة لأهم الدول المستوردة في العالم الثالث	٢٩,٤	٣٧,٥	٤٩,٩	٤٠,٢

(١) قيمة ما استوردته أهم البلدان المستوردة للسلاح في العالم الثالث للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ = ٧٠٢٩٠ مليون دولار

(٢) قيمة ما استوردته أهم البلدان المستوردة للسلاح في العالم الثالث للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ = ١٠١٧٤٩ مليون دولار

(٣) قيمة ما استوردته أهم البلدان المستوردة للسلاح في العالم الثالث للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ = ١١٣٧٧٩ مليون دولار

(٤) قيمة ما استوردته أهم البلدان المستوردة للسلاح في العالم الثالث للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ = ٢٨٥٨١٨ مليون دولار

(...) لا تتوافر لها أرقام.

(*) قمنا بتركيب هذا الجزء من:

المصدر:

Michael Brzoska & Thomas Ohlson, «Arms Transfer to the Third World,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1987* (London: Taylor and Francis, 1987), p. 7.

جدول رقم (٢ - ٤)

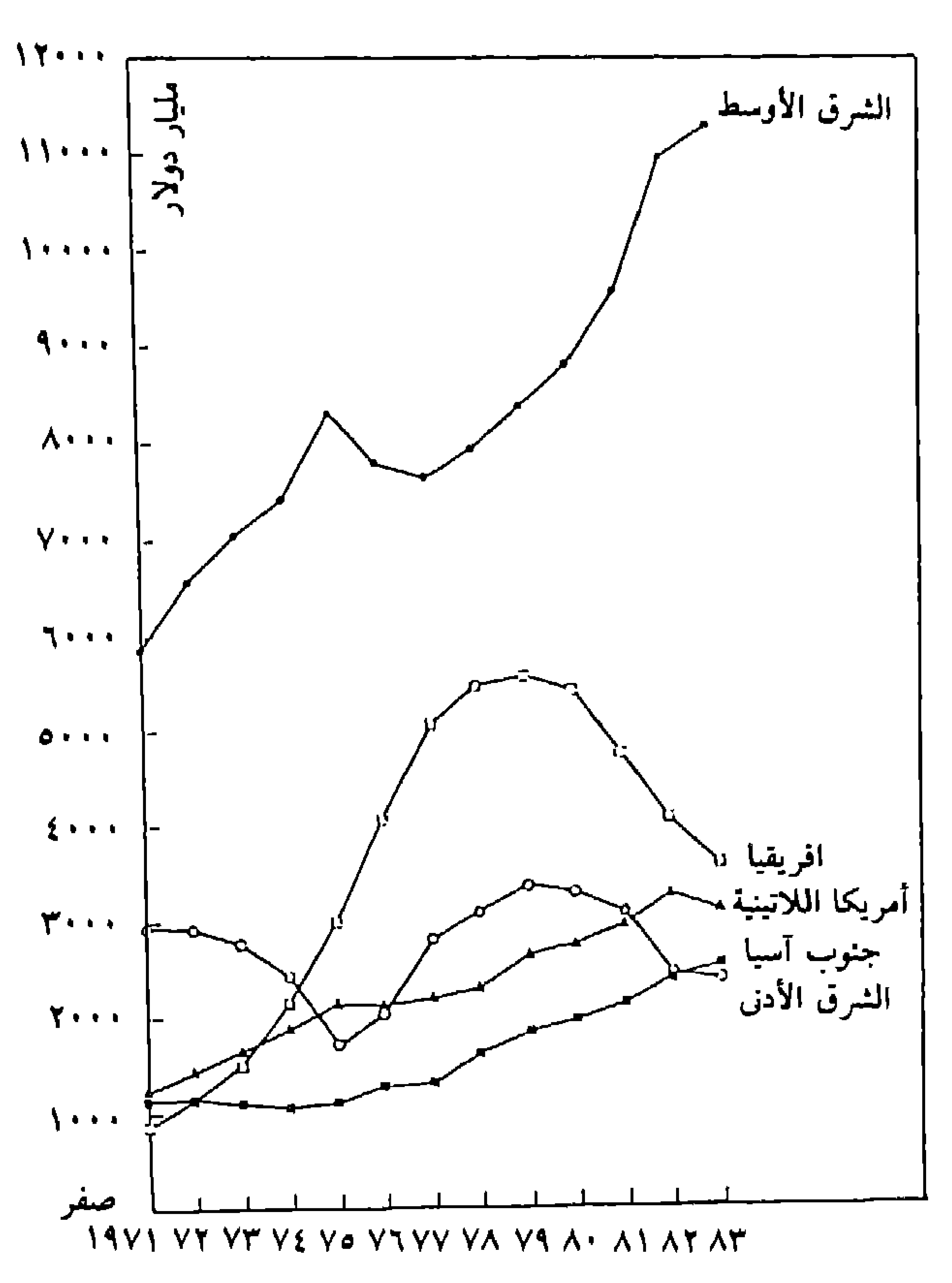
كمية مستوردات السلاح الشرق أوسطية بحسب النوعية في الفترة بين أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ من دول العالم المصنعة الرئيسية

نوعية السلاح	الاتحاد السوفياتي	دول حلف وارسو	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	دول الناتو	الصين	مصادر أخرى	المجموع
أسلحة برية									
دبابات	١٧٩٠	٨٦٠	١٢٢٨	٤٥	٣٠٠	٣٠	٢٠٠٠	٢٥١٠	٨٧٦٣
مدفعية مضادة للطائرات	٢٤٠	٤٠٥	٧٤	صفر	٠	١٠	١٣١٠	١٣٥٥	٣٤٩٤
مدافع ميدان	٨٢٥	٤٦٠	١٣١٧	١٦٥	٧٠	٤٥٩٠	٦٤٥	٢٠١٠	١٠٠٨٢
مدرعات	٣٢١٠	٥١٠	٣٢٥٠	٥٧٥	٧٥	٥١٥	٩٩٥	١٥٧٠	١٠,٧٣٠
أسلحة بحرية									
قطع بحرية رئيسية	٤	صفر	صفر	٥	٣	٤	٢	٢	٢٠
قطع بحرية صغيرة	١٧	صفر	١٧	٣	٢٢	١٨	١٢	٥٩	١٤٨
غواصات	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	٤	١٠
زوارق صواريخ	٩	صفر	صفر	٣	٦	١٠	٦	٦	٤٠
طائرات									
مقاتلات أسرع من الصوت	٦٢٥	٢٥	٢٠٨	١٥٥	١٠	صفر	٩٥	١٧٠	١٢٨٨
مقاتلات	٨٥	صفر	صفر	١٥	٢٥	صفر	صفر	١٥	١٤٠
طائرات أخرى	٣٥	٨٠	٨	١٠	١٠	٢٠	صفر	٣٠	١٩٣
طائرات عمودية	٣٤٠	١٠	١٦	٣٠	١٠	٨٠	صفر	١٠	٤٩٦
صواريخ									
صواريخ أرض - جو	٥٣٨٣	٥٠٠٠	١٤٣٧	٢٢٠	٤٢٠	٥٥	٣٠	١٥٧٥	١٤١٢٢

المصدر: القبس (الكويت)، ١٩٨٧/١١/١٩، ص ٣٩.

شكل رقم (٢ ـ ٨)

واردات الأسلحة المهمة للمناطق المتخلفة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣



المصدر: المصدر نفسه، ص ٨.

الخارجية فيها يلعب ـ شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية النفطية ـ دوراً لا يستهان به في اقتصاداتها. وعبر هذا القطاع وعبر ما يرتبط به من علاقات خارجية وامتدادات داخلية، انتقلت إليها آثار الأزمة الاقتصادية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل حادّ.

ويمكن رصد أهم الجسور والآليات التي انتقلت بها هذه الأزمة إلى تلك البلدان فيما يلي.

أ ـ زيادة العجز في موازين المدفوعات

كان أخطر جسر عبرت عليه الأزمة الاقتصادية إلى تلك البلدان، اشتداد العجز في

موازين مدفوعاتها[٥٢]. فحينما ضرب الكساد التضخمي اقتصادات بلدان المركز، نجم عن ذلك حدوث تراخ ملموس في الطلب على المواد الخام التي تصدّرها مجموعة هذه البلدان، الأمر الذي أدى إلى هبوط أسعارها العالمية وتقلّبها، ومن ثم تدهور وعدم استقرار حصيلة صادراتها. وفي الوقت نفسه تزايدت حاجة هذه البلدان إلى الواردات، بسبب تزايد السكان وضعف الطاقات الانتاجية واعتمادها على الواردات الوسيطة وعلى التمويل الخارجي.

وزاد من حرج الموقف أن أسعار الواردات لهذه البلدان، وبخاصة المواد الغذائية والوسيطة، اتجهت نحو الارتفاع المستمر بسبب لجوء البلدان الرأسمالية الصناعية إلى سياسة زيادة أسعار صادراتها كتعويض عن الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط عالمياً. من هنا تفاقمت موازين مدفوعات هذه البلدان، وبخاصة في ظل الفشل الذي منيت به استراتيجيات التنمية فيها ووصولها إلى منطقة حصار شديد. ما بالنا إذا علمنا أن متوسط العجز الخارجي (أي زيادة الواردات على الصادرات) في كل الأقطار العربية ذات العجز المالي لم يقلّ عن ٢٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. وانه في بلد مثل جمهورية اليمن الديمقراطية وصلت فيها نسبة هذا العجز إلى ٨٦ بالمائة في عام ١٩٨٣، وإلى ٥٥ بالمائة في الأردن، وإلى ٤٧ بالمائة في موريتانيا، وإلى ٣٠ بالمائة في مصر، في العام نفسه أيضاً. وكان من جراء ذلك أن معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات ظل يتناقص على نحو سريع، مشيراً إلى خطورة الأزمة على هذه الأقطار. ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ إلى استمرار هذا التدهور في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ سواء بالنسبة للميزان التجاري أو لميزان العمليات الجارية (انظر الشكل رقم (٢ ـ ٩)).

وقد قلنا في كتاب التضخم المستورد:

«ورغم أن آثار أزمة الكساد التضخمي بالعالم الرأسمالي على الأقطار العربية كانت واضحة وشديدة في بداية عقد السبعينات، ومن ثم كان الأمر يتطلب من هذه الأقطار انتهاج سياسات اقتصادية حازمة من أجل مواجهة «خطر الصدمات الخارجية» عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي فيها (لتقليل فجوة الموارد المحلية) وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (لتخفيض فجوة الموارد الأجنبية) وإعادة النظر في استراتيجية التنمية المطبقة وانتهاج سياسات تنموية بديلة... نقول، إنه بدلاً من كل هذا، اتسمت السياسات الاقتصادية في هذه الأقطار بالتراخي الواضح، وبالسلبية، وبتلقي الصدمات الخارجية «بصدر رحب»، وبمعايشة الأزمة ومجاراتها من خلال زيادة الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وزيادة الاندماج فيه»[٥٣].

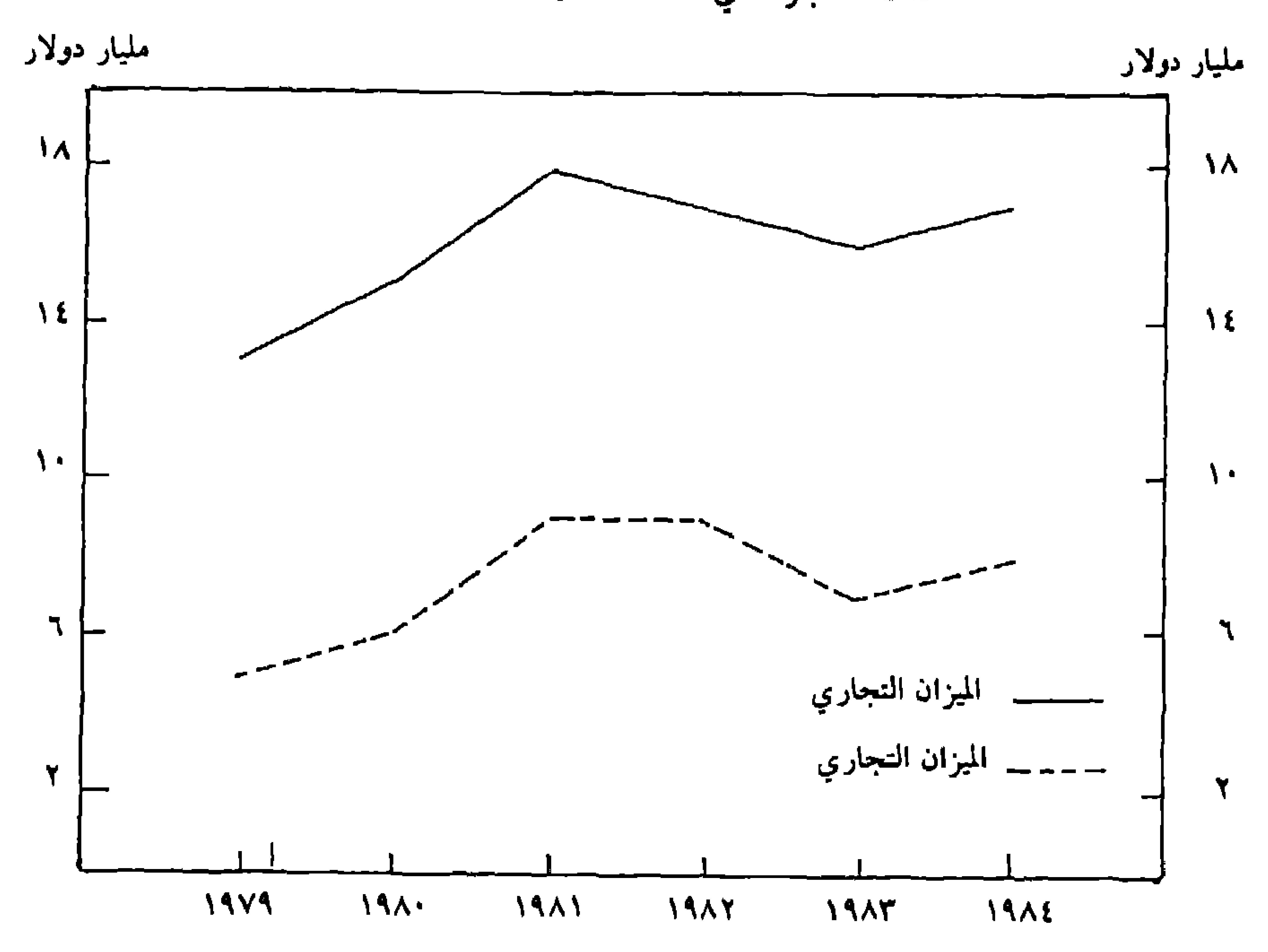
وكان لذلك نتائج وخيمة في ما يتعلق بسرعة انتقال الأزمة إلى هذه البلاد عبر الجسور والآليات الأخرى التي تولدت عن هذا الوضع.

---

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذا الجسر، انظر: المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١٨٦.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

شكل رقم (٢ - ٩)

تطور العجز في الميزان التجاري والميزان الجاري للأقطار العربية
ذات العجز المالي خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤



المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦، ص ١٥٧.

ب ـ تفاقم مشكلة الديون الخارجية وآثارها

وكان الطريق السهل الذي سلكته هذه الأقطار لمواجهة العجز الخارجي هو طريق الاستدانة المفرطة، وذلك من خلال تلقي المزيد والمزيد من القروض الخارجية، وبالذات تلك القروض القصيرة الأجل الممثلة في التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين. وهي قروض كانت البنوك التجارية الأجنبية ومؤسسات التمويل الخاصة الخارجية تتسابق في منحها للبلدان المتخلفة الفقيرة. فقد كانت أسواق النقد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي آنذاك، في (السبعينات) متخمة بالأموال الباحثة عن استثمار، وخاصة بعد إعادة تدوير ما سُمي الفوائض النفطية إليها. من هنا فقد اتجهت المديونية الخارجية في هذه الأقطار نحو التزايد بشكل سريع، وبمعدلات مرتفعة. ولقد زاد من حرج الموقف، اتجاه النصيب النسبي للديون الخارجية قصيرة الأجل من إجمالي مديونية هذه الأقطار نحو التزايد. فبعد أن كان هذا

النصيب حوالى ٢٩ بالمائة في عام ١٩٧٢، أصبح ٣٣,٤ بالمائة في عام ١٩٨٤[٥٤] ولا يخفى أن هذا النوع من الديون شديد الوطأة ومكلف إذ يرتفع فيه سعر الفائدة، وليس هناك فترة سماح، وتقل مدته أحياناً عن عام واحد، ويسدد بالعملة الصعبة.

ومهما يكن من أمر، فإن الأقطار العربية ذات العجز المالي والتي سارت في طريق الإستدانة المفرطة، خضعت لعمليات ابتزاز واضحة في ما يتعلّق بتعقّد الشروط العامة للاقتراض في أسواق النقد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فقد زاد متوسط سعر الفائدة الذي اقترضت به، وانخفض متوسط مدة الإقراض، وتضاءل متوسط فترة السماح، وانخفضت ـ نتيجة لذلك ـ نسبة عنصر المنحة في القروض.

وكان من الطبيعي مع النمو الذي حدث في حجوم الديون الخارجية المستحقة على هذه الأقطار، ومع تزايد كلفة الاقتراض الخارجي، أن تنمو بشكل موازٍ أعباء هذه الديون، ممثلة في مدفوعات الفوائد والأقساط، وأن ترهق تلك المدفوعات هذه الأقطار بشكل واضح، وبخاصة في ظل عدم نمو، أو تراخي نمو، حصيلة الصادرات. وقد وصل التطور الذي سجلته هذه المدفوعات في بعض الأقطار العربية إلى ما يشبه الانفجار في السنوات الأخيرة. وطبقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦ فقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين لمجموعة الأقطار العربية المدينة من ٥,٨ مليارات دولار أمريكي في عام ١٩٧٩ إلى ٩,٨ مليارات دولار في عام ١٩٨٤[٥٥].

إن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة السبعينات، أصبح يغري المسؤولين في هذه الأقطار بالتراخي في تعبئة الموارد المحلية، والانزلاق إلى وهم إمكان التمتع بمستويات إستهلاكية عالية في الأجل القصير والمتوسط، مع إمكان الاستمرار في التنمية دون حدوث مشاكل في السداد في الأجل الطويل.

ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة!

فالبلد الذي يستمر في الركون إلى العالم الخارجي لسد عجز موارده من خلال الحصول على القروض الخارجية بشكل متواصل، ودون أن يعمل في الوقت نفسه على دعم قدرته على سداد ديونه في المستقبل، يجد نفسه، إن آجلاً أو عاجلاً، في موقف عصيب وفي أزمة اقتصادية طاحنة بعد أن تصل المديونية الخارجية إلى مستوى حرج. ويمكن رصد أهم معالم هذا الموقف العصيب وتلك الأزمة، في ما يلي[٥٦]:

---

(٥٤) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، ص ٣٨٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

(٥٦) انظر: رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣)، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

١ ـ استنزاف الاحتياطيات النقدية.

٢ ـ تدهور القدرة على الاستيراد.

٣ ـ تدهور مستويات الانتاج والاستثمار والتوظف، نظراً لارتباط هذه المستويات بحدود دنيا من الاستيراد.

٤ ـ ضعف عمليات الادخار والتراكم، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

٥ ـ ضآلة الانتقال الصافي للموارد الأجنبية المقترضة، أي القروض الخارجية الجديدة مطروحاً منها مبالغ خدمة الديون.

٦ ـ التعثر في سداد التزامات الديون الخارجية في مواعيدها المحددة، الأمر الذي يضعف من الثقة الدولية في قدرة الدولة على الوفاء بديونها الخارجية.

٧ ـ ومع ضعف الثقة الدولية في البلد المدين تقل أمامه إمكانات الاقتراض الخارجي وتتزايد تكلفته إذا ما وجدت تلك الامكانات.

٨ ـ بعد وصول الديون الخارجية إلى مستوى حرج، تصبح أعباء خدمتها أحد العوامل المهمة المسؤولة عن العجز في ميزان المدفوعات وسبباً أساسياً في تفاقم أزمة النقد الأجنبي، إذ تستنزف مدفوعات خدمة الدين نسبة مهمة من المدفوعات الجارية (الفوائد) والمدفوعات الرأسمالية (الأقساط).

٩ ـ وأخيراً، وليس آخراً، يتعرض البلد المدين الذي يعاني من عدم كفاية النقد الأجنبي اللازم لدفع أعباء الديون وتمويل الواردات الضرورية، إلى اضطرابات داخلية بسبب نقص عرض كثير من السلع الضرورية، وبسبب ارتفاع الأسعار محلياً، وبسبب تزايد البطالة.

وزاد من حرج الموقف، أنه بعد انفجار أزمة الديون المصرفية في خريف عام ١٩٨٢، راحت البنوك الأمريكية والأوروبية دولية النشاط تتبع سياسة انكماشية شديدة، فقللت من إقراضها لبلدان المحيط، وبخاصة البلدان ذات الوضع الحرج والتي تئن تحت عبء ديون ثقيلة. فزاد الحصار أكثر على هذه البلدان. وأصبح الخيار المطروح أمامها، هو إما أن تقبل «وصفة الانفتاح»، وإما أن تبحث عن بديل للاعتماد على النفس. بيد أنه في ظل طبيعة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة في هذه البلدان، فإن البديل كان الانفتاح. ولم تستثن الأقطار العربية ذات العجز المالي في هذا الخصوص. فعدد كبير منها الآن راح يهيّىء المناخ المناسب لـ «الانفتاح» ويدعو الاستثمارات الأجنبية للمجيء إليها، مانحاً إياها الكثير والكثير من المزايا التي لا تتمتع بها أصلاً في بلادها الأم.

وعلى الرغم من ضعف انسياب «معونات التنمية» من بلدان المركز إلى بلدان المحيط في العقدين الأخيرين، إلّا أنه تجدر الإشارة هنا إلى ذلك الحجم الهائل من المعونات التي قدمتها بلدان الأوبك ـ وبالذات الأقطار العربية ـ فقد وصلت نسبة تلك المعونات إلى حوالى ٣ بالمائة

من دخولها القومية. بيد أن انتهاء عصر فورة أسعار النفط مؤخراً، وما أدى إليه من تقليص شديد في عوائد هذه البلدان، قد أدى، وسيؤدي، إلى تقليص حجم هذه المعونات أيضاً[٥٧].

خامساً: إعادة احتواء الرأسمالية العالمية للعالم المتخلف كمخرج لأزمتها[٥٨].

هكذا حاولنا أن نوضح طبيعة الأزمة الراهنة التي تمسك بخناق منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومعالمها وانعكاساتها على الاقتصاد العربي. ومن المؤكد، أن تلك الانعكاسات سواء بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للنفط أو بالنسبة للأقطار العربية ذات العجز المالي، كانت ولا تزال قاسية وذات تأثير بليغ على آفاق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة المقبلة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هي آفاق الحلول التي تسعى إليها بلدان المركز الرأسمالية للخلاص من أزمتها؟ وما هي وسائلها في ذلك؟ وعلى من تقع كلفة تلك الحلول على الصعيدين، المحلي والعالمي؟

ونلاحظ أنه على الصعيد الداخلي، تحاول الرأسمالية الآن، وكلما كان ذلك ممكناً وحسبما تسمح به علاقات القوى الاجتماعية، أن تحمّل الطبقة العاملة كلفة الخروج من تلك الأزمة. وهو ما يبدو واضحاً في البرامج الاقتصادية الحديثة (المناهضة للكينزية) والتي تطبّق الآن في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا في ضوء ما يسمّى المدرسة النقدية، التي تسعى (أو بتعبير أدق، تحلم) للعودة بالرأسمالية إلى أيام صباها حيث كانت المنافسة وحرية السوق وعدم تدخّل الحكومة في الحياة الاقتصادية سمات المخاض الجنيني لظهور النظام الرأسمالي. وهنا تلعب السياسات النقدية وتحطيم قوة نقابات العمال وتقليص الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال أدواراً مركزية. بيد أن هذا الحل لم يتمخض حتى الآن، رغم الإصرار على المضي في تطبيقه في غالبية بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة، عن أية نتائج طيبة تبشر بفاعليته لخروج الرأسمالية من أزمتها الحالية. من هنا تأتي أهمية الحلول على الصعيد العالمي، أي محاولة تحميل باقي أجزاء العالم غير الرأسمالي كلفة وتضحيات الخروج من تلك الأزمة. وتشكّل محاولات اختراق العالم الاشتراكي وزيادة التعامل معه اقتصادياً ومالياً وفنياً، والسعي لشق صفوفه، إحدى الأماني لحل الأزمة على

---

(٥٧) رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)؛ دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة؛ المعهد العربي للتخطيط، أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية (الكويت: المعهد، ١٩٨٤)، وجامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الديون والتنمية: دراسة في أثر القروض الخارجية على التنمية بالبلاد العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٥٨) زكي، الاعتماد على الذات: بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية.

الصعيد العالمي. ولكن إمكانات ومدى واقعية الآمال المعقودة على هذا النوع من الحلول، محكومة بأنها ذات فاعلية محدودة[٥٩]. أما المحور الثاني للحلول التي تحاول بها الرأسمالية العالمية أن تتغلب على أزمتها، على الصعيد العالمي، فيتمثل في تشديد استغلال شعوب العالم الثالث وتحميلها عبء علاج الأزمة، من خلال إعادة رسم خريطة جديدة في تقسيم العمل الدولي، ورسم استراتيجيات حديثة في استغلاله، تتكيف مع الواقع الجديد. وتلك هي النقطة التي تعنينا في هذه الدراسة.

ونقطة الانطلاق الأساسية لنا، هي أن كل مرحلة توسُّع متميزة شهدها النظام الرأسمالي، كانت تتسم بنموذج معين من التراكم، تلعب فيه مجموعة محددة من الصناعات الرائدة الدور الأساسي، وتوجد فيها ظروف معينة تعمل فيها الوحدات الانتاجية (نظام المنافسة، الاحتكار، الشركات دولية النشاط. . .) ويتحدد فيها نمط معيّن من التخصص وتقسيم العمل بين البلدان الرأسمالية والبلدان المتخلفة التابعة[٦٠]، وآليات معينة في المجال التجاري والنقدي تضمن تشغيل النظام بأقل قدر من الاحتكاكات والأزمات، فضلاً عما يرافق ذلك من قوى اجتماعية وتحالفات دولية.

وبناءً على ذلك، فإن صياغة مرحلة التوسع للنظام الرأسمالي في الآونة المقبلة سيتطلب، إذاً، رسم أدوار جديدة ووظائف محددة للبلدان المتخلفة. وهذه الوظائف الجديدة، مهما تكن نوعيتها وطبيعتها لن يخرج جوهرها عن ضرورة إبقاء هذه البلدان في حالة حصار وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي لتكون خاضعة لشروط تراكم رأس المال واستمرار توسعه في البلدان الرأسمالية الصناعية. إن اكتشاف مرحلة التوسع الجديدة للنظام الرأسمالي وما ستمليه هذه المرحلة من وظائف جديدة للبلدان المتخلفة يدعونا لطرح الرأي الذي يتزايد قبوله الآن بين أوساط واسعة من المفكرين والاقتصاديين، والذي يعزى إلى الاقتصادي الروسي كوندراتييف. فقد كان هذا الاقتصادي يعتقد أن التاريخ الرأسمالي يتميز بدورات طويلة المدى، يبلغ عمق كل منها حوالى خمسين عاماً. هذه الموجات أو الدورات تظهر فيها صناعات رائدة. تضع منحنى النشاط الاقتصادي بكل مكوناته في مرحلة صعود متواصل إلى أن يبلغ التطور مداه، وعندئذ تبدأ موجة انخفاضية يتدهور فيها النشاط، إلى أن تظهر صناعات رائدة جديدة ذات مخترعات وتقانات حديثة. وكان هذا طابع التطور التاريخي الذي مرت به الرأسمالية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى الآن، إذ ظهرت خلال هذا التطور صناعات انتاجية لعبت دور المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لعصور كاملة (مثل الآلة البخارية، السكك الحديدية، صناعة الصلب، الكهرباء، صناعة السيارات والمحركات الآلية، الصناعات الكيميائية، الالكترونيات، الذرّة. . . إلى آخره). وعلى ذلك، يعتقد عدد

---

(٥٩) انظر: زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» الحلقة ١٦: «المحاور الأساسية لاستراتيجية الرأسمالية العالمية للخروج من أزمتها المعاصرة،» **الأهرام الاقتصادي** (٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣).

(٦٠) سمير أمين، **أزمة الامبريالية أزمة بنيوية**، ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٩ - ١٠.

كبير من الخبراء أن فترة التوسع المقبلة للرأسمالية العالمية سوف تتميز بظهور نوع، أو أنواع محددة، من تلك الصناعات الرائدة (قد يكون ذلك الالكترونيات والطاقة الذرية) التي سوف تتخصص فيها البلدان الرأسمالية الصناعية، ويتشكل هيكلها الانتاجي وأوضاعها الداخلية على أساسها، على أن تتخلى البلدان المتخلفة والتابعة عن بعض الصناعات التي تتراجع أهميتها ـ من حيث تراكم رأس المال. ومن الطبيعي أن هناك فترة انتقالية، قد تطول أو تقصر حسبما تقتضي عمليات التكيّف، حتى تظهر ثمار تلك الصناعات والهياكل الملائمة لها. ويمكن القول إن الرأسمالية العالمية تمر الآن في تلك المرحلة.

ولكن، متى تنتهي هذه المرحلة الانتقالية؟

لا نعرف على وجه التدقيق متى. ولكن أغلب الظن أنها لن تكون طويلة أو بعيدة المدى. بيد أن ما يهمنا الإشارة إليه هو أن نحيط بموقع البلدان المتخلفة في تلك المرحلة. ومن الواضح أنه نظراً لكون هذه البلدان تلعب دور التابع الذي يتأثر بمجمل النظام الرأسمالي دون أن تكون لها القدرة على التأثير عليه، فإن الفترة الانتقالية التي تمر بها في ضوء الأزمة العالمية الراهنة، اتسمت بأن الرأسمالية العالمية حرصت على ابقائها في حالة حصار قوي من خلال إفرازات هذه الأزمة بالنسبة إليها. وكانت تلك الإفرازات، أو التأثيرات قاسية وذات تأثير بليغ في تعميق تبعيتها وتزايد اعتمادها على الغير، وهو ما أشارت إليه هذه الدراسة حينما تعرضت لآثار تلك الأزمة على حالة الاقتصاد العربي. ولسوف تحرص الرأسمالية العالمية في المرحلة المقبلة على إعادة تشكيل علاقاتها مع بلدان المحيط، من خلال الحرص على خلق علاقات انتاج داخل هذه البلدان، تتلاءم وتتكيف مع مضمون مرحلة التوسع العتيدة. وهذا هو بالدقة المضمون الجوهري الذي تنطوي عليه «سياسات التكيّف» و«تصحيح المسار الاقتصادي» و«الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي».

سادساً: خاتمة: تساؤلات تنتظر الإجابة

وأخيراً، ثمة تساؤلات تطرح نفسها بقوة في خاتمة هذه الدراسة.

١ ـ لقد رأينا في ما تقدم أن الاقتصاد العربي، شأنه في ذلك شأن اقتصاد بلدان المحيط، مندمج في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي عبر عمليات تقسيم العمل الدولي وتزايد انخراطه في التجارة الدولية مع المراكز الرأسمالية الصناعية. ومن خلال ذلك كله فإن الأزمة في بلدان هذه المراكز قد انسابت إليه بقوة. والسؤال هو: كيف يمكن للاقتصاد العربي بأقطاره النفطية وغير النفطية، أن يتخلّص تدريجياً من هذا التقسيم وهذا الانخراط وما ينطويان عليه من علاقات نمو وتبادل غير متكافئة، وعلى النحو الذي يجعله يتعامل مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع قوة، وفي ضوء معاملة الند للند؟ وإذا كان ذلك يتطلب رؤية استراتيجية ومشروعاً تنموياً وحضارياً شاملاً ومستقلاً ويعتمد على ذاته، فما هي الممكنات التي يستطيع أن يمنحها العمل العربي المشترك في هذا الخصوص؟

٢ ـ من المتوقع أن يزداد تدهور وضع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد الرأسمالي

العالمي في ضوء استمرار الآثار التي انعكست عليه من جراء الأزمة الراهنة في هذه المنظومة، وفي ضوء المخططات التي ترسمها بلدان المراكز الرأسمالية (ومعها المنظمات الدولية التي تسيطر عليها) لإعادة احتواء العالم الثالث - والوطن العربي جزء منه - بينما يملك الاقتصاد العربي عدة عناصر قوة تمكّنه - لو استخدمها بوعي وحنكة - من أن يواجه آثار تلك الأزمة عليه بشكل فاعل ومؤثر. ونذكر من تلك العناصر: النفط العربي والثروات الطبيعية الأخرى، والمال العربي المستثمر في الخارج، والسوق الواسعة، وإمكانات التكتل التجاري والتعاون النقدي... إلى آخره. ما هو دور العمل العربي المشترك في هذه المجالات؟

٣ - الوطن العربي في مجموعه يعدّ اقتصاداً دائناً، إذا ما أخذنا الموقف الصافي لمحصلة دائنية الأقطار النفطية (حوالى ٤٠٠ مليار دولار) ومديونية بلدان العجز المالي (حوالى ١٥٠ مليار دولار). وقد ساء وضع الأقطار العربية المدينة بشكل واضح في السنوات الأخيرة بسبب وطأة أزمة الديون واستفحال أعبائها ووقوعها في مصيدة إعادة الجدولة والرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي، مع ما سينجم عن ذلك من توجهات مستقبلية لآفاق نموها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. فما هي امكانات الخروج من هذا الفخ في ضوء ما يملكه الوطن العربي من موارد مالية كبيرة وفي ضوء ما تنطوي عليه ممكنات التعاون العربي التجاري والنقدي؟ وما هو الدور الذي يمكن لصندوق النقد العربي أن يلعبه في إدارة هذه الأزمة؟ وكيف يمكن دعمه وزيادة موارده وتطوير وظائفه على النحو الذي يؤهله للنجاح في هذا الخصوص؟

٤ - قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع الكيان الصهيوني وفي ضوء الاتفاقية الاستراتيجية بينهما بعمل ما يسمى «المنطقة التجارية الحرة»، وهي الاتفاقية التي أصبحت نافذة المفعول ابتداء من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. وهي تهدف إلى الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ومختلف أشكال القيود على التبادل التجاري وعلى حركة الاستثمارات فيما بينهما. والهدف من تلك الاتفاقية إفساد فاعلية قوانين المقاطعة العربية واختراق اسرائيل للاقتصاد العربي واحتوائه ضمن شروط عمل المنظومة الرأسمالية في المرحلة المقبلة. فما هي الواجبات الملحة التي يتعين على العمل العربي المشترك أن يقوم بها لمجابهة هذا الخطر؟

بوسعنا أن نمضي في طرح عشرات الأسئلة الأخرى التي لا تقلّ أهمية عن تلك الأسئلة. ولكننا نكتفي بهذا القدر، مبدين مخاوفنا من مخاطر استمرار انعكاس الأزمة الاقتصادية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي علينا، وخصوصاً - في ضوء ما أشرنا إليه - استراتيجية مراكز هذه المنظومة، للخروج من أزمتها وما ترسمه لنا من أدوار في المستقبل.

إن فترة الأزمة إما أن تكون لحظة تاريخية لاستنهاض القدرات ومواجهة التحديات، وإما أن تكون لحظة تاريخية للانهيار والانحطاط. ومن المؤكد أنه لا خيار أمام شعبنا العربي إلاّ أن يختار البديل الأول، وإلاّ فإن الغد لن يكون، بالتأكيد، مشرقاً لنا ولأجيالنا. وعلى العمل العربي المشترك أن يؤازر هذا الخيار ويحوّله إلى واقع حي.

الفصل الثالث

أعباء الديون الخارجية وآثارها في الخطط الانمائية في الأقطار العربية(*)

(*) تعتمد هذه الدراسة على ورقة قدّمها المؤلف في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: **الواقع والممكن** (الكويت: المعهد، ١٩٨٤)، وقد قام المؤلف بتحديث الاحصائيات وإجراء بعض التعديلات عليها.

تمهيد

أثارت أزمة الديون الخارجية المستحقة على البلدان المتخلفة في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً. وهناك الآن سيل عرم من البحوث والدراسات حول هذه الأزمة. بيد أن ما يؤسف له، أنّ المتتبع للبحوث والدراسات التي ظهرت في الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية الدائنة حول هذه الأزمة، يلاحظ بوضوح تام، أن معظمها يخلص إلى تفسيرات وحلول تدافع عن مصلحة الدول والهيئات الدائنة، دون أن يعثر على رؤية واعية تمثل وجهة نظر البلدان المتخلفة وتدافع عن مصالحها[1]. ومما يؤسف له أيضاً، أن عدداً كبيراً من الاقتصاديين في الدول المدينة المهتمين بهذه الأزمة ـ ومنهم كثير من الاقتصاديين العرب ـ قد تبنّى وجهة نظر الدائنين في ما يطرحونه من تفسير وعلاج لتلك الأزمة، دون التنبّه إلى ما تنطوي عليه وجهة النظر هذه من تحيّز واضح لمصالح الدائنين وإجحاف شديد بمصالح المدينين، ومن أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وعلى أية حال، لو نظرنا إلى أقطار الوطن، فإننا نلاحظ أن عدداً لا بأس به من الأقطار العربية قد وقع في فخ الديون الخارجية، خصوصاً بعد أن بلغت هذه الديون مستويات حرجة، ونتج عنها أعباء ضخمة وضغوط كثيرة (داخلية وخارجية) أثّرت أيما تأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وأحياناً السياسي. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ تلك التأثيرات امتدت بشكل واضح على الخطط الاقتصادية التي تضعها هذه الأقطار لإنماء اقتصادياتها، ونشأ من جرّاء ذلك عراقيل مختلفة أمام وضع تلك الخطط وتنفيذها.

---

(١) رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

وتهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة التعرف على الآثار التي نجمت عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الأقطار العربية ذات العجز المالي، وكيف انعكست تلك الآثار على مسارات التنمية في تلك الأقطار، وكيف أثّرت على إمكانات التخطيط الاقتصادي فيها. وفضلاً عن ذلك، ثمة طموح آخر سعت إليه هذه الدراسة، وهو محاولة طرح مجموعة من الأفكار والمقترحات التي ربما تساعد في محاصرة هذه الآثار، والتقليل منها، وذلك في إطار من التعاون العربي، ومن خلال موقف يتبنّى التخطيط القومي الشامل باعتباره أنجح الأساليب في مواجهة مشاكل الواقع وتحديه وتغييره بما يتناسب مع الطموحات التي يتطلّع إليها شعبنا في كل قطر عربي.

وبناء عليه، فإنّ الخطوط الأساسية لهذه الدراسة تتناول:

١ ـ الخصائص الأساسيّة للوضع الراهن للمديونية الخارجية للأقطار العربية.

٢ ـ الآثار الناجمة عن تفاقم المديونية الخارجية وانعكاسها على الخطط الانمائية العربية.

٣ ـ نحو أفق أفضل، وتعاون عربي أوثق.

٤ ـ اقتراح بإنشاء صندوق عربي لتسوية ديون الأقطار العربية.

أولاً: الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمديونية الخارجية للأقطار العربية

هناك بضعة أسئلة يتعينّ الإجابة عنها في صدد رسمنا أهم المعالم التي يتّسم بها الوضع الحالي للمديونية الخارجية للأقطار العربية. السؤال الأول: ما هو التطور الذي طرأ على الرصيد الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية خلال العشرين سنة الماضية، وكيف تتوزع هذه الديون على هذه الأقطار؟ والسؤال الثاني: ما هو التغير الذي طرأ على هيكل هذه الديون في تلك الفترة، وما دلالة هذا التغير؟ والسؤال الثالث: ما هو حجم الأعباء التي نجمت عن هذا التطور؟

١ ـ تطور حجم الديون

في ما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الاحصاءات المتاحة التي ينشرها البنك الدولي عن جداول المديونية الخارجية لمختلف دول العالم، تشير إلى أنّ الرقم الاجمالي للديون الخارجية المستحقة[٢]، على الأقطار العربية المدينة (بعضها دائن) بلغ حوالى ٦,٩ مليارات دولار في نهاية

(٢) تنبغي الإشارة هنا، إلى أن المقصود بالديون الخارجية في هذا الصدد هو تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن عام أو أكثر، وتكون مستحقّة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات أو الهيئات الرسمية أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة طالما أن الحكومات أو الهيئات الرسمية =

عام ١٩٧٠، في حين بلغت الديون الخارجية المستحقّة على مجموعة بلدان العالم الثالث التي توافرت عنها بيانات (وعددها ٨٦ دولة) حوالى ٦٣,٥ مليار دولار في ذلك العام نفسه، مما يعني أن نصيب ديون الوطن العربي وصل إلى حوالى ١٠,٩ بالمائة من اجمالي ديون العالم الثالث. أما في عام ١٩٨١ فقد بلغت الديون المستحقة على الأقطار العربية حوالى ٧٤,٥ مليار دولار، بينما بلغت ديون العالم الثالث في ذلك العام نفسه حوالى ٥٩٢,٥ مليار دولار، مما يعني أن نصيب الأقطار العربية في تلك الديون قد ارتفع إلى ١٢,٦ بالمائة، كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن ديون الوطن العربي نمت في المتوسط سنوياً بحوالى ٢٤ بالمائة خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨١، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لديون العالم الثالث حوالى ٢٣ بالمائة خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يعني أن ثمة تشابهاً في سرعة النمو الإنفجاري الذي حدث للديون الخارجية المستحقة على هاتين المجموعتين من الدول. وعلى القارىء أن يلاحظ هنا، أنه حتى هذه الفترة لم يدخل دائرة المديونية الخارجية من الأقطار العربية النفطية سوى الجزائر (وإلى حد ما العراق وعُمان).

وحتى عام ١٩٨١، يتضح لنا ـ وعلى نحو ما ترويه لنا أرقام الجدول (٣ ـ ١) أن هناك خمسة أقطار، هي الجزائر ومصر والمغرب وتونس والسودان، كانت تستأثر بنصيب الأسد في هذه الديون. فقد بلغ نصيبها النسبي حوالى ٨٥ بالمائة في عام ١٩٧٠ وحوالى ٨٢ بالمائة في عام ١٩٨١ من اجمالي ديون الوطن العربي. كما أن متوسط معدل النمو السنوي لديون هذه الأقطار الخمسة حوالى ٢٦ بالمائة بينما كان هذا المتوسط بالنسبة لسائر الأقطار العربية المدينة حوالى ٢٤ بالمائة خلال الفترة نفسها. وهكذا يتضح لنا أن مشكلة ديون الوطن العربي إنما تتحصل أساساً في مشكلة ديون هذه الأقطار الخمسة.

على أن صورة ديون الأقطار العربية تتبدل كثيراً في النصف الأول من الثمانينات. فمن ناحية تدخل كل الأقطار العربية دائرة المديونية الخارجية (باستثناء قطرين هما: السعودية والكويت) وتقفز المديونية الخارجية الإجمالية لهذه الأقطار إلى ١٣٤,٦ مليار دولار، ليصبح نصيبها في اجمالي مديونية العالم الثالث ١٥,٦ بالمائة، بعد أن كان هذا النصيب ١٢,٤ بالمائة في عام ١٩٨١. ويستمر التزايد في الديون لتصل إلى ١٤٧ مليار دولار حتى شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦. ومن ناحية ثانية نجد أن الهيكل النسبي لتلك الديون أصبح يتوزع ـ في هذا التاريخ ـ على النحو التالي: ٥٥ بالمائة للأقطار العربية متوسطة الدخل، ٣٤ بالمائة للأقطار العربية النفطية، و١١ بالمائة للأقطار الأقل نمواً.

= ضامنة لالتزامات الأفراد وتلك المؤسسات الخاصة. وعموماً، فإن الاحصاءات المنشورة عن الديون الخارجية لا تتضمن الديون التي تقلّ مدتها عن سنة، والالتزامات الناشئة عن المعاملات مع صندوق النقد الدولي. كما لا تتضمن أرقام الديون العسكرية، والديون المستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين (مثل قروض فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية PL 480). وبناء عليه، فإن الرقم الحقيقي للديون الخارجية يتجاوز بكثير الرقم المنشور أو المعلن. وفي بعض الأحيان تشير الاحصاءات إلى الديون الخارجية المسحوبة أو المستخدمة فقط (disbursed) وفي أحيان أخرى تشير إلى الديون المستخدمة وغير المستخدمة (undisbursed).

جدول رقم (٣ - ١)
تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية ونسبتها إلى اجمالي ديون العالم الثالث خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٦

السنة / المجموعات والأقطار	١٩٧٠[٢]	١٩٨١[٣]	١٩٨٥[٤]	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦[٥]
الأقطار المصدرة للنفط				
الإمارات العربية المتحدة	—	—	١٢,٠٣١	١٣,١١٠
البحرين	—	—	٠,٩١٣	٠,٩٤٠
الجزائر	١,٩٨٦	٢١,٦٨٦	١٧,٢٣٥	١٦,٣٣١
السعودية	—	—	—	—
العراق	٠,٣٤٣	—	٩,٥٥٦	١٠,٨٩٣
عُمان	—	٠,٨٤٢	٢,٢٢٥	٢,٦٠٢
قطر	—	—	٠,٨٧٠	٠,٩٩٨
الكويت	—	—	—	—
ليبيا	—	—	٤,٣٧٠	٤,٧٠٣
الأقطار متوسطة الدخل				
الأردن	٠,١٦٠	٢,٢٧٧	٣,٦٩٢	٣,٨٩٠
تونس	٠,٨٢٠	٤,٥٩٩	٦,٢٦٣	٦,٨٢٣
سوريا	٠,٢٦٢	٣,٩٧٨	٥,٥٦٠	٦,٧٧٠
لبنان	...	٠,٣٨٥	٣,٠٤١	٣,٤٣٧
مصر	١,٨٦٦	١٧,٦٨٦	٣٨,٩٢٥	٤٢,٥٧٨
المغرب	٠,٩٠٥	١٠,٦٧٨	١٥,٣٦٠	١٦,٩٨٠
الأقطار الأقل نمواً				
جيبوتي	—	—	٠,٢٣٠	٠,٢٥٦
السودان	٠,٣٤٧	٦,٠٠٤	٧,٢٣١	٨,٩٩٠
الصومال	٠,١١٠	١,٣١٦	١,٧٥٣	١,٩٢٣
موريتانيا	٠,٠٨٣	١,٥٢٥	١,٥١١	١,٦٢٢
اليمن الديمقراطية	٠,٠٤٩	١,٧٤٧	١,٢٩٢	١,١٤٠
اليمن العربية	—	١,٧٤٧	٣,٦٧٣	٢,٨٦٣
إجمالي ديون الأقطار العربية	٦,٩٣١	٧٤,٤٧٠	١٣٤,٦٢١	١٤٦,٨٣٩

تابع جدول رقم (٣ - ١)

السنة / المجموعات والأقطار	١٩٧٠[٢]	١٩٨١[٣]	١٩٨٥[٤]	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦[٥]
اجمالي ديون العالم الثالث[١]	٦٣,٥	٥٩٢,٥	٨٦٥,٠	٩٢٠,٠
نسبة اجمالي ديون الأقطار العربية إلى اجمالي ديون العالم الثالث (نسبة مئوية)	١٠,٩	١٢,٦	١٥,٦	١٦,٠

(–) غير متوافرة.

(١) تجدر الإشارة إلى أن عدد هذه الأقطار التي توافرت عنها بيانات ٨٦ قطراً بالنسبة إلى عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠.

(٢) World Bank, *World Debt Tables: External Public Debts of LDCs* (Washington, D.C.: The Bank, 1974).

(٣) World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982/83* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

(٤) AMEX - Bank International, *AMEX Review* and other Banking sources.

(٥) المصدر نفسه.

٢ ـ تطور هيكل الديون

أما في ما يتعلّق بالسؤال الثاني، الخاص بطبيعة التطور الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الأقطار العربية المدينة، أي توزيعها النسبي فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية وديون مستحقة لمصادر خاصة أجنبية، فمن الملاحظ أن النمو الانفجاري الذي طرأ على حجم هذه الديون كان يرافقه تشويه واضح في هيكلها، إذ تغيّر هذا الهيكل في اتجاه ارتفاع النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات مصرفية وأسواق مالية) على حساب انخفاض النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية ومتعددة الأطراف). ويصدق هذا على وجه الخصوص في حالة الأقطار العربية متوسطة الدخل. ومن المعلوم أن شروط القروض من المصادر الخاصة الأجنبية، بصفة عامة، أكثر تعقيداً وكلفة من القروض من المصادر الرسمية، لأنها أقصر في مدتها الزمنية، وأعلى في سعر فائدتها، وتتسم بانخفاض عنصر المنحة (Grant Element) فيها[٣]. ومن هنا كان لتشويه

(٣) ينصرف المقصود بعنصر المنحة في القرض إلى الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض (face value) وبين مجموع القيم الحالية (present value) لمبالغ خدمة القرض (الأقساط + الفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد=

هذا الهيكل علاقة وثيقة بارتفاع عبء خدمة الديـون الخارجيـة، كما سنبـيّن فيما بعـد. وطبقاً للحسابات التي أجريناها، يتضح لنا أنه في عـام ١٩٧٢ كانت الـديون الـرسمية تمثـل حوالى ٧١ بالمائة من إجمالي الديون الخارجية المستحقـة على الأقـطار العربيـة متوسـطة الدخـل، بينما كانت الديون من مصادر خاصة تمثـل حوالى ٢٩ بـالمائـة. أما في عـام ١٩٨١، فقد انخفض النصيب النسبي للديون الرسمية إلى ٦٢ بالمائة. في حـين ارتفع النصيب النسبي للديـون من مصادر خاصة إلى ٣٨ بالمائة.

ثم تتبدل الصورة كثيراً منذ بداية النصف الثـاني من الثمانينـات. فبعد التـدهور الـذي حدث في حجم القروض الرسمية الميسرة التي تمنحها البلدان الرأسـمالية والبلدان الاشـتراكية والأقطار العربية النفطية، يزداد اقتراض مجموعة الدول متوسطة الدخل من مصادر الاقتراض الخاصة، ويتجه هيكل الديون إلى مزيد من التشويه. ففي حـالة قـطر كمصر (انظر الجـدول رقم ٣ ـ ٢) يرتفع نصيب الديون من المصـادر الخاصـة إلى ٢٤ بالمـائة في عـام ١٩٨٦ بعد أن كـان هذا النصيب ١٦ بالمائة في عام ١٩٧٥. وفي تونس يرتفع هذا النصيب من ١٦ بالمائة إلى ٢٤ بالمائة، وفي حالة الأردن من ١٠ بالمائة إلى ٣٥ بالمائة، وفي لبنان من ٢ بالمائة إلى ٧ بالمائة على التـوالي. أما بـالنسبة لمجمـوعة الأقـطار العربيـة الأقل نمـواً، فقد كـانت فيها صـورة التطور معاكسة، حيث اتجه النصيب النسبي للديون الرسمية للتزايد على حسـابْ انخفاض النصيب النسبي للديـون من مصادر خـاصة خـلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦. ويعـود السبب في ذلك، أساساً، إلى أن قدرة هذه البلدان الفقيرة على الاقتراض من البنوك ومصـادر الائتمان الخـاصة قد تدهـورت كثيراً، إذ أحجمت تلك المصـادر عن إمدادهـا بما تحتـاج إليه من إئتـمان بسبب ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية لها وتدهور جدارتها الائتمانية في أسواق النقد الدوليـة. فجاءت الـزيادة التي حـدثت في مديـونية هـذه المجموعـة من الأقـطار، بصفـة رئيسيـة، من مصـادر الاقتراض الرسمية، الحكومية والدولية متعددة الأطراف.

٣ ـ تطور مدفوعات خدمة الديون

كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تتمخّض الإستدانة المفرطة ـ كسياسة شبه وحيـدة لمواجهة فجوة الموارد الأجنبية المتزايدة ـ عن أعباء فادحة. وهـذا يدفعنـا للإجـابة عن السؤال الثـالث، المتعلق بحجم الأعباء التي نجمت عن الاقـتراض الخارجي وتتحملهـا الآن الأقطار العربية المدينة. وبادىء ذي بدء، سنشير في هذا الجزء من الدراسـة إلى مجرّد الأعبـاء المباشرة

= القرض حتى انتهاء أجل السـداد، مخصومة على أساس سعـر خصم معيّن. وحـين ينسب هذا الفـرق إلى القيمة الاسمية لمبلغ القرض نحصل على ما يسميه الخبراء «نسبة عنصر المنحة». ونسبة عنصر المنحـة تكون مـوجبة إذا كان سعر الخصم المختـار أكبر من سعـر الفائـدة. وتكون سـالبة إذا كـان سعر الخصم أقـل من سعر الفـائدة. وتكون صفراً إذا تساوى المعدلان. ولهذا تحرص الجهات الدائنة على أن يكـون سعر الخصم المختـار أعلى بكثـير من سعر الفائدة الأصلي للقرض. ومن هنا فإن مفهوم «عنصر المنحة» ينطوي على خدعة حسابية. انظر في هـذا المجال: زكي، المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

جدول رقم (٣ ـ ٢)

تطور هيكل الديون الخارجية المستحقة على مجموعتي الأقطار العربية متوسطة الدخل والأقـل نمواً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦

(نسب مئوية)

السنة	١٩٧٥		١٩٨٢		١٩٨٦	
المجموعة والبلد	الديون الرسمية	الديون الخاصة	الديون الرسمية	الديون الخاصة	الديون الرسمية	الديون الخاصة
البلدان متوسطة الدخل						
الأردن	٩٠	١٠	٩٢	٨	٦٥	٣٥
تونس	٨٤	١٦	٧٢	٢٨	٧٣	٢٧
سوريا	٨٨	١٢	٩٥	٥	٩٢	٨
لبنان	٩٨	٢	٧٦	٢٤	٩٣	٧
مصر	٨٤	١٦	٨٢	١٨	٧٦	٢٤
المغرب	٥٤	٤٦	٥٩	٤١	٧٠	٣٠
البلدان الأقل نمواً						
جيبوتي	—	—	٩٣	٧	٩٨	٢
السودان	٦٧	٣٣	٧٩	٢١	٨٩	١١
الصومال	٩٩	١	٨٩	١١	٩٦	٤
موريتانيا	٧٩	٣	٩٢	٨	٩٣	٧
اليمن الديمقراطية	١٠٠	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	صفر
اليمن العربية	٩٨	٢	٩٩	١	٩٧	٣

(–) غير متوافرة.

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول من صفحات مختلفة من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982/83*, vol. 2: *Country Tables.*

التي تتمثّل في المبالـغ التي أصبحت هذه الأقـطار مجبرة عـلى تخصيصها لـدفع أقسـاط وفوائـد ديونها الخارجيـة. وتدلّ الأرقـام على أن ثمـة نمواً انفجـارياً حـدث في مبالـغ خدمـة الديـون الخارجية للأقطار العربية، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٣ ـ ٣). ولنتـأمل التـطور المخيف الذي تعكسه الأرقام، ففي عام ١٩٧٢، بلغت جملة المبالغ التي دفعتها الأقطار العربية المدينة في شكل أقساط وفوائد على وجه التحـديد ٩٠٦,٨ ملايين دولار، وإذا بها تقفـز إلى حوالى ٨,٧ مليارات دولار (على وجه التحديـد ٨٧١٣ مليون دولار)، في عـام ١٩٨١. وهذا يـدل

جدول رقم (٣ - ٣)

مقارنة تطور أعباء الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة مع أعباء الديون الخارجية لمجموعة البلدان المتخلفة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦

(مليار دولار)

تفصيل مدفوعات خدمة الديون	١٩٧٢	١٩٨١	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٧٢ - ١٩٨١ (نسبة مئوية)	١٩٨٦	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٨١ - ١٩٨٦
إجمالي مدفوعات خدمة الديون					
(١) اجمالي مدفوعات خدمة ديون الأقطار العربية	٠,٩	٨,٧	٢٩	١٠,٨	٤,٤
(٢) اجمالي مدفوعات خدمة ديون البلدان المتخلفة	١٢,٠	٨٣,٠	٢٤	٩٥,٨	٢,٩
(٣) نسبة (١): (٢) (نسبة مئوية)	٧,٥	١٠,٥	—	١١,٣	—
مدفوعات الفوائد					
(٤) اجمالي مدفوعات فوائد ديون الأقطار العربية	٠,٢	٣,١	٢٦	٣,٦	٣,٠
(٥) اجمالي مدفوعات فوائد ديون البلدان المتخلفة	٣,٤	٣٩,٦	٢١	٤٧,٧	٣,٨
(٦) نسبة (٤): (٥)	٢,٩	٧,٨	—	٧,٥	—
مدفوعات الأقساط					
(٧) اجمالي مدفوعات أقساط ديون الأقطار العربية	٠,٧	٥,٦	٢٦	٧,٢	٥,٢
(٨) اجمالي مدفوعات أقساط ديون البلدان المتخلفة	٨,٥	٤٣,٥	٢٠	٤٨,٢	٢,١
(٩) نسبة (٧): (٨)	٨,٢	١٢,٩	—	١٥,٠	—

(—) غير متوافرة.

هناك فروق طفيفة في تجميع أرقام مدفوعات خدمة الديون بالنسبة إلى الأقطار العربية بسبب ضخامة الأرقام وتعددها.

- بالنسبة إلى أرقام عامي ١٩٧٢ و١٩٨١ احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982/83.*

- بالنسبة إلى أرقام عام ١٩٨٦، احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1987/88,* vol. 2: *Country Tables.*

ببساطة شديدة على أنها ازدادت بنحو يزيد قليلاً على تسع مرات ونصف خلال هذه الفترة، وبمتوسط معدل نمو سنوي مركب بحوالى ٢٩ بالمائة. ومن المؤكد أن هذا النمو الإنفجاري لمدفوعات خدمة الديون كان يفوق كثيراً معدلات نمو الدخل القومي والصادرات في هذه الأقطار في تلك الفترة، وهو الأمر الذي سبّب كثيراً من الصعوبات في مجال السيولة الدولية،

وسعى عدد منها لإعادة جدولة ديونه. أما في عام ١٩٨٦، فإن مبالغ خدمة الدين قفزت إلى ١٠,٨ مليارات دولار (على وجه التحديد ١٠,٧٩٥٧ مليارات دولار) مسجلة في ذلك تزايداً سنوياً يُقدّر في المتوسط بحوالى ٤,٤ بالمائة للفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٦.

وإذا وضعنا الآن هذه الأعباء التي تحملتها الأقطار العربية المدينة لخدمة ديونها الخارجية في إطار الصورة الاجمالية للأعباء التي تحملتها مجموعة البلدان المتخلفة لخدمة مديونيتها الخارجية خلال الفترة نفسها تتضح لنا مجموعة مهمة من الحقائق.

- الحقيقة **الأولى**، أن النصيب النسبي لإجمالي أعباء الديون الخارجية العربية من اجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية للبلدان المتخلفة قد ارتفع من ٧,٥ بالمائة في عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١٠,٥ بالمائة في عام ١٩٨١، وبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأعباء ديون كل البلدان المتخلفة حوالى ٢٩ بالمائة، فإن هذا المتوسط بالنسبة للأقطار العربية بلغ حوالى ٢٤ بالمائة خلال الفترة نفسها. وفي عام ١٩٨٦ ارتفع نصيب الأقطار العربية المدينة إلى ١١,٣ بالمائة من اجمالي مدفوعات خدمة ديون كل البلدان المتخلفة، مسجلاً في ذلك معدلاً للنمو، يُقدّر في المتوسط، بحوالى ٤,٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦، وهو يعادل - تقريباً - ضعف ذلك المعدل الذي نما به اجمالي مدفوعات خدمة ديون كل البلدان المتخلفة خلال الفترة نفسها.

- **الحقيقة الثانية**، أن ثمة تسارعاً واضحاً في نمو النصيب النسبي لمدفوعات الفوائد التي تدفعها الأقطار العربية على ديونها الخارجية من إجمالي مدفوعات الفوائد التي تدفعها مجموعة البلدان المتخلفة. فبينما بلغ هذا النصيب حوالى ٢,٩ بالمائة في عام ١٩٧٢، إذ به يقفز إلى حوالى ٧,٨ بالمائة في عام ١٩٨١. وبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لمدفوعات الفوائد على ديون الأقطار العربية حوالى ٤٧ بالمائة، نجد أنّ هذا المتوسط قد بلغ بالنسبة إلى البلدان المتخلفة حوالى ٣١ بالمائة خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يعكس ارتفاع متوسط سعر الفائدة الذي اقترضت به الأقطار العربية إذا ما قورن بحالة البلدان المتخلفة ككل خلال الفترة نفسها[٤]. على أنه يلاحظ في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ أن نصيب مدفوعات الأقطار العربية من إجمالي مدفوعات الفوائد التي دفعتها كل البلدان المتخلفة المدينة لم يرتفع بالمقارنة مع الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨١، كما أن متوسط معدل نمو هذه المدفوعات للأقطار العربية كان أقل قليلاً من ذلك المعدل الذي نمت به مجموعة البلدان المتخلفة خلال الفترة نفسها. وأغلب الظن أن الهدوء الذي حدث في نمو هذا النوع من المدفوعات للأقطار العربية كان يعود إلى

(٤) للتعرف بشكل موجز ومفيد إلى تطور شروط الاقتراض الخارجي لمجموعة البلدان المتخلفة خلال هذه الفترة، انظر:

World Bank, *Developments in and Prospective for the External Debt of the Developing Countries: 1970-80,* The World Bank Staff-Papers; no. 488 (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

تمكّن عدد من الأقطار العربية المدينة من إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية في تلك الفترة، وإلى تمتّع البعض منها بفترات سماح (Grace Periods) لم تنته بعد[٥].

ـ الحقيقة الثالثة، أنّ النصيب النسبي لمدفوعات أقساط الديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية من اجمالي مدفوعات أقساط ديون البلدان المتخلفة كلها، قد ارتفع من ٨,٢ بالمائة في عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١٢,٩ بالمائة في عام ١٩٨١، وأن متوسط معدل النمو السنوي لهذا النوع من المدفوعات (حوالى ٢٦ بالمائة) يزيد عن نظيره بالنسبة لمجموعة البلدان المتخلفة (٢٠ بالمائة) في هذه الفترة، الأمر الذي يعكس اختلال معدل الشكل الزمني[٦] (Time Profile Ratio) للديون الخارجية للأقطار العربية، إذا ما قورن بهذا المعدل بالنسبة لمجموعة البلدان المتخلفة. بيد أنه في عام ١٩٨٦، نلاحظ أن نصيب الأقطار العربية من اجمالي مدفوعات الأقساط التي دفعتها كل البلدان المتخلفة يقفز إلى ١٥ بالمائة وأن سرعة نمو هذا النوع من المدفوعات العربية في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ تقدّر بحوالى ٥,٢ بالمائة، أي ضعف تلك السرعة التي نمت بها مدفوعات اجمالي الأقساط لكل البلدان المتخلفة (٢,١ بالمائة). وهذا يعود إلى نمو حجم الديون العربية المقترضة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ من ناحية، وإلى حلول آجال السداد لشطر كبير منها.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو نظرنا الآن إلى التوزيع النسبي لجملة المبالغ التي تدفعها مجموعة الأقطار العربية المدينة فيما بين هذه الأقطار، لوجدنا ظاهرة تسترعي النظر، وهي أن ثمة أقطاراً ثلاثة، الجزائر ومصر والمغرب، يمثل اجمالي مدفوعاتها لخدمة ديونها الخارجية الجزء الأكبر من هذه المدفوعات. ففي عام ١٩٨١، على سبيل المثال، بلغ إجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية لكل الأقطار العربية المدينة حوالى ٨٧١٣ مليون دولار، بينما بلغت جملة المدفوعات التي دفعتها الجزائر ومصر والمغرب حوالى ٧١٧٨ مليون دولار في ذلك العام نفسه، الأمر الذي يعني أن مدفوعات تلك الأقطار الثلاثة تمثل حوالى ٨٢ بالمائة من جملة ما دفعته كل الأقطار العربية المدينة لخدمة ديونها الخارجية. أما عام ١٩٨٦، فإنّ هذا النصيب يظل مرتفعاً وإن كان قد انخفض إلى ٧٧,٢ بالمائة ـ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٤)).

وليس هناك شك في أن التطور الذي طرأ على حجم وهيكل وأعباء الديون الخارجية للأقطار العربية خلال الفترة الماضية، كان مرتبطاً بظروف معينة اقتصادية وسياسية ـ عالمياً واقليمياً ـ ولذا نعتقد أنه ليس من المتصور استمرار نمو المديونية الخارجية للأقطار العربية في عقد التسعينات بالسرعة نفسها التي نمت بها في عقد الثمانينات، بسبب الاحتمالات القوية لتغيّر هذه الظروف في المستقبل من ناحية، كما أنه ليس من المتصور أن تستمر هذه المديونية

---

(٥) المقصود بفترة السماح تلك الفترة التي يعفى فيها البلد المدين من دفع قسط القرض، وإن كان يستمر في دفع سعر الفائدة منذ السنة الأولى لعقد القرض.

(٦) حول معنى معدل الشكل الزمني للديون، ودلالته بالنسبة إلى عبء خدمة الديون الخارجية، انظر: زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

تطور مدفوعات خدمة الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة
فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦
(بملايين الدولارات)

السنة	١٩٨١			١٩٨٦		
القطر	الفوائد	الأقساط	الاجمالي	الفوائد	الأقساط	الاجمالي
الأردن	٨٠,٦	١٠١,١	١٨١,٧	١٧٩,٨	٣٦٠,٥	٥٤٠,٣
تونس	٢٠٩,٢	٣٠٧,٧	٥١٦,٩	٢٨٦,٥	٥٠٦,٨	٧٩٣,٢
الجزائر	١,٤٨٠,٧	٢,٣٩٩,٠	٣,٨٧٩,٧	١,٢٤٩,٧	٣,٩٠٥,٢	٥,١٥٥,٠
جيبوتي	—	—	—	٣,٠	٤,٢	٧,٣
السودان	٢٩,٢	٨١,٥	١١٠,٧	٣١,٨	٢٣,٦	٥٥,٤
سوريا	١٠٧,٥	٣٠٣,٣	٤١٠,٨	٨٦,٦	٢١٠,٤	٢٩٧,٠
الصومال	٣,٦	١٣,٥	١٦,١	١٨,١	٥٣,٩	٧٢,٠
العراق	—	—	—	—	—	—
عُمان	٢٣,٨	٧١,٢	٩٥,٠	١٧١,٨	٢٢٢,٨	٣٩٥,٦
لبنان	١٣,٠	٤٠,٥	٥٣,٥	١٢,٥	١٦,٠	٢٨,٤
مصر	٤٩٥,٥	١,٥٦٩,٥	٢,٠٦٥,١	٧٠٢,٥	١,٠٣٣,٨	١,٧٣٦,٣
المغرب	٦٣١,٣	٦٠٢,٠	١,٢٣٣,٣	٧٤٢,٣	٦٩٩,٣	١,٤٤١,٥
موريتانيا	١٨,٣	٣٥,٧	٥٤,٠	٢١,٠	٤٦,٢	٧٧,٢
اليمن الديمقراطية	٥,٣	٣٢,٢	٣٧,٤	٢١,٨	٧٧,٣	٩٩,٢
اليمن العربية	١٠,٠	٤٨,٨	٥٨,٨	٤٢,١	٥٧,٠	٩٩,١
الاجمالي	٣١٠٨,٠	٥٦٠٥,٠	٨٧١٣,٠	٣,٥٧٩,٥	٧,٢١٨,١	١٠,٧٩٥,٧

(-) غير متوافرة.
المصدر: المصادر نفسها، صفحات مختلفة.

في هذا النمو المتسارع دون حدوث مشاكل وضغوط داخلية وخارجية لن تحمد عقباها[٧]، من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن بعض الدراسات والبحوث يشير إلى أنه من المتوقع أن تتجه

(٧) انظر: رمزي زكي، «التمويل الخارجي والاعتماد على الذات: القضايا الأساسية والدروس المستفادة مع اشارة خاصة لمصر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨١.

موازين مدفوعات هذه الأقطار نحو مزيد من العجز، إذا ما استمرت موجة ارتفاع أسعار وارداتها وظلّت معدلات نمو صادراتها تعاني الجمود والتراخي، كما أن هذا العجز سوف يغذيه تزايد أعباء خدمة الديون المتراكمة في الماضي، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، أضف إلى ذلك أن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الأقطار سيفرض عليها تبني طموحات معينة نحو تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو، مع ما يرافق ذلك من وجود فجوة في الموارد المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد حاجة هذه الأقطار إلى التمويل الخارجي.

وأياً كان الأمر، فإن المأزق الذي يتوقع الكثيرون أن تواجهه البلدان المتخلفة، ومنها الأقطار العربية، ذات العجز المالي والمديونية الخارجية المرتفعة في عقد التسعينات، هو أنه بينما ستزداد احتمالات العجز في موازين مدفوعات هذه الأقطار ـ مع ما يعنيه ذلك من تزايد في الحاجة إلى الاقتراض الأجنبي ـ فإن الموارد المتاحة والمتوقعة في أسواق الاقتراض الدولية سوف تنمو بمعدلات أقلّ من أن تفي بحاجاتها، على الرغم من توقّع زيادة السيولة في النظام المصرفي الدولي. كما أنّ الاستثمارات الأجنبية الخاصة (التي يمكن أن تكون بديلاً عن القروض الخارجية في ظل ضوابط معيّنة) والتي يُتوقع أن تنساب إلى هذه الدول في عقد التسعينات لن تزيد كثيراً في عقد الثمانينات ما لم تُتبع سياسات انفتاحية أكثر استجابة لمطالب المستثمرين وصندوق النقد الدولي. والحق، أن محدودية التمويل الخارجي بأنواعه المختلفة، الذي يتوقع أن يكون متاحاً للبلدان المتخلفة في عقد التسعينات، إنما يرجع إلى عدة اعتبارات هامة، يجب أن تأخذها هذه البلدان بعين الإعتبار، حتى لا تقع في وهم إمكان الاستدانة المفرطة في المستقبل. ومن بين هذه الاعتبارات نذكر ما يلي[8]:

أ ـ أنه مع احتمال استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتعقّد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها، فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة ما تخصصه حكومات تلك البلدان من دخلها القومي في شكل قروض وموارد ميسرة للبلدان المتخلفة. إذ سوف تجد هذه البلدان أنه من غير الملائم أن تتوسع في تقديم القروض الرسمية الميسرة للبلدان المتخلفة في الوقت الذي تتجه فيه إلى تقييد نمو الإنفاق المحلي لمحاربة التضخم واستعادة أوضاعها التوازنية.

ب ـ كذلك ليس من المتوقع أن تزيد قروض ومساعدات الدول الاشتراكية عما كانت عليه في العقد الماضي، بسبب المشكلات التي نجمت عن تزايد عجز موازين مدفوعات الدول الاشتراكية في تعاملها مع البلدان الرأسمالية، وبسبب نمو المديونية الخارجية لها، وبسبب طموحات التحديث التي تتطلع إليها.

ج ـ ومن المنتظر أن تلجأ البنوك التجارية إلى تقييد إقراضها للبلدان المتخلفة بسبب

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٧.

كثرة الديون المستحقة على هذه البلدان، وبسبب ارتفاع نسبة ديون البنوك إلى أصولها، وقلق المؤسسات المصرفية من التمادي في هذا المجال، وبسبب موجة التضخم العالمي. كما أنه من المتوقع أن يستمر الحذر والحيطة في السيطرة على أسواق السندات الدولية، وضعف المكان النسبي لعدد كبير من الأقطار العربية المدينة في هذه الأسواق، نظراً لصعوبات السداد التي تواجهها.

د ـ أما قروض المنظمات الدولية متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي) فسوف يستمر انسيابها مقيداً في حدود مواردها التي تسهم فيها الدول الغنية وفي إطار السياسات التعسفيّة التي تفرضها على الدول المقترضة.

هـ ـ أما القروض الخارجية قصيرة الأجل، مثل تسهيلات الموردين وقروض الصادرات، وهي قروض صعبة وليست سهلة، فليس من المحتمل أن تزيد عما كانت عليه في عقد الثمانينات، ومن المنتظر أن تتزايد شروطها تعقيداً، وأسعارها ارتفاعاً.

كانت تلك أهم معالم الصورة الراهنة لوضع المديونية الخارجية للأقطار العربية كما تبلورت في السنوات العشر الأخيرة (حتى عام ١٩٨٦). ومنها رأينا، أن ثمة نمواً انفجارياً قد حدث في حجم هذه الديون، وتشويهاً واضحاً قد طرأ على هيكلها ونمواً متسارعاً قد أصاب أعباءها، كما رأينا أيضاً أن ثمة شكوكاً ومحاذير تكتنف استمرار نمو هذه المديونية في عقد التسعينات على النحو الذي نمت به في العقد الماضي.

وإذا وضعنا جانباً هذه الصورة، لننظر إلى الواقع الحي الذي انبثقت منه، فسوف نرى صورة أخرى أكثر قتامة، لآثار نمو المديونية الخارجية، وذات أبعاد حادة وقاسية، وبخاصة فيما يتعلّق بالخطط الإنمائية التي وضعتها هذه البلدان. وهذا ما سنعرض له في النقطة التالية من دراستنا.

ثانياً: آثار نمو المديونية الخارجية وانعكاسها على الخطط الانمائية

رأينا في ما تقدّم، أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للأقطار العربية في عقدي السبعينات والثمانينات واكبه، بالضرورة، نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها هذه الأقطار لخدمة هذه المديونية، ممثلة في مبالغ الأقساط والفوائد السنوية. ونظراً للمشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الأعباء وأثّرت أيّما تأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المدينة، ونظراً للقلق الذي بدأ يُساور البلدان والجهات الدائنة حول قدرة هذه البلدان على السداد، فقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتطوير عدد من المؤشرات التي تقيس ـ كل حسب دلالته ـ بعض جوانب ضغط عبء المديونية الخارجية. وهي مؤشرات ذات طابع احصائي بحت، إذ تعتمد على مجرد النسب المئوية، دون أن تحتاج إلى أي تحليل اقتصادي. ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

ـ معدل خدمة الدين منسوباً إلى الصادرات.

- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي.
- نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات.
- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الاجمالي.
- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية.

ونتناول ذلك تباعاً فيما يلي:

١ - معدل خدمة الدين منسوباً إلى اجمالي الصادرات

هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) إلى اجمالي حصيلة صادرات الدولة المدينة من السلع والخدمات. ودلالة هذا المؤشر بسيطة وواضحة. فكلما ارتفع هذا المعدل، دلّ ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية، لأن معنى ذلك مباشرة هو أن تلك المدفوعات تمتص جانباً مهماً من حصيلة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات البلد. وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة - بعد الوفاء بهذه المدفوعات - قليلاً، وربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية)، مما يضع الاقتصاد المدين في موقف حرج. والعكس بالعكس. ويستند كثير من الخبراء والاقتصاديين على هذا المعدل كمقياس لعبء الديون، على أساس أن العملات الأجنبية الحرة تمثّل في غالبية الأقطار العربية المدينة عنق الزجاجة. ولما كانت حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي لهذه العملات، فإن الدائنين يهتمون بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشراً يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية. كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدين يُعدّ مؤشراً مهماً لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيلة صادرات البلد وتحديد مدى قدرته على الاستيراد.

وتشير البيانات المتاحة (انظر الجدول رقم٥)، إلى أنّ تفاقم المديونية الخارجية في عدد لا بأس به من الأقطار العربية انعكس في ارتفاع معدلات خدمة ديونها، مُسبباً لها مشكلات حادة في السيولة وأزمات طاحنة في النقد الأجنبي. ففي قطر مثل الجزائر، اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير. يكفي أن نعلم أن ذلك المعدل قد قفز من ٩,٤ بالمائة في عام ١٩٧٥، إلى ٢٩,٧ بالمائة في عام ١٩٨٢ ثم إلى ٥١,٥ بالمائة في عام ١٩٨٠، (أي أن تسديدات الديون الخارجية قد امتصت أكثر من نصف حصيلة الصادرات في العام المذكور، مما يقلل من قدرة الجزائر على الاستيراد)، عاكساً في ذلك النمو الكبير الذي طرأ على حجم الديون الخارجية من ناحية، والتشويه الذي حدث في هيكلها من جرّاء زيادة الاستدانة قصيرة الأجل من المصادر الخاصة، من ناحية أخرى. أما في مصر، فقد وصل هذا المعدل إلى ٣٥ بالمائة في عام ١٩٧٣[٩]، ثم مال بعد ذلك إلى الانخفاض في النصف الثاني من

(٩) The World Bank, *World Debt Tables, External Public Debt of LDCS* (Washington, D.C.: The Bank, 1974), Table no. 6.

جدول رقم (٣ ـ ٥) تطور معدل خدمة الدين منسوباً إلى اجمالي الصادرات وإلى الناتج القومي الاجمالي في بعض الأقطار العربية المدينة في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٨٦

القطر	الموقف في عام ١٩٧٥			الموقف في عام ١٩٨٢			الموقف في عام ١٩٨٦		
	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة مدفوعات الفوائد إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى اجمالي الصادرات	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة مدفوعات الفوائد إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى اجمالي الصادرات	نسبة اجمالي مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة مدفوعات الفوائد إلى الناتج القومي الاجمالي
الأردن	٥,١	٢,١	٠,٧	٩,٤	٥,٢	١,٦	٢٨,٧	١٢,٥	٤,٢
تونس	٧,٦	٢,٤	٠,٨	١٥,٦	٦,٢	٢,٥	٢٩,٠	٩,٣	٣,٤
الجزائر	٩,٤	٣,٠	١,٤	٢٩,٧	٩,٧	٣,١	٥١,٥	٨,٨	٢,١
السودان	٢١,٦	٢,٦	٠,٧	١٦,٨	١,٦	٠,٢	٧,٧	٠,٨	٠,٤
سوريا	٧,٩	١,٥	٠,٣	١٢,٢	٢,١	٠,٥	١٥,٦	١,٧	٠,٥
الصومال	٣,٤	٠,٥	٠,٢	٧,٥	٠,٨	٠,٤	٤٤,٤	٣,٨	١,٠
مصر	٣٠,١	٦,١	١,٦	٢٣,٩	٨,١	٢,٤	٢١,٣	٤,٥	١,٨
المغرب	٧,٤	١,٧	٠,٦	٤٥,٨	٩,٤	٤,١	٤٠,٨	١٠,٢	٥,٣
موريتانيا	٢٠,٨	٨,٨	١,٢	١٢,٦	٥,٥	٣,٢	١٧,٠	١٠,٣	٤,١
اليمن الديمقراطية	٠,٣	٠,١	—	١٧,٨	٣,٦	٠,٩	٤٤,٥	٩,٨	٢,٢
اليمن العربية	٩,١	٠,٥	٠,١	١٦,٢	١,٣	٠,٣	٤٤,٩	٢,٠	٠,٨

(–) غير متوافرة.

ملاحظة: يراعى هنا أن رقم الديون المستخدم في الحساب هو الدين العام الخارجي طويل الأجل المستخدم والمضمون من قبل الحكومات، وهو بالطبع يقلّ عن رقم الدين الخارجي الذي يشمل أنواع الديون، فضلاً عن الجزء غير المستخدم من القروض. وجميع هذه النسب أُخذت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries 1987/88*, vol. 2: *Country Tables.*

السبعينات بسبب تمكّن مصر من استخدامها قروض هيئة الخليج لتنمية مصر في سداد جزء كبير من ديونها الخارجية قصيرة الأجل[10]، وبسبب تمكنها من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية، بخاصة بعد أن توصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي[11]. وطبقاً لبيانات عام ١٩٨٦، وصل هذا المعدل في حالة مصر إلى ٢١,٣ بالمائة، أما في المغرب، فقد اتجه معدل خدمة الدين للتسارع بشكل ملحوظ، إذ قفز من ٧,٤ بالمائة في عام ١٩٧٥ إلى ٤٥,٨ بالمائة في عام ١٩٨٢، الأمر الذي سبّب لها كثيراً من «الإزعاجات» في السيولة الخارجية وندرة النقد الأجنبي، مما دفعها في السنوات الأخيرة إلى طلب إعادة جدولة ديونها. ومع ذلك لا يزال هذا المعدل مرتفعاً، إذ بلغ ٤٠,٨ بالمائة في عام ١٩٨٦.

كذلك نلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٥) أن بعضاً من الأقطار العربية الأقل نمواً ـ وهي على وجه التحديد الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وموريتانيا ـ تعاني الآن معاناة واضحة من تفاقم عبء ديونها الخارجية، إذ وصل معدل خدمتها إلى ما يزيد عن ٤٤ بالمائة من اجمالي حصيلة صادراتها في عام ١٩٨٦، بعد أن كان هذا المعدل منخفضاً فيها في خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢.

وفي ما يتعلّق بباقي الأقطار العربية المدينة، فإنّ البيانات تشير إلى وجود اتجاه شبه مستمر في تصاعد هذا المعدل فيها، وإن كان حجمه ما زال منخفضاً في عدد من هذه الأقطار. بيد أن انخفاض المعدل لا يعني، بالضرورة، أن تلك الأقطار لا تعاني من مشكلة عبء ديونها الخارجية. فأغلب الظن أن هذه الأقطار لا تزال تتمتع بفترات سماح (Grace Periods) لجزء كبير من قروضها الخارجية، وهي الفترات التي يعفى فيها البلد المدين من دفع أقساط القروض، وإن كان يستمر في دفع الفوائد. وهذا ما يجعل معدل خدمة ديونها منخفضاً في الوقت الراهن. ولكن حينها تنتهي هذه الفترات، ستبدأ هذه الأقطار بتخصيص أجزاء اضافية، وربما متزايدة، من حصيلة صادراتها للوفاء بالتزامات هذه الديون.

على أن النقد الأساسي الذي يوجّه لمعدل خدمة الدين، كمؤشر يقيس ضغط عبء الديون الخارجية، يتمثل في أن هذا المعدل يربط بين متغيرين يتسمان بأنهما من طبيعتين مختلفتين. فالمتغير الأول، وهو مبالغ خدمة الديون، هو متغير معلوم ومحدد سلفاً (طبقاً لشروط عقد القرض)، كما أن من الممكن معرفة حجم هذه المبالغ في السنوات المقبلة. أما المتغير الثاني، وهو حصيلة الصادرات، فهو متغير غير يقيني، إذ تخضع حصيلة صادرات البلدان المتخلفة لعوامل خارجية أو لعوامل طارئة يصعب التأثير فيها أو السيطرة عليها، كما

---

(١٠) رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٢.

(١١) رمزي زكي، «إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية في مصر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٧، نشرت أيضاً في: **استراتيجية التنمية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

أن تلك الحصيلة عرضة للتقلبات المتنوعة (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل). ومن هنا يجب أن يرسخ في الذهن، أن دلالة معدل خدمة الدين لقياس العلاقة بين هذين المتغيرين، هي دلالة تاريخية (ماضوية) (ex-post)، أما حساب هذه العلاقة لفترات مقبلة (ex-ante)، فإنها محدودة وتتوقف على مدى دقة التنبؤ الاحصائي بحصيلة الصادرات في السنوات المقبلة[١٢].

٢ ـ نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي

دلالة هذا المؤشر، هو أنه يشير إلى نسبة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج القومي الإجمالي لقاء ما قدّموه من قروض إلى تلك الدول[١٣]. ومن المهم عند حساب هذه النسبة لا معرفة حجمها فحسب، وإنما تطورها الزمني أيضاً. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أنه في غالبية البلدان المتخلفة المدينة، ارتبط النمو الانفجاري في ديون هذه البلدان بنمو موازٍ في حجم الحصة التي يقتطعها الدائنون من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان. وزاد من خطورة الموقف أن معدل نمو هذه الحصة يفوق كثيراً معدل نمو الناتج القومي الاجمالي. والحق، أن هذا الاقتطاع المتزايد من الناتج القومي الاجمالي لحساب خدمة الديون الخارجية يؤدي إلى نتيجتين سيئتين، هما:

ـ **الأولى**: إن الارتفاع الذي يحدث في حصة الأجانب الدائنين من الناتج القومي الإجمالي، إنما يمثّل خصماً متزايداً ومباشراً من الموارد التي كان من الممكن أن توضع لزيادة أو خدمة أغراض الاستثمار والانتاج والاستهلاك. إنها، باختصار، تمثّل تسرباً من تيار الدخل والناتج القوميين مما يُضعف من طاقة وقوة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار وامكانات زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة.

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول محدودية هذا المعدل في قياس عبء الديون الخارجية، انظر: **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٨.

(١٣) تنبغي الاشارة هنا إلى تأثير الطريقة الشائعة في حسابات الدخل القومي في البلدان المتخلفة على حساب هذا المؤشر. فمن المعلوم لنا، أن هذه الطريقة، المعتمدة على نظام الأمم المتحدة، تدخل في جميع قطاعات الخدمات ضمن الناتج القومي الإجمالي، في حين أن جزءاً كبيراً من قيمة انتاج هذه القطاعات ما هو إلّا إعادة توزيع للناتج المتحقق في قطاعات الانتاج المادي. وعليه، فلو استبعدنا قيمة قطاعات الخدمات (باستثناء ما هو ضروري ومباشر لعمليات الانتاج) فإن قيمة الناتج القومي الاجمالي سوف تنخفض بنسبة محسوسة. ومن ثم فإن حساب عبء الديون منسوباً إلى الناتج القومي الاجمالي بعد تصحيحه سيجعل هذا العبء أكثر وضوحاً ودلالة وحتى أوضح مدى الفروق القائمة بين هاتين الطريقتين في معرفة عبء الديون. دعنا نفترض أن حجم الناتج القومي الاجمالي المحسوب طبقاً للحسابات القومية الشائعة هو ١٠٠ وحدة، في حين أن مبالغ خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) هي ١٠ وحدات، الأمر الذي يعني أن معدل خدمة الدين يُساوي ١٠ بالمائة. أما إذا استبعدنا قيمة مساهمة قطاعات الخدمات، فأصبح حجم الناتج القومي الاجمالي يساوي ٨٠ وحدة، فإن معدل خدمة الدين سيرتفع هنا إلى ١٢,٥ بالمائة. إلّا أن اعتمادنا على الطريقة الأولى في الدراسة يعود إلى عدم وجود حسابات بديلة للدخل القومي في الأقطار العربية.

ـ الثانية: مع التصاعد الذي يحدث في نصيب الأجانب من الناتج القومي، والذي يأخذ شكل عوائد حقوق للملكية، يحدث تغيير في توزيع هذا الناتج ضد حصة كاسبي الأجور. وربما يتحول الاقتصاد القومي عبر الزمن شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد أجري يسيره مالكو رأس المال الأجنبي[14].

وأياً كان الأمر، فإن الإحصاءات المتاحة تشير إلى وجود اتجاه قوي في الأقطار العربية المدينة إلى زيادة نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج القومي الاجمالي في هذه الأقطار. ففي عام ١٩٧٥ كانت هذه النسبة في قطر كالمغرب ١,٧ بالمائة وإذا بها تقفز لتصل إلى ١٠,٢ بالمائة في عام ١٩٨٦، مما يعني أنها تضاعفت ست مرات خلال هذه الفترة. وفي الأردن ارتفعت هذه النسبة من ٢,١ بالمائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٢,٥ بالمائة في عام ١٩٨٦، أي أنها زادت بأقل قليلاً من ست مرات خلال الفترة نفسها. وفي تونس من ٢,٤ بالمائة إلى ٩,٣ بالمائة، وفي اليمن الديمقراطية من ١,٠ بالمائة إلى ٩,٨ بالمائة على التوالي للفترة نفسها. وهذا الاتجاه التصاعدي نفسه نلاحظه أيضاً في عدد آخر من الأقطار العربية المدينة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٥)).

٣ ـ نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوباً إلى اجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، باعتبار أن حصيلة صادرات البلد هي المصدر الرئيسي عبر المدى المتوسط والطويل لدفع هذه الديون. وقد ثبت من التجارب التاريخية أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية، فإنّ حجم الديون يجب ألّا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين لا يجوز أن يتجاوز معدل نمو حصيلة الصادرات.

وبتطبيق هذا المؤشر على حالة الأقطار العربية المدينة، وبالذات الأقطار متوسطة الدخل والأقل نمواً، نلاحظ أنها تجاوزت حد الخطر، وأن ما يزعج الباحث في هذا الخصوص، هو أن تلك النسبة في تسارع خطير ومستمر. وفي جميع هذه الأقطار تجاوزت هذه النسبة مائة في المائة، بل إنه في حالة السودان واليمن العربية زادت تلك النسبة عن ٩٠٠ بالمائة في عام ١٩٨٦ ـ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)). وزادت في الصومال واليمن الديمقراطية عن ٨٠٠ بالمائة، وبلغت في المغرب ٤١٤ بالمائة، وفي موريتانيا ٣٥٩ بالمائة، وفي مصر ٢٧٩ بالمائة، وفي تونس ١٨٣ بالمائة، وفي الأردن ١٦٣ بالمائة، وفي الجزائر ١٤٨ بالمائة، في العام نفسه.

---

(١٤) محمد محمود الإمام، دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل، مذكرة خارجية؛ ١١٥٦ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٧٦)، ص ١٠.

٤ ـ نسبة الديون إلى الناتج القومي الاجمالي

وهذا مؤشر آخر يقيس عبء المديونية الخارجية من خلال معرفة نسبة ما تمثله الديون الخارجية القائمة (غير المسددة) إلى حجم الناتج القومي الاجمالي. ولا شك أن هذا المؤشر يفضل معدل خدمة الديون، لأنه يربط المديونية بمتغير مهم جداً هو حجم الناتج القومي، باعتباره يمثّل «القوة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد القومي». وكلما تزايدت هذه النسبة دل ذلك على ازدياد اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك. وإذا كانت الديون تمثّل حقوقاً للغير، فإن ارتفاع هذه النسبة إنما يعني ازدياد حقوق هذا «الغير» في الناتج القومي الاجمالي.

وتشير البيانات المتاحة (رغم التحفظات الكثيرة عليها) إلى أنّ تلك النسبة قد مالت إلى الارتفاع بشكل جلي في كل الأقطار العربية المدينة. (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)). ففي قطر مثل موريتانيا ارتفعت هذه النسبة من ٤٢ بالمائة في عام ١٩٧٥ إلى ٢١٨ بالمائة في عام ١٩٨٦، وفي اليمن الديمقراطية من ٣١ بالمائة إلى ١٩٠ بالمائة، وفي المغرب من ١٩ بالمائة إلى ١٠٤ بالمائة، على التوالي. وفي الأقطار الأخرى تراوحت هذه النسبة فيما بين ٢٥ بالمائة و٩٦ بالمائة. ولا شك أن الصورة ستزداد قتامة، لو اننا أضفنا إلى حجم الديون الخارجية مجموع ما تمثله الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في هذه الأقطار، باعتبارها أصولاً مملوكة للغير ويترتب عليها حقوق ملكية لأصحابها.

٥ ـ نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون

ويحاول عدد من الخبراء والاقتصاديين معرفة مدى عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها إلى حجم الاحتياطيات الدولية (International Reserves) للبلد المدين، أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب وعملات أجنبية، فضلاً عن قيمة موقفها لدى صندوق النقد الدولي[١٥]. وحسب هذا المؤشر، يمكن القول إنه كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة. ولهذا يهتم الدائنون بحساب هذه النسبة ـ إضافة إلى نسب أخرى ـ عند تقدير طاقة البلد على سداد ديونه الخارجية[١٦]. ومن المعلوم أن البلد يقوم بتكوين هذه الاحتياطيات

---

(١٥) W.M. Scammell, *International Monetary Policy,* 2nd ed. (London: Macmillan, 1965); R.G. Gupta, *International Liquidity: Problems, Appraisals and Perspectives* (New Delhi: S. Chand and Co., 1972), and Herbert G.Grubel, *The International Monetary System: Efficiençy and Practical Alternatives,* 3rd ed. (Harmondsworth, N.Y.: Penguin, 1977).

(١٦) تجدر الإشارة، هنا، إلى أن عدداً من الخبراء والاقتصاديين يلجأ إلى طرح ما تمثله تلك الاحتياطيات الدولية من اجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدولة للحصول على ما يسمى المديونية الصافية (Net Indebtedness). فإذا كانت الديون الخارجية لدولة ما تعادل ١٠٠ وحدة نقد أجنبي، وكانت قيمة ما=

جدول رقم (٣ - ٦)

المؤشرات الأساسية المباشرة لقياس مدى ثقل الديون الخارجية لبعض الأقطار العربية المدينة طبقاً للموقف في عام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٨٦

(نسب مئوية)

القطر	الموقف في عام ١٩٧٥			الموقف في عام ١٩٨٢			الموقف في عام ١٩٨٦		
	نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية	نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية	نسبة الديون الخارجية إلى اجمالي الصادرات	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية
الأردن	٨٢,٠	٢٣,٤	١٦٧,٨	٨٩,٤	٤٩,٠	٧٤,٦	١٦٣,٥	٧١,١	٢٧,٦
تونس	٧٧,٦	٢٤,٤	٣٨,٧	١١٣,٣	٤٤,٩	١٩,٧	١٨٢,٦	٥٨,٦	٧,٦
الجزائر	٩٢,٢	٢٩,٠	٤٢,٣	٩٧,٠	٣١,٧	٣٥,٧	١٤٧,٥	٢٥,١	٢٦,٠
السودان	٢٤٣,١	٢٨,٨	٢,٩	٧٤٩,٣	٧٠,٤	٠,٤	٩٧٧,٤	٩٦,٩	—
سوريا	٥٢,١	١٠,٠	١١٨,٦	٨٦,٤	١٤,٨	٢٦,٠	١٦١,٠	١٧,٧	—
الصومال	١٩٩,٨	٣٢,٤	٢٩,٩	٤٤٩,٣	٥٠,٣	١,٣	٨٧٣,٣	٧٥,٣	١,٤
مصر	٢١٨,٥	٤٤,٥	١٠,٧	٢٠٣,١	٦٨,٦	١٠,٧	٢٧٩,٠	٥٩,٣	٧,٨
المغرب	٨٢,٣	١٨,٨	٢٦,٢	٣١٠,١	٦٣,٩	٥,٩	٤١٣,٩	١٠٣,٩	٣,٣
موريتانيا	٩٨,٩	٤١,٩	٢٥,٣	٣٣٤,٢	١٤٥,٦	١٤,١	٣٥٩,٩	٢١٨,١	٣,٢
اليمن الديمقراطية	١٧٤,٧	٣١,٣	٥٨,٣	٣٨٨,٧	٧٨,٧	٤٠,٩	٨٦٤,٢	١٨٩,٨	—
اليمن العربية	٤٦٩,٥	٢٦,٠	١٣٨,٢	٣٨٧,١	٢٢,١	٤٢,٣	٩٢٨,٧	٤١,١	٢١,١

(−) غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه.

باعتبارها صمام أمن، أو خط دفاع أساسي يلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياساته الاقتصادية وأهدافه الاجتماعية حينما ينشأ عجز طارىء أو موقت في ميزان مدفوعاته. فالبلد يمكن أن يلجأ إلى هذه الاحتياطيات (طبعاً إذا كانت موجودة بحجم وافر) لكي يستخدمها لمواجهة الظروف الطارئة أو الصعبة كبديل لإجراءات المواءمة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض (Devaluation) سعر الصرف واتباع سياسات انكماشية.

ونظراً لأن حجم الاحتياطيات الدولية التي يملكها البلد هي عادة دالة في مستوى دخله القومي وتقدمه الاقتصادي، ونظراً لأن الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات ينطوي على كلفة واضحة (كلفة الاحتفاظ بالسيولة)، فإن الأمر الغالب هو أن حجم ما تملكه البلدان المتخلفة من الاحتياطيات الدولية عادة ما يكون ضئيلاً[١٧]، لذا، فإن نسبة تلك الاحتياطيات إلى الديون الخارجية، هي عادة نسبة ضئيلة في تلك البلدان. ومع ذلك ثمة تفاوت واضح بين البلدان المتخلفة في خصوص هذه النسبة. وهذا ما نراه أيضاً في حالة الأقطار العربية المدينة.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن تلك النسبة في حالة الأقطار العربية المدينة، متوسطة الدخل والأقل نمواً، قد تدهورت في السنوات الأخيرة على نحو مخيف بعد أن كانت في مستويات لا بأس بها في عدد من هذه الأقطار في بداية السبعينات. ففي قطر مثل الأردن، كانت هذه النسبة من أعلى النسب في دول العالم الثالث طبقاً لبيانات عام ١٩٧٥، حيث كانت ١٦٨ بالمائة، ثم انخفضت إلى ٧٤,٦ بالمائة في عام ١٩٨٢، ووصلت إلى الحضيض في عام ١٩٨٦ حينما بلغت ٢٧,٦ بالمائة. وهذا الوضع نلاحظه في حالة الجمهورية العربية اليمنية. فقد كانت هذه النسبة ١٣٨,٢ بالمائة في عام ١٩٧٥، وإذا بها تنحدر بسرعة إلى ٢١,١ بالمائة في عام ١٩٨٦. وفي الجزائر تنخفض النسبة من ٤٢,٣ بالمائة إلى ٢٦ بالمائة خلال الفترة نفسها. أما في باقي الأقطار العربية ذات الدخل المتوسط والأقل نمواً فقد تدهورت النسبة أيضاً بشكل لافت للنظر، وأصبحت تقلّ عن ١٠ بالمائة، بل إنها في الصومال ٤,١ بالمائة (انظر الجدول رقم (٣ - ٦)).

والحق، أن التدهور الذي طرأ على نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية في غالبية الأقطار العربية المدينة خلال السنوات العشر الماضية كان يعود إلى سببين رئيسيين، هما:

= تملكه من احتياطيات دولية تساوي ٢٠ وحدة، فإن مديونيتها الخارجية الصافية تساوي في هذه الحالة ٨٠ وحدة نقد أجنبي. انظر:

United Nations, *Implementation of the International Development Strategy,* Papers for the First Overall Review and Appraisal of Progress of the Second United Nations Development Decade, vol. 1 (New York: U.N. 1973), pp. 103-104.

(١٧) كثيراً ما يقاس مدى كفاية وملاءمة الاحتياطيات الدولية للاقتصاد القومي بنسبة ما تمثله من شهور تغطيتها لتمويل واردات الدولة.

أ ـ أن كثيراً من تلك الأقطار قد استنزفت جانباً مهماً من احتياطياتها الدولية لمواجهة أزمات النقد الأجنبي التي عايشتها في عقد السبعينات وعدم قدرتها على استعاضة تكوين هذه الاحتياطيات مرة أخرى.

ب ـ نمو حجم الديون الخارجية المستحقة على هذه الأقطار بمعدلات كبيرة خلال الفترة المذكورة.

كانت تلك هي أهم المؤشرات الإحصائية الشائعة التي يستند إليها غالبية الخبراء والاقتصاديين لقياس عبء المديونية الخارجية. وهنا نسارع إلى التنبيه بأن تلك المؤشرات، في رأينا، مقصّرة تماماً في كشف النقاب عن حقيقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية أيضاً، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في الأقطار العربية. فمن ناحية، اتضح لنا أن تلك المؤشرات غالباً ما تحصر عبء الديون الخارجية في مشكلة السيولة الدولية لتلك الأقطار، أي في مدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية التي يملكها القطر في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة عبء الديون الخارجية وآثارها أكبر من أن تكون مجرّد مشكلة سيولة دولية. إنها، كما سنرى الآن، مشكلة ذات علاقة وثيقة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك البلدان. ومن ناحية أخرى، يبدو من الجلي، أن تلك المؤشرات إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدرة المباشرة للبلدان المدينة على سداد أعباء ديونها الخارجية دون أن تتعرض إلى طبيعة وحجم الأعباء الحقيقية الناجمة عن تفاقم أعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينة، إلّا إذا أمكن تطويرها على نحو يعكس مدى فاعلية أو إنتاجية القروض بالنسبة للبلد المدين. أي أن المطلوب هنا، تطوير مؤشرات ومعايير تعكس وجهة نظر ومصالح الاقتصاد المدين. ويتعيّن على هذه المؤشرات والمعايير «أن تقارن بين النتائج الإيجابية التي تتحقق من استثمار الديون الخارجية ـ إذا ما وجدت ـ والنتائج السلبية لهذه الديون التي لا تقتصر على النتائج المالية والاقتصادية، مثل مدفوعات خدمة الديون، وإنما تتجاوزها إلى نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية وغيرها، والتي ربما تكون أخطر من نتائجها الاقتصادية، ولكنها لا تؤخذ في الحسبان»[١٨].

ومهما يكن من أمر، فإنه يتعين لمعرفة الأثر الحقيقي لعبء الديون، الإحاطة بمسألة نمط استخدام القروض والشروط المصاحبة لعقدها. وهنا لا بد من التعرض لسؤالين مهمين: السؤال الأول: هل تستخدم القروض في تمويل الاستهلاك الجاري أم في الاستثمار (أي في خلق وتوسيع الطاقات الانتاجية)؟ ففي حالة الاقتراض الخارجي بغرض تمويل استيراد الأغذية أو الأسلحة والذخيرة، فإن القروض لا تعتبر قروضاً انتاجية، وتظل عبئاً على ميزان المدفوعات. ومما يؤسف له، أن عدداً كبيراً من الأقطار العربية قد أمعنت في الاقتراض

(١٨) انظر: تعليق عارف دليله على هذه الدراسة في: المعهد العربي للتخطيط في الكويت، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن.

الخارجي في الآونة الأخيرة لتمويل هذا الغرض. وكان لـذلك عـلاقة وثيقـة باستفحـال أزمة ديونها. أما إذا كان الاقتراض يتم بغرض الاستثمار، فـإن القروض هنـا تنتج آثـاراً مباشرة أو غير مباشرة، تخدم في النهاية أعباء سدادها. فقـد تؤدي إلى تقليل الاستيراد (إذا كانت تمـوّل مشروعات تنتج منتجات بديلة للاستيراد). أو أنها قد تؤدي إلى زيادة التصدير (إذا كـان نمط استخدامها يؤدي إلى إنشاء مشروعات تنتج من أجل التصدير). وفي كلا الحالتين يكون لهـا تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات. ومن ثم فإن القروض هنـا تخدم نفسهـا بنفسها. ويضـاف إلى ذلك، أن للديون الخارجية آثـاراً واضحة عـلى الإدخار المحـلي، وعلى مستـوى الأسعار، وعلى توزيع الدخل. . . وكلها أمور يجب أن تُحسب بدقة لحساب جـدوى الاستدانـة[19]. أما السؤال الثاني، فيتلخص في معرفة الشروط المصاحبة للقروض. ولا نعني بـالشروط هنا مجـرّد سعر الفائدة ومدة القرض وقيمته الإسمية ونسبة عنصر المنحة، وإنما الشروط الأخرى التي قد تنـطوي على قيـود سياسيـة تؤدي إلى تعميق التبعية والاستقـطاب الدولي. ومما يؤسف له أن الشطر الأعظم من الأدبيات التي تتحدث عن أزمة الديـون الخارجيـة للبلدان المتخلفة تُسقط من اعتبارها هذا الجانب السيـاسي الذي قـد تكون كلفتـه أعلى وأفـدح من الشروط الماليـة. وليس من الممكن الآن معـالجة تلك الأزمـة وتحليلها وإيجـاد حلول لهـا بعيـداً عن التكـاليف والأعباء غير الاقتصادية.

وفي هذا السياق أيضاً، تجدر الإشارة إلى قضية نظرية مهمة تتلخص في السؤال التالي: ما معايير وضوابط الاستفادة من القروض الخـارجية؟ وهـل يمكن أن تدفـع البلد النامي عـلى درب الـوصول إلى الاعتـماد على الـذات (أو التمويـل الذاتي)؟ ومـا هي الشروط الموضـوعية لذلك؟

والـواقع أن هـذه القضيـة كـانت مثـار اهتـمام واسـع من جـانب عـدد من البـاحثـين والاقتصاديين في السنوات الأخيرة، فتوصلوا إلى صياغـة عدد من الضـوابط التي تحكم وتُحدد الاستفادة من الديون الخارجية. وسأكتفي هنا برصد أهم المقولات التي توصلوا إليها[20]:

١ ـ لكي يستفيد البلد المدين من التمويل الخارجي عبر الزمن، لا بد من أن يُحقق معـدلاً لنمو الدخل القومي يزيد عن متوسط سعر الفائدة الذي يقترض به.

٢ ـ لكي يتمكن البلد من خدمة ديونه الخارجية وتقليل الاعتماد عـلى التمويـل الخارجي، وصولاً إلى مرحلة الاعتماد على الذات، لا بد أن يكون معدل الإدخار الحدي أكـبر من معدل الاستثمار المتحقق.

---

(١٩) لمـزيد من التفـاصيل حـول هذه الآثـار، انظر: زكي، أزمـة الديـون الخارجيـة: رؤية من العـالم الثالث، ص ٣٧٥ وما بعدها.

(٢٠) رمزي زكي، الديـون والتنمية: القـروض الخارجيـة وآثارهـا على البـلاد العربيـة (القاهـرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

٣ ـ لكي يتجنّب البلد متاعب خدمة الدين الخارجي والضغوط الخارجية، يتعيّن أن يكون معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نمو الواردات ومعدل نمو عبء الدين.

وهناك نتائج ومقولات نظرية هامة أخرى لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق، وكلها دفعت بمعرفتنا العلمية بأزمة الديون خطوات مهمة إلى الأمام بما يتجاوز المنظور التكنوقراطي الشائع الآن. بيد أنه نظراً لطغيان فكر الدائنين ونماذجهم النظرية، وعدم وعي ما تنطوي عليه من توجهات ومصالح، ونظراً لتقاعس الخبراء والاقتصاديين في بلدان العالم الثالث في مجال التنظير العلمي لمشكلة المديونية الخارجية بما يعكس مصالح بلدانهم واعتمادهم على التحليل المالي والنقدي البحت، لم يتسنَّ لنتائج الأبحاث والدراسات السالفة الذكر الإنتشار والذيوع في الأدبيات الاقتصادية في هذه البلدان، رغم أهميتها القصوى في فهم جوهر هذه الأزمة وضرورتها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة للخروج من هذه الورطة. ولذا حينما يطّلع الباحث على الكثير من الأبحاث والدراسات التي يكتبها خبراء الأقطار المدينة واقتصاديوها، الذين يستمدون فكرهم من أبحاث جماعات الدائنين والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس) يقع في حيرة شديدة وأسى عميق في الوقت نفسه. ذلك أن أغلب هذه الدراسات يُعبّر تماماً عن وجهة نظر الدائنين ومصالحهم. هناك، إذاً، وعي زائف لقضية المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة، وعي يستمد زيفه وقصوره الشديد من طغيان وجهة نظر الدائنين، وغياب الرؤية الوطنية الملتزمة بقضايا التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة ومصالح الشعوب في هذه البلدان.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن مهمتنا الرئيسية في هذه الدراسة لم تكن محاولة البحث في المعايير الحقيقية لقياس عبء المديونية الخارجية للأقطار العربية ـ فقد قمنا بذلك في أبحاث أخرى لنا. لكن مهمتنا الرئيسية ستنصبّ على معرفة وحصر آثار المديونية الخارجية على الخطط الانمائية التي تصنعها. وهذا يدفعنا الآن لكي ندفع بالدراسة، خطوة إلى الأمام، أكثر عمقاً وارتباطاً بالموضوع.

ثالثاً: نمو عبء الديون وتدهور الطاقة الاستيرادية

إن معظم الدراسات والبحوث المتداولة والمتعلقة بآثار أعباء الديون الخارجية على البلدان المتخلفة تتجاهل الآثار التي نجمت عن تلك الأعباء على طاقة الدولة المدينة على الاستيراد، وأثر ذلك في تعريض خططها الانمائية لأخطار وخيمة، تتمثلَ في ما تواجهه من «مناطق اختناق» شديدة ومن تعرض لضغوط خارجية تحدّ من حرية المخطط أو السياسي في صنع القرار الاقتصادي المستقل. وتبدو أهمية هذه القضية على نحو خاص فيما نعلمه من أن كل الأقطار العربية المدينة يمكن أن ندعوها «اقتصادات حسّاسة للواردات»[٢١]. بمعنى أن

(٢١) تعبير استخدمه الاقتصادي البولندي أجناتسي ساكس في: أجناتسي ساكس، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد صبحي الأتربي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩).

مستـويات الانتـاج والتوظف والاستثـمار والاستهلاك والنمـو فيها، تتـأثر إلى حـد كبـير جـداً بالتغيرات التي تطرأ على قدرتها على الاستيراد. وهي في هذا تختلف عن «الاقتصادات العربية التصـديريـة» ـ وبالـذات البلدان النفطيـة ـ التي تتمتع بـدرجة كبـيرة من الحـريـة في تحـديـد مستـويات الانتـاج والتوظف والاستثـمار والاستهلاك فيهـا بشكل مستقـل، إلى حد مـا، عن قدرتها على الاستيراد[٢٢]. ولهذا فإن مستقبل مسار التنمية في الأقطار العربية المـدينة الحسـاسة للواردات، سوف يتحدد بالجهد الذي ستبذله هذه الأقـطار لتقليل درجـة هذه الحسـاسية من ناحية، والحد من درجة اعتمادها على العالم الخـارجي، من ناحيـة أخرى. وسيكـون التحدي الأسـاسي الذي يـواجه عمليـة التخطيط الاقتصـادي في تلك الأقطار في الأونـة الراهنـة، هو كيف يمكن تحجيم الدور الذي تلعبه «المؤثرات الخارجية» عـلى المتغيرات الأسـاسية في النـظام الاقتصـادي، وبخاصـة ما يتعلّق بـالمؤثرات النـاجمة عن تـزايد عبء الـديون، الأمـر الـذي سيتطلب منها اختيار استراتيجية بديلة للتنمية.

ويمكن التعرّف إلى مدى حساسية الأقطار العربية المدينة للواردات من خلال الإحاطـة بميلهـا المتوسط إلى الاستـيراد (Average Propensity to Import). وهذا مـا نراه معـروضاً في ثنايا الجدول رقم (٣ ـ ٧). فمن هذا الجدول يتضح لنا كيف يتعاظم هـذا الميل في كـل هذه الأقطار، وكيف اتجه مساره الزمني نحو الارتفاع بشكـل جلي خـلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢، وهي الفترة التي شهدت نمواً هائلاً في ديونها الخارجية. ففي قـطر كالأردن قفـز هذا الميـل إلى ١١٦بالمائـة في عام ١٩٨٢[٢٣]بعـد أن كان ٥٤ بـالمائـة في عـام ١٩٧٢. وفي جمهـوريـة اليمن الديمقراطية ارتفع من ٦٦ بالمائة في عام ١٩٧٤ إلى ٩٤ بالمائة في عام ١٩٨٢. وفي مـوريتانيـا قفـز إلى ٩٢ بالمـائة في عـام ١٩٨٢ بعد أن كـان ٦٢ بالمـائة في عـام ١٩٧٤. وهذا الاتجـاه التسـارعي نفسه يمكن رصده أيضاً في سائر الأقطار العربية ذات الدخل المتوسط والأقل نمواً، الأمر الذي يعكس اتجاهاً متزايداً للاعتماد على العالم الخارجي وارتباطاً شديـداً بين مستـويات الاستهـلاك والاستثـمار والانتاج في تلك الأقـطار، وبين قـدرتها عـلى الاستيراد في تلك الفـترة. بيـد أنـه يلاحظ أنه ابتـداء من عام ١٩٨٢، وهي النقـطة الزمنيـة التي مال فيهـا الائتمان الـدولي نحو الإنكماش، وبالتالي قدرة البلدان المتخلفة عموماً على الاقـتراض، نرى أن هنـاك اتجاهـاً نحو انخفاض الميل المتوسط للاستيراد، وبشكل مستمر، حتى آخر بيانات متاحة في عـام ١٩٨٦. وقـد اقترن انخفـاض الميل المتوسط إلى الاستيراد لهـذه الدول بمـوجة انكـماشية واضحـة، إذ

---

(٢٢) لا يعني هذا أن الاقتصاديات التصديرية غير حساسة للواردات، إذ إن نمط تطورها التاريخي بقـواه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجعلها، بعد فترة من الزمن، تتحول إلى اقتصاديـات حـساسـة للواردات. غير أن هذا التطور لم يصل بعد، في حالة الأقطار العربية النفطية، إلى هذا التحول بسبب وجود الفائض التصديري للنفط.

(٢٣) في عـام ١٩٨٢ استورد الأردن بضـائع أجنبيـة بقيمة تعـادل ١١٦ بالمـائة من قيمـة انتاجه الوطني الاجمالي. لكن هذه المستوردات جيء بها إلى الأردن بقصد إعادة تصديرها إلى العراق، ذلك لأن العراق انشغل بحـالة الحـرب مع ايـران، وأغلقت الحرب مـوانىء الاستيراد لـديه (البصرة وأم قصر). وقـد اغتنم المستوردون الأردنيون هذه الحالة، فوسعوا استيرادهم على النحو الظاهر في الجدول رقم (٣ ـ ٧).

جدول رقم(٣ ـ ٧)

تطور الميل إلى الاستيراد في بعض الأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦
(نسبة مئوية)

القطر / السنة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأردن	٥٤	٧١	٨١	٨٦	٩٦	١١٦	١٠٨	١٠٢	٨٢
تونس	٣٠	٣٩	٤٣	٤٠	٤٤	٥٣	٥٠	٤٦	٤٤
الجزائر	٢٥	٤٠	٤٢	٤٣	٣٩	٤٠	٢٩	٢٣	٢٠
السودان	١٨	٢١	١٨	١١	٢٢	٣٢	٣١	٢٧	٢٦
سوريا	٢١	٣٣	٤٠	٣٣	٣٧	٣١	٣١	٣٠	١٩
الصومال	٢٢	٤٠	٣٠	٢٧	٤٧	٢٧	١٩	١٨	٢٨
مصر	٢٠	٤١	٢٦	٤١	٣٩	٥٩	٦١	٥٠	٤٥
المغرب	٢١	٢٩	٣٧	٣٢	٣٢	٤١	٤٤	٤٦	٣٥
موريتانيا	—	٦٢	٨٨	٧٩	٨١	٩٢	٧٨	٩٧	٧٨
اليمن الديمقراطية	—	٦٦	٧٥	٧٢	٨٨	٩٤	٩١	٨٥	٧٨
اليمن العربية	—	٣٥	٥٥	٣	٨١	٥٦	٤٢	٣٧	٢٦

(—) غير متوافرة.

ملاحظة: احتسب الميل المتوسط للاستيراد من خلال نسبة اجمالي الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية.

ـ بالنسبة إلى أرقام الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982/1983.*

ـ بالنسبة إلى باقي أرقام الفترة، احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1987/88.*

تدهورت معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي فيها بشكل لافت للنظر. كما زادت فيها معدلات البطالة والتضخم وتدهورت فيها أسعار الصرف لعملاتها الوطنية.

ولما كانت القدرة على الاستيراد كمتغير استراتيجي في الاقتصاديات العربية المدينة تتحدّد، في المدى الطويل، أساساً، بمدى القدرة على التصدير، ولما كان التصدير يتوقف على الأسواق الخارجية، وبالذات على أسواق الدول الرأسمالية التي تُعدّ المستورد الرئيسي لصادرات تلك الدول، فإن معدل النمو الاقتصادي ومُعامل الاستيراد في المراكز الرأسمالية يمثلان «عوامل خارجية» غير يقينية بالنسبة للأقطار العربية المدينة (أي غير مضمونة لأنها خارج سيطرتها).

ويمكننا إيضاح ما تقدم بالإشارة السريعة إلى النموذج المبسط الذي عرضه الاقتصادي

الشهير راوول بريبش ونشره في المجلة الاقتصادية الأمريكية في أيار/ مايو ١٩٥٤[٢٤]. فقد افترض بريبش وحدتين اقتصاديتين في التحليل، الأولى هي «المركز»، أي البلدان الرأسمالية المتقدمة، والثانية هي «التخوم» المحيطة به، أي البلدان المتخلفة. وقد افترض لتبسيط الأمور، تساوي معدل النمو السكاني فيهما. كما افترض أن الدخل القومي في المركز يتزايد بمعدل ٣ بالمائة سنوياً، وأن المرونة الدخلية للواردات تساوي ٠,٨ بالمائة بينما أن الميل المتوسط للاستيراد في الأجزاء المتاخمة ١,٣ بالمائة. وبناء عليه، فإن زيادة الدخل القومي في المركز بنسبة ٣ بالمائة ستؤدي إلى زيادة الواردات من التخوم بنسبة ٢,٤ بالمائة. ويترتب على ذلك أن ينمو الدخل القومي في التخوم بمعدل يقرب من ١,٨٤ بالمائة سنوياً. ولكي يمكن لـ «التخوم» أن تحقق معدلاً للنمو يبلغ ٣ بالمائة سنوياً، فإنه يجب أن تزداد وارداتها بنسبة ٣,٩ بالمائة، وهو ما يتطلب معدلاً للنمو قدره ٥ بالمائة في المركز[٢٥].

ويمكن أن نستنتج أن معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك الميل المتوسط للاستيراد في المراكز الرأسمالية بمثابة «عوامل خارجية» تؤثر على التخوم. وكما يقول أجناتسي ساكس: «وإذا لم يكن لدى البلدان النامية الوسائل التي تمكّنها من التأثير على معامل الاستيراد (الميل المتوسط للاستيراد) فإن معدل نموها سوف يتحدد كلية بواسطة العوامل الخارجية»[٢٦].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأزمات الاقتصادية التي تعيش فيها الاقتصادات الرأسمالية منذ بداية حقبة السبعينات وحتى الآن، وما واكبها من انخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي، أدت إلى تخفيض وارداتها من البلدان المتخلفة، الأمر الذي انعكس في تدهور حصيلة صادرات هذه الدول الأخيرة. بيد أنه مع ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد في البلدان المتخلفة، لجأت تلك البلدان إلى الخروج من هذا المأزق من خلال تزايد الاقتراض الخارجي. وقد خضعت لإغراءات حل مشاكلها العاجلة آنذاك بالإفراط في الاستدانة، وخصوصاً قصيرة الأجل، وبذلك كسبت الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية فيها بضع سنوات من الراحة آنذاك. لكنها تدفع الآن ثمن ذلك بالصعوبات الشديدة التي تواجهها في سداد تلك الديون بضمان الحصول على الواردات الضرورية.

لم تعد القدرة على التصدير المحدد الوحيد أو الرئيسي في الأجل الطويل لمدى القدرة على الاستيراد. إذ أصبح عبء الديون الخارجية المتزايد عنصراً شديد الوطأة في تأثيره على تلك القدرة. ومن خلال هذا التأثير أصبح لعبء الديون تأثيرات سلبية واضحة على الخطط الانمائية في البلدان المدينة، وزادت من خلاله درجة عدم اليقين في عملية التخطيط.

---

(٢٤) R. Prebish, «Commercial Policy in the Underdeveloped Countries,» *American Economic Review*, no. 2 (May 1954), pp. 251-273,
إلّا أن إشارتنا إلى نموذج بريبش تعتمد أساساً على: ساكس، المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

وبصفة عامة، يمكن أن نُحدد طاقة الدولة الكلية على الاستيراد من خلال المعادلة الآتية[٢٧].

$$C_m = \frac{(X + F) - (D + P)}{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث:

- C_m = الطاقة الكلية على الاستيراد.
- X = حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
- F = مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات، استثمارات أجنبية خاصة).
- D = مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد).
- P = تحويلات أرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة للخارج.
- B = سعر الوحدة من الواردات.

وتُشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط للغاية، هو أن الطاقة الكلية للاقتصاد القومي على الاستيراد تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط) وبمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح من المقام). ومن الجلي، أنه بمقدار ما يتعاظم البسط بالنسبة للمقام، تتعاظم هذه الطاقة. كما أن المعادلة تشير بوضوح إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثّل انتقاصاً واضحاً من طاقة البلد على الاستيراد.

وكم كنا نود أن تتوافر لدينا البيانات الكافية المتعلقة بكل المتغيرات التي تشملها المعادلة رقم (١) لكي نحسب من خلالها كيف تأثرت طاقة الأقطار العربية المدينة على الاستيراد بالنمو الكبير الذي حدث في أعباء ديونها الخارجية. ولكن للأسف لم تتوافر لدينا بيانات كافية عن تحويلات أرباح ودخول وعوائد الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وكذلك عن سعر وحدة الواردات لتلك الأقطار.

بيد أن ذلك لم يمنعنا من محاولة الوصول إلى هذا الهدف. فقد حاولنا التغلب على صعوبات البيانات من خلال ما توصلنا إليه من تفرقة هامة بين ما يُسمّى **القدرة الذاتية على الاستيراد، والقدرة الاستيرادية المقترضة**. ذلك أننا يمكن أن ننظر إلى طاقة البلد الكلية على الاستيراد (C_m) على أنها تتكون من جزءين، جزء أول مموَّل ذاتياً (M_s) والجزء الآخر مقترض (M_f). أي أن:

---

(٢٧) زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

$$C_m = M_s + M_f \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٢)$$

وينصرف المقصود بالجزء الممول ذاتياً إلى معدل تغطية حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي بعد دفع أعباء الديون الخارجية لاجمالي الواردات، ويمكن قياسها كما يلي:

$$M_s = \frac{X \times D}{M} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

أو بصورة أوضح:

الطاقة الاستيرادية الذاتية = (حصيلة الصادرات − مدفوعات خدمة الدين) / إجمالي الواردات × ١٠٠

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة فيُقصد بها نسبة ما تموله القروض الأجنبية والمعونات والهبات والاستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات. ويمكن قياسها بطريقة «المتبقي» (Residual) كما يلي:

$$M_f = C_m - M_s \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

ولحسن الحظ، توافرت لدينا البيانات الكافية التي تسمح لنا بقياس تأثير زيادة مدفوعات خدمة ديون الأقطار العربية على قدرتها الذاتية على الإستيراد، مستخدمين في ذلك المفهومين السالفي الذكر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية والمقترضة. ويرى القارىء نتائج الحسابات في الجدول رقم (٣ ـ ٨) بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية المدينة فيما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٦.

ويُلاحظ من حسابات هذا الجدول حقيقتان رئيسيتان. **الأولى**، أن العبء المتزايد لمدفوعات خدمة الديون الخارجية قد أدى إلى إضعاف الطاقة الاستيرادية الذاتية، ومن ثم أدى إلى ارتفاع نسبة الطاقة الاستيرادية المقترضة، في كل من الجزائر والمغرب وتونس وسوريا وموريتانيا، وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٠. والحقيقة **الثانية**، أنه بالرغم من نمو حجم الديون الخارجية وأعبائها في كل من مصر والأردن والسودان خلال الفترة نفسها، إلا أن البيانات تشير إلى أن الطاقة الاستيرادية الذاتية قد تحسنت، إلى حد ما، في هذه الأقطار. بيد أن هذا التحسن يعود في الواقع إلى الظروف الخاصة، الاقتصادية والسياسية، التي سادت في هذه الأقطار خلال تلك الفترة.

ففي حالة مصر، نجد أنه على الرغم من تزايد الديون الخارجية فيها بمعدلات كبيرة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، الأمر الذي واكبه ارتفاع مماثل في مبالغ خدمتها (وعلى الأخص في النصف الثاني من السبعينات، فإن طاقة مصر الذاتية على الاستيراد قد تحسنت في تلك الفترة بفعل تأثير العوامل الآتية:

١ ـ عودة حقوق البترول في سيناء إلى مصر وزيادة حصيلة صادرات البترول.

جدول رقم (٣ ـ ٨)

تقدير أثر مدفوعات خدمة الديون الخارجية على

الطاقة الاستيرادية الذاتية في بعض الأقطار

العربية المدينة طبقاً للموقف في أعوام ١٩٧٢ و١٩٨١ و١٩٨٦

(القيمة بملايين الدولارات)

القطر والسنة	حصيلة الصادرات (١)	مدفوعات خدمة الدين (٢)	صافي المتبقي من حصيلة الصادرات (٣) = (١) - (٢)	قيمة الواردات (٤)	الطاقة الاستيرادية الذاتية (٥) = (٣) : (٤) (نسبة مئوية)	الطاقة الاستيرادية المقترضة (٦) = (٥) - ١٠٠ (نسبة مئوية)
الأردن						
١٩٧٢	١٤٦	٩,٩	١٣٦,١	٣٣٠	٤١	٥٩
١٩٨١	٣,٢٠٢	١٨١,٧	٣,٠٢٠,٣	٤,٥٤١	٦٧	٣٣
١٩٨٦	١,٨٨٣	٥٤٠,٣	١,٣٤٢,٧	٣,٥٣٨	٣٨	٦٢
تونس						
١٩٧٢	٦٢٦	٩٥,١	٥٣٠,٩	٦٦٣	٨٠	٢٠
١٩٨٠	٣,٣٧٠	٤٢٦,٨	٢,٩٤٣,٢	٣,٧٩٢	٧٧	٢٣
١٩٨٦	٢,٧٣٩	٧٩٣,٢	١,٩٤٥,٨	٣,٧٥٦	٥٢	٤٨
الجزائر						
١٩٧٢	١,٦٢٢	١٨٩,١	١,٣٤٢,٩	٠,٧٨٤	٨٠	٢٠
١٩٨٠	١٤,٩٠٦	٣,٧١٠,٤	١١,١٩٥,٦	١٤,٧١٨	٧٦	٢٤
١٩٨٦	١٠,٠١٩	٥,١٥٥,٠	٤,٨٦٤,٠	١١,٨٣٠	٤١	٥٩
السودان						
١٩٧٢	٣٧١	٥٠,٨	٣٢٠,١	٤٣٠	٧٤	٢٦
١٩٨٠	١,١٨٦	٩٢,٩	١,١٩٣,١	١,٤٩٦	٨٠	٢٠
١٩٨٦	٧٣٢	٥٥,٤	٦٦٦,٦	١,٩١٤	٣٥	٦٥
سوريا						
١٩٧٢	٥١٠	٤٢,١	٤٦٧,٩	٥٢٧	٨٩	١١
١٩٨٠	٢,٧٠٥	٤٠٢,٢	٢,٣٠٢,٨	٤,٨٦٥	٤٧	٥٣
١٩٨٦	١,٩٠١	٢٩٧,٠	١,٦٠٤	٣,١٤٨	٥١	٤٩

يتبع.

تابع جدول رقم (٣ ـ ٨)

القطر والسنة	حصيلة الصادرات (١)	مدفوعات خدمة الدين (٢)	صافي المتبقي من حصيلة الصادرات (٣) = (١) - (٢)	قيمة الواردات (٤)	الطاقة الاستيرادية الذاتية (٥) = (٣) : (٤) (نسبة مئوية)	الطاقة الاستيرادية المقترضة (٦) = (٥) - ١٠٠ (نسبة مئوية)
مصر						
١٩٧٢	١,١٢٢	٣٤٨,٨	٧٧٣,٢	١,٥٩٢	٤٩	٥١
١٩٨١	٩,١١٧	٢,٠٦٥,١	٧,٠٥١,٩	١١,٣٠١	٦٢	٣٨
١٩٨٦	٨,١٦٧	١,٧٣٦,٣	٦,٤٣٠,٧	١٧,١٧٥	٣٧	٦٣
المغرب						
١٩٧٢	١,٠٨٦	١٠٣,٥	٩٨٢,٥	١,٠٨٠	٩١	٩
١٩٨١	٤,٠٩٦	١,٢٣٣,٣	٢,٨٦٢,٧	٦,٠٦٠	٤٧	٥٣
١٩٨٦	٣,٥٣٠	١,٤٤١,٥	٢,٠٨٨,٥	٤,٩٤٥	٤٢	٥٨
موريتانيا						
١٩٧٤	٢١٥	١٤,٢	٢٠٠,٨	٢٣٥	٨٥	١٥
١٩٨٠	٢٦٤	٣٠,٠	٢٣٤,٠	٥٢٨	٤٤	٥٦
١٩٨٦	٤٥٤,٩	٧٧,٦	٣٧٧,٣	٥٨٨	٦٤	٣٦

المصادر: ـ بالنسبة إلى أرقام عامي ١٩٧٢ و١٩٨١، احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982/83.*

ـ بالنسبة إلى الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٦، احتسبت من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1987/88.*

٢ ـ إعادة فتح قناة السويس وزيادة ما تدره من نقد أجنبي.

٣ ـ زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج.

٤ ـ تحسن أحوال قطاع السياحة.

لكن قدرة مصر الذاتية على الاستيراد سرعان ما تدهورت تدهوراً شديداً في النصف الأول من الثمانينات، حينما بدأ يضعف تأثير هذه العوامل في الوقت الذي اتجه فيه الميل إلى الاستيراد نحو التزايد. وطبقاً لبيانات عام ١٩٨٦، أصبحت قدرة مصر الذاتية على الإستيراد ٣٧ بالمائة بعد أن كانت ٦٢ بالمائة في عام ١٩٨١. وهو تدهور بالغ الشدّة.

أما فيما يتعلق بحالة السودان والأردن، فأغلب الظن أن التحسن الذي طرأ على

طاقتها الذاتية على الاستيراد خلال الفترة نفسها، إنما يعود إلى كثرة ما تدفّق إليهما من قروض كثيرة، متوسطة وطويلة الأجل، ذات فترات سماح لم تنته بعد، ومن ثم لم تظهر أعباؤها في هذه الفترة. ويضاف إلى ذلك أيضاً كثرة ما ينساب إليهما من معونات وهبات لا تُردّ، فضلاً عن تزايد تحويلات المواطنين العاملين في الخارج. ولذا، ما إن تغيرت هذه الظروف الخاصة في الثمانينات، فإن الطاقة الذاتية على الاستيراد في هاتين الدولتين قد مالت إلى التدهور على نحو سريع من جرّاء النمو الذي حدث لأعباء الديون الخارجية. ففي حالة الأردن تدهورت تلك القدرة من ٦٧ بالمائة في عام ١٩٨١ إلى ٣٨ بالمائة في عام ١٩٨٦، وفي السودان من ٨٠ بالمائة إلى ٣٥ بالمائة على التوالي خلال الفترة نفسها.

ومهما يكن من أمر فإن نمو أعباء الديون الخارجية في الأقطار العربية المدينة قد أضرّ ضرراً بليغاً بالقدرة الذاتية للاستيراد في تلك الأقطار. فكيف إذا علمنا ـ مثلاً ـ أنه في قطر كالمغرب انخفضت هذه القدرة من ٩١ بالمائة في عام ١٩٧٢ إلى ٤٢ بالمائة في عام ١٩٨٦؟ وفي قطر مثل الجزائر تدهورت هذه القدرة من ٨٠ بالمائة في عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٤١ بالمائة في عام ١٩٨٦. وفي تونس كانت القدرة الذاتية على الاستيراد تمثل ٨٠ بالمائة من اجمالي الواردات في عام ١٩٧٢، وإذا بهذه القدرة تنهار إلى ٥٢ بالمائة في عام ١٩٨٦. هذا التدهور نفسه يمكن ملاحظته على هذا النحو المتسارع في عدد آخر من الأقطار العربية المدينة.

بيد أن الاستثناء الذي حدث في هذا المجال يتمثل في حالة موريتانيا وسوريا، حيث زادت القدرة الذاتية على الاستيراد، إذ ارتفعت هذه القدرة من ٤٧ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥١ بالمائة في حالة سوريا، ومن ٤٤ بالمائة إلى ٦٤ بالمائة في حالة موريتانيا خلال الفترة نفسها. وأغلب الظن أن تلك الزيادة لا تعود إلى ضعف تأثير خدمة الديون أو إلى نمو الصادرات بمعدلات كبيرة، وإنما إلى انكماش حجم الواردات فيها نتيجة ضعف القدرة على الاقتراض. ومهما يكن من أمر، فإنّ التدهور الذي طرأ على القدرة الذاتية على الاستيراد، والناجم عن تفاقم أعباء الديون الخارجية، قد جرّ في أذياله عدة نتائج سيئة بالنسبة للخطط الاقتصادية (في الأقطار التي فيها تخطيط) ولقطاعات النشاط الاقتصادي (في الأقطار التي لا تخطيط فيها). وسنتعرض فيما يلي، بشكل موجز، لبعض هذه النتائج.

١ ـ الأثر على تخطيط الاستثمار

كان للنمو المتسارع الذي طرأ على مبالغ الديون الخارجية في الأقطار العربية المدينة، وما تمخض عن ذلك من إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد، تأثير بالغ على عمليات تخطيط الاستثمار في تلك الأقطار. ولا يخفى أن تخطيط الاستثمار ـ باعتباره جزءاً من مجمل عملية التخطيط القومي الشامل ـ إنما ينطوي على تخطيط معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو التي يتطلع إليها الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى تخطيط نمو التوزيع القطاعي للاستثمارات، وتحديد المشروعات التي تخصص لها تلك الاستثمارات في ضوء معايير التفضيل إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

والواقع أن التأثير الذي أحدثه النمو المتفاقم للديون الخارجية في الأقطار العربية المدينة على تخطيط الاستثمار في تلك البلاد، يمكن محاصرته من خلال عدة قنوات أساسية.

وتتمثل **القناة الأولى**، في ذلك التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الديون على تكوين معدلات الإدخار المحلي، الأمر الذي انعكس في تواضع معدلات الاستثمار الممولة محلياً في تلك الأقطار. فمن الثابت أن المبالغ التي تدفعها هذه الأقطار في شكل أقساط وفوائد لدائنيها الأجانب أصبحت تلتهم نسباً مهمة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي قطر مثل المغرب، مثلت تلك المبالغ ما نسبته ٦,٥ بالمائة في عام ١٩٨٠، وفي مصر ٥,٧ بالمائة، وفي تونس ٤,٩ بالمائة، وفي موريتانيا ٤,٦ بالمائة، وفي الأردن ٣,٧ بالمائة، أيضاً في العام نفسه[٢٨]. ومع تفاقم أعباء الدين الخارجي ترتفع هذه النسب بشكل لافت للنظر. ففي عام ١٩٨٦ تقفز تلك النسبة في حالة المغرب إلى ١٠ بالمائة، وفي مصر إلى ٦ بالمائة، وفي تونس إلى ٩ بالمائة، وفي موريتانيا إلى ٩,٢ بالمائة، وفي الأردن إلى ١٢ بالمائة، أما في الجزائر فقد وصلت إلى ٨,٢ بالمائة في ذلك العام. ومن المؤكد أن هذه النسب أصبحت تفوق تلك النسب التي نما بها الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في هذه الأقطار[٢٩]. ولا يخفى أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين (منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تمثل في الحقيقة، وبشكل مباشر، انتقاصاً من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي. ولهذا لم يكن من المصادفة، أن يواكب النمو الانفجاري في حجوم الديون الخارجية وأعبائها نمو موازٍ في اتساع فجوة الموارد المحلية في الأقطار العربية المدينة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٠))، الأمر الذي اضطر هذه الأقطار للجوء إلى الاقتراض الخارجي والتمويل التضخمي لتمويل تغطية هذه الفجوة.

إن التأمل في الجدول رقم (٣ ـ ٩) الذي يوضح لنا تطور فجوة الموارد المحلية منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٦، لمجموعات الأقطار العربية، يقودنا إلى تسجيل الملاحظتين الهامتين التاليتين:

أ ـ انه بالنسبة للشطر الأكبر من الأقطار العربية متوسطة الدخل والأقل نمواً، اتجهت هذه الفجوة منذ عام ١٩٧٥ وحتى بداية الثمانينات نحو التزايد المستمر. بيد أنه ابتداء من عام ١٩٨٢ بدأت تلك الفجوة تضيق تدريجياً، بسبب اضطرار هذه الأقطار إلى تخفيض

---

(٢٨) البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، ١٩٨٢/١٩٨٣ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٣).

(٢٩) فيما يخص مبالغ خدمة الدين، قمنا بحساب نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام ١٩٨٦ اعتماداً على: البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، ١٩٨٧/١٩٨٨ (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٨). أما في ما يتعلق بأرقام الناتج المحلي الاجمالي فقد اعتمدنا على: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٩).

جدول رقم (٣ ـ ٩)
تطور فجوة الموارد الخارجية في الأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة / المجموعة والأقطار	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأقطار المصدرة للنفط							
الإمارات العربية المتحدة	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)
البحرين	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)
الجزائر	١٢,٠	١٦,٠	٤,٠	(٠)	(٠)	(٠)	٤,٠
السعودية	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	١٣,٠	٨,٣	١١,٤
العراق	(٠)	(٠)	(٠)	١٩,٢	٣,٦	(٠)	١٢,٠
عُمان	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	١,٠
قطر	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)
الكويت	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	١١,٥
ليبيا	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	٤٩,٣	(٠)	١٠,٤
الأقطار متوسطة الدخل							
الأردن	٥٨,٤	٥٤,٠	٥٠,٠	٦٤,٠	٤٩,٣	٤٣,٠	٣٢,٥
تونس	٢,٨	٩,٦	٥,٤	١٠,٥	١٢,٠	٦,١	٧,٣
سوريا	١٢,٦	١٦,٤	١٧,٢	١١,٠	١١,٦	١٢,٦	١٠,٠
لبنان	٢٣,٧	٢٨,٢	٣٣,٠	٧١,٠	٩٠,٢	١٧٠,٠	٤٠٧,٠
مصر	٢١,١	١٥,٣	٢٤,٠	١٢,٢	١٢,٠	١٠,٠	٩,٠
المغرب	١١,٠	١٤,٠	١١,١	١٣,٢	١٠,٥	٩,٠	٦,٠
الأقطار الأقل نمواً							
جيبوتي	٨,٠	٣,١	٢٩,٠	٣١,٤	٢٤,٢	٢٠,٣	٢٠,٢
السودان	١٢,٢	٨,٤	١٥,٠	١٦,٠	٧,٨	٩,٣	١٠,٢
الصومال	١٤,٤	١٤,٤	١٧,٠	١٨,٠	١٢,٠	٢١,٠	١٥,٠
موريتانيا	٢١,٤	٣١,٠	٢٩,٣	٤٧,٠	٢٧,١	١٥,٠	٥,٥
اليمن الديمقراطية	٥٤,٠	٦١,٠	٨٣,٤	٧٤,٠	٦٩,٠	٥٧,٠	٤٤,٠
اليمن العربية	٣٣,٨	٦٢,٠	٦٥,٠	٥٨,٠	٤٠,٣	٣٦,٠	٢٤,٠

(٠) تعني أن الفجوة موجبة، أي زيادة الصادرات على الواردات.

يُراعى أن فجوة الموارد الخارجية محسوبة على أساس الفرق بين اجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات وإجمالي المدفوعات عن واردات السلع والخدمات مقدرة بملايين الدولارات.

المصدر: احتسبت النسب الواردة في الجدول من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٧)، صفحات مختلفة.

وارداتها، وإلى تطبيق سياسات انكماشية في ظل قيد ندرة النقد الأجنبي، وتفاقم أعباء الدين المتراكم، وضعف القدرة على الاستدانة.

ب ـ يكشف الجدول أيضاً عن حقيقة جديدة، وهي بدء ظهور فجوة الموارد الخارجية في بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط في النصف الثاني من الثمانينات (حالة السعودية وليبيا والامارات وعُمان) بالإضافة إلى حالة الأقطار النفطية الأخرى التي وجدت فيها تلك الفجوة من قبل (الجزائر والعراق). ويرجع ظهور فجوة الموارد الخارجية هنا، إلى تدهور أسعار النفط وعوائده في الوقت الذي لم ينكمش فيه الإنفاق القومي فيها بشكل محسوس.

حقاً أنه لا يجوز لنا أن نعيد ضعف مستوى المدخرات المحلية في الأقطار العربية المدينة كلية إلى مشكلة الديون الخارجية وأعبائها. فقد ساهم في هذا الضعف جملة من العوامل الهامة مثل، ازدياد معدلات الاستهلاك المحلي، وبالذات الكمالي، وزيادة الانفاق الحكومي على أغراض الدفاع، فضلاً عن التأثير الذي نجم عن إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الميول الاستهلاكية (المتوسطة والحدية) المرتفعة، وتباطؤ جهود التنمية، وزيادة معدلات النمو السكاني، ناهيك عن تأثير التضخم... إلى آخره. ومع ذلك لا يجوز التهوين من شأن التأثير الذي نجم عن النمو الانفجاري الذي حدث في أعباء الديون الخارجية في إضعاف القوة الادخارية لهذه الأقطار. فهذه الأعباء، كما قلنا، تمثل في التحليل الأخير، موارد محلية، كان من الممكن أن توضع لخدمة أغراض الادخار والاستثمار.

وفي هذا الخصوص، ثمة نقطة جديرة بالتفكير وإمعان النظر، وهي أن تفاقم أعباء الديون الخارجية في الأقطار العربية المدينة قد أدى إلى إضعاف فاعلية الانتقال الصافي (Net Transfer) للموارد الأجنبية المنسابة إليها، الأمر الذي أثّر أيضاً على إمكانات تخطيط معدلات الاستثمار الإجمالي في تلك الأقطار. والمقصود بذلك، أن المبالغ التي تخصصها هذه الأقطار لخدمة أعباء ديونها الخارجية أصبحت تبتلع النسبة العظمى من قيمة القروض الجديدة التي تحصل عليها، وهو أمر يحدّ من أن تكون تلك القروض بمثابة إضافات كاملة لعمليات الاستثمار في تلك الأقطار.

ولنأخذ، على سبيل المثال، حالة مصر. فطبقاً للتقرير الأخير الذي أصدره البنك الدولي عن الاقتصاد المصري تحت عنوان: «جمهورية مصر العربية، الوضع الاقتصادي الحالي وتوقعات النمو»[٣٠] في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣، يتبين أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١/١٩٨٢، بلغت القروض التي حصلت عليها مصر (المسحوبة فعلا Disbursement) حوالى ١٦٣٧٠,٣ مليون دولار أمريكي، بينما وصلت المبالغ التي دفعتها مصر لخدمة أعباء ديونها الخارجية خلال الفترة نفسها حوالى ٧٨٧٤,٩ مليون دولار أمريكي. وهذا يعني، أن تلك المبالغ قد التهمت ما نسبته ٤٨,١ بالمائة من جملة القروض المسحوبة

---

(٣٠) World Bank, *Arab Republic of Egypt: Current Economic Situation and Growth Prospects,* Report no. 4498-EGT (Washington, D.C.: The Bank, 1983).

جدول رقم (٣ - ١٠)

صافي تدفقات القروض الأجنبية إلى الاقتصاد المصري خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ (أثر تزايد أعباء الديون الخارجية على فاعلية القروض الجديدة)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١
القروض متوسطة وطويلة الأجل							
التعاقدات على القروض	٣٣٥٦,٦	٢١٩٣,٩	٤٣١٢,٩	٢١٣٣,١	٢٠٨٢,٠	٢٦٩٥,٠	٢٥٩٥,٨
المسحوب من القروض	٢٥٤١,٣	١٥١٩,٧	٢٨٩٤,٢	٢٢٧٨,٤	٢١٢٥,٩	٢٤٠٧,٨	٢٦٠٣,٠
مبالغ خدمة الديون	٥٧٢٠٨	٦٤٩,٨	٩٩٤,٥	١١٧٠,٢	١٠٥٣,٣	١٥٤٩,٢	١٨٨٥,١
الأقساط المدفوعة	٤٨٠,٢	٥٦٧,٠	٧٢٠,٤	٨٢٦,٠	٨١٢,٤	١١٩٨,٥	١٤٩١,٣
الفوائد	٩٢,٦	٨٢,٨	٢٧٤,١	٣٤٤,٢	٢٤٠,٩	٣٥٠,٧	٣٩٣,٨
الانتقال الصافي للقروض(*)	١٥٦٨,٥	٨٦٩,٩	١٨٩٩,٦	١٠٤٨,٢	٨٢٢,٦	٧٨٤,٦	٤٣٨,٠
نسبة الانتقال الصافي للقروض إلى اجمالي القروض المسحوبة (نسبة مئوية)	٧٧	٥٧	٦٦	٤٦	٣٩	٣٣	١٧

(*) هذا السطر هو عبارة عن حاصل طرح مبالغ خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) من القروض المسحوبة أو المستخدمة.

المصدر:

World Bank, «Arab Republic of Egypt: Current Economic Situation and Growth Prospects,» (Report no. 4498-EGT, 5 October 1983), p. 42.

(انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٠)). إن ذلك يعني أيضاً، أن حوالى نصف القروض المسحوبة في تلك الفترة قد استخدمت في سداد أعباء الديون القديمة. أي أن كل دولار كانت تقترضه مصر خلال، تلك المدة كانت تدفع نصفه للدائنين. وفي ضوء هذا الوضع، لم يكن غريباً أن تتجه نسبة التدفق الصافي للقروض إلى اجمالي القروض المسحوبة نحو التدهور المستمر، وبشكل سريع جداً، ففي عام ١٩٧٥ كانت هذه النسبة ٧٧ بالمائة. وفي عام ١٩٧٨ انخفضت إلى ٤٦ بالمائة[٣١]. أما في عام ١٩٨١/١٩٨٢ فإنها تنخفض إلى ١٧ بالمائة ثم تنقلب الصورة تماماً بعد عام ١٩٨٢. فمنذ ذلك التاريخ ستتجاوز قيمة مدفوعات خدمة الديون الخارجية المتراكمة قيمة ما تحصل عليه مصر من قروض جديدة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١١)) باستثناء عام ١٩٨٥. وهذا الإنقلاب نفسه نلحظه أيضاً في حالة تونس خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦، وفي المغرب في عام ١٩٨٢، وفي الأردن في عام ١٩٨٦.

نحن هنا إزاء ظاهرة تدفق عكسي للموارد، ودلالة ذلك، هي أن هذه الأقطار أصبحت مصدراً صافياً لرؤوس الأموال إلى العواصم الدائنة لها. وهو أمر بالغ الخطورة وذو قوة تفسيرية مهمة جداً في إيضاح الأزمات الاقتصادية الشديدة في هذه البلدان.

أما بالنسبة إلى باقي الأقطار العربية المدينة والتي ما زال الانسياب الصافي لرأس المال الأجنبي إليها موجباً، فتجدر الإشارة إلى أن ذلك يعود أساساً إلى تمكن هذه الأقطار من إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية بعد رضوخها لشروط نادي باريس (حالة السودان والمغرب). طبعاً، ستزداد الصورة قتامة لو أننا أخذنا بعين الاعتبار أنواع التحويلات الأخرى التي تخرج من هذه البلدان إلى العواصم الاستعمارية، مثل تحويلات أرباح ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها، والأموال المهربة والهاربة التي تخص بعض الأفراد والفئات الاجتماعية الغنية وتُستثمر خارج الحدود.

أما **القناة الثانية** التي انساب منها تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على عمليات تخطيط الاستثمار، فقد تمثلت في ما نجم عن إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد من إبطاء وتأخير وإيقاف تنفيذ كثير من البرامج الاستثمارية في الأقطار العربية المدينة. وتلك نقطة على قدر كبير من الأهمية إذا ما علمنا أن نسبة المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية، أي نسبة الواردات الاستثمارية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت، في الأقطار العربية، هي نسبة كبيرة. ذلك أن جزءاً كبيراً من المشروعات الاستثمارية في تلك الأقطار يتوقف تنفيذه على مدى ما يتوافر للقطر من نقد أجنبي لتمويل شراء الماكينات والتجهيزات والمعدات الآلية المختلفة اللازمة لبناء الطاقات الانتاجية لتلك المشروعات.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على ما توافر لدينا من بيانات، يتبيّن لنا مدى عظم التأثير الذي مارسه إضعاف القدرة على الاستيراد في إبطاء وتأجيل تنفيذ جانب كبير من البرامج

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول حالة مصر خلال فترة السبعينات، انظر: زكي، «التمويل الخارجي والاعتماد على الذات: القضايا الأساسية والدروس المستفادة، مع إشارة خاصة لمصر».

جدول رقم (٣ - ١١)

ضعف الإنسياب الصافي للقروض الجديدة
من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية في بعض
الأقطار العربية المدينة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦
(القيمة بالمليون دولار)

القطر والسنة	القروض الجديدة(*)	مدفوعات خدمة الدين	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى القروض الجديدة (نسبة مئوية)
الأردن			
١٩٨٢	٢٧٤,٠	١٩٤,٥	٧١
١٩٨٣	٤٣٠,٣	٢١٠,٢	٤٩
١٩٨٤	٤٢١,٥	٢٠٧,٦	٤٩
١٩٨٥	٦٠٩,٣	٤٧٣,٣	٧٨
١٩٨٦	٣٢,٥	٥٤٠,٣	١٦٦
تونس			
١٩٨٢	٢٤١,٧	٤٨٤,٧	٢٠٠
١٩٨٣	٤٨٥,٠	٥٦٨,٦	١١٧
١٩٨٤	٢٦٢,٩	٦٤٩,٦	٢٤٧
١٩٨٥	٥٧٢,٤	٦٧٦,١	١١٨
١٩٨٦	٥٩٥,٨	٧٩٣,٢	١٣٣
السودان			
١٩٨٢	٥٣٠,٧	١١٤,٧	٢٢
١٩٨٣	٤٩٩,٨	٨٥,٩	١٧
١٩٨٤	٥٨٣,٧	٥٢,١	٩
١٩٨٥	٦٢٧,٥	٩١,٣	١٥
١٩٨٦	٤٩٩,٢	٥٥,٤	١١
مصر			
١٩٨٢	٢,٨٩٦,١	١,٩٩٢,٨	٦٩
١٩٨٣	١,٢٩٨,٢	٢,٠٥٣,٨	١٥٨
١٩٨٤	١,٤٩١,٣	٢,٠٩٥,٥	١٤١
١٩٨٥	٢,٤٠٧,٢	٢,٠٩٣,٨	٨٧
١٩٨٦	١,٤٩٠,٧	١,٧٣٦,٣	١١٦

تابع جدول رقم (٣ - ١١)

القطر والسنة	القروض الجديدة(*)	مدفوعات خدمة الدين	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى القروض الجديدة (نسبة مئوية)
المغرب			
١٩٨٢	٤٥٦,٨	١,٣٤٩,٨	٢٩٥
١٩٨٣	١,١٧٧١,٤	١,١٨٧,٦	٧٦
١٩٨٤	(٠٠٠)	٠,٧٢١,٦	—
١٩٨٥	٢,٤٧٧,٨	٠,٩٦٧,٠	٣٩
١٩٨٦	١,٧٧٦,٥	١,٤٤١,٥	٨١

(-) غير متوافرة.
(*) احتسب هذا العمود من خلال طرح رقم الديون في السنة المعينة من السنة السابقة عليها
(٠٠٠) بالنسبة للمغرب قلّت ديونه الخارجية العامة والمضمونة في هذه السنة بمقدار ٢٠٦ ملايين دولار.

ملاحظة: يراعى أن القروض الجديدة هنا، إنما تشمل فقط الديون طويلة الأجل والمضمونة من خلال الحكومات.

المصدر: احتسبت من:
World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1987/88*, vol. 2: *Country Tables*.

الاستثمارية في الأقطار العربية المدينة، وذلك في ضوء ارتفاع نسبة المكون الأجنبي للاستثمار (انظر الجدول رقم (٣ - ١٢)). ففي قطر كالجزائر نجد أن تلك النسبة تصل إلى ٩٣ بالمائة، وفي الصومال إلى حوالى ٦٠ بالمائة، وفي الأردن تبلغ ٥٦ بالمائة، وفي الجمهورية العربية اليمنية ٤٨ بالمائة، وفي تونس ٤١ بالمائة، وفي مصر ٣٥ بالمائة... إلى آخره. ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى تخلّف قاعدة الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج، الأمر الذي أدى إلى تزايد اعتماد هذه الأقطار على العالم الخارجي في هذا المجال.

وتشير تجارب العقد الماضي إلى أن الضغط الذي باشرته مدفوعات خدمة الدين الخارجي على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، أدى إلى اضطرار عدد لا بأس به من هذه الأقطار لتأجيل تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية المدرجة بخططها الانمائية، وإلى تخفيض معدلات الاستثمار القومي فيها. وربما يفسر لنا ذلك، ضمن عوامل أخرى، سرّ الإرتخاء الذي حدث في معدلات النمو الاقتصادي في هذه الأقطار خلال حقبة الثمانينات. وخطورة الأمر هنا، لا تتمثل فيما ينجم عن تأجيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خفض في معدلات النمو الاقتصادي فحسب، وإنما يتعدى الأمر إلى ارتفاع الكلفة

الاستثمارية لتنفيذ تلك المشروعات في المستقبل نظراً لازدياد معدلات التضخم العالمي والمحلي.

جدول رقم (٣ - ١٢)

ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية في بعض الأقطار العربية المدينة

القطر	نسبة الواردات الاستثمارية إلى اجمالي الواردات	قيمة الواردات الاستثمارية بملايين الدولارات	حجم الاستثمار بملايين الدولارات	نسبة المكون الأجنبي للاستثمار (نسبة مئوية)
الأردن (١٩٨١)	٣٢,٥٠	١٠٢٢,٥	١٧٣٥,٦	٥٦
تونس (١٩٨١)	٢٧,١٧	١٠٢٤,٦	٢٤٨٠,٧	٤١
الجزائر (١٩٨٠)	٣٦,٨٦	٣٨٧٩,٣	٤١٩٢,٠	٩٣
السودان (١٩٨١)	٢٢,٠٠	٣٣٤,١	١٠٣٩,٥	٣٢
سوريا (١٩٧٩)	٢٢,٩٢	٧٦١,٩	٢٥٩٧,٤	٢٩
الصومال (١٩٨٠)	٣٥,٢٦	١٢٢,٧	٢٠٢,٩	٦٠
العراق (١٩٧٨)	٥٣,٦٥	٢٢٦٠,١	٧٩٦٣,٠	٢٨
مصر (١٩٨١)	٢٨,١٦	٢٤٨٩,٢	٧٠٧١,٦	٣٥
المغرب (١٩٨١)	١٨,٥٣	٨٠٦,٥	٣٢٧٣,٤	٢٥
موريتانيا (١٩٧٥)	٣٥,٠٠	٥٧,٨	٢١٢,١	٢٧
اليمن الديمقراطية (١٩٧٧)	٢٢,٦٥	١٢٣,٢	٣٢٧,٩	٣٨
اليمن العربية (١٩٨٠)	٢٧,٧٣	٥١٣,٨	١٠٧٠,١	٤٨

ملاحظة: تشمل الواردات الاستثمارية الماكينات والمعدات الآلية ووسائل النقل. وقد اعتمدنا في حساب قيمة هذه الواردات على البيانات الواردة في صفحات مختلفة من:

United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics 1983,* (New York: U.N., 1983).

أما أرقام الاستثمار فقد أخذت من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **الحسابات القومية للبلاد العربية**، ١٩٧١ - ١٩٨٢ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٣)، صفحات مختلفة.

وكان من الطبيعي في ضوء اضطرار هذه الأقطار إلى تأجيل تنفيذ كثير من مشروعاتها الاستثمارية وإلى تخفيض معدلات الاستثمار فيها، **أن تزايدت معدلات البطالة**، وخصوصاً في الأقطار التي تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني. ومن المؤكد أن ثمة علاقة وثيقة بين الأقطار التي تئنّ بشكل واضح من جرّاء ثقل ديونها الخارجية وبين ارتفاع حجم ومعدلات البطالة فيها، ففي قطر مثل مصر، وصل حجم البطالة في عام ١٩٨٦ إلى ما يزيد عن مليوني عاطل عن العمل (٢,٠١١ مليون حسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦) وبمعدل بطالة

يُقدّر بحوالى ١٥ بالمائة، وفي تونس وصل معدل البطالة إلى ١٣,١ بالمائة في عام ١٩٨٤[٣٢]. وهذا الوضع نفسه يمكن ملاحظته أيضاً بالنسبة إلى المغرب وتونس والجزائر وسوريا والأردن والسودان، بدرجات متفاوتة.

ومن المعلوم أنه إزاء الضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي نتج عن ازدياد حجم ومعدل البطالة في تلك الأقطار خلال عقد السبعينات، اضطرت الحكومات في كثير من الأقطار العربية المدينة أن تفتح باب الهجرة والعمل في الخارج، وبخاصة في الأقطار العربية النفطية التي زادت فيها الفوائض البترولية وارتفعت فيها معدلات الاستثمار، واحتاجت، من ثمّ، إلى قوى عاملة اضافية. ورغم أن تحويلات المواطنين العاملين في الخارج (Remittances) قد أدت إلى خلق مصدر اضافي للنقد الأجنبي في تلك الدول، وعوّضت ـ إلى حد ما ـ من التأثير السلبي الذي سبّبه ازدياد مدفوعات خدمة الديون الخارجية وفي إضعاف قدرة هذه الأقطار على الاستيراد، إلّا أن ظاهرة هجرة العمالة قد تمخضت عنها نتائج ضارة، اقتصادية واجتماعية، لا مجال للحديث عنها هنا.

ومع ذلك تجدر الإشارة، إلى أن صورة البطالة في الأقطار العربية المدينة متوسطة الدخل والأقل نمواً، فقد تفاقمت في الثمانينات، ليس فقط بسبب آثار الدين الخارجي فحسب، بل كذلك من جراء نضوب فرص العمل، وبالذات في الأقطار العربية النفطية، بعد تدهور أسعار وعوائد النفط واضطرار هذه الدول إلى تخفيض انفاقها وبرامجها التوسعية، الأمر الذي قلل من حاجتها للعمالة الوافدة. وبالنسبة لأقطار المغرب العربي التي تتجه العمالة المهاجرة منها إلى العمل في أوروبا، فإنه في ضوء الأزمات الاقتصادية التي تعانيها بلدان غرب أوروبا، تقلّصت فرص التشغيل فيها، إضافة إلى «السياسات التي تبنتها هذه البلدان لدفع العمال المهاجرين ـ ولاسيما العرب منهم ـ إلى العودة لأوطانهم»[٣٣].

أما **القناة الثالثة**، التي انساب منها تأثير ضعف الطاقة الذاتية على الاستيراد الناجم عن تفاقم خدمة أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمار في الأقطار المدينة، فقد تمثلت، في اضطرار تلك الأقطار إلى **إعادة صياغة جانب كبير من استراتيجيتها الاستثمارية لكي تتجه نحو قطاع التصدير**. فمع أزمات النقد الأجنبي، تجد هذه الأقطار نفسها مضطرة إلى إعطاء الاستثمارات المنتجة للتصدير أهمية خاصة. ولا يمانع أحد، بطبيعة الحال، في ضرورة الاهتمام بقطاع الصادرات، باعتباره قطاعاً مهماً لتوليد النقد الأجنبي. ولكن خطورة هذا الاتجاه المعن في التحيز للأنشطة التصديرية، هو أنه لا يتم في ضوء استراتيجية واضحة وشاملة للتنمية، وإنما أغلب الظن أنه يجيء كاستجابة عفوية من أجل التخفيف من أزمات النقد

---

(٣٢) نادر فرجاني، «نقص التشغيل في الوطن العربي: منظور مستقبلي،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السنوية الحادية عشرة، الكويت، ١٩٨٨.

(٣٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧ (تونس: الجامعة، ١٩٨٨)، ص ٩٩.

الأجنبي والمساعدة في حل مشكلة السيولة الخارجية. ومع ترسيخ هذا الاتجاه الاستثماري عبر الزمن، فربما تتحول هذه الدول إلى اقتصاديات تصديرية، بعد أن كان جزء منها قد نجح في التخفيف من مثالب هذا النوع من الاقتصاديات خلال جهوده الانمائية التي بذلها في عقدي التنمية الماضيين. كما أن ذلك الاتجاه يكرس اندماج تلك الدول في السوق الرأسمالي العالمي الذي تتوجه إليه تلك الصادرات، ولهذا سوف ترتبط قدرة هذه الأقطار على التصدير باتجاهات الدورة الاقتصادية (Business Cycle) وبالأحوال العامة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي أحوال تشهد منذ عقد السبعينات وحتى الآن أزمة اقتصادية طاحنة، ناهيك عن تزايد نزعة الحماية في هذا الاقتصاد.

أضف إلى ذلك أن تركيز الاستثمارات في القطاعات المنتجة للتصدير سوف يؤثر سلبياً على درجة اشباع الحاجات الأساسية للسكان، حيث تهمل القطاعات والفروع التي تنتج للسوق المحلية بغرض الإيفاء بتلك الحاجات. وهذا ما يلاحظه المرء الآن في عدد من الأقطار العربية المدينة ذات الوضع الحرج، حيث شحّت فيها السلع الأجرية التي يستهلكها الفقراء ومحدودو الدخل، وقلّ نصيب الاستثمار المحلي فيها.

وهكذا نخلص إلى القول، بأن تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمار في الأقطار المدينة، قد تمثل في إضعاف قدرة هذه الأقطار على تمويل الاستثمار محلياً، وفي إبطاء وتأجيل تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية بسبب عدم إمكان تدبير تمويل المكون الأجنبي لتلك الاستثمارات، وأخيراً في اضطرار عدد كبير من هذه الأقطار إلى تغيير استراتيجياتها الاستثمارية (والتنموية) بالتركيز على الاستثمار في قطاعات التصدير لحل مشاكل النقد الأجنبي.

٢ ـ الأثر في تخطيط الانتاج

تستهدف عملية تخطيط الانتاج ضمان تشغيل الجهاز الانتاجي بأعلى درجة ممكنة من الكفاية، وعلى النحو الذي يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية القائمة، للوفاء بحاجات السوق المحلي والسوق الخارجي (الصادرات). وتمثّل هذه العملية أهم الجوانب في التخطيط العيني، وتنطوي في جوهرها على ضرورة توفير علاقات التوازن والانسجام بين قطاعات الانتاج، المادي والخدمي، التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تشابك انتاجي (خلفية أو أمامية). وأهم ما في ذلك كله هو ضمان مقابلة الطلب الوسيط الذي يتناسب مع حجوم الانتاج المخططة بما يتفق مع الطلب النهائي في الاقتصاد القومي.

عند تخطيط الانتاج في حالة البلدان المتخلفة، تواجه المخطط مشكلة قيد النقد الأجنبي اللازم لتوفير الواردات الوسيطة، بسبب اعتماد دوران عجلات الانتاج في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على مواد الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة التي تدخل كمستلزمات انتاج في المنتج النهائي لتلك القطاعات. ومن هنا فإن الانتاج مهدد بالتوقف والتعرض

للخسارة، إذا ما ارتفعت الأسعار العالمية للموارد الوسيطة وعجزت الدولة عن تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.

وتزداد عملية تخطيط الانتاج في البلدان المتخلفة تعقيداً، إذا ما اعتمد الاقتصاد القومي على العالم الخارجي في تدبير حاجته من مواد الطاقة، وبخاصة بعد تلك «الفورة السعرية» التي شهدها السوق العالمي للبترول منذ عام ١٩٧٣. فمع الارتفاع الهائل الذي حدث في سعر برميل النفط، وجد عدد كبير من البلدان المتخلفة (ومنها بعض الأقطار العربية) نفسه في وضع حرج بسبب ارتفاع كلفة واردات مواد الطاقة. ولما كان استيراد هذا النوع من الواردات يمثل استيراداً ضرورياً، فإن الحرص على تدبير التمويل الكافي لاستيراد ما يحتاجه الاقتصاد القومي من مواد الطاقة قد جار بشكل مفترس على سائر مخصصات النقد الأجنبي اللازمة لتدبير تمويل الواردات الأخرى.

والحق أننا لو نظرنا إلى حالة الأقطار العربية المدينة متوسطة الدخل والأقل نمواً، فسوف نجد أن غالبيتها تدخل في نطاق الدول المستوردة للنفط والمنتجات النفطية، مثل السودان والأردن، والمغرب، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية، والصومال، وموريتانيا. ولذا كان لارتفاع أسعار النفط تأثيرات سلبية للغاية على حالة موازين مدفوعاتها من ناحية، وعلى تغيير التركيب الهيكلي للواردات من ناحية أخرى، حيث تسبب ذلك في زيادة عجز موازين مدفوعات هذه الأقطار، وفي اتجاه النصيب النسبي لقيمة الواردات من النفط والمنتجات النفطية من إجمالي قيمة الواردات نحو التزايد عبر الزمن، عاكساً في ذلك انخفاضاً نسبياً مقابلاً في الأنصبة النسبية لبنود الواردات الأخرى. فكيف إذا علمنا أنه في قطر مثل جمهورية اليمن الديمقراطية أصبحت كلفة الواردات من مواد الطاقة تستنزف ما نسبته ٤٦,٦ بالمائة من اجمالي قيمة الواردات في عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ٥٥ بالمائة في عام ١٩٨٦؟ وفي قطر كالمغرب أصبح هذا النوع من الواردات يبتلع ما يزيد قليلاً عن ربع الواردات كلها في عام ١٩٨١. وفي السودان ارتفع النصيب النسبي للواردات من النفط والمنتجات النفطية من ٤,٦ بالمائة من اجمالي قيمة الواردات في عام ١٩٦٥ إلى ٢٤ بالمائة في عام ١٩٨١. ثم تحسنت الصورة شيئاً ما في الفترة ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ حينما مالت أسعار النفط عالمياً نحو التدهور (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول (٣ ـ ١٣)). وهكذا أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد. وثمة أقطار عربية مدينة، اضطرت إلى الضغط على وارداتها من النفط والمنتجات النفطية بسبب عجزها عن تدبير النقد الأجنبي اللازم لذلك. وقد أدى ذلك إلى توقف عجلات الانتاج في كثير من فروع الانتاج المحلي وحدوث اختناقات عديدة في عرض كثير من المنتجات.

ولا يجوز لنا أن ننسى أن الموقف الحرج الذي واجهته تلك الأقطار في مجال قدرتها على الاستيراد قد تضاعف من جراء ارتفاع مبالغ خدمة الديون الخارجية. وأدى ذلك ـ إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ـ إلى مزيد من تدهور قدرتها على الاستيراد، فتأثرت بذلك

جدول رقم (٣ - ١٣)

تطور نسبة قيمة الواردات من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى اجمالي الواردات في بعض الأقطار العربية المدينة غير النفطية (١٩٦٥ - ١٩٨٦)

(بالأسعار الجارية)

القطر / السنة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٦
الأردن	٥,٧٩	٥,٦٥	١٠,٦٢	١٢,٦٢	١٧,٣٧	١٣
تونس	٥,١١	٢,٧٩	٩,٢٠	١٦,٤٦	١٩,٢٢	٧
السودان	٤,٦٣	٨,٣٣	٣,٦٧	٤,٩١	٢٣,٩٥	٩
سوريا	١٠,١٠	٧,٩٥	٦,٣١	٢٤,١٨	—	٢٣
الصومال	٤,٥٨	٦,٢١	٦,١٠	٥,١٠	(٢)٠,٦٨	٢
لبنان	٨,٥٥	٥,٤٦	١,٨٧	(١)٧,٥٤	—	—
مصر	٩,١٢	٧,٨٣	٤,٨٣	٠,٣٠	١,٤٧	٤
المغرب	٤,٩٧	٥,٠٧	١٠,٢٠	١٨,١٣	٢٥,٩٧	١٤
موريتانيا	٤,١٦	٦,٧٧	(٣)١١,٠٩	٧,٩٠	—	٧
اليمن الديمقراطية	٣٩,٣٨	(٤)٢٧,١٤	(١)٤٦,٦٣	—	—	٥٥
اليمن العربية	٧,٧٠	٥,٣٤	٤,٩٨	٢,٢٦	(٢)٧,٠٧	١

(-) غير متوافرة.

(١) أرقام خاصة بعام ١٩٧٧ .

(٢) أرقام خاصة بعام ١٩٨٠ .

(٣) أرقام خاصة بعام ١٩٧٤ .

(٤) أرقام خاصة بعام ١٩٦٩ .

المصدر: احتسبت الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٦٥ - ١٩٨١ من:

United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1983*, pp. 172-195.

أما أرقام عام ١٩٨٦ فقد احتسبت من: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨).

قدرتها على تدبير كثير من مستلزمات الانتاج الأخرى المستوردة من الخارج، وتأثرت، بالتالي، امكانات تخطيط الانتاج فيها.

والحقيقة أن هذا المأزق الاستيرادي للمواد الوسيطة الذي وقعت فيه غالبية الأقطار العربية المدينة يعود إلى **تخلّف قطاع المنتجات الوسيطة** وعدم إعطائه الأهمية التي يستحقها في جهود التنمية وتنويع هيكل الإنتاج القومي. إذ من الثابت أن غالبية هذه الأقطار لم تهتم

بتنمية هذا القطاع خلال عقدي التنمية الماضيين، ومن ثم تركت لحركة انتظام دوران عجلات الانتاج في كثير من قطاعات الانتاج المادي أن ترتبط آلياً بمدى انتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج.

ففي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، ما زال عدد كبير من تلك الأقطار يعتمد على العالم الخارجي في تدبير كثير من مستلزمات الانتاج الزراعي، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المنتقاة وقطع الغيار الضرورية لأدوات الانتاج (فصلاً عن الماكينات الزراعية). وتشير بيانات الجدول رقم (٣ ـ ١٤) إلى أن الزراعة في كثير من الأقطار العربية المدينة تعتمد ـ إلى حد لا بأس به ـ على ذلك النوع من الواردات الوسيطة. ففي قطر كالأردن، مثلاً، امتصت قيمة مستلزمات الانتاج الزراعية المستوردة حوالى خُمس قيمة الواردات الكلية في عام ١٩٨١. وفي الجزائر وصلت هذه النسبة إلى حوالى ١٣ بالمائة في عام ١٩٨٠. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية إلى حوالى ٩ بالمائة في عام ١٩٧٧. ولا نعتقد أن هذه النسب قد تغيّرت كثيراً في الأونة الراهنة.

أما في القطاع الصناعي فالصورة أشد تعقيداً بسبب سيادة نمط التصنيع الإحلالي للواردات (Import Substitution). فقد أقيم عدد كبير من المشروعات الصناعية على أساس معيار الاستعاضة بمنتجاتها النهائية من الواردات المماثلة، وأملاً في أن تتحول تلك الصناعات مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية. والمثل الواضح هنا الصناعات التجميعية للسلع الاستهلاكية المعمرة (كالسيارات والثلاجات والغسالات والتلفزيونات، إلى آخره). وهذا النوع من التصنيع قد أدى في الواقع إلى نتيجة مأساوية. فعوضاً عن أن تكون هذه الصناعات بديلاً عن الواردات، أصبح الاثنان متكاملين لا متنافسين. فالسيارة أو الغسالة التي كنا نستوردها كاملة في الماضي، أصبحنا نستوردها في شكل «مفكك» لنقوم بإعادة تجميعها. وأصبحت الزيادة في الانتاج تتطلب زيادة في الاستيراد، دون أن تصحب ذلك زيادة في التصدير[٣٤]. ناهيك عن استخدام الخبرات الأجنبية ودفع براءات وحقوق الاختراع ورسوم استخدام العلامات التجارية[٣٥]. وقد تعرضت مثل هذه الصناعات لحالة تقرب من التوقف شبه الكامل خلال فترات أزمات النقد الأجنبي التي واجهتها بعض الأقطار المدينة في عقدي السبعينات والثمانينات. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى فروع الصناعات التحويلية الأخرى، إذ تعرضت مستويات الانتاج فيها للتقلب الشديد مع التقلب في مستوى الواردات الوسيطة.

وجملة القول إذاً، إن الصعوبات التي واجهت الأقطار العربية المدينة في تدبير النقد

---

(٣٤) وزارة التخطيط القومي المصرية، **تساؤلات حول استراتيجية التنمية**، مذكرة رقم ١٩٧٦/٣٠ (القاهرة: الوزارة، ١٩٧٦)، ج ٢: **التساؤلات القطاعية**، ص ٩.

(٣٥) حول علاقة هذا النوع من التصنيع بمشكلة الديون الخارجية، انظر: زكي، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

جدول رقم (٣ ـ ١٤)

درجة اعتماد الزراعة على الواردات (نسبة الواردات الزراعية الوسيطة إلى الناتج الزراعي الاجمالي في بعض الأقطار العربية المدينة)

القطر والسنة	نسبة الواردات الزراعية الوسيطة إلى اجمالي الواردات (نسبة مئوية)	قيمة الناتج الزراعي الاجمالي (بملايين الدولارات)	قيمة الواردات الزراعية الوسيطة (بملايين الدولارات)	نسبة الواردات الوسيطة الزراعية إلى الناتج الزراعي الاجمالي (نسبة مئوية)
الأردن (١٩٨١)	١,٤٤	٢٣٥,٤	٤٥,٣	١٩,٢
تونس (١٩٨١)	٣,١٣	١١٢٣,٣	١١٨,٠	١٠,٥
الجزائر (١٩٨٠)	٣,١٥	٢٥٦٥,٧	٣٣١,٥	١٢,٩
السودان (١٩٨١)	٢,١٠	٢٨٤١,٩	٣١,٩	١,١
سوريا (١٩٧٩)	٢,٨٧	١٧٤٧,٢	٩٥,٤	٥,٥
الصومال (١٩٨٠)	٤,١٦	٧٨٧,٠	١٤,٥	١,٨
مصر (١٩٨١)	٥,٠٩	٦٨٨٦,٣	٤٤٩,٩	٦,٥
المغرب (١٩٨١)	٥,١٥	٢١٠٤,٥	٢٢٤,٢	١٠,٦
اليمن الديمقراطية (١٩٧٧)	١,٢١	٧٣,٥	٦,٦	٨,٩

المصادر: أرقام قيمة الناتج الزراعي الاجمالي هي قيمة ما أنتجه قطاع الزراعة والصيد والغابات، وقد احتسبت هذه الأرقام من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، صفحات مختلفة.
أمّا نسبة الواردات الوسيطة إلى اجمالي الواردات وكذلك قيمة الواردات الوسيطة الزراعية، فقد احتسبت من:
United Nations, Ibid., pp. 172-194.

الأجنبي اللازم لتمويل الواردات الوسيطة قد خلق اضطراباً واضحاً في عمليات تخطيط الانتاج، وأصبح من الصعب على أجهزة التخطيط ضمان توفير المنتجات لأغراض السوق المحلي أو لأغراض التصدير، ما لم تكن هناك وفرة كافية لتمويل الواردات الوسيطة، وكان للعبء المتزايد لخدمة الديون الخارجية باع طويل في هذا الخصوص.

٣ ـ الأثر في تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة

ثمة خاصية مشتركة تجمع بين غالبية الأقطار العربية المدينة، وهي ارتفاع درجة اعتمادها الغذائي على العالم الخارجي، وذلك بسبب تخلّف القطاع الزراعي المنتج للمواد الغذائية، وتقاعسه عن أن يواكب النمو في الاحتياجات السكانية للغذاء، حيث مالت نسب الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الغذائية نحو الانخفاض المستمر. وليس هنا مجال أن

نتعرض لدراسة هذه المشكلة. بيد أننا نود الاشارة فحسب إلى أن ارتفاع درجة الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أضاف ـ داخل صورة الديون الخارجية لتلك البلدان ـ بعداً مهماً وعلى درجة كبيرة من الخطورة، نظراً لأنه يمس الحاجات اليومية للأفراد. والقضية المثارة هنا على درجة عالية من التعقيد. فمن ناحية نجد أن ازدياد الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أدى إلى نمو الديون الخارجية المستحقّة على تلك الأقطار. ولكن، من ناحية أخرى نجد أنّ نمو الديون الخارجية أثّر بدوره على حدود الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي وامكاناته.

وبادىء ذي بدء، تفصح البيانات التي في متناولنا عن حقائق بالغة الخطورة. فمن الثابت أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية (كالقمح والدقيق والبقول والشحوم والزيوت واللحوم. . .) أصبحت تمتص نسباً مهمة من إجمالي واردات تلك الأقطار. ففي مصر (١٩٨٦) وموريتانيا (١٩٨٠) تصل هذه النسبة إلى ٣٠ بالمائة. وفي الجزائر (١٩٨٥) تمتص الواردات الغذائية ربع اجمالي قيمة الواردات (٢٥ بالمائة). وفي الصومال (١٩٨١) والأردن (١٩٨٦) تمتص ما يزيد قليلاً عن الخمس. وفي المغرب (١٩٨٥) تبلغ النسبة ١٧,٥ بالمائة، وفي سوريا (١٩٨٤) حوالى ١٩ بالمائة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٥)). وخطورة الأمر في ارتفاع هذه النسب، وما تدل عليه من اعتماد الاستهلاك العائلي الخاص على ما يرد من العالم الخارجي من منتجات غذائية، هي أن استيراد هذا النوع من السلع يُعدّ أحد بنود ميزان المدفوعات الجامدة التي يصعب الضغط عليها حينما تحل بالاقتصاد القومي أزمات طاحنة أو مزمنة في النقد الأجنبي. ذلك أن الضغط على مثل هذا البند (وخصوصاً السلع الضرورية) يعرّض مستويات الاستهلاك العائلي والصحة العامة للخطر والتدهور. أضف إلى ذلك حقيقة أخرى، وهي أن إنفاق الأسر العربية على الطعام والشراب يستأثر بالنسبة الكبرى من ميزانيات الأسر (Family Budget) في كل الأقطار العربية المدينة[٣٦].

وتبدو أهمية هذه الحقائق في حالة الأقطار العربية المدينة الأقل نمواً، مثل موريتانيا والصومال والسودان والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية. فعلى الرغم من استئثار الواردات الغذائية بنسب مهمة من إجمالي قيمة الواردات، وعلى الرغم من ارتفاع النصيب النسبي للإنفاق على الغذاء من ميزانيات الأسر في تلك الأقطار، فإن المستوى

---

(٣٦) يشير بعض الدراسات، في هذا الصدد، إلى أن انفاق الأسر العربية على المواد الغذائية يستأثر في سوريا بما نسبته ٥١,٦ بالمائة من متوسط مجموع الانفاق الكلي للأسرة (١٩٧٢). وفي السودان تصل هذه النسبة إلى ٧٨,٩ بالمائة (١٩٧٤)، وفي مصر وصلت إلى ٦٠,٧ بالمائة (١٩٧٤/١٩٧٥). انظر في هذا المجال: عبد المؤمن محمد علبي، «أنماط الاستهلاك في الوطن العربي،» في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أنماط التنمية في الوطن العربي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ (الكويت: المعهد، ١٩٨٠)، ج ٢: **أنماط الانفاق العام والاستهلاك وتوزيع الدخول في الوطن العربي**، ص ٢١٥. ومن المؤكد أن هذه النسب قد ارتفعت كثيراً بسبب ارتفاع معدلات التضخم، بخاصة ما كان منها متعلقاً بأسعار الطعام والشراب، وبسبب عدم مواكبة الارتفاع الذي حدث في الدخول النقدية لتلك المعدلات التي ارتفعت بها الأسعار.

جدول رقم (٣ ـ ١٥)

الاعتماد الغذائي على الخارج (نسبة الواردات الغذائية إلى الاستهلاك العائلي الاجمالي في بعض الأقطار العربية المدينة)

القطر والسنة	نسبة الواردات الغذائية إلى اجمالي الواردات (نسبة مئوية)	قيمة الواردات الغذائية (بملايين الدولارات)	قيمة الاستهلاك العائلي (الخاص) (بملايين الدولارات)	نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الاستهلاك العائلي (نسبة مئوية)
الأردن (١٩٨٦)	٢١,٧٨	٥٢٥,٠	٣,٥٣٩,٧	١٥,٠
تونس (١٩٨٦)	١٤,٣٨	٤١٧,٠	٥,٨٨١,٤	٧,١
الجزائر (١٩٨٥)	٢٥,٤٢	٢,٤٩٥,٠	٢٧,٠٩٠,٢	٩,٣
سوريا (١٩٨٤)	١٨,٨٢	٧٧٥,٩	١٢,٥١٦,٠	٦,٢
الصومال (١٩٨١)	٢٠,٢٧	١٠٤,٠	٢,٣١٢,٤	٥,٠
مصر (١٩٨٦)	٣٠,٠٢	٣,٤٥٣,٠	٢٠,١٩٣,٩	١٧,١
المغرب (١٩٨٥)	١٧,٥٠	٦٧٤,٠	٨,١٢٦,٢	٨,٣
موريتانيا (١٩٨٠)	٢٩,٥٧	٨٥,٠	٤٨١,٢	١٨,٠

المصادر: قيمة الاستهلاك العائلي احتسبت من: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلاد العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧، صفحات مختلفة، أما نسبة وقيمة الواردات الغذائية فقد احتسبت من:

United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1978 Supplement* (New York: UN, 1988), pp. 158-179.

الغذائي لغالبية السكان ما زال أقل من المعدلات المتوسطة اللازمة للإنسان[٣٧]. ناهيك عن انخفاض أحوالهم الصحية وشروط معيشتهم الأخرى (التعليم، الإسكان، الخدمات العامة، المياه النقية، المجاري . . .).

وعلى الرغم من أنه ليس في كل الأقطار العربية المدينة تخطيط للاستهلاك ولمستوى

(٣٧) في دراسة صدرت عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، تبين أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية في الصومال يعادل ٧٩ بالمائة من الحاجات المتعارف عليها دولياً، بينما تصل هذه النسبة في اليمن العربية إلى ٨٤ بالمائة، في موريتانيا إلى ٨٥ بالمائة، وفي اليمن الديمقراطية ٨٦ بالمائة. أما في السودان فالوضع النسبي أفضل، حيث تصل إلى ٩٢ بالمائة. أما فيما يتعلق بمستوى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، فالصورة لا تزال غير حميدة، حيث ترتفع نسبة الوفيات بين الأطفال، وينخفض متوسط العمر المتوقع للفرد، وتقل نسبة الأطباء إلى عدد السكان، وتشح الخدمات الطبية والاجتماعية وخصوصاً في الريف. انظر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **دراسة معوقات التنمية في الدول العربية الأقل نمواً** (الكويت: الصندوق، ١٩٧٨)، ص ٣١ ـ ٣٣.

المعيشة - بالمعنى العلمي الدقيق لهذا المصطلح - حتى في الأقطار التي تزعم أن فيها تخطيطاً وخططاً اقتصادية، إلا أن فيها، على الأقل، تدخلاً، من جانب الحكومات في مجال توفير ودعم كثير من سلع الاستهلاك الشعبي والخدمات الضرورية. وقد لجأ بعض حكومات هذه الأقطار إلى فرض الرقابة السعرية والتوزيعية على كثير من السلع التموينية الهامة، لكي تبعدها عن علاقات الندرة، علاقات العرض والطلب. وتولت أمر استيرادها وتمويل تدبيرها. وكان الإنفاق العام في هذا المجال يمثل بنداً جوهرياً في الموازنات العامة، تلتزم به الحكومات المتعاقبة، للتخفيف عن كاهل المواطنين ذوي الدخل المحدود والمنخفض.

على أن صورة التطور في هذا البند وفي الاستهلاك العائلي، عموماً، تأثرت في السبعينات والثمانينات بفعل تأثير عاملين رئيسيين. أولهما، ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، وثانيهما، تزايد أعباء الديون الخارجية وما ارتبط بها من أزمات في النقد الأجنبي.

أما العامل **الأول**، فإنه من الثابت أن البلدان الرأسمالية ذات الفائض الغذائي قد سارعت إلى التكتل فيما بينها عقب ارتفاع أسعار النفط عالمياً ابتداء من عام ١٩٧٣ لكي تستخدم سلاح الغذاء في امتصاص جانب يُعتدّ به من الفوائض النفطية. وقد أحرزت في ذلك نجاحاً كبيراً. وإذا تأمل القارىء في ثنايا الجدول رقم (٣ - ١٦) فسوف يتبيّن كيف قفز الرقم القياسي لأسعار الواردات الغذائية للأقطار العربية قفزات جنونية خلال الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٨٠، وهي الفترة التي نمت فيها الديون الخارجية بمعدلات كبيرة، هذا في الوقت الذي هبطت فيه، أو تقلبت، أسعار صادراتها من المواد الأولية بشكل واضح خلال الفترة المذكورة. ودلالة ذلك كله، أن القوة الشرائية لصادرات تلك الأقطار في مجال شراء المواد الغذائية في السوق العالمية قد تعرضت لتدهور مستمر. إذ أصبح يتعين على تلك الأقطار أن تُصدّر كميات متزايدة من السلع لكي تحصل على الكمية نفسها التي كانت تستوردها قبل ارتفاع الأسعار عالمياً. وكان لذلك أيضاً علاقة وثيقة باستفحال مشكلة ديونها الخارجية في تلك الفترة.

أما العامل **الثاني**، وهو ما يهمنا في هذا المجال، فهو الأثر الذي نجم عن ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية، إذ تأثرت القدرة الذاتية لهذه الأقطار على الاستيراد، وبخاصة في مجال المواد الغذائية، بهذا الارتفاع. وقد تعرّضت بعض الأقطار العربية المدينة، خلال فترة السبعينات والثمانينات، بسبب ما حدث فيها من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي، لمآزق شديدة في صدد تدبير حاجاتها من السلع الغذائية المستوردة. واضطر عدد منها إلى الضغط على سائر بنود الواردات الأخرى لكي يوفر الحد الأدنى الضروري للواردات الغذائية، فتأثرت بذلك برامج الإنتاج والتشغيل والاستثمار، على نحو ما سلف بيانه. وهناك عدد آخر من تلك الأقطار اضطر إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) لكي يوفر النقد الأجنبي الضروري لهذه الواردات الغذائية[٣٨]. وتحمّل

---

(٣٨) حول تجربة مصر في هذا الخصوص، أنظر: رمزي زكي، «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي

جدول رقم (٣ ـ ١٦)

تطور متوسط الأسعار العالمية للواردات الغذائية للأقطار العربية
خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

السلعة	متوسط السعر للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	متوسط معدل التغير السنوي ١٩٧١ ـ ١٩٨٠
القمح	٦٥	٦٨	١٠٦	١٦٩	١٥٣	١٢٥	١٣١	١٨٤	٩,٥٤
دقيق القمح	٨٥	٩١	١٣٥	٢٣٧	٢١٤	١٩١	١٩٩	٢٨٣	١١,٤٧
الأرز	١٢١	١١٩	٢٢٥	٣٧٥	٢٧٩	٢٨٠	٣٧٢	٣٩٤	١١,٧٧
الشعير	٥٨	٦٠	٩٤	١٤٠	١٣٨	١٣٢	١٣٧	١٧٤	١١,٣١
الذرة	٥٥	٦٣	٩٢	١٣٥	١٢٣	١١١	١١٧	١٤٩	٨,٤٥
السكر	١١٦	١٢٨	١٨٩	٥٥٦	٣٧٦	٢٩٥	٣٣٩	٥٥٣	١٣,١١
زيت النخيل	٢٠٨	٢٢٤	٢٥٥	٤٦١	٤٦٢	٥١٤	٥٥٤	٥٦٤	١٣,٠٠
اللحم البقري	٦٠٠	١٠٤٦	١٦٦١	١٧٢٥	١٦٥٣	١٨٥٤	٢١٧٤	٢٥٤٢	٩,١٥
الأسماك المجلدة	٣١٠	٤٥٥	٦٦٥	٧٤٥	٨٩٤	١٠٤٩	١١٢٨	١٢١١	١٢,٠٨

المصدر:

Food and Agriculture Organization (FAO), *The State of Food and Agriculture 1981: World Review, Rural Poverty in Developing Countries and Means of Poverty Alleviation*, FAO Agriculture Series; no. 14 (Rome: FAO, 1982), p. 140.

في ذلك كلفة باهظة، وتعرض بعد ذلك لمأزق شديدة في سداد أعباء هذا النوع من القروض. وهناك حالات أخرى اضطر فيها بعض الحكومات أن يحدث تخفيضاً في حجم وارداته الغذائية، الأمر الذي عرّض مستويات المعيشة والغذاء لصعوبات جمة وارتفاع شديد في أسعار مواد الطعام والشراب.

ومع استمرار أزمات النقد الأجنبي في تلك الأقطار، في الوقت الذي تضخمت فيه الديون الخارجية وأعباؤها وضعفت فيه مقدرة هذه الأقطار على الاقتراض الخارجي بسبب اهتزاز الثقة الدولية فيها، اضطر عدد من الحكومات إلى الإذعان لمطالب صندوق النقد الدولي وقواعد نادي باريس لإعادة جدولة الديون، حتى تتمكن من الحصول على المزيد من

= الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ ـ ١٩٨١): حصاد التجربة واحتمالات المستقبل،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، أيار/ مايو ١٩٨٢، ونشرت في: **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢).

القروض، في ضوء برنامج للتصحيح الاقتصادي، أملاه، أو اقترحه الدائنون من موقع القوة على هذه الاقطار. وسوف نعرض لهذه النقطة تفصيلاً فيها بعد. لكن الذي يهمنا الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو، أن السياسات الاقتصادية التصحيحية (!!) التي بدأت هذه الأقطار في تطبيقها، بعد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين، قد أثّر تأثيراً كبيراً على مستوى الاستهلاك الخاص ومستوى المعيشة فيها. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما بدأت تطبّقه هذه الأقطار من توجه جديد في مجال الغاء الدعم السلعي أو تقليله إلى أدنى الحدود، وزيادة أسعار المنتجات والخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام أو الحكومة، والسماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد وتوزيع المواد الغذائية والضرورية دون رقابة سعرية. ناهيك عما نتج عن سياسة تخفيض قيمة العملة من آثار وخيمة على مستوى أسعار ضروريات الحياة في هذه الأقطار. وليس من قبيل المصادفة، أن تسجل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، في كل الأقطار العربية المدينة، قفزات سريعة وهائلة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٧)). وهو أمر، من

جدول رقم (٣ ـ ١٧)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في بعض الأقطار العربية المدينة
خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧
(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة / القطر	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأردن	١٠٧,٧	١١٥,٧	١٢١,٥	١٢٦,٢	١٣٠,٠	١٣٠,٠	١٢٩,٦
تونس	١٠٩,٠	١٢٣,٨	١٣٤,٩	١٤٦,٥	١٥٨,٠	١٦٧,١	١٧٩,١
الجزائر	١١٤,٦	١٢٢,٣	١٣١,٨	١٤٠,١	١٥٤,٧	١٧٣,٩	١٨٦,٩
جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—
السودان	١٢٤,٦	١٥٦,٦	٢٠٤,٥	٢٧٤,٣	٣٩٨,٨	٥٠٤,٢	٥٦٤,٠
سوريا	١١٨,٢	١٣٥,٤	١٤٣,٩	١٥٦,٨	١٨٤,٢	٢٥٠,٠	٣٩١,٥
الصومال	١٤٤,٤	١٧٨,٥	٢٤٢,٨	٤٦٤,١	٦٢٩,٥	٨٦٨,٢	٩٧٨,٠
مصر	١١٠,٤	١٢٦,٧	١٤٧,١	١٧٢,٢	١٩٥,١	٢٣٩,١	٢٨٦,٣
المغرب	١١٢,٥	١٢٤,٤	١٣٢,١	١٤٨,٥	١٦٠,٠	١٧٤,٠	١٧٨,٧
موريتانيا	١١١,٩	١٢١,٣	١٢٧,٢	١٣٧,٢	١٤١,٥	١٤٨,٨	١٥٥,٦
اليمن الديمقراطية	١٠٣,٨	١١٣,٧	١٢٥,٩	١٢٧,٨	١٣٤,٢	١٣٥,٤	١٣٩,٢
اليمن العربية	١٠٧,١	١٠٩,١	١١٦,٧	١٢٤,٢	١٣٢,٩	١٤٢,٢	١٥٢,٢

(−) غير متوافرة.
المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧، ص ٥.

المؤكـد أنه ألحق ضرراً بليغـاً بالفئـات ذات الدخـل الثـابت والمنخفض التي تشكّـل الأغلبيـة العـددية من سكـان تلك الأقطار. وكـان من جـرّاء ذلـك أن مـالت دخـولهم الحقيقيـة نحـو التدهور المستمر، رغم الارتفاعات النقدية التي شهدتها الأجور والمرتّبات، وذلك بسبب زيادة معدل التضخم عن معدل زيادة الدخول النقدية.

وخلاصة القـول، إن تفـاقم أزمـات النقـد الأجنبي المـرافقـة لمشكلة تفـاقم الـديـون الخـارجية، أدى إلى التـأثير بشكـل سلبي وواضـح عـلى عـرض وأسعـار كثيـر من المنتجـات الغذائية والضرورية، وتأثرت، من ثم، مستويات المعيشة لغالبية السكـان في الأقطار العـربية المدينة. وخطورة الأمر لا تتمثل هنا في هذا فحسب، بل في ما تمخّض عن ذلك من بدء تخلي كثير من حكومات تلك الأقطار عن ضمان توفير الحدود الدنيا من مستلزمات الحياة الضروريـة بالكميات الملائمة وبالأسعار المناسبة لذوي الدخل المنخفض والمحدود، بعد أن بدأت تـطبّق سياساتها الاقتصادية الجديدة. وقد أمليت هذه السياسـات ـ في غالب الأحـوال ـ تحت ضغط خارجي. وكانت وسيلة الضغط تفاقم مشكلة الديون الخارجية وما رافقها من أزمات طـاحنة في النقد الأجنبي.

ومهـما يكن من أمر، لا نعتقـد أن أحداً يختلف معنـا حينما نقـرر أن الأعباء المتفـاقمـة للديون الخارجية للأقطار العربية قد أثّرت أيّما تأثير على إمكانات التخطيط الاقتصـادي فيها، لأنها عصفت بـالمتغيرات الأسـاسية للخـطط الاقتصاديـة. وربما يكفي الآن أن نلقي إطـلالة سريعة على الشكل رقم (٣ ـ ١) لكي نحدد هذا التأثير وآلياته.

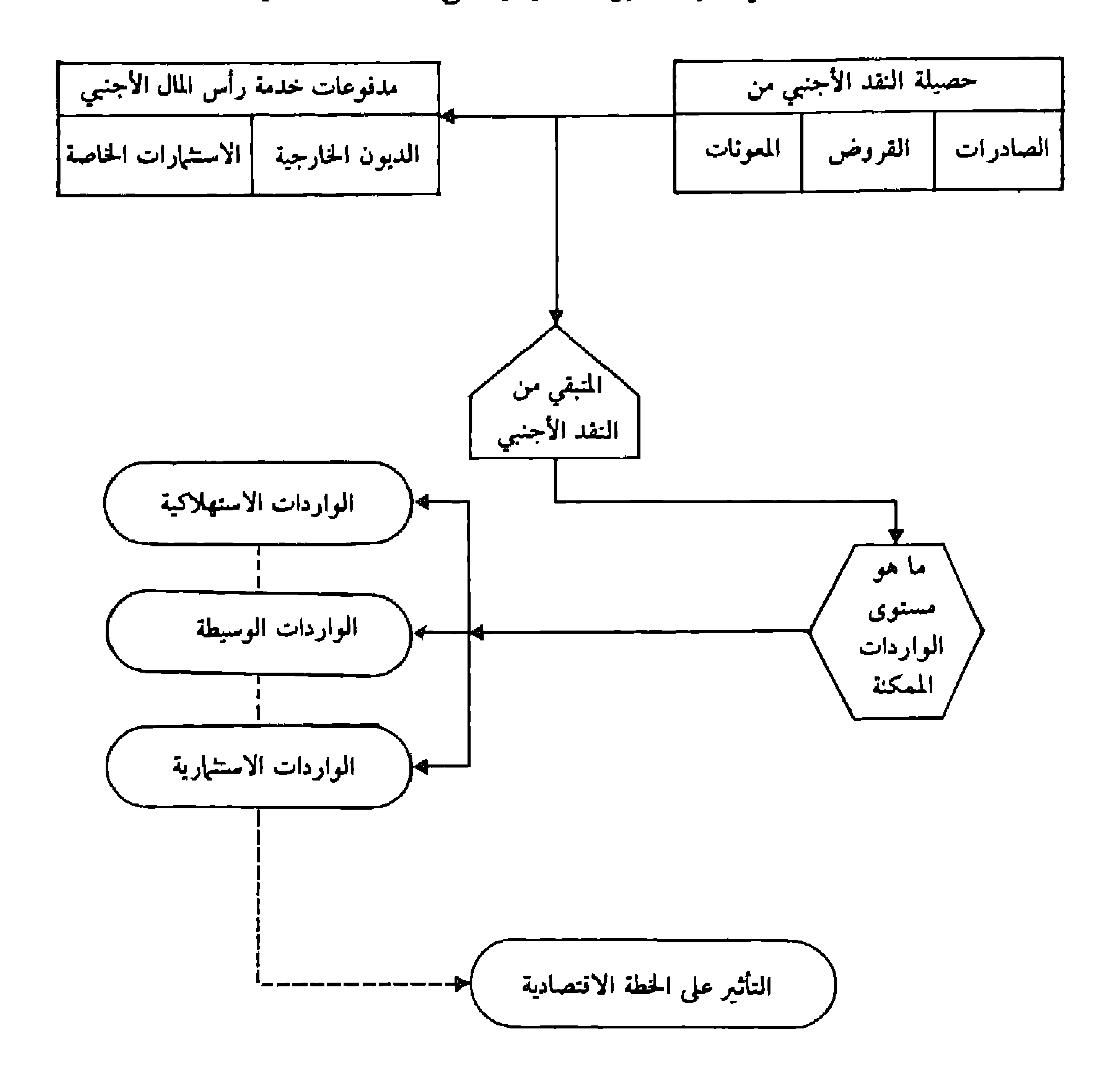
٤ ـ زيادة درجة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وارتفاع درجة عـدم اليقين في عمليات التخطيط

من المعلوم أن التخطيط الاقتصادي، بصفة عامة، هو بمثابة رؤيـة محسوبـة للمستقبل، وهو ببساطة شديدة ينطوي على عملية وضع القرارات التي تنـظّم عمليات تـوزيع وتخصيص واستخدام الموارد المتاحة والممكنة، بأعـلى درجة من الكفـاية في ضـوء معايـير الأولويـات التي يسـترشد بهـا جهاز التخـطيط المركـزي، وذلك من أجـل الوصـول إلى الأهداف التي يتـطلع المجتمع إلى تحقيقها. إنه إذاً، إستشراف للمستقبل، وتحـرك محسوب في الـزمن الآتي في ضوء درجـة معينة من اليقـين. ومن المعلوم أنه كلما ارتفعت درجـة اليقين في هـذا الحسـاب أمكن لأجهزة التخطيط أن تخطط على نطاق زمني عميق، متوسط أو طويل الأجل، وأن يكون هناك ضمان كبير للسير الحثيث بمختلف قطاعات الاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

حقاً، إن عمليات التخـطيط الاقتصادي مهـما بلغت دقتها ومهـما بلغت كفاءة نمـاذجها المحسوبة، وأدواتها الاحصائية، إلاّ أنها في النهايـة غالبـاً ما تـنطوي على هـامش ما من عـدم اليقين الذي ربما يعرّض الخطة لاحتمالات التغيير لمواكبـة الأحداث والـظروف غير المتـوقعة أو الـطارئة. ولهـذا، فإنـه يُشترط لسـلامة عمليـات التخطيط، ضرورة تـوافر عنصر المرونة في الخطة. وتتطلب دواعي الأمـان والاحتياط عـادة ضرورة وضع بـدائل للخـطة يمكن اللجوء

شكل (٣ - ١)

آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية



إليها في حالة تغيّر الظروف بشكل طارىء أو غير متوقع (حالة الحرب أو الكوارث، مثلاً).

والحقيقة أن قطاع التجارة الخارجية[٣٩]، بما يمثله من علاقات سلعية (تصديراً

(٣٩) حول ما يثيره قطاع التجارة الخارجية من مشاكل وقضايا في عمليات نمو وتخطيط اقتصاديات الدول المتخلفة، انظر:

A.K. Cairncross, «International Trade and Economic Development,» *Economica* (August 1961), pp. 235-251; A. Maizels, «The Effect of Industrialization on Exports of Primary Producing Countries,» *Kyklos*, no. 1 (1961), pp. 18-46; R. Rosenstein-Rodan, «International Aid for Underdeveloped Countries,» *Review of Economics and Statistics*, no. 2 (May 1961), and R. Prebish, «Commercial Policy in the Underdeveloped Countries,» *American Economic Review*, no. 2 (May 1954), pp. 251-273.

واستيراداً) ومن علاقات نقدية (أسعار الصرف وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية)، يمثل دوماً، في حالة البلدان المتخلفة، القطاع المتلقّي للصدمات[40] نظراً إلى ارتفاع درجة عدم اليقين في تلك العلاقات، وبخاصة إذا ما كانت تقدّر أو تخطط لفترات متوسطة أو طويلة الأجل. والسبب في ذلك يعود إلى ما ينتاب صادرات البلد (التي عادة ما تتكون من مواد أولية) من تقلبات متنوعة، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى[41]، وما يرافق ذلك من تقلبات في قدرة البلد الذاتية على الاستيراد. ولما كان المكون الاستيرادي في برامج الاستهلاك والانتاج والتشغيل والاستثمار مرتفعاً في غالبية البلدان المتخلفة، نظراً إلى جمود بنيان الانتاج القومي واعتماده على الخارج إلى درجة كبيرة، فإن تقلّب القدرة على تدبير هذا المكوّن يُعرّض الخطة الاقتصادية وأهدافها لمؤثرات خارجية معاكسة. وبناءً عليه، فإنه لا يمكن ضمان تنفيذ الخطة ما لم يتم تخطيط قطاع التجارة الخارجية بشكل دقيق ومحكم، مع ضرورة تطبيق ما يتطلبه ذلك من سياسات تجارية وجمركية ونقدية وتنظيمية مناسبة. أما إذا تُرك قطاع التجارة الخارجية لرياح المؤثرات الخارجية، تعبث به كلما هبّت، أو إذا لم توضع له الخطة السليمة والسياسات المناسبة، لمنع أو تقليل تأثير تلك المؤثرات، فإنه لا أمل في أن يتمكن الاقتصاد القومي من تنفيذ خطته الاقتصادية العامة على نحو ما ارتآه سابقاً.

وأهم ما يُثير الصعوبات في مجال تخطيط التجارة الخارجية ويعرّض، من ثم، الخطط الاقتصادية الموضوعة لأخطار مختلفة، إنما يتمثل في طبيعة الأحوال الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية التي تتعامل معها البلدان المتخلفة، وما تتسم به تلك السوق من تقلبات وهزات مختلفة، دورية وعارضة وهيكلية. والحقيقة أن بعضاً من الأقطار العربية المدينة خلال سني ازدهار التخطيط القومي فيها (فترة الستينات) كانت على وعي تام بتلك الأخطار. ولهذا حرصت على تطبيق عدة سياسات اقتصادية ونقدية وتجارية لمجابهة هذه الأخطار، مثل العمل على تنويع التوجه الجغرافي للتجارة الخارجية، تصديراً واستيراداً، من خلال زيادة التعامل مع مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة البلدان المتخلفة، وتنظيم قطاع التجارة الخارجية باحتكار الدولة لتجارة الصادرات والواردات وبخاصة الأساسي منها، وفرض نظم الرقابة على الصرف... إلى آخره. وليس هنا مجال مناقشة تلك السياسات أو الغوص في الجدل الفكري الدائر حولها منذ فترة، وإنما حسبنا أن نُشير إلى أن تلك السياسات قد أثبتت تاريخياً فاعليتها إلى حد كبير في تقليل ومحاصرة الصدمات التي كانت تنبع من قطاع التجارة الخارجية. وكان مقياس ذلك، ضآلة حجم العجز الذي حدث بموازين مدفوعات هذه البلدان خلال تلك الفترة وتجنّب الوقوع في مصيدة الديون الخارجية، والنمو المقبول به الذي حدث في تجارة الصادرات وحماية الصناعات المحلية، وضمان توفير الحد الأدنى من الواردات

---

(٤٠) تعبير استخدمه أحمد حسني أحمد في محاضراته في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٦٢/١٩٦٣.

(٤١) زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، ص ٨١ ـ ١٠١.

الضرورية (الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارية)، فضلاً عن ترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي.

والآن، ما الذي أحدثته مشكلة الديون الخارجية في صورة التجارة الخارجية للأقطار العربية المدينة، وما مدى تأثير ذلك على إمكانات تخطيطها؟

في ما يتعلق بالشق الأول من السؤال السابق، من الواضح أن ثمة تغيرات هامة، يُعتدّ بها، طرأت على أحوال التجارة الخارجية في الأقطار العربية المدينة، وبالذات في تلك الأقطار التي تورطت في مديونية خارجية ثقيلة.

أول هذه التغيرات وأهمها، هو أن النمو الذي حدث في حجم الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة قد رافقه ظل واضح لا تخطئه العين، وهو زيادة تعامل هذه الأقطار مع الاقتصادات الرأسمالية الغربية. وتفسير ذلك بسيط للغاية. ذلك أنه لما كانت معظم الديون الخارجية التي حصلت عليها تلك الأقطار ديوناً مقيدة (Tied Loans) أي يرتبط إعطاؤها للدولة المقترضة بتنفيذ مشروعات محددة أو لتمويل واردات سلعية معينة، ولما كانت معظم هذه الديون التي حصلت عليها الأقطار العربية المدينة جاءت أساساً من تلك الاقتصادات، فقد واكب ذلك بالضرورة ـ والحال هذه ـ زيادة واضحة في واردات الأقطار المدينة من هذه الاقتصادات. وهو ما يعني، بالمقابل، زيادة صادرات البلدان الدائنة. والحقيقة أن البلدان الرأسمالية في حقبة السبعينات قد رحبت بإعطاء المزيد من القروض لتلك البلدان لكي توجد مخرجاً لأزمات فيض رؤوس الأموال فيها الناجمة عن أحوال الكساد في تلك الحقبة، ولإيجاد منافذ لتصريف فائض السلع الزراعية والصناعية التي تعثّر إيجاد تصريف لها في الداخل أو في البلدان المتقدمة الأخرى. كان السخاء في إعطاء القروض، إذاً، مرتبطاً بأهداف البلدان الدائنة في كسب أسواق إضافية لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع[٤٢]. وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيير محسوس في التوزيع الجغرافي لواردات الأقطار العربية المدينة، حيث زاد النصيب النسبي من الواردات الآتية من الاقتصادات الرأسمالية، على حساب انقاص النصيب النسبي للواردات الآتية من مجموعة البلدان الاشتراكية ومن مجموعة البلدان المتخلفة نفسها. وخطورة الأمر هنا لا تتمثل في مجرد الزيادة التي تحدث في الواردات من البلد الدائن في حدود حجم الاقتراض منه. ذلك أنه حتى «بعد تسديد القروض لا ينتظر أن تعود المعاملات إلى ما كانت عليه قبل الاتفاقيات، لأن المنتجين هنا (في البلدان المدينة) سيكونون ارتبطوا مدة طويلة بالبلدان المقرضة وأصبحوا أكثر دراية بسلعها وبالسوق منها. كما يعتاد المستهلكون على أوضاع جديدة ليس من السهل تحويلهم عنها»[٤٣].

وثاني هذه التغيرات، أنه في الوقت الذي نمت فيه واردات الأقطار العربية المدينة من

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٤٣) عبد الرزاق حسن، «القروض الأجنبية والتنمية الصناعية،» محاضرة ألقيت في: معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٥٨، ص ٣٦.

البلدان الرأسمالية الدائنة لها، إلّا أن صادرات الأقطار العربية المدينة إلى تلك الدول لم تنم بالمعدلات التي نمت بها الواردات منها. ومن هنا زاد حجم ومعدل العجز التجاري لهذه الأقطار مع البلدان الدائنة لها. والحق، أن الصعوبات الخارجية التي تقابل نمو صادرات هذه الأقطار ونفاذها إلى البلدان الرأسمالية الدائنة، إنما يعود أساساً إلى سياسات الحماية التي تنتهجها الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة منذ فترة طويلة(٤٤)، وإلى حالة الكساد التضخمي التي تمسك بخناق هذه الاقتصادات منذ حقبة السبعينات وحتى الآن، ومن ثم تسبّب تراخياً في طلبها على المواد الخام والسلع المختلفة التي تصدّرها هذه الأقطار(٤٥).

وبإلقاء نظرة خاطفة على الجدول رقم (٣ ـ ١٨) يتبيّن لنا كيف تزايد اندماج بعض الأقطار العربية المدينة في السوق الرأسمالية العالمية. إذ تعكس لنا الأرقام بشكل جلي، كيف ازداد حجم التعامل التجاري لتلك الأقطار مع دائنيها الرأسماليين، وكيف نما هذا التعامل بمعدلات هائلة خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦.

وثالث هذه التغيرات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في الأقطار العربية المدينة، هو أنه مع استفحال أزمات النقد الأجنبي التي حدثت في حقبة السبعينات، اضطر عدد من حكومات تلك الأقطار ـ تحت عبء الضغوط الخارجية والداخلية ـ أن تُحدث عدة تغييرات جوهرية في الأسس التنظيمية والنقدية والجمركية التي كانت تحكم هذا القطاع. وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في ما يلي:

أ ـ السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الاستيراد، وخصوصاً في مجال استيراد المواد الغذائية والوسيطة، والإلغاء شبه الكامل لتأميم الاستيراد الذي كان موجوداً في بعض هذه الأقطار، وذلك من خلال التيسيرات التنظيمية والإدارية والجمركية.

ب ـ إقرار حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات والوكالات الأجنبية، بعد أن كان القيام بأعمال الوكالة التجارية مقتصراً على القطاع العام.

ج ـ تعديل نظم وقوانين حيازة واستخدام النقد الأجنبي من أي مصدر، فيما عدا صادرات بعض السلع التقليدية والسياحة، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث ما يشبه الفوضى في مجال تدويل واستخدام النقد الأجنبي.

د ـ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية (وبالذات رأس المال المصرفي) على الاستثمار داخل هذه الأقطار، ووضع الضمانات والحوافز له، فضلاً عن إنشاء عدة مناطق حرة للتجارة الخارجية.

---

(٤٤) حول نمو نزعة الحماية وزيادة القيود على التجارة الدولية، انظر: مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، السنة ٢٠، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٢ ـ ٥.

(٤٥) رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» الأهرام الاقتصادي (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، الحلقة ١٧: «البلاد المتخلفة تحت وطأة الأزمة».

جدول رقم (٣ - ١٨)

زيادة اندماج بعض الأقطار العربية المدينة في السوق الرأسمالي العالمي (تطور التوجه الجغرافي للتجارة الخارجية لبعض الأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦)

(بالأسعار الجارية)

القطر وأطراف التعامل	النصيب النسبي للواردات			النصيب النسبي للصادرات		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٦
تونس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموعة الأوروبية	٥٩,٧	٦٨,٩	٦٧,٧	٦٢,١	٦٣,٣	٧٣,٩
كندا والولايات المتحدة الأمريكية	١٩,٢	٨,٠	٩,١	١,٠	١٠,٣	٠,٨
اليابان	٠,٣	٠,٨	١,٦	—	—	٠,١
بلدان رأسمالية أخرى	٠,١	٠,٣	٠,١	—	—	—
باقي بلدان العالم	٢٠,٧	٢٢,٠	٢١,٦	٣٦,٩	٢٦,٤	٢٥,٢
الجزائر(١)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموعة الأوروبية	٧٦,٠	٦٩,٣	٦٨,٦	٨١,٠	٥٨,٦	٧٥,١
كندا والولايات المتحدة الأمريكية	٩,٣	١٣,٤	١٠,٦	٠,٨	٢٧,١	١١,٩
اليابان	١,١	٣,٧	٥,٨	٠,٣	٠,٩	١,٠
بلدان رأسمالية أخرى	—	٠,١	١,٣	—	—	—
باقي بلدان العالم	١٣,٦	١٣,٥	١٣,٧	١٧,٩	١٣,٤	١٢,٠
مصر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموعة الأوروبية	٣٧,١	٣٩,٣	٤٤,١	١٤,٢	١٢,٩	٣٥,٥
كندا والولايات المتحدة الأمريكية	٦,٥	١٩,٣	١٦,٠	٠,٩	٠,٢	٣,١
اليابان	١,٥	٣,٣	٥,٤	٣,٢	٠,٨	٢,٧
بلدان رأسمالية أخرى	١,١	٤,٤	٤,٢	—	—	١٠,٥
باقي بلدان العالم(٢)	٥٣,٨	٣٣,٧	٣٠,٣	٨١,٧	٨٦,١	٤٨,٢
المغرب(٣)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموعة الأوروبية	٦٤,٨	٦٠,٦	٥١,٠	٧٢,٨	٦١,٩	٥٨,٦
كندا والولايات المتحدة الأمريكية	١٢,٢	٨,٣	٩,٨	١,٦	٠,٩	١,٩
اليابان	٢,٠	١,٢	٢,٤	١,٨	٢,٣	٤,٣
بلدان رأسمالية أخرى	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣
باقي بلدان العالم	٢٠,٩	٢٩,٥	٣٥,٥	٢٣,٧	٣٤,٧	٣٤,٩

(-) رقم ضئيل جداً.

(١) في حالة الجزائر، يراعى أن أرقام العمود (١٩٨٦) خاصة بعام ١٩٨٥.

(٢) باقي بلدان العالم تشمل البلدان الاشتراكية والبلدان المتخلفة.

(٣) يراعى أن أرقام العمود لعام ١٩٨٦ خاصة بعام ١٩٨٥ بالنسبة إلى المغرب.

المصدر:

United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1987 Supplement*, pp. 110-132.

هـ ـ تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي، والتخلي تدريجياً عن نظم الرقابة على النقد الأجنبي، مع إحداث تخفيضات (Devaluation) في القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

و ـ الإلغاء شبه الكامل لاتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، والتحول تدريجياً إلى التجارة متعددة الأطراف.

تلك هي التغيرات العامة الثلاثة التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية في الأقطار العربية المدينة. وقد حدثت تلك التغيرات بدرجات متفاوتة في هذه الأقطار. وينبغي لنا أن نشير إلى أن تلك التغيرات قد حدثت تحت تأثير جملة من قوى وصراعات داخلية وخارجية واقتصادية واجتماعية، لا مجال للتعرض لها تفصيلاً هنا. ولكننا نود أن نؤكد على أنه كان لاستفحال مشكلة الديون الخارجية، وما تمخض عنها من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي، تأثير كبير في حدوث تلك التغيرات.

وإذا شئنا أن نتناول الشق الثاني من سؤالنا المطروح آنفاً، حول أثر هذه التغيرات على امكانات تخطيط التجارة الخارجية في هذه الأقطار، فإنه يبدو من الجلي أن تلك التغيرات قد زادت من عنف الصدمات التي يتلقاها هذا القطاع، وعرّضته، من ثم، لتأثير العوامل الخارجية بشكل قوي. وكان من نتيجة ذلك تعريض كل جوانب عملية التخطيط الاقتصادي لقوى معاكسة لها. فمن ناحية، أدت زيادة اندماج هذه البلاد في السوق الرأسمالية العالمية إلى رفع درجة عدم اليقين في عمليات تخطيط الواردات والصادرات، بسبب التقلبات والهزات العنيفة التي شهدتها، وما تزال تشهدها، تلك السوق بفعل تأثير أزمة الكساد التضخمي. ولم يعد من الممكن لأجهزة التخطيط في الأقطار العربية المدينة أن تضع تقديرات أو تنبؤات سليمة لميزانيات النقد الأجنبي، بسبب تقلّب حصيلة موارد النقد الأجنبي (الصادرات، التحويلات، القروض) من ناحية، وبسبب عدم امكان التنبؤ بشكل صحيح بحجم الالتزامات الخارجية (ارتفاع أسعار الواردات وتغيّر كلفة الاقتراض الخارجي بين حين وآخر) من ناحية أخرى.

كما أن دخول القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في مجال التجارة الخارجية، وبالذات في مجال الاستيراد، بعد تلك التسهيلات النقدية والجمركية والادارية التي وضعت له، كان من شأنه أن انسلخ جانب مهم من التجارة الخارجية ليخرج بعيداً عن مجال التخطيط أو التوجيه، وليندمج في آليات السوق. وبذلك غدا جزء، يعتدّ به، من موارد النقد الأجنبي، خارج سيطرة أجهزة التخطيط. أضف إلى ذلك أن النفوذ الكبير الذي أصبح يتمتع به المستوردون في مجال سلع معينة، قد أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعات الوطنية، ومن ثم بإمكانات تخطيط الانتاج وتخطيط الاستثمار في تلك الصناعات[٤٦].

---

(٤٦) ابراهيم العيسوي، التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٣)، ورقة عمل رقم (٣)، «بحث تطوير مناهج وأساليب المتابعة،» ص ٧.

ولا يجوز لنا أن ننسى، أن دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى هذه البلدان، ولو أنها دخلت حتى الآن بمقدار ضئيل، قد أدى إلى خلق قطاع كامل يصعب توجيهه أو إدماجه في خطة البلد الاقتصادية. ولم تتمكن الأقطار المدينة التي رحبت بالاستثمارات الأجنبية، حتى الآن من أن تحدث تنسيقاً بين طبيعة الأهداف التي يسعى إليها هذا القطاع (تعظيم الربح وتحويله للخارج) وبين الأهداف التي تسعى إليها الخطة القومية. وكان من نتيجة ذلك أن أعيد زرع جسم غريب داخل اقتصادات هذه الأقطار، تحت وهم إمكان الإفادة منه في مجال نقل التقانة الحديثة ورؤوس الأموال، في حين أن التجربة قد دلّت على مدى زيف هذا الوهم ـ تاريخياً على مدى القرن الماضي ـ وحالياً في ضوء الأطر الحالية والأساليب الملتوية التي يتم فيها وبها استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تلك البلدان.

أما في ما يتعلق بالتخفيضات التي حدثت في القيم الخارجية للعملات الوطنية في الأقطار العربية المدينة، فقد جرّت في أذيالها عدة آثار مهمة على التخطيط الاقتصادي في تلك البلاد. وسوف نخصص لها نقطة منفصلة ـ نظراً لأهميتها ـ في جزء آتٍ من هذه الدراسة.

تبقى بعد ذلك نقطة جديرة بالاعتبار، وهي أن تفاقم أعباء الدين الخارجي وتسارع نمو مبالغ خدمته قد أدتا، في ظل تواضع نمو حصيلة الصادرات وضعف القدرة على الاقتراض، إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية وتعريضها لمستويات خطيرة في عدد لا بأس به من الأقطار العربية المدينة. فقد اضطر عدد من هذه الأقطار إلى استخدام احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية الاحتياطية لدفع جانب من أعباء هذه الديون. وربما توضح لنا الإطلالة السريعة على الجدول رقم (٣ ـ ١٩) هذا الوضع. فالجدول يشير إلى أنه خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ تدهور على نحو سريع معدل تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات (مقاسة بعدد شهور السنة) وبالذات في البلدان التي تعاني الآن وضعاً حرجاً في ديونها (حالة الأردن، مصر، السودان، المغرب، تونس. . . إلى آخره). ولما كانت الاحتياطيات الدولية ـ في التحليل الأخير ـ هي بمثابة ملاذ نهائي، أو خط دفاع احتياطي، يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، لمواجهة العجز الموسمي في ميزان المدفوعات وحتى لا تضطر الدولة إلى تخفيض سعر صرفها، أو تقليل وارداتها أو الاقتراض بشروط باهظة، أو لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فإن تدهور هذه الاحتياطيات ـ دون مستواها الطبيعي والآمن ـ قد نجم عنه تغيرات غير مؤاتية في قطاع التجارة الخارجية، وبالذات بالنسبة إلى سعر الصرف لعملات هذه البلدان.

وصفوة القول، إن التطورات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية من جرّاء تفاقم أزمات النقد الأجنبي المصاحبة لتأزم مشكلة الديون الخارجية قد خلق بيئة غير مؤاتية لتخطيط هذا القطاع، وعرّض، من ثم، كل جوانب عمليات التخطيط للمؤثرات الخارجية المعاكسة، نظراً لعلاقات التشابك والارتباط العميقة التي تربط هذا القطاع بغيره من قطاعات الاقتصاد القومي. وهنا غدا التخطيط أمراً بالغ التعقيد والصعوبة. وسوف يتطلب الأمر «أن يتسلّح المخطط بأدوات تخطيطية لم تكن الحاجة إليها ضخمة وقت أن كان الاقتصاد القومي

جدول رقم (٣ ـ ١٩)
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

السنة / القطر	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥
الأردن	١٥,٤	٦,٧	٥,١	٢,٢	٢,٤	٢,٢
تونس	٢,٢	٣,١	٢,٠	٢,٢	١,٧	١,٠
الجزائر	٣,٣	٢,٩	٤,٤	٣,٠	٢,٠	٣,٦
السودان	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢
سوريا	١,٦	٤,٣	١,٠	٠,٢	١,١	٠,٥
مصر	٢,٢	٠,٩	٢,٠	١,٠	٠,٩	١,١
المغرب	٢,٤	١,٧	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٤
موريتانيا	٠,٦	٣,٢	٦,١	٦,٧	٣,٦	٣,١
اليمن الديمقراطية	٤,٠	١,٨	٤,٣	٢,٢	٢,١	١,٩
اليمن العربية	ـ	١١,٥	٨,٥	٤,٣	٢,٧	٢,٦

(ـ) غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥.

يتمتع بقدر معقول من الحماية ضد المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية»[٤٧].

٥ ـ تفاقم أعباء الديون الخارجية وفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني

إذا كنا في الصفحات السابقة قد ألقينا بعض الأضواء على الآثار السلبية التي نجمت عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومدى انعكاسها على الخطط الانمائية التي تضعها الأقطار العربية المدينة، وهو ما أدى بنا إلى استخلاص نتيجة مهمة، مفادها، أن تفاقم أعباء الديون الخارجية وما جاء في ركابها من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي قد أدت إلى خلق عدة تغيرات، مثلت في النهاية بيئة غير مؤاتية للتخطيط، إلّا أن خطورة الأمر لم تقف عند ذلك فحسب، بل إنّ تفاقم مشكلة الديون الخارجية في كثير من هذه الأقطار قد أدى إلى تعريض حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة للخطر الشديد. ذلك أن استفحال الاستدانة نجم عنه ضغوط خارجية قوية، ظلت تلاحق باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في تلك الأقطار. وهناك عدد من الأقطار قد وقع بالفعل في «دائرة الحصار» وغلّت فيه يد المخطط في اتخاذ ما يراه مناسباً، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في مجال

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

القضيـة الاقتصاديـة، وأصبح يتعـين على صـانع القـرار الاقتصادي مـراعـاة تلك الضغـوط وأخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصاديـة للبلد. وتلك قضية عـلى درجة كبـيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الأقـطار المدينـة إلى هذه الحـالة، قـد أدى بها في النهـاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي الذي كانت قد اختارته بوعي وباستقلاليـة، والولـوج فـي طريق آخر، أملت معالمه وحدّدت دروبه جبهة الدائنين والمؤسسـات الدولية التي تقف وراءها.

والسؤال المطروح الآن هو: **ما هي نوعيـة وحجم الضغوط الخـارجية التي نجمت عن استفحال مشكلة الديون الخارجية، وكيف أدت إلى تعريض حرية صانع القـرار الاقتصادي للخطر أو للافتقاد، على النحو الذي أدى إلى تقليص امكانات التخـطيط الاقتصادي في تلك الأقطار إلى أدنى الحدود وأتفهها؟**

نقول بادىء ذي بدء، إن القضية الرئيسية التي تسـاعدنـا في الإجابـة عن هذا السؤال العام إنما تكمن في **الأزمات الطاحنة لموازين مدفوعات هذه البلدان**، والتي تحـولت في خضم أزمـة الاقتصاد الـرأسمالي العـالمي إلى ما يُشبـه الكوارث المستعصيـة. ذلـك أن هـذه البلدان أصبحت منذ عدة سنوات، تستهلك وتستثمر وتستـورد بشكل يـزيد كثيـراً عما تنتـج وتدخـر وتصدّر، وهو ما يترجم في نهاية المطاف عجـزاً في موازين مـدفوعـاتها. ولم تنتبـه هذه البلدان خطورة استمرار هذا الوضع. فالعجز هنا، إنما يعني، ببساطة شديـدة، أن الاقتصاد القـومي يعيش بأكثر من موارده الحقيقية. وهنا يكمن لب الداء وجـوهره، والشر الـرابض وراء ورطة الـديون الخـارجية. فهنـاك فجـوة في المـوارد المحليـة، يقـابلهـا، بـالـدقـة فجـوة في المـوارد الأجنبية[٤٨]، وتغطية هذه الفجـوة (ونظيرتهـا) لا بد أن تتم من خـلال تمويـل خارجي، مثـل استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة (الاستثمار المباشر) أو من خلال الاقتراض الأجنبي.

والحقيقـة أن عدداً لا بـأس به من البلدان المتخلفـة (ومنها الأقـطار العـربيـة المـدينـة) فضّلـت، عقب حصولها على استقلالها السياسي وبدء تصديها لقضايا التحرر الاقتصادي وبناء التنمية، أن تواجه مشكلة تغطيـة فجوة المـوارد المحلية، ليس من خـلال استقدام المـزيد من الاستثـمارات الأجنبية، وإنمـا من خلال الاقـتراض الخارجي. فقـد رسـخ في الـذهن، إبّـان معارك التحرر الوطني، الدور اللعين الذي لعبه نمط هذه الاستثمارات الأجنبية في نهب مـوارد هذه الأقطار وفرض نوع متخلف من تقسيم العمـل الدولي عليهـا، لكي تصبح جـزءاً تابعـاً وملحقاً بالسوق الرأسمالية العالمية. بل إنه في ظل تنامي روح **الوطنية الاقتصادية** التي سـادت

---

(٤٨) لمزيد من المعلومات حول نموذج الفجوتين وعلاقـة ذلك بمشكلة الـديون الخـارجية في الاقتصـادات المتخلفة، انظر: زكي، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، ص ٣٩ - ٥٠؛

A.G. Blomquirt, «Empirical Evidence on the Two Gaps Hypothesis,» *Journal of Development Economics*, vol. 3, no. 2 (July 1976), pp. 181-193; J. M. Healy, *The Economics of Aid* (London: Penguin, 1970); Hollis B. Chenery and A. Strout, «Foreign Assistance and Economic Development,» *American Economic Review*, vol. 56, no. 4 (September 1966), and J. Vanek, *Estimating Foreign Resources Needs for Economic Development: Theory, Method and Case Study of Columbia* (New York: McGraw-Hill Co., 1967).

في هذه الدول عقب تحررها الاقتصادي تعرّضت هذه الاستثمارات لرياح التأميم والمشاركة في ملكيتها والحد من حريتها في نهب الفائض الاقتصادي في تلك الأقطار[٤٩]. وكان ذلك يمثّل إضافة صافية وقومية لرصيد التراكم اللازم للتنمية. وهكذا، في ظل موجة العداء للاستثمارات الخارجية، استحسن قادة حركة التحرر الوطني في تلك الأقطار أسلوب القروض الخارجية لتغطية فجوة الموارد المحلية.

بيد أنه نتيجة لعلاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي التي رسخت في الماضي وحدّدت لتلك الأقطار موقعاً خاصاً ولا متكافئاً في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظراً لعدم نجاح النظم والقوى الاجتماعية التي تولت دفة الأمور في هذه الأقطار في تغيير هذا الموقع، وهو ما كان يتطلب تغييراً شاملاً في بنيان الانتاج القومي المشوه من خلال إحداث تنمية شاملة ومستقلة، وبسبب تراخي وعجز هذه الأنظمة والقوى في تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في تلك الأقطار، فإن موازين مدفوعات هذه الأقطار ظلّت تتسع من حين إلى آخر، وتتلقى الصدمات الخارجية وهي صاغرة، حينما تعبث قوى اللااستقرار في اقتصادات العالم الرأسمالي أو حينما تتعرض جهود التنمية في الداخل لعثرات معينة.

والواقع أنه خلال حقبة الخمسينات والستينات ـ أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي ـ منذ سبعينات هذا القرن ـ استخدمت مجموعة البلدان المتخلفة، والأقطار العربية أيضاً، أساليب الحركة الممكنة كافة، في مواجهة عجز موازين مدفوعاتها حتى لا تتعرض للضغوط الخارجية. وكانت تلك الأساليب تتمثل في ما يلي[٥٠].

أ ـ استخدام احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية.

ب ـ فرض نظام الرقابة على الصرف.

ج ـ التحكم في التجارة الخارجية من خلال الرقابة على الواردات ودعم الصادرات.

د ـ التوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية.

هـ ـ الاقتراض من صندوق النقد الدولي في حدود السيولة غير المشروطة.

و ـ اللجوء إلى القروض الخارجية.

وقد لوحظ أن تلك الأقطار أحرزت نجاحات لا بأس بها في مواجهة الصدمات الخارجية التي كانت تتلقفها موازين مدفوعاتها من خلال الاستخدام المتنوع لتلك الأساليب السالفة الذكر. وكان نجاحها في ذلك عائداً إلى أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مجموعه،

---

(٤٩) خير مثال على ذلك في حالة الأقطار العربية هو النموذج الناصري، وفي حالة آسيا يبرز النموذج الأندونيسي إبان حكم سوكارنو.

(٥٠) زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» الحلقة ٢١: «قصيدة الديون الخارجية ودورها في عمليات التكييف الدولية للبلاد المتخلفة».

كان يشهد خلال هذين العقدين (في الخمسيات والستينات) فترة نمو واستقرار لا بأس بهما (فترة الازدهار الكينزي). ولهذا نال البلد المتخلف جانباً من هذا النمو والاستقرار بحكم تبعيته لشروط عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن تدخل تلك البلدان في قطاع التجارة الخارجية. ولهذا لم تسجِّل موازين مدفوعاتها، خلال هذين العقدين، عجزاً خطيراً فيها.

ومع ذلك سرعان ما بدأت الأساليب السالفة الذكر في فقدان فاعليتها (وعلى الأخص الأساليب رقم ١، ٢، ٣، ٥) منذ بداية عقد السبعينات ومع اندلاع أزمة الكساد التضخمي في العالم الرأسمالي، لأنها لم تكن مستندة إلى جبهة قوية من الجهود الواعية الفاعلة في اتجاه تغيير هيكل التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي اندمجت فيه في الماضي. ونظراً إلى أن تلك الأساليب لم تكن مستندة إلى استراتيجية تنموية مستقلة، تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني، يعتمد على سوقه المحلي أساساً، ويتميز بتنوع هيكله الانتاجي، وتتزايد فيه درجة اعتماده على الذات.

ولهذا، ما ان اندلعت أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينات، حتى زاد عنف الصدمات التي بدأت تتلقاها موازين مدفوعات البلدان المتخلفة، ومنها بالطبع الأقطار العربية المدينة. ففي الوقت الذي تعرضت فيه صادرات هذه البلدان من المواد الخام والأولية، سواء من حيث الحجم أو القيمة للتقلبات العنيفة خلال تلك الحقبة، إذا بقيمة وارداتها تتجه نحو التزايد المستمر تحت تأثير عجز بنيانها الانتاجي المحلي وقوى التضخم التي عربدت في السوق الرأسمالية العالمية وبفعل سيطرة الاحتكارات الدولية على اتجاهات الأسعار العالمية. وكانت ردود الفعل الأولى التي حاولت بها هذه البلدان أن تواجه هذه الصدمات الخارجية استخدام احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، ثم الضغط على وارداتها. ولكن سرعان ما تبيّن أن ثمة مخاطر جسيمة تنتج عن الضغط المستمر على الواردات. **ذلك أن الضغط على الواردات له حدود معينة لا يمكن تجاوزها، نظراً إلى طبيعة العلاقة العضوية بين مستوى الواردات من ناحية، وبين مستوى الاستهلاك الجاري ومستوى الانتاج والتوظف والاستثمار من ناحية أخرى.** ولذا فإن البلدان التي سارت على هذا الطريق (طريق الضغط على الواردات) وجدت نفسها في النهاية منزلقة إلى طريق انكماش خطير، أهم معالمه تدهور مستويات المعيشة وتفاقم البطالة وتعطل الطاقات الانتاجية وتجميد النمو الاقتصادي أو تدهوره. ومن المؤكد أن تلك المعالم تُهدد بحدوث كثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وهكذا بدأت هذه الدول تقبل العجز الضخم والمتنامي في موازين مدفوعاتها وتبحث جاهدة عن وسائل خارجية لسد هذا العجز[٥١].

وكان السبيل السهل، والخطير في الوقت نفسه، الذي استراحت بلدان كثيرة إلى السير فيه هو تزايد اللجوء للاقتراض الخارجي، وبخاصة الاقتراض قصير الأمد. وقد ساعدت

---

(٥١) المصدر نفسه.

ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وما نجم عنها من فوائض مالية كثيرة (وبالذات في سوق الدولار الأوروبي) إبّان عقد السبعينات على إشاعة جو من السخاء الإقراضي لهذه البلدان بكميات كبيرة وبأسعار فائدة باهظة. فقد تبينت المراكز الرأسمالية العالمية أن انسياب القروض يؤدي إلى تشجيع الصادرات إلى هذه البلدان، وهو أمر يحلّ موقتاً، وفي حدود معينة، مشكلة ضيق الأسواق المحلية على النحو الذي يخفف من وطأة أزمة الكساد التضخمي لديها. كما أن الارتفاع الفاحش الذي حدث في أسعار الفائدة على القروض سرعان ما أصبح مجالاً استثمارياً مجزياً، يعوض، إلى حد ما، انخفاض معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي في البلدان الرأسمالية.

وهكذا، أدت الحاجة الشديدة للبلدان المتخلفة للإقتراض، واليسر الهستيري للإقراض في الأسواق الدولية، إلى تراكم سريع ومذهل في أحجام الديون الخارجية المستحقة على هذه البلدان. وقد أشرنا في الصفحات الأولى من هذه الدراسة إلى عنف سرعة الحركة التي نمت بها الديون في حالة الأقطار العربية المدينة.

بيد أنه لما كان الاقتراض بالأمس يعني ضرورة السداد اليوم، كما أن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في الغد، فإن النمو السريع الذي حدث في تلك الديون قد واكبه نمو إنفجاري في أعباء سدادها. ولما كانت مصادر الإدرار الذاتي للنقد الأجنبي للبلدان المدينة قد تعرّضت لضعف شديد (بسبب تدهور وتقلب حصيلة الصادرات المنظورة) فإن المأزق الذي بدأت تواجهه البلدان المدينة أصبح يتمثّل في صعوبات المواءمة بين استمرار الدولة في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وبين المحافظة على تمويل الواردات الضرورية. وبلغ الحال ببعض البلدان إلى حد دخولها ما يسمى «المنطقة الانفجارية لديونها»، بمعنى أنها أصبحت تقترض لكي تسدد أعباء قروضها القديمة مع وجود اتجاه شديد ومستمر لتفاقم أعباء الديون، ومع تزايد الحاجة باستمرار، بمعدلات عالية، للاقتراض.

غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلاً، فبعد فترة من الزمن، يبدأ القلق يُساور الدائنين والمؤسسات المالية الدائنة بشأن مقدرة هذه البلدان على الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وإذا بدأ البلد المدين يتعثر في السداد، فإن ثقة الدائنين فيه تهتز سريعاً. وينجم عن ذلك صعوبات شديدة في حصوله على القروض الجديدة. بل لقد وصل الحال ببعض البلدان المدينة أنها أصبحت لا تستطيع أن تعقد قرضاً جديداً في أسواق الاقتراض الدولية، إلاّ إذا وجدت بلداً آخر «يضمنها» وقد عرف بعض الأقطار العربية، خلال حقبة السبعينات، هذا الموقف الحرج والمهين.

وإذا استمر هذا الوضع (إهتزاز الثقة الدولية وصعوبات الاقتراض الجديد) لفترة من الزمن، مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات، فإن الاقتصاد المدين لا يلبث أن يواجه مشاكل ضخمة وبالغة التعقيد في تعامله الخارجي، فضلاً عن ظهور ضغوط داخلية تنجم عن ضعف انسياب الواردات وعدم انتظام مجيئها. وهنا يتعرض مستوى الاستهلاك الجاري لتدهور شديد نتيجة التعثر في استيراد المواد الغذائية، فترتفع الأسعار ويستشري التضخم

ويتدهور مستوى المعيشة. كما تتعطّل أجزاء كبيرة من الطاقات الانتاجية في الداخل بسبب صعوبات استيراد المواد الخام ومواد الطاقة وقطع الغيار، وبذلك ينخفض حجم العرض الكلي للسلع والخدمات في الداخل. كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف الطاقة على استيراد السلع الاستثمارية، فتزيد البطالة، وتعج أسواق العمل بالباحثين عن فرص التوظف. وباختصار، تبدأ دوائر الخطر تهدد النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

وعندما تصل الأمور بالاقتصاد المدين إلى هذه الحال، يضطر المسؤولون في البلد إلى اللجوء إلى الدائنين، ليطلبوا منهم إعادة جدولة الديون[٥٢] والاتفاق معهم على تأجيل السداد وإطالة مدته. فهذا هو الملاذ الأخير لمواجهة الموقف الاقتصادي الطاحن. وهنا ينبغي الإشارة، إلى أن الوصول إلى اتفاق مع الدائنين بشأن إعادة جدولة الديون الخارجية للبلد ليس بالأمر اليسير كما قد يظن البعض، إذ يسبق ذلك مفاوضات مضنية مع جبهة الدائنين. وغالباً ما تدور تلك المفاوضات في إطار **قواعد نادي باريس**، وهي القواعد التي استخلصت عبر تجارب إعادة الجدولة في السنين الأخيرة[٥٣].

وعبر مفاوضات إعادة الجدولة تتكون غالباً مجموعة استشارية أو كونسورتيوم من الدائنين وأعضاء من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وممثلين عن البنوك الاقليمية للتنمية. ومهمة هذه المجموعة أو الكونسورتيوم هي التعرف على حقيقة الموقف الاقتصادي للبلد الذي يطلب إعادة الجدولة، وتقويم سياساته الاقتصادية والاجتماعية (من وجهة نظرهم طبعاً)، ويخلصون في النهاية إلى إعطاء بعض النصائح (هي في حقيقة الأمر مطالب محددة) لكي يأخذها البلد المدين بعين الاعتبار «لتصحيح مساره الاقتصادي» في المستقبل. وبعد قبول البلد بهذه المطالب، يمكن أن يتم الاتفاق على إعادة الجدولة. وفي جميع الأحوال فإنهم يفرضون على البلد المدين دفع **فوائد تأخير** (Moratorium Interest) على الأقساط المؤجلة الدفع. وبذلك يحمّلون المدين عبئاً إضافياً لأعباء الديون القديمة.

---

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول دقائق عملية اعادة جدولة الديون، انظر: رمزي زكي: «إعادة جدولة الديون ومستقبل التنمية في مصر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٧)، وأعيد نشرها في: رمزي زكي، **استراتيجية التنمية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)؛ «مأزق النظام الرأسمالي،» الحلقة ٢٢ : «الحقائق المجهولة في عمليات إعادة جدولة الديون ودورها في تكييف البلاد المتخلفة؛» T.M. Klein, «Economic Aid through Debt Relief,» *Finance and Development,* vol. 10, no. 3 (September 1973), and J.E. Garten, «Rescheduling Sovereign Debt: Is there a Better Approach,» *The World Economy,* vol. 5, no. 3 (November 1982).

(٥٣) نادي باريس هو نادٍ ليست له صفة رسمية. وليس من الضرورة أن تعقد اجتماعاته في باريس. ولكن غالباً ما يترأس اجتماعاته وزير المالية والاقتصاد الفرنسي. واجتماعات هذا النادي التي تعقد لبحث طلبات اعادة الجدولة تضم عادة مندوبين عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والانماء الاقتصادي (OECD) وممثلين عن منظمة الأونكتاد (UNCTAD)، فضلاً عن سائر الدائنين للدولة التي تطلب اعادة الجدولة.

ولا تتمثّل الخطورة في عمليات إعادة الجدولة في مجرد دفع هذه الفوائد الإضافية كثمن عقابي لتأخير الدفع، فذلك أمر يهون شأنه بجانب الشروط الأخرى التي يتعيّن على البلد المدين الإذعان لها قبل الوصول إلى اتفاق عملية اعادة الجدولة مع الدائنين. ونعني بذلك ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على وضع برنامج للاستقرار (أو التثبيت) الاقتصادي (IMF Stabilization Programme)(٥٤) فهذا شرط يطلبه الدائنون من البلد المدين قبل أن يوافقوا على إعادة الجدولة. فثمة ارتباط عضوي بين إتمام عملية إعادة الجدولة والإتفاق مع صندوق النقد الدولي. ويكون ثمن الاتفاق مع الصندوق تمكين البلد من الحصول على قدر يسير من التسهيلات الائتمانية التي يُقدمها له الصندوق خارج حدود السيولة غير المشروطة.

وخلال المفاوضات التي تحدث بين المسؤولين وصندوق النقد الدولي، يرتدي خبراء الصندوق ثياب التكنوقراط، ويتسلحون في مفاوضاتهم بترديد القوانين الاقتصادية المجردة واستخدام النماذج الاقتصادية الغامضة والمعقدة التي قد لا يفهمها كثيرون من المسؤولين. ويزعم خبراء الصندوق في تلك المفاوضات، أنه لا هدف لهم إلّا مساعدة البلد وتقديم المشورة الفنية الخالصة والمجرّدة من أية نوازع سياسية، والتي تمكّن البلد - في حالة تنفيذها - من الوصول إلى وضع أفضل. وهذا الوضع الأفضل يُعرف بأنه ذلك المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة، تمثّل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب، على أن تتوافق مع مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة دينه(٥٥). وهذا الوضع الأفضل - من وجهة نظر الصندوق - لا يمكن الوصول إليه إلّا من خلال تطبيق سياسات مواءمة (Adjustment Policies) معيّنة، تنعكس في ما يسميه خبراء الصندوق برنامجاً للاستقرار أو (التثبيت) الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن السياسات التي يقترحها الصندوق على البلد المدين - كما سنرى - هي سياسات صعبة التنفيذ من حيث تكلفتها الاجتماعية والسياسية، وذات تأثير حاد على أهداف وتوجهات السياسات الداخلية للبلد المدين. ولهذا كثيراً ما يبدي المسؤولون من البلد المعني أثناء مفاوضات مع الصندوق اعتراضهم وتحفظاتهم على تلك السياسات، على

---

(٥٤) Sydney S. Dell and Roger Lawrence, *The Balance of Payments Adjustment Process in Developing Countries* (New York: [n.pb.], 1980); Tony Killick, *IMF Stabilization Programs,* Overseas Development Institute Working Paper; no. 6 (London: The Institute, 1981); Alejandro Foxley, «Stabilization Policies and their Effects on Employment and Income Distribution: A Latin Perspective,» in: William R. Cline and Sydney Weintraub, eds., *Economic Stabilization in Developing Countries* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981); Mary Sutton, *The Costs and Benefits of Stabilization Programs: Some Latin American Experiences,* Overseas Development Institute Working Paper; no. 3 (London: The Institute, 1981); Tony Killick and Mary Sutton, «Disequilibruim, Financing and Adjustment in Developing Countries,» in: Tony Killick, ed., *Adjustment and Financing in the Developing Countries: The Role of the International Monetary Fund* (Washington, D.C.; London: Overseas Development Institute, 1982).

(٥٥) زكي، «الحقائق المجهولة في عمليات إعادة جدولة الديون ودورها في تكييف البلاد المتخلفة».

أساس أنه ليس من العدل أن يطلب الصندوق من البلد المدين أن يطبّق هذه السياسات في الوقت الذي تكون فيه مشاكل المدفوعات الخارجية للبلد ناجمة عن عوامل خارجية، تخرج عن سيطرة الدولة، مشيرين في ذلك إلى أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتقلّب أسعار الصادرات وحصيلتها، وانهيار نظام النقد الدولي، وارتفاع أسعار الواردات، وتزايد نزعة الحماية في الاقتصادات الرأسمالية . . . إلى آخره. ومع ذلك، فإن خبراء الصندوق يرفضون تلك الحجة بشكل مطلق، على أساس أنه لما كانت القروض التي سيقدمها الصندوق للبلد المدين - في ضوء برنامج الاستقرار الاقتصادي - يجب أن تسدّد، ونظراً لأنها تمثل موارد محدودة ودوارة في الوقت نفسه، فإنه ينبغي أن يرافق إعطاء هذه القروض برنامج حازم لإعادة بناء الاقتصاد القومي و«تصحيح مساره»، وذلك بغضّ النظر عما إذا كانت العوامل الأساسية التي أدت إلى عدم التوازن الخارجي تعود إلى مصادر خارجية أو داخلية[٥٦]. وفي ضوء هذا الموقف التعسفي، غالباً ما لا تجدي المفاوضات التي يُجريها المسؤولون عن البلد المدين مع خبراء الصندوق في تغيير موقفه أو ثنيه عن إصراره على ضرورة تنفيذ مقترحاته.

ومع استمرار تفاقم أزمة النقد الأجنبي، وصعوبات الاقتراض الخارجي، والتعثر في مفاوضات إعادة الجدولة مع الدائنين حتى يصل البلد إلى اتفاق مع الصندوق، يكون البلد المدين قد أُرهق تماماً بسبب تزايد صعوبات التعامل الخارجي. ولهذا فإنه إذا لم يكن البلد مستعداً تماماً لانتهاج سياسات تقشفية حازمة، وإدارة رشيدة وتطبيق إجراءات شديدة، تعيد ضبط ايقاع الحركة الاقتصادية للتغلب على الأزمة السائدة، فإنه غالباً ما يُذعن في النهاية لمطالب الصندوق. وهنا يقوم الخبراء بالصندوق بمساعدة الدولة المدينة في كتابة ما يسمى «خطاب النوايا» (Intent Letter) الذي يشمل مقترحات الصندوق، وفي الوقت نفسه يمثل تعهداً بما يجب على الدولة أن تنفّذه من سياسات اقتصادية واجتماعية في ضوء برنامج زمني محدد. ويرتبط دفع الموارد التي سيوفرها الصندوق للبلد المدين بمدى التقدم في هذا البرنامج. ويرسل الصندوق، للتأكد من تنفيذ هذا البرنامج، بعثة من خبرائه كل ستة شهور لزيارة البلد المعني ووضع تقرير عن كفاءة الإنجاز للبرنامج المقترح. وفي بعض الأحيان يكون للصندوق ممثل مقيم (IMF - Resident Representative) لكي يتابع عن قرب تنفيذ الشروط التي نصّت عليها الاتفاقية مع الصندوق، وربما يكون له حق إبداء الرأي في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يطبّقها البلد[٥٧]. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يشترط على البلد المدين ضرورة الالتزام الدقيق بما جاء في بنود البرنامج، وإلاّ سقط حقه في استخدام الموارد التي قرّر الصندوق إعطاءه إياها.

---

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) زكي، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، ص ٥٤٥، و
Shirkrishna A. Pandit, «IMF Resident Representative,» *Finance and Development* (IMF and WB), vol. 10, no. 3 (September 1973), pp. 30-33.

ورغم أن خطابات النوايا، التي تتضمن بنود برنامج الاستقرار الاقتصادي تكون سرية وغير منشورة، نظراً إلى ما ينتج عن الإعلان عنها من حرج سياسي للبلد المدين، ورغم أن الصندوق عادة يتستر على تلك الخطابات، فإن الدراسات والبحوث التي تمّت في هذا المجال، فضلاً عما تسرّب من تلك الخطابات للنشر، يمكّن الباحث في هذا الخصوص من بلورة المحاور الأساسية التي تشملها عادة برامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليها في تلك الخطابات. ويمكننا القول إن هذه البرامج تحتوي عادة على ثلاثة محاور أساسية، يشتمل كل محور منها، على بنود معيّنة، وذلك كما يلي[٥٨]:

المحور الأول:

وهو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري بميزان المدفوعات، ويشمل:

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.

- تحرير الاستيراد من القيود وخصوصاً بالنسبة إلى القطاع الخاص.

- إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية.

- السعي لايجاد سوق تجارية (حرة) للنقد الأجنبي.

المحور الثاني:

وهو يتعلق بإجراءات مكافحة التضخم، ويضم السياسات التالية:

- تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.

- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة ولشركات القطاع العام.

- زيادة أسعار مواد الطاقة.

- تقليل التوظف الحكومي.

المحور الثالث:

وهو خاص بإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، وتضم:

---

(٥٨) زكي، «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ - ١٩٨١): حصاد التجربة واحتمالات المستقبل».

- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص، أجنبياً كان أو محلياً.

- ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.

- ضمان حرية تحويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.

- تقليص نمو القطاع العام وقصر نشاطه على المشروعات العامة والبنية الأساسية وبيع مشروعاته الناجحة للقطاع الخاص.

- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

- تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.

ولا حاجة بنا لأن نؤكد، بعد إمعان الفكر قليلاً في المحاور الثلاثة السابقة وما انطوت عليه من سياسات، أن المحصلة النهائية لتنفيذها تساوي **بالضبط الغاء التخطيط الاقتصادي وتحويله إلى مجرد تمرينات أو تصورات ذهنية على الورق**، وفي أحسن الأحوال تحويله إلى مجرد تخطيط تأشيري، حيث يتمخض التنفيذ العملي لبنود تلك المحاور عن فقدان جهاز لتخطيط المفاتيح الأساسية التي يتمكن بها من ضبط إيقاع الحركة في النشاط الاقتصادي وبخاصة مفتاح التجارة الخارجية (الاستيراد والنقد الأجنبي) الذي يمثّل الركيزة الأساسية في الاقتصادات العربية الحساسة للواردات. وليس في ذلك أي نوع من الغرابة. فالهدف الخفي الذي يكمن وراء استغلال صندوق النقد الدولي للموقف الاقتصادي الطاحن الذي يقع فيه البلد المثقل بالديون والذي يلجأ إليه هو أن يفرض على هذا البلد نموذجاً ليبرالياً، غاية في التحرر من القيود، حتى تلك القيود التي تطبّقها الآن أعتى البلدان التي تسير اقتصاداتها على أساس آليات السوق. وهنا يفقد صانع القرار الاقتصادي حريته في توجيه دفّة الاقتصاد القومي نحو المسارات والتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية التي تنبع من ظروف البلد ومشاكله الخاصة وتتوافق معها، ويصبح البلد في النهاية أكثر تبعية مما هو عليه، وأكثر اعتماداً على الخارج، على الرغم من تزايد هذا الاعتماد في الوقت الراهن أصلاً.

وتشير الدراسات التي تمّت حول النتائج العملية التي تمخضت عن تنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي والتي عقدتها بعض البلدان المثقلة بديونها مع صندوق النقد الدولي إبّان أزماتها الاقتصادية الطاحنة، إلى أن ثمار تلك البرامج كانت مرة للغاية في مجال تدهور مستوى معيشة محدودي الدخل، وفي مجال التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة والاعتماد على الذات[٥٩]، بل في مجال النمو، حيث يترافق مع هذه البرامج موجات انكماشية واضحة تهدف إلى توفير الموارد لدفع عبء الدين الخارجي.

---

(٥٩) المصدر نفسه.

٦ ـ علاقة تخفيض قيمة العملة بتفاقم أعباء الديون وآثار ذلك على الخطة

لا شك أن أكثر الأمور خطورة في برامج التثبيت الاقتصادي التي تضطر البلدان المثقلة بديونها أن تعقدها مع صندوق النقد الدولي، هي قضية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية (Devaluation). وهي من أهم الأمور التي لا يتهاون الصندوق في إدراجها ضمن هذه البرامج، كشرط أساسي وجوهري لتقديم دعم إضافي لموازين مدفوعات هذه الدول في ضوء تسهيلاته المشروطة. بل يمكن النظر إلى التخفيض على أنه الوصفة السحرية التي يقدمها الصندوق إلى البلد المدين لعلاج وضع الحساب الجاري بميزان المدفوعات وتحسينه. وبحسب معلوماتنا، لا نعرف أن أياً من هذه البرامج التي عقدها (أو وضعها) الصندوق مع بعض البلدان المتخلفة جاءت خلواً من هذا المطلب. **فالتخفيض هو بمثابة القاسم المشترك الذي** يجمع بين كل هذه البرامج. ومنه تتفرع وتُبنى المطالب والإجراءات الأخرى كافة التي تشملها تلك البرامج. إن التخفيض هو حجر الزاوية في برامج الاستقرار الاقتصادي، ونظراً إلى الآثار العميقة التي يحدثها التخفيض في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كافة، والسياسية أيضاً، في الاقتصاد المدين الذي يقبل تطبيق هذه السياسة، لا يمكن، إذاً، للبحث الراهن أن يمر سريعاً على تلك القضية. بل يحتاج الأمر منا إلى وقفة موضوعية، لكي نقوّم هذه السياسة ومدى فاعليتها في تحسين حال موازين المدفوعات في ضوء ظروف البلدان المتخلفة المدينة، ولكي نتعرف أيضاً على الآثار المختلفة التي تنجم عنها وعلى الخطر الفادح الذي تنزله بالخطة الاقتصادية للتنمية التي تضعها هذه البلدان. ذلك أن لتلك الآثار هزات زلزالية، تهز بعنف شديد تقديرات الخطة وتوقعاتها وتنفيذها. نحن، إذاً، أمام قضية مهمة، وذات ارتباط وثيق بتفاقم حالة المديونية الخارجية، ولذا يجب إعطاؤها حقها في التحليل والتقويم، وبخاصة إذا ما علمنا أن عدداً من الأقطار العربية المدينة قبلت الإذعان لصندوق النقد الدولي في تطبيق تلك السياسة، ونتج عنها تغيرات عميقة، أثّرت، وما تزال تؤثر، في بنيان النظام الاقتصادي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والواقع أن خبراء الصندوق يستندون في إلحاحهم على ضرورة التخفيض على أساس أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات وانقاص الواردات، على النحو الذي يدفع بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للاختفاء تدريجاً. فحينما تنخفض قيمة العملة الوطنية، بعد إتخاذ السلطات الاقتصادية قراراً بذلك، تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي. فتنخفض أسعار السلع الوطنية القابلة للتصدير (مقومة بالنقد الأجنبي) فتصبح بذلك رخيصة بالنسبة إلى الأجانب، فيزداد طلبهم عليها (لاسيما إذا كان الطلب مرناً) كما أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة (مقومة بالنقد المحلي)، الأمر الذي يشجعهم على زيادة انتاجيتهم وانتاجهم. فتزيد بذلك صادرات البلد من الناحية الكمية والقيمية، على النحو الذي يحسّن من وضع السيولة النقدية له في مواجهة التزاماته الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يعني أن ثمن العملات الأجنبية، مقومة بالنقد

المحلي، يصبح مرتفعاً، وهذا يؤدي، بالتالي، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، (مقومة بالأسعار المحلية). فينخفض الطلب المحلي عليها (ولاسيما إذا كان هذا الطلب مرناً). وباختصار، نجد أن الصادرات تزيد والواردات تقلّ، فيتحسّن وضع ميزان المدفوعات. ويضاف إلى ذلك أن التخفيض يفترض لنجاحه في علاج الاختلال الخارجي أن يواكبه تصحيح الاختلال الداخلي المماثل للاختلال الخارجي، وذلك من خلال ضغط الطلب الكلي الاستهلاكي وإعادة توزيع الموارد على نحو أكثر فاعلية[٦٠].

ومع ذلك، نسارع إلى التنبيه على أنه لا يجوز لنا أن نتقبّل هذه الصورة الورديّة وتلك الآلية النظرية السهلة حول مفعول سياسة التخفيض في ما يتعلّق بعلاج العجز في ميزان المدفوعات وإصلاح الاختلال الداخلي، قبل أن نتأكد من نقطتين مهمتين: **الأولى**، ما هي الشروط الواجب توافرها لكي تنجح سياسة التخفيض في معالجة العجز بميزان المدفوعات، وهل هذه الشروط متوافرة في حالة الأقطار العربية المدينة؟ أما **النقطة الثانية**، فتتمثل في وجوب الإلمام الدقيق بالنتائج المختلفة التي تتمخض عن تلك السياسة على الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عموماً، وعلى الخطة الاقتصادية خصوصاً، وذلك على أساس أن سعر الصرف، وإن كان سعراً كبقية الأسعار، إلاّ أنه في الحقيقة يمثّل أخطر الأسعار قاطبة، نظراً لتأثيراته الشديدة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: التخفيض ومدى فاعليته في إصلاح عجز الحساب الجاري

وفي هذا الخصوص نجد أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن مدى نجاح سياسة التخفيض في زيادة الصادرات وتقليل الواردات إنما يتوقف على مجموعة معيّنة من الشروط والضوابط. ومن هنا يصبح الحكم على مدى فاعلية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف مرتهناً بمدى توافر تلك الشروط والضوابط. والسؤال الذي يقفز الآن إلى الذهن هو: هل تتوافر هذه الشروط والضوابط في حالة الأقطار العربية المدينة؟

---

(٦٠) J.J. Polak, «Exchange Depreciation and International Monetary Stability,» *Review of Economic Statistics* (1947), pp. 173-182; J.J. Polak and T.C. Chang, «Effect of Exchange Depreciation on a Country's Export Price Level,» *Staff Papers* (IMF), (February 1950), pp. 49-70; S.E. Harris, «Auswirkungder Wahrungsabwertung,» in: *Welwirtschaftliches Archiv*, XIIV (1936), pp. 252-293; C.J. Bullock, «Devaluation,» *Review of Economic Statistics*, XVI (1934), pp. 41-44; C. Haberler, «The Market for Foreign Exchange and the Stability of the Balance of Payments,» *Kyklos*, vol. 3 (1949), pp. 198-218; A.O.Hirschmann, «Devaluation and the Trade Balance: A Note,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 31 (February 1949), pp. 50-70; Joan Robinson, «The Foreign Exchanges,» in: Joan Robinson, ed., *Essays in the Theory of Employment* (Westport, Conn.: Hypersin Press, 1980), pp. 134-155; Fritz Machlup: «Elasticity Pessimism in International Trade,» in: Fritz Machlup, ed., *International Monetary Economics* (London: Allen and Unwin, 1966), pp. 56-67, and «The Theory of Foreign Exchanges,» in: The American Economic Association, *Readings in the Theory of International Trade* (Homewood, Ill. Richard Irwin Inc., 1950), pp. 104-158.

١ ـ هل ينجح التخفيض في زيادة صادرات الأقطار العربية المدينة؟

في ما يتعلق بإمكانية زيـادة الصادرات من خـلال التخفيض، يتوقف تحقيق ذلـك على مدى توافر أربعة شروط محددة، نتناولها بالتفصيل المناسب كما يلي:

أ ـ إن الـطلب العالمي عـلى صادرات الـدولة يجب أن يتمتـع بقدر كـافٍ من المـرونـة، بحيث أن تخفيض القيمـة الخارجيـة للعملة الوطنيـة بنسبة معينـة، يجب أن ترافقـه زيـادة في الطلب العالمي على سلع التصدير بنسبة أكبر من نسبة التخفيض. أما إذا كان الـطلب العالمي عديم المرونة، فلن ينتج عن تلك السيـاسة أيـة زيادة في حجم الصـادرات وقيمتها وستكـون النتيجة تقليل حصيلة الصادرات مقومة بالنقد الأجنبي[٦١]، ولا ندري بحسب معلومـاتنا، أن أياً من الأقطار العربية المدينة قام أولاً بدراسات كافيـة عن مدى مـرونة الـطلب العالمي عـلى صادراته قبل أن يتسرّع في قبول سياسة التخفيض. ومع ذلك نعتقـد أن الطلب العـالمي على صادرات هذه الأقطار لا يتسم بقدر كافٍ من المرونة المطلوبة لإحداث التأثير الايجابي لسياسة التخفيض. ذلك أن غالبيـة صادرات هـذه الأقطار إنمـا تتكون من المـواد الخام، الـزراعية أو المنجمية، وحتى إذا افترضنا توافر هذه المرونة، جدلاً، فإنه من المهم أن نشير إلى أن الـطلب العالمي على تلك الصادرات الأولية لا يتـوقف أساسـاً على السعـر الذي تبـاع به في الأسـواق الدولية، بقدر ما يعتمد على ظروف الأحوال الاقتصادية في البلدان الأجنبية التي تستورد تلك السلع. ونـظراً إلى حالـة الكساد الاقتصـادي التي تسود البلدان الـرأسمالية المتقـدمـة، وهي المستورد الرئيسي لتلك السلع، فليس من المتوقع أن تـزيد الصـادرات إلى تلك البلدان عقب حـدوث التخفيض بسبب تلك الأزمـة التي خفّضت مـن طلب هـذه الـبلدان عـلى تـلك الصادرات. أضف إلى ذلك أنه ليس من المحتمل أيضـاً أن تزيـد صادرات الأقـطار العربيـة المدينة التي خفّضت من القيمـة الخارجيـة لعملتها إلى البلدان الاشـتراكية، لأن واردات تلك البلدان تخضع أساساً للتخطيط المركزي الشامل، ولا تتأثر كثيـراً بحركـات الأسعار العـالمية، ناهيك عن ضآلة التعامل التجاري أصلاً مع هذه البلدان.

ب ـ يتطلب نجاح التخفيض في زيادة الصادرات، فضلاً عن توافر شرط مرونة الطلب العالمي، ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عـالية من المـرونة. وفحـوى هذا الشرط هو ضرورة قابليـة الإنتاج المحـلي لسلع التصديـر للزيادة ـ عقب حـدوث التخفيض ـ لكي يواجه النمـو المتوقـع في حجم الصادرات. وفي اعتقـادنا أنـه ليس من المتصور في حـالة

---

(٦١) إن التـأثير الايجـابي لسياسـة التخفيض في حصيلة صادرات الـدولة، يتـطلب زيادة الانتـاج المحلي لسلع التصدير بنسبة تزيد عن نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، بحيث توجّه هذه الزيادة إلى التصدير. وذلك بافتراض أن مستوى الاستهلاك المحلي لهذه السلع لن يزداد. للاحـاطة بتفـاصيل هـذه النتيجة، انـظر: زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، ص ٤٠٩ ـ ٤٢٠.

الأقطار العربية المدينة تحقيق هذا الشرط. فالبنسبة للسلع الزراعية القابلة للتصدير، التي تحتاج زراعتها إلى فترات قصيرة (مواسم) خلال السنة (كالقطن والأرز، مثلاً) فإن محدودية الرقعة الزراعية تُعدّ قيداً على توافر هذا الشرط، بسبب الاهمال الذي لاقاه القطاع الزراعي عموماً في العقدين الماضيين. وإذا زاد الانتاج من تلك السلع فسوف يكون ذلك، في غالب الأحوال، على حساب نقص المحاصيل الأخرى التي قد تكون ضرورية لتغطية حاجات الاستهلاك الحالي المحلي. كما أنه ليس من المتصور في حالة السلع الزراعية التي تحتاج إلى وقت طويل لتؤتي ثمارها (زراعة الأشجار بالنسبة للبنّ والصمغ والموز والحمضيات والزيتون . . . إلى آخره) أن يستجيب عرضها الكلي للزيادة في الأجل القصير. إن زيادة الانتاج الزراعي الموجه للتصدير سوف يرتبط أساساً، ليس بتخفيض قيمة العملة، وإنما بإحداث دفعة قوية للتنمية الزراعية. أما فيما يتعلق **بالسلع الصناعية** القابلة للتصدير (منتجات الصناعات التحويلية)، فإن الأثر الإيجابي لسياسة التخفيض في زيادة تصدير هذا النوع من السلع إنما يتوقف على مدى مرونة عرض هذا السلع، أي مدى استجابتها للزيادة عقب حدوث التخفيض لمواجهة الطلب العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا، بالطبع، تمتع الطلب بالمرونة، أصلاً. حقاً، إن الطاقات العاطلة الموجودة حالياً في معظم فروع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية المدينة قد تشكّل إمكانات معيّنة لزيادة حجم الانتاج لمواجهة احتياجات التصدير. ومع ذلك، نسارع إلى القول، إن التأمل في واقع هذه الصناعات يدل على أن تلك الطاقات لن تستجيب مباشرة للزيادة التي تحدث في الطلب العالمي حينما تنخفض أسعار الصادرات بعد حدوث التخفيض. ذلك أن تحقيق هذه النتيجة يتطلب، أساساً، معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود عطل في هذه الطاقات. وهي، في رأينا، متعددة. وربما لا يمثّل قصور الطلب السبب الرئيسي في جملة هذه الأسباب. وفي هذا الخصوص تختلف طبيعة مشكلة الطاقات العاطلة في الصناعات التحويلية في البلدان المتخلفة عن طبيعة مشكلة الطاقات العاطلة لتلك الصناعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ذلك أنه إذا كان قصور الطلب يمثل السبب الجوهري في عطل تلك الطاقات، في تلك البلدان، بحيث تستجيب تلك الطاقات للانتظام في دولاب الانتاج القومي حالما يتوافر لها الطلب الكافي. إلّا أننا نعتقد أن الطاقات العاطلة في الصناعات التحويلية في الأقطار العربية المدينة - بوضعها الحالي - ليست مؤهلة للاستخدام السريع والمباشر، حتى لو توافر لها الطلب الكافي. إذ تحتاج هذه الطاقات إلى تجديد مادي وتقاني؛ إنها تحتاج إلى موارد حقيقية لكي تدعمها وتكملها وتؤهلها للانتظام في التشغيل. وحاصل القول، إذاً: **إن العبرة في زيادة حجم وقيمة الصادرات في حالة الأقطار العربية المدينة لا تكمن في تخفيض أسعارها** (مقومة بالنقد الأجنبي) **لحفز الطلب العالمي عليها بالزيادة** (إذا افترضنا تمتعه بالمرونة)، **وإنما العبرة، أساساً، في رفع قدرة اقتصادات هذه الأقطار على الإنتاج من أجل التصدير**. وتلك في الحقيقة قضية ليست سعرية، وإنما في الدرجة الأولى، قضية الإسراع في رفع مستوى الانتاجية وفي إحداث دفعة تنموية شاملة للقطاع المنتج للتصدير.

ج - يضاف إلى ما تقدّم، أن سياسة التخفيض، لكي تنجح في إحداث أثر طيّب على

زيادة صادرات الدولة (إذا ما توافر الشرطان السابقان) تتطلب استقراراً واضحاً في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع هذه الأسعار عقب حدوث التخفيض. ذلك أنه إذا قام البلد بتخفيض قيمة عملته بنسبة معينة، ثم ارتفعت الأسعار المحلية بعد ذلك بالنسبة نفسها، فإن ذلك يعني أن السعر الذي يشتري به المستورد الأجنبي لم يتغير. وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد. ولا حاجة بنا لأن نؤكد أن هذا الشرط غائب تماماً في حالة الأقطار العربية المدينة. ذلك أن الاحصاءات تشير رغم عدم دقة الأرقام، إلى أن تلك الأقطار تتعرض منذ فترة طويلة لموجات عاتية من التضخم. ناهيك عن أن لسياسة التخفيض آثاراً تضخمية واضحة لا يمكن تجنبها في ضوء أحوال هذه الأقطار. كما أن ارتفاع أسعار الواردات للسلع الوسيطة الضرورية للقطاع المنتج للتصدير والذي سيحدث حتماً عقب حدوث التخفيض، سيدفع بتكاليف الانتاج المحلية في هذا القطاع نحو الارتفاع[٦٢]. ومن المحتمل جداً أن ترتفع الأجور المحلية بسبب ارتفاع نفقات المعيشة. ولهذا لن يتحسن المركز التنافسي لصادرات البلد فيما يتعلق بتكاليف الانتاج.

د ـ والشرط الرابع الواجب توافره لإنجاح سياسة التخفيض في زيادة الصادرات يتمثل في ألّا تقابل سياسة التخفيض بتدابير مماثلة من البلدان الأخرى التي تنتج سلعاً تصديرية متشابهة. ذلك أنه إذا خفّضت البلدان الأخرى قيم عملاتها، فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمي إليها، وبخاصة إذا كانت التخفيضات التي قامت بها أكبر من ذلك التخفيض الذي قام به البلد المعيّن. ويزداد الوضع حرجاً إذا كانت تكاليف الإنتاج في تلك البلدان أقل من نظيراتها في ذلك البلد، فتفقد سياسة التخفيض فاعليتها في زيادة صادرات البلد. وقد يضطر المسؤولون إلى إحداث مزيد من التخفيضات لمواجهة هذا الموقف. وتدخل إذ ذاك البلدان المتخلفة التي تلجأ إلى هذه السياسة حرب التخفيضات مع البلدان الأخرى، وهو أمر يضر في النهاية بمصالح هذه البلدان. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن **تخفيض قيمة الجنيه المصري وقيمة الجنيه السوداني، وهو ما حدث فعلاً في السنوات الخمس الماضية، من شأنه أن يخلق وضعاً تنافسياً تناحرياً بين صادرات القطن المصرية وصادرات القطن السودانية، وبخاصة إذا ما علمنا أن ثمة تشابهاً كبيراً بين نوعية القطن المصري والقطن السوداني وجودته.**

وخلاصة ما تقدم، أن سياسة التخفيض هي، بالتأكيد، إجراء غير مضمون في زيادة صادرات الأقطار العربية المدينة، بسبب الغياب الكامل للشروط الواجب توافرها لإنجاح هذه السياسة. ناهيك عن أن تطبيق تلك السياسة إنما يحدث الآن في بيئة دولية غير مؤاتية إطلاقاً (ظروف الكساد التضخمي وتقلب أسعار الصرف). ومن هنا فإن الدولة التي تسرّعت

---

(٦٢) D.M. Schydlowsky, «Alternative Approaches to Short-term Economic Management in Development Countries,» in: Killick, *Adjustment and Financing in the Developing Countries*, pp. 105-135.

في تطبيق هذه السياسة تحت وهم زيادة صادراتها إنما كانت في الحقيقة تجري وراء سراب. وتشير الدلائل، فعلاً، إلى أن البلدان التي طبقت هذه السياسة في ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي لم تحقق أية نتائج طيّبة في هذا المجال. كما أن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه البلدان لم يكن لها أية علاقة إطلاقاً بالتخفيض الذي حدث في القيمة الخارجية لعملات تلك البلدان[٦٣].

٢ ـ هل ينجح التخفيض في إنقاص واردات الأقطار العربية المدينة؟

أما الهدف الثاني الذي تبتغيه سياسة التخفيض لعلاج الخلل بميزان المدفوعات، فهو إنقاص الواردات، بدعوى أن التخفيض سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، (مقوّمة بالنقد المحلي) ـ على الأقل بنسبة التخفيض نفسه، إذا افترضنا ثبات أسعارها عالمياً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ومن ثم تقليل الواردات منها. والحق أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توافر شروط معينة. فإذا غابت تلك الشروط، يُصبح من الوهم، إذاً، أن نعلق الآمال على فاعلية تلك السياسة في هذا المجال. ولنتفحّص الآن جيداً هذه الشروط ومدى توافرها في الأقطار العربية المدينة:

أ) **ينبغي أن يتمتّع الطلب المحلي على الواردات بقدر كاف من المرونة**، بمعنى أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة (هي نسبة التخفيض) يجب أن يجرّ معه انخفاضاً بنسبة أكبر في طلب المقيمين على هذه السلع، مما يحدّ، بالتالي، من استيرادها. ومن الممكن أن يحدث ذلك لو توافرت شروط معينة. ومن أهم هذه الشروط أن يكون جهاز الانتاج المحلي منتجاً لسلع بديلة، أو أقرب إلى الإبدال، للسلع الأجنبية المستوردة، بحيث يمكن للمقيمين في البلد أن يتحولوا إلى شراء الانتاج المحلي البديل الذي يتمتع بأسعار أرخص. كما أن ذلك يكون ممكناً لو أن في مقدور الاقتصاد القومي أن يعيد توزيع موارده الاقتصادية على نحو سريع، لكي تزداد الموارد المخصصة لانتاج السلع المحلية البديلة للواردات، ويمكن تصور انخفاض الواردات في حالة السلع المستوردة التي يستطيع المقيمون تخفيض استهلاكهم منها بسهولة دون أن تتأثر مستويات معيشتهم.

والواقع أن تلك الشروط غائبة تماماً في حالة الأقطار العربية المدينة. فمن ناحية أولى، نجد أن هيكل واردات هذه الأقطار يوضح لنا، أن هناك أجزاء هامة منه لا تنتج، أو لا يمكن إنتاجها محلياً ـ على الأقل في الأجر القصير والمتوسط. وكثير من هذه الواردات تعد من الأمور الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية والأدوية ومواد الطاقة وقطع الغيار. ومن ثم ليس من المتوقع أن ينخفض الطلب المحلي على تلك الواردات حتى بعد أن ترتفع أسعارها عقب حدوث التخفيض، إلاّ إذا قبل المسؤولون خطر حدوث مشاكل

---

(٦٣) حول حالة مصر في هذا الخصوص، انظر: زكي، «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ ـ ١٩٨١): حصاد التجربة واحتمالات المستقبل».

واضطرابات اجتماعية (انظر هيكل واردات الأقطار العربية المدينة في الجدول رقم (٣ - ٢٠)). بل إن هناك أقطاراً عربية، مثل سوريا، شكّلت فيها الواردات من السلع الوسيطة اللازمة لتنفيذ برامج الانتاج ما يزيد على ضعف إجمالي الواردات. ومن هنا فإن الضغط على هذا النوع من الواردات غير وارد أصلاً، وإلاّ توقفت عجلات كثيرة في دولاب الانتاج المحلي.

جدول رقم (٣ - ٢٠)

الهيكل السلعي لواردات الأقطار العربية المدينة

(نسب مئوية)

القطر والسنة	أغذية	مواد خام زراعية	وقود	خامات أولية ومعادن	سلع مصنّعة	سلع غير محددة
الأردن (١٩٨٦)	١٧,٥٨	٧,٤٤	٣٠,٩٠	١٠,٢٦	٢٢,٣٣	١,٤٨
تونس (١٩٨٦)	١٤,٣٨	٣,٨٧	٦,٨١	١١,٩٥	٦٠,٠٠	٢,٩٩
الجزائر (١٩٨٥)	٢٥,٤٢	٣,٦٠	١,٨٨	٧,٩٣	٦١,١٥	٠,٠٢
السودان (١٩٨١)	١٩,٢٦	٢,١٠	١٩,٠٧	٤,٩٧	٥٤,١٤	٠,٤٥
سوريا (١٩٨٤)	١٨,٨٢	٢,٦٧	٣٤,٣١	٨,٧٢	٣٥,٤٨	—
الصومال (١٩٨١)	٢٠,٢٧	٦,٣٤	٢,١٩	١,٥٤	٦٨,٩٩	٠,٦٧
لبنان (١٩٧٧)	٢٢,٠٩	٢,٣٤	٧,٦٣	١٤,٩٣	٥٢,٩٨	٠,٠٣
مصر (١٩٨٦)	٣٠,٠٢	٤,٨٧	٣,٤١	٩,٦٠	٥٢,٠٧	٠,٠١
المغرب (١٩٨٦)	١٥,٨٩	٥,٩٩	١٥,٧٠	١٢,٩٢	٤٩,٤٦	٠,٠٣
موريتانيا (١٩٨٠)	٢٩,٥٧	٠,٧٥	١٤,٠٠	٤,٤٨	٤٧,٨٥	٣,٣٤
اليمن الديمقراطية (١٩٧٧)	١٦,٨٧	١,٢١	٤٦,٦٣	١,٣٩	٣٣,٩٠	—
اليمن العربية (١٩٨١)	٣١,٩٨	٠,٢٣	٨,٢٨	٤,٧٤	٥٣,٩٤	٠,٨٣

(—) غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥٨ - ١٧٩.

هذا لا يعني بالطبع، أن كل واردات الأقطار العربية المدينة هي من النوع الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه. ذلك أن هناك كمّاً لا بأس به من تلك الواردات، يمثل سلعاً وخدمات ترفية وتفاخرية، يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة. بيد أن الطلب على هذا النوع من الواردات يتسم بأنه على قدر كبير من عدم المرونة إزاء ما يحدث في أسعارها. ذلك أنه مهما ارتفعت أسعار الواردات من هذه السلع، فليس من المتوقع أن يطرأ انخفاض كبير في الطلب عليها من جانب مستهلكيها، لأن المنفعة الشخصية التي يحصل عليها مستهلكو

هذه السلع تعتبر دالة في مدى ارتفاع أسعارها ندرتها في المجتمع. ومن هنـا يصبح من العبث أن نعـوّل على سيـاسة التخفيض لإنقـاص هذا النـوع من الـواردات. ويكـون من الأفضـل والمنطقي البحث عن سياسات أخرى ذات فاعلية مؤكدة، مثل الرقابة المباشرة عـلى الواردات (عن طريق نظام الحصص، مثلاً، أو تطبيق الرسوم الجمركية المانعة). وتجدر الإشارة هنا إلى أن احصاءات التجارة الخارجية تشير إلى أنه على الرغم من التخفيضات التي حدثت في سعـر الصرف للجنيه المصري والجنيه السوداني، فقد زاد الاستيراد الكمالي (مثـل سيارات السياحـة الخـاصـة، والسلع الكهـربـائيـة، إلى آخـره) عـلى نحـو أكـثر ممـا كـان عليـه قبـل حـدوث التخفيضات.

وفي ما يتعلّق بإمكـانية زيـادة الانتاج المحلي للسلع البديلة للواردات من خـلال إعادة تخصيص عـوامـل الانتـاج حتى يمكن مـواجهـة زيـادة الـطلب المحلي عـلى الانتـاج البـديـل للواردات، فذلك أمر مشكوك فيه تماماً، وبخاصة في الأجل القصير. فربما يتطلب الانتـاج في القطاع المنتج للسلع البديلة للواردات توافـر صفات نـوعية خـاصة لعـوامل الانتـاج المشتغلة فيه. وقد يكون من الصعب توافر هذه العوامل بتلك الصفـات، وقد يتنـافس المنتجون المحليـون على عوامل الإنتاج المطلوبة وذات العرض المحدود، فترتفع أجورها وعوائدها. وبذلك ترتفع تكاليف الانتاج المحلية، وبالتالي السعر النهـائي للمستهلك. وقد لا تكـون الفروق السعـرية بين الأسعار المحلية للسلع المستوردة بعد ارتفاع سعرها عقب التخفيض وبـين أسعار الانتـاج المحلي البديل، مرتفعة ولا تعطي فـروق الجودة. وإذا حـدث ذلك، فسـوف يتحول الـطلب المحلي من جديد إلى التزايد نحو الواردات[٦٤].

وليس هناك في الأقطار العربية المدينة مجرّد مثال واحـد، يؤكد أنـه بعد تخفيض قيمـة العملة حـدث مثل هـذا التحول في تـوزيع المـوارد الاقتصاديـة لصـالـح المنتجـات البـديلة للواردات لكي يقلّ حجم المستورد الذي تنافسه. بل العكس هو الذي حدث. فالصناعات المحلية التي كانت تنتج سلعاً توجَّه للسوق المحلي وتفي باحتياجاته، تمّ تحطيمها تحت المنافسة الشـديـدة التي تعـرضت لهـا في ظـل بـرامـج الاستقـرار الاقتصـادي التي فـرضت تـطبيق التخفيض، وفي الوقت نفسه تحرير تجارة الواردات من القيود.

ب) أمـا الشرط الثاني الـذي ينبغي توافـره لكي تنجح سيـاسة التخفيض في الحـد من حجم الـواردات، فيتمثّل في ضرورة كـون مرونـة عرض الـواردات كبيرة[٦٥]. وفحـوى هـذا الشرط، هو ألاّ يلجأ المصدّرون الأجانب إلى تخفيض أسعـار سلعهم التي يصدّرونها إلى البلد الذي قام بتخفيض قيمة عملته. ذلك أنه لو خفّض المصدرون أسعار سلعهم (مقوّمة بالعملة الأجنبيـة) بالنسبـة نفسها التي خفّض بهـا البلد قيمة عملتـه، فـإن ذلـك يؤدي إلى أن تـظل الأسعار المحلية للواردات كما هي، وبالتالي لن يقلّ الطلب عليها. وهذا أمر يمكن تصـوره لو

---

(٦٤) زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، ص ٥٧٧.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٧٧ ـ ٥٧٨.

كانت السوق المحلية للبلد الذي خفّض قيمة عملته يمثّل وزناً نسبياً مهماً في استيعاب اجمالي صادرات المصدّرين (المنتجين) الأجانب. كما أن سياسة الإغراق (Dumping) التي تطبّقها كثير من الشركات الانتاجية في البلدان الرأسمالية، سوف تحدّ من فاعلية التخفيض في التقليل من الواردات[٦٦].

تلك هي باختصار شديد، الشروط العامة التي ينبغي توافرها لكي تنجح سياسة التخفيض في إصلاح الخلل الموجود في ميزان المدفوعات. ورأينا كيف أن تلك الشروط غائبة تماماً في حالة الأقطار العربية المدينة. **ولهذا كانت الحكمة الاقتصادية تتطلب من البلدان التي قبلت أن تخفّض من قيمة عملاتها، أن تقوم أولاً بإجراء دراسات شاملة ودقيقة لكي تتأكد من توافر هذه الشروط، قبل أن تتسرع في قبول «نصائح» صندوق النقد الدولي وتعلّق الآمال على جدوى التخفيض في حفز الصادرات وترشيد الواردات. فالصندوق في تلك النصائح، لا يفرّق بين بلد متقدم ربما تصلح له هذه السياسة، وبين بلد متخلف وفقير تضرّ به هذه السياسة.**

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلدان التي طبّقت سياسة التخفيض، لم تخفّض قيم عملاتها بنسب معقولة أو طفيفة - حتى ولو على سبيل التجربة في باديء الأمر - بل قامت بتخفيضات بنسب مرتفعة للغاية، ولأكثر من مرة، في غضون فترات زمنية قصيرة. ولننظر الآن إلى حالة مصر والسودان لنعرف إلى أي مدى تدهوى سعر الصرف فيها بنسب هائلة، وفي آمادٍ زمنية قصيرة نسبياً.

ففي حالة مصر (انظر الجدول رقم (٣ - ٢١)) يمكن للمرء أن يرصد بوضوح تام كيف تدهور سعر الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، سواء أكان ذلك مقاساً بسعر البنك أم بسعر السوق السوداء (التي أصبحت في الحقيقة بيضاء)، وبالذات، خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ حتى شباط/ فبراير ١٩٨٩، وهي الفترة التي زادت فيها اتصالات مصر مع صندوق النقد الدولي والوصول معه إلى اتفاق بشأن ما يُسمى «إصلاح المسار الاقتصادي». فكيف إذا علمنا أنه في غضون هذه الفترة تدهور سعر البنك للجنيه من ١,٢٥ جنيه للدولار الواحد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ إلى ٢,٣٦ جنيه للدولار في شباط/ فبراير ١٩٨٩، وبنسبة تدهور تقدّر بحوالى ٨٨,٨ بالمائة. أما سعر السوق السوداء فقد ارتفع من ١,٥٠ جنيه للدولار إلى ٢,٥٢، وبنسبة تدهور تُقدّر بحوالى ٦٨ بالمائة، على التوالي في غضون تلك الفترة. ورغم أن مقرري السياسة الاقتصادية في مصر كانوا يعتقدون أن التخفيض الذي انطوى عليه إنشاء ما يسمى «السوق الحرة للصرف الأجنبي» التي أسست في عام ١٩٨٧، مع تخفيض سعر الصرف وتعويمه في هذه السوق (جزئياً) وبشكل يومي، سوف يقضي على السوق السوداء للنقد الأجنبي، إلاّ إذا أذعنت مصر لضغوط الصندوق وألغت مجمع النقد الأجنبي في البنك المركزي وقبلت سياسة التعويم الحرة. ففي هذه الحالة ستصل مصر إلى ما

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.

جدول رقم (٣ ـ ٢١)

تطور سعر الصرف: دولار/ جنيه مصري خلال الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ وشباط/ فبراير ١٩٨٩

التاريخ	سعر البنك[١]		سعر السوق السوداء		الفرق بين السعرين بالقروش	نسبة الفرق إلى سعر صرف البنك (نسبة مئوية)
	سعر الصرف	الرقم القياسي	سعر الصرف	الرقم القياسي		
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢	٠,٣٩	١٠٠	٠,٣٩	١٠٠	–	–
أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣	٠,٥٩	١٥١	٠,٧٠	١٧٩	١١	١٨,٦
شباط/ فبراير ١٩٧٥	٠,٦٤	١٦٤	٠,٧٥	١٩٢	١١	١٧,٢
أيار/ مايو ١٩٧٦	٠,٦٩	١٧٠	٠,٨٠	٢٠٥	١١	١٥,٩
تموز/ يوليو ١٩٧٦	٠,٧٧	١٩٧	٠,٨٠	٢٠٥	٣	٣,٩
كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩	٠,٧٧	١٩٧	٠,٨٥	٢١٨	٨	١٠,٣
تموز/ يوليو ١٩٨١	٠,٨٤	٢١٥	٠,٩٠	٢٣٠	٦	٧,١
نيسان/ ابريل ١٩٨٢	٠,٨٤	٢١٥	١,٠٨	٢٧٧	٢٤	٢٨,٥
أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣	٠,٨٤	٢١٥	١,١٧	٣٠٠	٣٣	٣٩,٢
كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥	١,٢٥	٣٢١	١,٥٠	٣٨٥	٢٥	٢٠,٠
أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥	١,٣٤	٣٤٤	١,٧٠	٤٥٨	٣٦	٢٦,٩
آذار/ مارس ١٩٨٦	١,٣٦	٣٤٩	١,٨٥	٤٧٤	٤٩	٣٦,٠
نيسان/ ابريل ١٩٨٩	٢,٤٧	٦٣٣	٢,٧٠	٦٩٢	٢٣	٩,٣

(–) غير متوافرة.

(١) يمثل أسعار السوق الموازية حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، ومن كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، سعر الصرف الموحد وأرقام كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥. تشير قرارات كانون الثاني/ يناير الشهيرة وأرقام أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ وآذار/ مارس ١٩٨٦ إلى التعديلات المعلنة في مجمع البنوك التجارية المعتمدة.

المصدر: الأرقام من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، احتسبت من: **النشرة الاقتصادية** (بنك مصر)، العدد ١ (١٩٨٤)، ص ١٦. أمّا باقي الأرقام فقد جمعت بمعرفتنا من مصادر مختلفة.

يسمى سعر الصرف الموحد، ولكن ذلك ينقلها وبسرعة شديدة إلى «نادي التضخم الجامح» الذي سيعصف بمصر، وبالذات بسكانها الفقراء[٦٧].

---

(٦٧) للإحاطة بمزيد من التفاصيل حول مشاكل سعر الصرف للجنيه المصري وعلاقة ذلك بتفاقم ديون مصر الخارجية، انظر: رمزي زكي، محرر، **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها** (نيقوسيا: دار الشباب، ١٩٨٧)، ص ٤١ ـ ١١٢.

أما في حالة السودان فإن الوضع أسوأ والصورة أكثر قتامة. ففي ضوء أزمات النقد الأجنبي التي تفاقمت في الفترة الأخيرة من حكم نُميري واستمرت بعد الانتفاضة الشهيرة للشعب السوداني، كثفت الادارة السودانية اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي، ورضخت لأكثر من تخفيض، وبنسب مرتفعة للغاية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢٢)) مع القبول باستمرار معالم الفوضى الاقتصادية نفسها المسماة سياسة الانفتاح الاقتصادي. وليس ثمة حاجة للتأكيد على أن هذا التدهور السريع في قيمة الجنيه السوداني كانت له علاقة وثيقة باستفحال موجة التضخم في السودان في الآونة الأخيرة، التي نقلته بالفعل إلى حالة «التضخم الجامح» بكل ما يحمله هذا المصطلح من معانٍ قاسية[٦٨].

ومهما يكن من أمر، فإن الحجة الأساسية التي يستند إليها خبراء صندوق النقد الدولي في إصرارهم على ضرورة التخفيض، كعلاج للاختلال الخارجي والاختلال الداخلي في البلد

جدول رقم (٣ ـ ٢٢)

تخفيضات الجنيه السوداني خلال الفترة

١٩٧٨ ـ ١٩٨٧

السنة	سعر الصرف	نسبة التخفيض (نسبة مئوية)
حتى ١٩٧٨/٦/٧		
١٩٧٨/٦/٨	الدولار الأمريكي = ٠,٣٦٠	ـ
١٩٧٨/٨/٨	الدولار الأمريكي = ٠,٤٠٠	-١٠,٢٧
١٩٧٩/٩/١٥	الدولار الأمريكي = ٠,٥٠٠	-٢٠
١٩٨١/١١/١٩	الدولار الأمريكي = ٠,٩٠٠	-٤٤,٤٥
١٩٨٢/١١/١٥	الدولار الأمريكي = ١,٣٠٠	-٣٠,٧٨
١٩٨٥/٢/١٢	الدولار الأمريكي = ٢,٥٠٠	-٤٧,٩٨
١٩٨٧/٨/٣	الدولار الأمريكي = ٤,٥٠٠	-٤٤,٤

المصدر: تقارير بنك السودان، نقلاً عن: عبد المحسن مصطفى صالح، «صندوق النقد الدولي في السودان: اقتصاديات الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩/ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨**، تحرير رمزي زكي (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩)، ص ٣٣٧.

(٦٨) عبد المحسن مصطفى صالح، «صندوق النقد الدولي في السودان: اقتصاديات الفترة ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٥/٨٤،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة «السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي،» الكويت، ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

المدين، تتمثل في زعمهم بأن سعر الصرف المغالى فيه الذي يسود في غالبية البلدان المتخلفة المدينة إنما يعوق عملية توزيع وتخصيص الموارد على نحو أمثل. ذلك أن سعر الصرف يمكن النظر إليه على أنه يعكس العلاقة بين متوسط سعر عوامل الانتاج الأجنبية ومتوسط سعر عوامل الانتاج المحلية. ومن هنا فإن تحديد هذا السعر عند مستوى مغالى فيه، إنما يعني مساواة متوسط أسعار عوامل الانتاج المحلية بمتوسط أسعار عوامل الانتاج الأجنبية، بالرغم من اختلاف مستوى الانتاجية بين هذه العوامل. ولهذا لا يسمح هذا السعر بإيجاد الفرص لقوى السوق لأن تعمل عملها في النظام لكي تتوزع الموارد على مختلف الاستخدامات بما يحدث تناسباً بين أسعارها ومستوى انتاجيتها. وهو أمر يضر بعمليات التخصص وتقسيم العمل الدوليين. كما أن سعر الصرف المغالى فيه يخلق صعوبات مختلفة في تقويم المشروعات بالنسبة للأجانب، ويصعب عليهم تقدير معدلات أرباحهم. . . إلى آخر هذه الحجج. وبناء على هذا المنطق، يزعم خبراء صندوق النقد الدولي وأنصار سياسة التخفيض، أنه يتعين على البلد المدين الذي يواجه صعوبة في سداد ديونه، أن يعيد النظر في سعر الصرف لعملته الوطنية بحيث يهبط بهذا السعر إلى المستوى التوازني أو الحقيقي. فذلك الهبوط كفيل بأن يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات، ويرفع من قدرة البلد المدين على مواجهة التزاماته الخارجية، ويزيد من قدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية الضرورية لتسوية العجز في الحساب الجاري، بشكل طوعي.

ولن نخوض في جدل نظري حول هذا الزعم، فربما كان تحليلنا السابق كافياً لهذا الغرض. ولكن يعنينا، أساساً، أن نتعرض لخرافة ما يسمى سعر الصرف التوازني. ولا نجد أبلغ من كلمات جوان روبنسون (Joan Robinson) في هذا الصدد حينما تخلص إلى القول، إن سعر الصرف التوازني ليس إلاّ وهماً، ولا سبيل للوصول إليه إلاّ في ضوء عدد كبير من المتغيرات والظروف الاقتصادية للبلد، وفي ضوء تحديد هدف واضح ومعلوم. ولنقرأ الآن ماذا تقول[٦٩]:

من الواضح أنه لا يوجد سعر صرف توازني واحد يتوافق مع المعدل التوازني لحالة معينة من وسائل وطلبات العالم. ففي أي حالة معينة هناك سعر صرف توازني متوافق مع كل سعر صرف، ضمن نطاق واسع، يمكن تحويله إلى سعر الصرف التوازني عبر تغيير نسبة الفائدة بشكل مناسب. إضافة إلى ذلك، يمكن جعل سعر الصرف منسجماً مع أي سعر فائدة، شرط أن تغير الأجور بشكل وافٍ. فمقولة سعر الصرف التوازني إذاً ليست إلا وهماً. كما أن سعر الصرف ونسبة الفائدة ومستوى الطلب الحقيقي ومستوى الأجور تتفاعل فيما بينها كالطابات في «طاسة مارشال». ولا يمكن تحديد قيمة أي من هذه المؤشرات ان لم تعط قيمة كل المؤشرات الباقية.

وما أبلغ هذه الفقرة في الرد على أنصار التخفيض!

---

(٦٩) Robinson, *Essays in the Theory of Employment,* Part III.

٣ ـ آثار التخفيض على الخطة ومتغيراتها

لئن كنا قد أمطنا اللثام فيما تقدّم عن عدم جدوى التخفيض في علاج الخلل الموجود في موازين مدفوعات الأقطار العربية المدينة، بحيث يصبح السعي إلى هذا العلاج مثل حالة الظمآن الذي يلهث جرياً في الصحراء وراء سراب كاذب ـ ناهيك عن أن التخفيض يضر بحصيلة الصادرات ويجعل التحكم في الواردات صعباً للغاية، مما يفاقم من الخلل الخارجي ـ فإن للتخفيض آثاراً أخرى، تزلزل بعنف شديد عملية التخطيط الاقتصادي، وتعيد ترتيب الديار من الداخل على نحو لم يعهده الاقتصاد القومي من قبل، وعلى نحو يعج بالكثير من المشاكل والأخطار التي لم تكن موجودة قبل التخفيض. وسنحاول الآن ايجاز تلك الآثار فيما يلي:

ـ لعل أخطار الآثار التي تنجم عن عملية التخفيض **ما يواكبها من تضخم**، رغم أن نجاح سياسة التخفيض، نظرياً، يفترض ضرورة استقرار الأسعار المحلية وإلّا فقدت فاعليتها. وقد انتقد نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor) سياسة التخفيض في ضوء ظروف البلدان المتخلفة، وخلص إلى أنه من الأرجح أن ينتهي التخفيض الكبير في العملية بانتاج علاقات الأسعار الأولى نفسها على حساب قدر كبير من التضخم الإضافي[٧٠]، ولما كان التضخم يؤثر تأثيراً سيئاً على ميزان المدفوعات[٧١]، فإن الأمر ينتهي بالاقتصاد القومي الذي خفّض قيمة عملته إلى وضع أسوأ من حيث توازن مدفوعاته الخارجية من ذلك الوضع الذي كان سائداً قبل حدوث التخفيض. وعموماً، فإن الضغوط التضخمية التي يفجرها التخفيض تتمثل في ما يلي:

أ) ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، وهو ما يؤثر على النفقات الضرورية للمعيشة.

ب) ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستوردة، وهو الأمر الذي يدفع بتكاليف الانتاج المحلية نحو الارتفاع[٧٢].

ج) زيادة طلب المقيمين في البلد على السلع المحلية البديلة، أو الأقرب إلى الإبدال، للسلع المستوردة. فإذا لم تكن هناك طاقات عاطلة، تصلح للتشغيل مباشرة، وإذا لم تكن هناك مرونة في إعادة توزيع وتخصيص الموارد على نحو سريع لزيادة هذا النوع من المنتجات،

---

(٧٠) نيكولاس كالدور، «تخفيض قيمة العملة والتكيف في البلدان النامية،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٠، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٧١) رمزي زكي، **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو**، مذكرة خارجية؛ ٩٦٦ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٦٦).

(٧٢) حول محاولة حساب هذا الأثر في حالة الاقتصاد السوداني، انظر: سليمان هاشم محمد، **سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على تكاليف منتجات الصناعة التحويلية في السودان** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١/١٩٨٢).

فإن ثمة اختلالاً واضحاً سيحدث بين قوى الطلب وقوى العرض لهذه السلع مما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع.

د) ستزداد حدة التضخم إذا زاد الطلب العالمي على سلع التصدير التي يوزع انتاجها بين التصريف الداخلي والتصريف الخارجي (كالسلع والمنتجات الزراعية الغذائية)، هذا في الوقت الذي يصعب فيه زيادة انتاجها في الأجل القصير أو المتوسط.

هـ) من المتوقع أن تزداد دخول المصدّرين والمنتجين للسلع البديلة للواردات. وقد يتزايد دخل الحكومة من الضرائب. ولذا فمن المحتمل أن تجر الزيادة في الدخل زيادة واضحة في الطلب الاستهلاكي[٧٣] على المنتجات المحلية أو المستوردة.

و) ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية المستوردة، ومن هنا تزداد النفقة الاستثمارية في المشروعات المدرجة في الخطة أو في تلك التي سيقوم بها القطاع الخاص بعيداً عن الخطة.

ز) سينجم عن التخفيض، وبخاصة إذا كان يحدث من حين لآخر وتسبقه مناقشات علنية، موجة من المضاربات وتغذية للتوقعات التضخمية، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار للأسعار واتجاهها دوماً نحو الارتفاع.

تلك هي الضغوط التضخمية المصاحبة للتخفيض. ولا حاجة بنا لأن نؤكد أن **للتضخم آثاراً سلبية للغاية على النمو الاقتصادي عموماً[٧٤] وعلى عملية التخطيط الاقتصادي خصوصاً**. فهو يضرّ بالادخار والاستثمار وبميزان المدفوعات، ويجعل خطة التنمية الموضوعة غير قابلة للتنفيذ بسبب ارتفاع النفقات الجارية والاستثمارية، ويصبح من الصعب التنبؤ بها مستقبلاً. ناهيك عن أنه يؤثر تأثيراً سيئاً على عملية تخصيص وتوزيع الموارد التي تقع تحت سيطرة القطاع الخاص، إذ يهرع هذا القطاع في ظروف التضخم إلى الاستثمار

---

(٧٣) تعرف هذه النتيجة بـ «أثر الدخل» الناشيء عن التخفيض. ويقول أنصار سياسة التخفيض انه يجب الحيلولة دون زيادة الطلب الاستهلاكي عند تطبيق تخفيض قيمة العملة. كما أنه من الضروري، في بداية الأمر، المحافظة على الانفاق الكلي في الاقتصاد القومي عند مستوى ثابت، وإلاّ فشل التخفيض في علاج الاختلال الداخلي. بيد أنه لما كانت خطط التنمية تستهدف عادة زيادة حجم التوظف والاستثمار، الأمر الذي يعني أنها تنطوي، بالضرورة، على زيادة حجم الانفاق القومي، فإن نجاح سياسة التخفيض يتطلب، إذاً، في ضوء الحرص على تنفيذ أهداف الخطة، ضرورة ضغط الانفاق الاستهلاكي. انظر في هذا المجال:
Fritz Machlup, «Relative Prices and Aggressive Spending in the Analysis of Devaluation,» *American Economic Review* (June 1955), pp. 255-278; S.S. Alexander, «Effects of a Devaluation: A Simplified Synthesis of Elasticities and Absorption Approach,» *American Economic Review* (March 1959), pp. 22-42, and S.C. Tsiang, «The Role of Money in Trade-balance Stability: Synthesis of the Elasticity and Absorption Approaches,» *American Economic Review* (December 1961), pp. 912-936.

(٧٤) زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، حيث يفصّل المؤلف أثر التضخم في النمو الاقتصادي في مصر في حقبة السبعينات. انظر أيضاً:
A.P. Thirwall, *Inflation, Saving and Growth in Developing Economics* (London: Macmillan, 1974).

في المجالات الخدمية التي ترتفع فيها معدلات الربح، وتجذبه عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات، إلى آخره. كما أن البلد المصاب بالتضخم عادة ما يكون أقل اغراء لرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن استثمار خارجي مباشر[٧٥]. ولذا، فإن البلد الذي يعلّق آمالاً كبيرة على استقدام هذه الأموال، يجد نفسه عاجزاً عن استقدامها ـ وخصوصاً في المجالات الاستثمارية الحيوية (الزراعة والصناعة) مهما قدّم لها من امتيازات وضمانات. وما سيأتي منها سيحصر نشاطه عادة في المجالات التي تتسم بارتباطها بالقطاع الخارجي (البنوك الأجنبية، الفنادق، السياحة، المناطق الحرة...). وهذا ما تؤكده أيضاً خبرة الأقطار العربية (حالة مصر والسودان).

ـ ومن الناحية الاجتماعية، سيجرّ التخفيض معه تغيرات هامة في توزيع الدخل القومي، إذ إنه يعيد توزيع هذا الدخل لمصلحة أصحاب وسائل الانتاج، وترتفع في ركابه معدلات الأرباح والريع والفائدة، في حين يُضار أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة (كاسبو الأجور والمرتبات) الذين يجدون أنفسهم معرّضين باستمرار لحالة من التدهور الجبري في مستوى معيشتهم من جراء الانخفاض المستمر في دخولهم الحقيقية بسبب التضخم. والتخفيض من هذه الزاوية يغذي حدة التفاوت في توزيع الدخول، بالرغم من كونها حادة أصلاً في الأقطار العربية المدينة، حيث يرتفع النصيب النسبي لأصحاب عوائد حقوق التملّك من الدخل القومي على حساب تناقص هذا النصيب بالنسبة لكاسبي الأجور. وفحوى هذا الأثر، هو أن التخفيض يُعرض أهداف السياسة الاجتماعية التي سارت عليها كثير من البلدان العربية في الماضي لتخفيف المعاناة عن كاهل محدودي الدخل للاهتزاز والاضطراب. بل إنه إذا حرصت حكومات هذه البلدان على تطبيق النهج المقترح والموصى به من قبل صندوق النقد الدولي بضرورة تخفيض الإستهلاك الجاري وترشيد الإنفاق الحكومي، وألقت بعبء هذا التخفيض وذاك الترشيد على تلك الفئات، فإن الأمر الراجح هو أن يتعرّض البلد لكثير من الاضطرابات والهزات، التي من المؤكد، أنها ليست في مصلحة بناء التنمية. **وباختصار يمكن القول، إن «الهدف العزيز» الذي كانت تحرص عليه كل الخطط العربية، وهو رفع مستوى معيشة محدودي الدخل، سيصبح مسألة عزيزة المنال في ظل المناخ العام الخانق ـ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ـ الذي تخلقه سياسة التخفيض التعسفية.** وهكذا يتحول هدف رفع مستوى المعيشة إلى مجرد هدف خيالي على الورق، تحطمه الآليات الصعبة التي يفرزها التخفيض.

ـ **هناك أيضاً نتائج أخرى، لا تقل اهمية عما سبق، تنتج عن سياسة التخفيض، وتؤثر تأثيراً سيئاً عى الخطة، وامكانات تنفيذها، وتخلق لها مصاعب جمة، ونكتفي هنا بسرد هذه النتائج، دون أن نتعرّض لها تفصيلاً:**

(٧٥) Geame S. Dorrance, «The Effect of Inflation on Economic Development,» in: A.N. Agarwalla and S.P. Singh, eds., *Accelerating Investment in Developing Economy* (London: Oxford University Press, 1966).

- التخفيض يؤدي إلى زيادة عبء المديونية الخارجية للبلد.

- التخفيض يؤثر سلبياً على الادخار والاستثمار القوميين.

- التخفيض يجعل معدل التبادل الدولي في غير مصلحة البلد ويزيد من تدهوره.

وصفوة القول إن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة - كما قلنا مراراً في أعمال علمية سابقة لنا[٧٦]، تعدّ من قبيل الحلول المطروحة من وجهة نظر الدائنين. إنها تكفل مصالحهم وتدافع عنها، كما تجعل البلد أكثر انفتاحاً واعتماداً على العالم الخارجي، وتسلب من أجهزة التخطيط والقيادة في الاقتصاد القومي - في ضوء ما يجيء في ركابها من تغيرات - المفاتيح الأساسية التي يمكن بها توجيه دفّة السفينة نحو الوصول إلى بناء التنمية المستقلة، والاعتماد على الذات، وتحقيق التحرر الاقتصادي. ومن هنا ما أحرج الموقف الذي ستواجهه الأقطار العربية المدينة التي انساقت وراء تلك السياسة، تاركة لأسعار صرفها أن تتدهور وتنخفض من حين إلى آخر (انظر الجدول رقم (٣ - ٢٣))، دون أن تعي دروس النظرية وتجارب الواقع وعبرة التاريخ.

تبقى بعد ذلك مسألة مهمة، وهي أنه يجب التفريق بين التدهور الطبيعي الذي يطرأ على سعر الصرف للعملة المحلية في البلد المدين في السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي (السوق السوداء) وبين فرض سياسة التخفيض على البلد المدين من قبل صندوق النقد الدولي ونادي باريس. وهناك من يرى أنه طالما يوجد تدهور في سعر الصرف في السوق غير الرسمية، فإن قبول التخفيض كسياسة متعمدة لا يكون إلّا اعترافاً بأمر واقع[٧٧]، وأنه لا ضرر، إذاً، من قبول التخفيض طالما أنه يعكس الواقع في تلك السوق... ونحن نختلف مع هذا الرأي تماماً.

صحيح أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية، يؤدي، بما يأتي في ركابه من ندرة شديدة في النقد الأجنبي، إلى حدوث تدهور واضح في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وبخاصة إذا كان قطاع التجارة الخارجية لا تسيطر عليه الدولة، أو توجهه بحكمة، وينمو فيه العجز بشكل مستمر. ولكن علينا هنا أن نناقش المسألة في ضوء نظم الرقابة على الصرف التي تسود في غالبية الأقطار العربية المدينة (مصر، السودان، سوريا، تونس...). يجب التفريق بين السوق الرسمية للصرف التي تتم في إطارها النسبة الكبرى من معاملات التجارة الخارجية،

---

(٧٦) زكي: **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**، ص ٥٦٧ - ٥٩٢؛ «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ - ١٩٨١): حصاد التجربة واحتمالات المستقبل،» ودراسات في **أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣)، ص ١٩٩ - ٢٣٩.

(٧٧) انظر تعليق عارف دليله على هذه الدراسة في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن**.

جدول رقم (٣ - ٢٣)

تدهور سعر الصرف في الأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧
(عدد الدولارات المقابلة لوحدة النقد المحلي)

القطر / السنة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأردن	٣.١٣٠٥	٣,٣٢٩٩	٣,٠٢٩٣	٢,٨٣٨٤	٢,٧٥٥٠	٢,٦٠٣٦	٢,٥٣٧٩	٢,٨٥٣٨	٢,٩٥٢٢
تونس	٢,٤٨٥٧	٢,٤٦٠٠	٢,٠٢٥١	١,٦٩٢٩	١,٤٧٣٢	١,٢٨٧٣	١,١٩٨٣	١,٢٥٩٤	١,٢٠٦٧
الجزائر	٠,٢٥٣٢	٠,٢٥٩٥	٠,٢٣١٧	٠,٢١٧٨	٠,٢٠٨٨	٠,٢٠٠٧	٠,١٩٨٩	٠,٢١٢٧	٠,٢٠٦٢
السودان	٢,٨٧١٦	٢,٣٥٤٢	١,٨٦٩٣	١,٠٦٦١	٠,٧٦٩٢	٠,٧٦٩٢	٠,٤٣٧٠	٠,٤٠٠٠	٠,٣٥٥٦
سوريا	٠,٢٧٠٣	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٢٥٤٨	٠,٠٨٩١
الصومال	٠,١٥٨٩	٠,١٥٨٩	٠,١٥٨٩	٠,٠٩٣٠	٠,٠٦٣٣	٠,٠٥٠٠	٠,٠٢٥٣	٠,٠١٣٩	٠,٠٠٩٥
مصر	٢,٥٥٦٥	١,٤٢٨٦	١,٢٥٣٢	١,٢٠٢٤	١,٢٠٢٤	١,٢٠٢٤	٠,٧٦٨٧	٠,٧٤٠٦	٠,٦٦٦٠
المغرب	٠,٢٤٦٨	٠,٢٥٦٥	٠,١٩٣٣	٠,١٦٦٠	٠,١٤٠٦	٠,١١٣٥	٠,٠٩٩٤	٠,١٠٩٨	٠,١١٩٦
موريتانيا	٠,٠٢٣٢	٠,٠٢١٨	٠,٠٢٠٧	٠,٠١٩٣	٠,٠١٨٢	٠,٠١٥٧	٠,٠١٣٠	٠,٠١٣٥	٠,٠١٣٥
اليمن الديمقراطية	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢	٢,٨٩٥٢
اليمن العربية	٠,٢١٩٠	٠,٢١٩٢	٠,٢١٩٢	٠,٢١٩٢	٠,٢١٨٤	٠,١٨٦٨	٠,١٣٥٨	٠,١٠٣٧	٠,٠٩٦٧
لبنان	٠,٤٣٣٠	٠,٣٠٨٤	٠,٢٣١٨	٠,٢١٠٨	٠,٢٢٠٨	٠,١٥٣٦	٠,٠٦٠٩	٠,٠٢٦١	٠,٠٠٤٥
جيبوتي	٠,٠٠٥٨	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦	٠,٠٠٥٦

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧٥ - ١٩٨٧، ص ٨.

وبين السوق السوداء، أو غير الرسمية (أو الموازية) للصرف الأجنبي، والتي يتم من خلالها تمويل بعض معاملات القطاع الخاص (وربما العام). إن الذي يهم الصندوق في هذا الخصوص ليس سعر الصرف في السوق السوداء، فالتدهور في القيمة الخارجية للعملة واقع فيها ومستمر، والسعر يتحدّد فيها بناء على علاقات العرض والطلب، وإنما المهم بالنسبة للصندوق هو ضرورة قبول البلد المدين لتخفيض قيمة عملته بالنسبة للمعاملات التي تتم من خلال السوق الرسمية للصرف. وهذه غالباً ما تشمل تمويل الواردات الضرورية للاقتصاد القومي (كالسلع الغذائية والمواد الوسيطة والسلع الانتاجية، وغير ذلك). وحينما يُذعن البلد ويقبل التخفيض، فإن سعر الصرف الجديد ينسحب أساساً على ما يتم من معاملات في سوق الصرف الرسمية، الأمر الذي يدفع بأسعارها نحو الارتفاع، وعلى نحو ينسف سياسة الدعم وتخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل، كما أن ذلك يؤدي إلى اعادة توزيع الدخل بشكل متفاوت، ويشعل حدة التضخم... إلى غير ذلك من آثار. **وسياسة تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة لا تُعبّر عن أمر واقع، بل تخلق واقعاً جديداً،** يزلزل بعنف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية. وقد أثبتت الخبرة التاريخية أن نتائج ذلك خطيرة للغاية. ذلك أن سعر الصرف، كما نعلم، ليس مجرد سعر عادي، وإنما هو من أخطر الأسعار قاطبة في الاقتصاد القومي كما ذكر قبلاً. ولا يتسع المجال هنا للتوسع في معالجة هذا الموضوع، بيد أنه ربما يكون ما جاء في خصوص هذه النقطة، كافياً حالياً لدعم وجهة النظر التي تعارض التخفيض باعتباره حلاً لمعالجة الاختلال الخارجي.

لقد تطورت القناعة خلال دراسة هذا الموضوع، إلى ضرورة مواجهة هذا الاختلال وما يؤدي إليه من نمو في الاستدانة الخارجية، ليس من خلال تعويم سعر الصرف ورفع القيود عن المعاملات الخارجية وتحرير التجارة الخارجية ـ كما يتمنى صندوق النقد الدولي ـ بل من خلال فرض الرقابة على الصرف وضبط بوابة التجارة الخارجية بما يتناسب وظروف البلد حتى يمكن ادارة أزمة النقد الأجنبي ومواجهة مشكلات المديونية الخارجية، بصورة هادفة ومخططة[٧٨].

٤ ـ «وصفة» الصندوق وتهريب الأموال العربية إلى الخارج

على أن أخطر ما يتمخض عن الوصفة التي يروّج لها صندوق النقد الدولي، وما يواكبها من نمط ليبرالي مفرط، يكاد يغيب فيه تماماً دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، هو تلك الموجات الهائلة من تهريب الأموال إلى خارج حدود البلدان المدينة. وليس من قبيل المصادفة، أن البلدان المدينة التي قبلت وصفة الصندوق هي من أكثر البلدان التي تعاني الآن من هذه الموجات. صحيح أن هذه البلدان كانت تعرف هذه الظاهرة قبل التورط في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، نظراً لطابع الدولة الرخوة فيها وانتشار الفساد والإفساد الإداري وعدم تطبيق القوانين بصراحة. ولكن المؤكد، أن تلك الظاهرة قد استفحلت في ضوء تطبيق

(٧٨) زكي، **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها**، ص ٩١ ـ ١٠٠.

سياسات الصندوق. والسبب في ذلك بسيط للغاية. فمع إلغاء نظام الرقابة على الصرف، أو التخفيف منه إلى أبعد مدى، ومع نمط حرية التجارة والغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية قصيرة ومتوسطة المدى، ومع استمرار التدهور في سعر الصرف للعملة المحلية من جرّاء سياسة التخفيض، وفي ضوء المزايا والضمانات والحوافز السخيّة ـ التي تصل إلى حد السفه ـ للقطاع الخاص ـ محلياً كان أم أجنبياً ـ وفي ضوء تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لوصفة الصندوق (التضخم، البطالة، تباطؤ النمو، فساد مناخ الاستثمار وشيوع المضاربات، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتعاظم التوترات الاجتماعية والسياسية... الخ) نقول، في ضوء ذلك كله غالباً ما يفضل أثرياء في البلدان، والذين تتزايد ثرواتهم في خضم هذه الظروف بشكل متسارع، تهريب أموالهم إلى الخارج واستثمارها بأسمائهم في البلدان الرأسمالية الصناعية، مستغلين في ذلك جو السماح والانفتاح والليبرالية المفرطة التي توفرها سياسات الصندوق.

ونظراً إلى ضخامة هذه الأموال، التي يذهب شطر كبير منها إلى الإيداع في البنوك الأجنبية في الخارج، فإن تلك البنوك غالباً ما تقوم بإعادة إقراضها للبلدان المدينة، الأمر الذي يعني، أن البلد المدين يسمح بخروج المال منه، ثم يعود فيقترضه من الخارج ـ عبر وسيط ثالث ـ بتكلفة باهظة. وهذا تناقض مدهش، لكنه يبعث على الأسى والحزن.

ولا يتسع المقام هنا، لتفصيل الأشكال التي يأخذها تهريب الأموال إلى الخارج، ولا لطرق الحساب المختلفة التي يتسنى من خلالها حصر وتقدير هذه الأموال[٧٩]. لكننا نود فقط إلقاء بعض الأضواء على حجم هذه الظاهرة في بعض الأقطار العربية المدينة، وكيف تسهل «نصيحة» الصندوق نمو هذا التسرُّب الهائل للأموال خارج حدودها.

وقبل أن نوضح ذلك، ينبغي الإشارة إلى ضرورة التفريق ـ بدقة شديدة ـ بين هروب رأس المال (Capital Flight) وبين تهريب (Smuggle) الأموال إلى الخارج. ذلك أن المصطلح الأول يشير عادة إلى خروج رؤوس الأموال الخاصة الساخنة (الباحثة عن فرص تثمير أحسن) (Hot Money) من البلدان التي ليس فيها رقابة على الصرف وتتمتع بحرية التحويل بحثاً عن أفضل عائد وأفضل ضمان في الخارج. وهي لذلك ظاهرة مشروعة وتتم بسماح الدولة والقوانين لها (كاستثمار الأفراد الأثرياء في دول الخليج العربي مدخراتهم في

---

(٧٩) رمزي زكي، «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية،» ورقة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي، ندوة «الأرصدة العربية والمديونية للخارج،» عمّان، ١٩٨٧. انظر ايضاً:

John T. Cuddington, *Capital Flight: Estimates, Issues and Explanations,* CPD Discussion Paper; no. 1985-51 (Washington, D.C.: World Bank, 1985); Robert C. Feenstra, «Anticipated Devaluations, Currency Flight and Direct Trade Controls in Monetary Economy,» *American Economic Review* (March 1985); Morgan Guaranty, *Capital Flight: World Financial Markets* (New York: Trust Company, 1986), and D. Duwendag, «Baker Plan,» *Zeitschift für das Gesamte Kreditwasen,* no. 2 (1968).

أسواق النقد الدولية). أما المصطلح الثاني فيشير إلى عملية خروج الأموال عن طريق القطاع الخاص وإيداعها أو استثمارها في الخارج رغم حظر التحويل الذي تفرضه نظم الرقابة على الصرف (كما هو الحال في مصر والسودان وسوريا. . .). ومن ثم فإن كل مال خرج من الاقتصاد المحلي، وعن طريق غير رسمي، وتحظره القوانين، يعتبر تهريباً. وهو أمر محظور قانوناً.

وقد فسر خبراء صندوق النقد الدولي ظاهرة تسرُّب الأموال الخاصة من البلدان المدينة إلى الخارج من منظور تكنوقراطي ساذج يقول: إن ذلك التسرب يعود إلى أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية، مثل المغالاة في سعر الصرف، والضرائب المرتفعة على الدخول، ونظم الرقابة على الصرف، وسلبيّة سعر الفائدة، والتضخم المحلي، والرقابة على التجارة الخارجية. . . الخ. وبناء على هذا التفسير، فإن على البلدان المدينة، لكي تسترد تلك الأموال، أن تقوم بتخفيض سعر الصرف لعملتها المحلية، وأن ترفع من سعر الفائدة، وأن تكافح التضخم، وأن تخفّض من الضرائب المفروضة على الدخول ورؤوس الأموال، وأن تلغي نظم الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية. وهي «الوصايا سيئة السمعة» نفسها التي تعرّضنا لها عند مناقشة سياسات الصندوق[٨٠].

وقد عارضنا هذا التفسير الساذج للصندوق، وقلنا في دراسة أخرى لنا، إننا نعيد هذه الظاهرة ـ وبالذات في حالة البلدان التي تتبع نظام الرقابة على الصرف ـ ليس إلى العوامل الاقتصادية البحت، «وإنما إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري وخراب الذمم وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة. .». ونظراً إلى ذلك نعتقد: «أن تلك الأموال والثروات التي تحقّقت بشكل غير قانوني وغير مشروع لا يمكن اجتذابها مرة أخرى إلى بلادها، حتى لو نفّذت وصايا صندوق النقد الدولي. والسبب في ذلك هو أن تلك الأموال تظل دوماً في حالة ذعر وخوف لإيمان أصحابها بعدم مشروعيتها وبخروجهم عن قوانين دولهم»[٨١].

ومهما يكن من أمر، فإنه نظراً إلى طابع الحساسية الاجتماعية والسياسية لظاهرة تهريب الأموال إلى الخارج، وما تكشف عنه من رخاوة في أجهزة الدولة ومن فساد وتسيب، فإن هناك ما يشبه الظلام الدامس حولها في البلدان العربية المدينة، وخصوصاً الأقطار ذات المديونية الخارجية الحرجة. ومع ذلك ثمة شذرات احصائية هنا وهنالك، تفصح عن حجم هذه الظاهرة.

وطبقاً لبعض التقديرات التي توصلت إليها الاقتصادية الألمانية الغربية سوزان إربه (Susanne Erbe)، تبين أن نسبة هروب الأموال إلى إجمالي المديونية الخارجية لسوريا ومصر

---

(٨٠) زكي، «الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية».

(٨١) زكي، **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

والأردن تزيد على ٢٠ بالمائة. أما في تونس واليمن العربية والمغرب فإن هذه النسبة تقل عن ٢٠ بالمائة، وذلك خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢[٨٢].

وفي حالة مصر التي كانت مسرحاً لتجارب وصفة الصندوق مع التبني الرسمي لما يُسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي المفرطة في الليبرالية، فإن هناك تضارباً شديداً حول حقيقة الأرقام التي تشير إليها ظاهرة تهريب الأموال إلى خارج مصر. ولكن من المؤكد أن حجمها ليس هيناً، وبخاصة بعد افتضاح أمر «شركات توظيف الأموال الاسلامية» التي قامت بتعبئة الشطر الأعظم من مدخرات المصريين العاملين في الخارج وإعادة تحويلها خارج مصر وتبديدها في عمليات المضاربة والإفساد الإداري والثراء غير المشروع، فضلاً عن النشاط الاخطبوطي الذي مارسته فروع البنوك الأجنبية في إذكاء هذه الظاهرة، وظهور شرائح وفئات كومبرادورية مغامرة من عديمي الضمير الذين نهبوا قدراً لا بأس به من المدخرات في البنوك وقاموا بتهريبها إلى الخارج. وعموماً تتراوح تقديرات هذه الأموال - المودعة بأسماء أفراد في الخارج - فيما بين ٤٠ - ١٢٠ مليار دولار[٨٣]. وهي بهذا الشكل لا تقلّ عن حجم ديون مصر الخارجية في السنوات الأخيرة.

أما في حالة السودان، فقد قام الاقتصادي السوداني علي عبد القادر بمحاولة رائدة لتقدير حجم الأموال التي هُرِّبت من السودان خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥، وهي الفترة التي عقدت فيها الحكومة السودانية عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي. وقد انطلق الباحث في ذلك من مقولة تنص على أن «الاقتصاد السوداني، الذي لم يكن يعاني من خلل أساسي في ميزان مدفوعاته عشية تدخّل الصندوق، انتقل من مرحلة الأزمة في نهاية السبعينات إلى مرحلة الأزمة المستفحلة خلال الثمانينات، وذلك بفعل جهود الصندوق المقدرة في إدارته من خلال ما يسمى سياسات «التصحيح والتكيّف». كذلك تبلور اتفاق عام بين الاقتصاديين السودانيين، يتلخّص بأن ما يعاني منه الاقتصاد السوداني حالياً، هو حالة من الفوضى الاقتصادية أفرزتها مجموعة السياسات التي صاغها وأشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥»[٨٤]. وقد توصّل علي عبد القادر، من خلال الحسابات التي أجراها، معتمداً في ذلك على الحسابات القومية، خلال تلك الفترة، إلى أن الأموال التي هُرِّبت من السودان تقدّر بحوالى ٢٩ مليار جنيه سوداني، أي ما يعادل ١٩ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثّل ٣٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ و٦٠ بالمائة عام ١٩٨٥/١٩٨٦، مبيّناً في ذلك كيف ولماذا سهّلت إجراءات الصندوق هذه الظاهرة اللعينة.

---

(٨٢) Susanne Erbe, «The Flight of Capital from Developing Countries,» *Intereconomics Review of International Trade and Development* (November-December 1985), p. 268.

(٨٣) القبس (الكويت)، ٢٣/٦/١٩٨٦.

(٨٤) علي عبد القادر، «حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة «السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي».

إن ظاهرة تهريب الأموال التي أصبحت أمراً عادياً ومألوفاً في ضوء التطبيق الفعلي لسياسات صندوق النقد الدولي في الأقطار العربية المدينة، تبلور في الواقع السلوك الحقيقي لجناح عريض من البرجوازيات المحلية والقطاع الخاص في هذه الأقطار. وهو سلوك لا يعبأ بقضايا التنمية المستقلة أو التحرر الاقتصادي، ولا بمشكلات الوطن أو همومه، بل يعنى فقط بمصالحه الأنانية الضيقة. وللأسف هناك عدد من التكنوقراط والاقتصاديين العرب الذين يدافعون عن هذا السلوك ولا يرون فيه أي ضرر أو مسلك شائن، في حين أن هذا السلوك من الناحية العامة قد ضاعف مشكلة المديونية للأقطار العربية، وعرّض هذه الأقطار لضغوط خارجية وداخلية كثيرة. وكما يقول الاقتصادي الأردني ميشيل مارتو: «إنه لمن المؤسف حقاً، أن القطاع الخاص في الوطن العربي يتطلع إلى لعب دور أكبر في الاقتصاد وتقليص دور القطاع العام في الوقت الذي أسهم فيه (أي القطاع الخاص) بشكل كبير في هروب رأس المال، مما أثر على مصداقيته. كما أنه زاد الشعور بالاستياء وعدم الرضى لدى المواطنين لإحساسهم بوقوع عبء الدين الخارجي عليهم في الوقت الذي سهّل نمو دين القطاع العام هروب الأموال إلى الخارج من قبل الأشخاص المتنفذين في هذه المجتمعات»[٨٥].

خامساً: نحو أفق أفضل وتعاون عربي أوثق

ثمة حقائق مهمة ينبغي أن نعيها جيداً قبل أن نتحدث عن الامكانات المختلفة التي يمكن أن يحققها العمل العربي المشترك في مجال التخفيف من مشكلة الديون الخارجية المستحقة على بعض الأقطار العربية المدينة وعلاجها. وهذه الحقائق، رغم بساطتها، إلا أنها ذات دلائل بليغة جداً.

وأولى هذه الحقائق تقول إن مشكلة المديونية الخارجية وإن كانت تخصّ أربعة عشر قطراً عربياً، إلا أن سكان هذه الأقطار سيشكّلون الأكثرية الساحقة للشعب العربي. من هنا فإن مشكلة ديون هذه الأقطار، هي قضية عربية صميمة، لأنها تمس، في الحقيقة، الكيان الأساسي للوطن العربي. وإذا كان التحليل في الصفحات السابقة قد سلّط الأضواء على الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرّضت لها هذه الأقطار من جراء تفاقم مديونيتها الخارجية، وأضعفت من ثم من جهودها الإنمائية، وخلقت لها مشاكل كثيرة في تعاملها الخارجي، فإنه ـ بحكم العقل والمنطق والتاريخ ـ لا بد أن تنبع حلول عربية، من داخل الوطن العربي، لمجابهة هذه المشكلة ووقف زحف الأخطار الناجمة عنها.

وثانية هذه الحقائق، هو أنه في الوقت الذي تفاقمت فيه هذه المشكلة، انقسم الوطن العربي ـ بحكم صدفة الجغرافيا والتاريخ من جرّاء فورة النفط ـ إلى كتلتين متباينتين أشد

---

(٨٥) ميشيل مارتو، «هروب رأس المال العربي والدين الخارجي،» ورقة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي، ندوة «الأرصدة العربية والمديونية للخارج،» عمّان، ١٩٨٧.

التبـاين. الكتلة الأولى، تتكون من الأقـطار العربيـة ذات الريـوع النفطيـة (أقـطار الفـائض والوفرة). وهي أقطار تحولت في السنوات الماضية، تحت مفعول ضيق طاقتها الاستيعابية، إلى أقطار دائنة. والكتلة الثانية، تتكون من الأقطار العربية ذات العجز المالي والمديونية المتزايـدة. ومن هـذه الزاويـة يمكن القول، إن عـاملي الـوفرة المـالية من جهـة، والعجز المـالي من جهة أخرى، قد أضعفا من وحدة الوطن العربي وقلّلا من عنصر التجـانس بين الأقـطار العربيـة. بيد أن هذين العـاملين يشكّلان، في الـوقت نفسه، لـو توافـرت استراتيجيـة جديـدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، عوامل هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي والـوحدة بـين الأقطار العربية. المهم هو إدراك امكانات هذا التكامل وتحـويلها إلى واقـع حي منظور، وعـلى النحو الـذي يحقق الفائـدة لكل أطـراف الكتلتين. أمـا منطق المسـاعدة والمعـونـة، وإن كـان مهـماً ومفيـداً، إلا أنه يبقى في النهـاية عـاجزاً عن تحقيق الآمـال المنشودة التي يتـطلع إليها الشعب العربي في مجال التكـامل والـوحدة، والـوصول إلى اقتصـاد قومي عـربي، متقدم، ومستقـل، وقادر على النمو ذاتياً، ومعتمد على ذاته.

وثالثة هذه الحقائق، هو أنه في الوقت الذي تراكم فيه كمّ هـائل من الفـوائض الماليـة بالعملات الأجنبية لبعض الأقطار العربية النفطية، وتـم استثمار قدر كبير منه في أسـواق النقد الدولية (في البنـوك التجاريـة، وفي سندات الخـزانات الأجنبيـة، وكذلـك في سندات البنـك الـدولي، فضلاً عن الإصـدارات في أسواق السنـدات الدوليـة)، فإن الأقـطار العربيـة ذات العجز المالي قد لجأت إلى تلك الأسـواق لكي تقترض منهـا بشروط باهـظة. وأغلب الظن أن جزءاً هاماً من اقتراضها مصدره مال عربي.

ورابعة هذه الحقائق، أنه إذا كانت الأقطار العربية المدينة قد تعرّضت، وعـلى نحو مـا رأينا سابقاً، لأخطار وضغوط مختلفة من جراء تفاقم ديونها الخارجية، فإن أقطار الوفرة الماليـة قد تعرّضت أيضاً لأخطار لا تقلّ فداحتها عن تلك الأخطار التي تعرّضت لها مجموعة الأقطار الأولى من خلال أنماط استخدامها للفوائض النفطية. ذلك أن إغراق جزء كبـير من فوائضهـا في أسواق النقد العالمية، بعيداً عن الوطن العربي، عرّضها لخطر تآكل قيمتهـا الحقيقية بفعـل تأثير التضخم العالمي وتقلّب أسعار الصرف، وتعرض الدخـل النـاتـج منها للتقلب والاهـتزاز بفعل التغيّر في أسعار الفائدة، فضلاً عن عدم امكان التحكم في سحبها من تلك الأسواق لو نشأت دواعٍ طارئة لذلك. من هنا فإنه على الرغم من تنوع طبيعة الأخـطار التي تتعرض لهـا أقطار الفائض وأقطار العجز، فإن مجرّد إمعان النظر في خطورة استمرار هـذه الأخطار وضرورة العمل على تلافيها، أو الحد منها، يبرر لنا منطق التعاون العـربي المشترك، عـلى النحو الـذي يتجنب هذه الأخطار من ناحية، ويحقق مصلحـة مشتركـة لمجموعتي هـذه الأقطار من نـاحية أخرى.

وخامسة هذه الحقائق، هو أن مجموع الفوائض النفطية التي تستثمرها مجموعـة الأقطار العربية المدينة المصدّرة للنفط، وهي ما تشكّل دائنيتها للعالم الخارجي، تزيد كثيـراً عن حجم الديون الخـارجية المستحقـة على الأقـطار العربيـة المدينـة. ذلك أنـه طبقاً لبعض التقـديرات

قدّرت الفوائض العربية المستثمرة في أسواق النقد الدولية بحوالى ٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧، في حين قُدّرت الديون المستحقة على الأقطار العربية المدينة في عام ١٩٨٧ بحوالى ١٥٠ مليار دولار. بناء على ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الأقطار العربية كوحدة واحدة، لتبين لنا أنها دائنة للعالم الخارجي بنحو ٢٠٠ مليار دولار في العام نفسه(٨٦).

انطلاقاً من تلك الحقائق، يمكن القول إن هناك ضرورات، وفي الوقت نفسه **إمكانات**، لكي يؤتي العمل العربي المشترك ثماراً مفيدة في مجال محاصرة مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة، وفي مجال الإفادة الأفضل للفوائض النفطية. والمشكلة الرئيسية هنا تتمحور في كيفية خلق الشروط والأوضاع والظروف التي تمكّن من إعادة تدوير الفوائض النفطية لكي تتدفق مرة أخرى في جسد الاقتصاد العربي. هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن مشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية سوف تحلّ فحسب من خلال مدخل التعاون العربي المشترك. فرغم إيماننا بأهمية هذا التعاون، إلّا أن تلك المشكلة تخص، في المقام الأول، مجموعة هذه الأقطار. ولذا، فإنه ما لم تبذل هذه الأقطار جهداً ذاتياً وتغييراً في توجيهاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى النحو الذي يُقلل من فجوة الموارد المحلية، ويُقلل من اعتمادها على العالم الخارجي، فلا جدوى من فاعلية التعاون العربي المشترك كمحور لحل هذه المشكلة. فنحن ننظر إلى التعاون العربي كعنصر مساعد، وملحّ في الوقت نفسه، لوضع حد لتلك المشكلة. نقول هذا بشكل صريح حتى لا يتبادر إلى الذهن أننا نحاول أن نجد مخرجاً لهذه المشكلة من خلال إلقاء عبئها على أقطار الفائض، فمثل هذا الزعم خاطىء من أساسه. بل إننا نرى، أن أي نوع من التعاون العربي المشترك يجب أن يحقق فائدة لطرفي التعامل (أقطار الفائض وأقطار العجز).

وعموماً، فإن موضوع التعاون العربي المشترك هو موضوع واسع، وعلى درجة كبيرة من التعقيد، اقتصادياً وسياسياً، وهو يخرج عن الدائرة المحددة للدراسة الراهنة. ولهذا نكتفي بالقاء بعض الأضواء على أهم المجالات التي يمكن للعمل العربي المشترك أن يحقق فيها نتائج طيّبة، قاصرين كلامنا فقط على ما يمكن للتعاون أن يحققه على المديين القصير والطويل في مجال محاصرة وعلاج مشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية.

أما على المدى القصير، فإن أهم ما يمكن للتعاون العربي أن يقدمه في هذا المجال هو المساهمة في علاج نقص السيولة النقدية الخارجية للأقطار العربية المدينة. والحق، أنه بالقدر الذي سينجح فيه التعاون العربي المشترك في هذا الخصوص، سننجح في وضع حد لإفراط كثير من الأقطار العربية في الاستدانة القصيرة الأجل (من البنوك الأجنبية وتسهيلات الموردين) وفي الحيلولة دون وقوع بعض هذه الأقطار في «شرك عمليات اعادة جدولة الديون». وعلى أية حال، إن ما يمكن أن يقدمه التعاون العربي المشترك في مجال تدبير السيولة النقدية للأقطار العربية المدينة يمكن أن يتم على صعيدين متميزين.

---

(٨٦) رمزي زكي، «العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، ٦ ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

ويتمثـل **الصعيد الأول**، في دعم فـاعلية الـدور الذي يلعبـه صندوق النقـد العربي في إمداد الأقطار العربية الأعضاء، وذات العجز المالي، بالقـروض السهلة والتسهيلات الميسرة. ذلـك أنه عـلى الرغم من الـدور المهم الذي يلعبـه الصندوق، الآن، في هـذا الخصوص، إلاّ أنـه لوحظ أنّ هذا الدور ما زال ضعيفاً ومحدوداً، وبخاصة بالنسبة إلى الدول العربية ذات الوضع الحرج. ويرجع ذلك إلى مـا ارتآه ميثـاق الصندوق من إيجـاد ربط واضح ومعلوم بـين حجم مسـاهمة القـطر العضو في رأسـمال الصندوق وبـين حجم التسهيلات والقـروض التي يمكن أن يقدمها الصندوق إليه. كما يلاحظ أن ثمـة تشابهـاً كبيراً بـين الشروط التي يضعها الصنـدوق لإمداد الأقطار الأعضاء بالتسهيلات الائتمانية خارج ما يسمى «الشريحة التلقـائية» وبـين تلك الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلـك أن القدرة الفعليـة للصندوق في توفير السيولة الخارجية الميسرة، ترجع إلى حد كبير إلى ضآلة رأسـماله ومـوارده، وتباطؤ بعض الأقطار الأعضاء في دفع حصتها فيه. وعمومـاً، أضحت الحاجـة الآن ماسـة جداً إلى تـطوير ميثـاق الصندوق لجعـل نشاطـه أكثر مـرونة، وإلى ضرورة زيـادة موارده، وتنـويع تسهيـلاتـه الائتـمانية والتخفيف من شروطهـا[87]، على النحـو الذي يجعـل دوره أكثر فـاعلية في «نجـدة» الأقطار العربية ذات الوضع الحرج في مدفوعاتها الخارجية.

أما **الصعيد الثاني**، فيتمثل في دعم وتطوير وإدماج الأسواق المـالية العـربية، نـظراً إلى الأهمية الخاصة للدور الذي تلعبه في مجال الوساطة بين أصحاب الأموال الفـائضة السـائلة في بلد ما أو منطقة معينة وبين الطلب على تلك الأموال الموجودة في بلد آخـر أو منطقـة أخرى، وذلك من خلال ما تقوم به من تنظيم للأوراق المالية القابلة للتـداول، التي تأخـذ إما شكـل الإصدارات الجديدة، أو شكل أوراق مالية تم الاكتتاب فيها فعـلاً. فدور الأسـواق هنا مهم للغاية لأنه يضمن ايجاد الصلة بين بلدان الوفـرة التي لا تتمتع بقـدرة عاليـة على الاستيعـاب وبين بلدان الندرة التي تتميز بنقص رؤوس الأموال وبطاقة استيعابية مرتفعة نسبياً.

ومما يؤسف له في هذا الخصوص، أن درجة اندماج الأسواق المـالية العـربية في أسـواق النقد بالاقتصاد الرأسمالي العالمي هي أكبر بكثير من درجة اندماجها داخل الوطن العـربي[88]. ومن المؤكد أن هناك عقبات ومشاكل تبرر ذلك. ولكن من المؤكد أيضاً أن ثمة أخـطاراً كثيرة تترتب على ادماج الأسواق المالية العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن هنا فإنه لو أمكن تجاوز تلك العقبات والمشـاكل، فـإن ذلك سيؤدي إلى اعـادة تدوير الفوائض المالية العـربية وتعبئتهـا لخدمـة شعوب المنطقة في بنـاء تنميتها المستقلة، بـدلاً من تركهـا تـذهب لمصلحـة

(٨٧) عبـد العال الصكبـان، «صندوق النقـد العربي: أهـدافه وأداؤه،» في: التكـامـل النقـدي العـربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسـائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحـدة العربيـة (بـيروت: المركـز، ١٩٨١)، ص ٢٣١ ـ ٣٠٠، وفايق عبـد الرسـول، «دور صندوق النقـد العربي في امكـانية تحقيق التكامل بين الأقطار العربية،» في: المصدر نفسه، ص ٦٠٧ ـ ٦٥٤.

(٨٨) حكمت شريف النشاشيبي، «تطوير الأسواق المالية العربية: ملاحظات عمليـة،» النشرة الشهريـة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٢٧.

الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بيد أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم إلاّ في ضوء ضمان المنفعة المتبادلة بين بلدان الوفرة وبلدان العجز. ولا يتسع المجال، بطبيعة الحال، للغوص في تبيان كيفية تطوير هذه الأسواق وزيادة فاعليتها في تحقيق انسياب الفوائض المالية العربية داخل جسد الاقتصاد العربي. فهذا يخرج بنا عن إطار هذه الدراسة. فقط وددنا الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع في مجال توفير السيولة النقدية للأقطار العربية ذات العجز المالي، وكمحور مهم في محاصرة مشكلة المديونية الخارجية لها وعلاجها.

أما على المدى الطويل، فإن التعاون العربي المشترك يمكن أن يقدم الكثير في مجال الاستخدام الرشيد للموارد الطويلة الأجل التي تحتاج إليها معدلات الاستثمار، على النحو الذي يزيد من درجة الاعتماد الجماعي على النفس للوطن العربي ككل من ناحية، وبشكل يخفف من حاجة الأقطار العربية المدينة من الاقتراض من الخارج بشروط مجحفة، من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد يمكن لصيغة «المشروعات المشتركة» أن تكون الصيغة المثلى للتعاون، لأنها تفضل صيغة الاقتراض من حيث أنها تعود بالفائدة على كلا الطرفين، الطرف الذي يقدم المال، والطرف الآخر الذي يقدم عوامل الانتاج الأخرى. ومن خلالها يمكن التمتع بمزايا الانتاج الكبير، وتوسيع الأسواق، وتكامل اقتصاديات الأقطار العربية بدلاً من تنافسها.

وثمة مجالات استثمارية، مهمة ومفيدة، يمكن للعمل العربي المشترك ولوجها في إطار المشروعات العربية المشتركة، مثل مجال انتاج المواد الغذائية، والصناعات التحويلية الاستهلاكية الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير العربية. ناهيك عن مشروعات البنى التحتية المشتركة (النقل البحري والبري، ووسائل الاتصال، ومشروعات الطاقة... إلى آخره).

سادساً: اقتراح إنشاء صندوق عربي لمجابهة طوارىء الديون الخارجية

في نهاية هذه الدراسة يود الباحث أن يعرض خطوطاً عريضة لاقتراح توصّل إليه، ويعتقد أنه من الممكن، في حالة الأخذ به، أن يسهم في التخفيف من حدة مشكلة الديون الخارجية، وبخاصة بالنسبة إلى الأقطار ذات الوضع الحرج، وذلك في ضوء إطار عربي متعدد الأطراف. وقبل أن نعرض تلك الخطوط، نود أولاً أن نشير إلى المنطلقات الأساسية التي حكمت التفكير في هذا الخصوص.

أ ـ لا شك أنّ تفاقم مشكلة الديون الخارجية في عدد لا بأس به من الأقطار العربية قد عرّضها لكثير من الضغوط الخارجية القاسية، ووضع إمكانات حرية الحركة الاقتصادية والسياسية لها في منطقة حصار شديد. وكان من الممكن بقدر يسير من التعاون العربي الحيلولة دون وقوع هذه الأقطار في هذا الحصار.

ب ـ إن ترك عدد من هذه الأقطار للوقوع في شرك عمليات إعادة جدولة الديون وما يأتي في ركابها من توجهات خارجية مفروضة، قد أثّر على توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، على نحو لا يخدم تحقيق طموحات التماسك العربي وبناء التنمية المستقلة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ج ـ إن التضامن العربي في مجال مساعدة هذه الأقطار أمر حيوي ومطلوب لتدعيم التحرر الاقتصادي العربي وإضعاف رياح التدخل الأجنبي في المنطقة.

د ـ إنه بقدر يسير من التعاون العربي المشترك يمكن ـ كما سنوضح ـ تجنّب كوارث الديون الخارجية لبعض الأقطار العربية وما تؤدي إليه من تعميق التبعية للخارج، وعلى النحو الذي يظهر «تعاون العرب» كقوة لها وزنها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

هـ ـ إن التجربة قد أثبتت أن عدداً من الأقطار العربية التي مرّت بأزمات حادة في ديونها الخارجية، وتعرضت لأخطار التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، لم تكن في حالة إفلاس، وإنما كانت تعاني من نقص حادّ في السيولة الخارجية[٨٩]، بسبب عوامل خارجية تخرج ـ إلى حد كبير ـ عن سيطرة هذه الأقطار؛ وبالتالي كان من الممكن، بقدر ما من التضامن العربي، أن تتجاوز محنة نقص السيولة وما يترتب عليها.

والفكرة الأساسية في اقتراحنا، تتمثل في تكوين هيئة متخصصة، تكون مهمتها الإسراع في الوقوف مع أي قطر عربي تتعرّض مدفوعاته الخارجية لأزمة سيولة حادة وتعرّضه لأخطار عملية إعادة جدولة الديون. ويمكن لهذه الهيئة التي سنطلق عليها اسم «**الصندوق العربي لمجابهة طوارىء الديون الخارجية**»، أن ينشأ ضمن صندوق النقد العربي أو إحدى المؤسسات المالية العربية الأخرى، وتكون وظيفته الأساسية تقديم المساعدة الفورية في شكل قروض طوارىء للقطر الذي يكون على شفا الدخول في مفاوضات اعادة الجدولة، وعلى النحو الذي يمكّنه من تجاوز الأزمة والهبوط بمعدل خدمة ديونه الخارجية إلى الحدود المعقولة التي لا ترهقه، وذلك من خلال ربط سداد هذه القروض بزيادة قدرته على التصدير.

ويمكن لرأسمال الصندوق المقترح أن يتكون من المصادر الآتية:

أ ـ تخصيص جزء من موارد صندوق النقد العربي لكي يستخدم في أغراض هذا الصندوق.

---

(٨٩) تختلف حالة «نقص السيولة» عن حالة «الافلاس» اختلافاً جوهرياً. إن نقص السيولة ينشأ «عندما يصبح البلد المقترض عاجزاً عجزاً موقتاً عن كسب أو اقتراض نقد أجنبي كافٍ للوفاء بمدفوعات خدمة دينه، لأن أسعار الفائدة نفسها قد ارتفعت ارتفاعاً غير متوقع. أما الإفلاس فله دلائل أكثر خطورة ودواماً، فالمقترض، بكل بساطة، لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل». انظر:

World Bank, *World Development Report, 1983* (Washington, D.C.: The Bank, 1984), p. 16.

ب ـ أن تقوم الأقطار العربية (أقطار العجز وأقطار الفائض) بإيداع جزء أو نسبة معينة من احتياطياتها النقدية لكي تكون كموارد يستخدمها أو يستثمرها الصندوق المقترح.

ج ـ مساهمات من الأقطار العربية ذات الفائض (أقطار الأوابك).

د ـ مساهمات من الصناديق العربية للتنمية.

هـ ـ أية قروض أو منح تقدمها الأقطار العربية.

وعند «تشغيل» هذا الصندوق المقترح لا بد من إيجاد نوع من الصلة بينه وبين صناديق وبنوك التنمية العربية المنتشرة الآن في وطننا العربي والتي تقوم بتقديم القروض والمعونات للأقطار العربية وغير العربية، حتى يمكن استخدام امكانات التصدير الموجودة في الأقطار العربية ذات الوضع الحرج التي اقترضت من صندوق الطوارىء في تسوية ديونها التي اقترضتها من الصندوق الأخير.

ولجلاء غموض هذا الكلام سنقدم الآن مثالاً توضيحياً.

نفترض أن هناك قطراً عربياً مديناً، هو القطر (أ) ذو وضع حرج، بمعنى أنه إذا لم يتم مساعدته لتجاوز محنة نقص السيولة الخارجية، فسوف يضطر للدخول في شرك عملية إعادة جدولة ديونه. فيسارع «الصندوق العربي لمجابهة طوارىء الديون الخارجية» إلى منحه قرض طوارىء لتمكينه من مجابهة هذا الوضع. وسوف نفترض أن هذا القرض كان في حدود ١٠٠ وحدة نقدية. ولنفترض أن هناك طاقات انتاجية معطلة في هذا القطر تنتج سلعاً قابلة للتصدير (كالحديد والاسمنت وغير ذلك). افترض الآن، أن أحد بنوك أو صناديق التنمية العربية قرر إعطاء قرض سلعي أو معونة لقطر عربي آخر، هو القطر (ب) وذلك لتنفيذ مشروع استثماري معين، كإنشاء طريق أو جسر أو بناء مصنع أو مدرسة، وأن هذا القرض أو المعونة في حدود ١٠٠ وحدة نقدية. في مثل هذه الحالة يتفق الصندوق العربي لمجابهة طوارىء الديون الخارجية مع البنك أو الصندوق المانح للقروض أو المعونة في أن يستخدم الطاقة التصديرية للقطر (أ) في إرسال ما يتطلبه إنشاء هذا المشروع من اسمنت وحديد وخلافه إلى القطر (ب) الذي تقرر له القرض أو المنحة. وهنا يدفع الصندوق أو البنك العربي المانح للقرض ما قيمته ١٠٠ وحدة نقدية للصندوق العربي لمجابهة طوارىء الديون الخارجية. وبذلك يكون قد استرد قيمة قرض الطوارىء الذي قدمه إلى القطر (أ) من خلال دفع عجلات التصدير فيه.

ومهما يكن من أمر، فإن أزمة الديون الخارجية للأقطار العربية، وإن كانت قد نشأت وتفاقمت في بيئة عالمية مضطربة، يغلب عليها طابع الأزمة، وفي بيئة عربية يغلب عليها طابع القطرية والتباعد العربي والانكفاء على الذات، وفي بيئة محلية اتسمت بالانفتاح وبالليبرالية المفرطة وبضعف قوة الدولة اقتصادياً وبنهج تنموي واستهلاكي تابع مشوه، فإن الحل الجذري، عبر المديين المتوسط والطويل، لن يكون إلاّ من خلال الخلاص من التبعية

للخارج، وتحقيق التحرر الاقتصادي، وتبني مشروع التنمية المستقلة المعتمدة على الذات[٩٠]. وتلك قضايا عويصة لم تتعرّض لها هذه الدراسة.

(٩٠) رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية (نيقوسيا: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١١١ - ١٥٧.

الفصل الرابع

الوطن العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة

(بعض الملاحظات والدروس المستفادة) (*)

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: اتحاد الاقتصاديين العرب والجمعية الاقتصادية الكويتية، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب: المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، ١٠، الكويت، ٦ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨ .

الإشكالية المطروحة للبحث

عـانت الأقطار العـربية ومـا زالت تعاني من العـلاقات غـير المتكافئـة في مجال دائنيتهـا ومديونيتها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يمر منـذ بدايـة السبعينات وحتى الآن في أزمـة هيكليـة حادة[1]. ونـظراً لاندمـاج الاقتصادات العـربية في هـذا الاقتصـاد، وبسبب المـوقـع الضعيف والتابع الذي تحتله فيه، باعتبارها أقطاراً مصدرة للمواد الخام ومستوردة للكثـير من المنتجات الصناعية والسلع الغذائية، فإن الاضطرابات الشديدة التي تعرّض لها هذا الاقتصاد في السنـوات الأخيرة سرعـان ما انعكست وبشـدة، على تلك الأقـطار[2]، وبالـذات في مجـال مديونيتها ودائنيتها. فقد تمخض هذا التأثير عن ضغـوط شديـدة وخسائـر كثيرة، تعـرّض لها المدينون والدائنون العرب. ونحن في ذلك ننطلق من مقولة: **«ليس المهم هو أن نكون دائنين أو مـدينين للعـالم الخارجي، وإنمـا الأهم من ذلك بكثـير هو السيـاق التاريخي ـ الاقتصـادي والاجتماعي والسياسي ـ الذي تتم فيه علاقات الدائنية أو المـديونيـة. فإذا كـان هذا السيـاق تسيطر عليه قوى التبعية للخارج، وتطبعه علاقات النمو اللامتكافىء، فإن علاقات المديونية أو الدائنية تنطوي دائماً على خسارة واستغلال للطرف التابع مهما كان دائناً أو مديناً. وبقـدر ما تخف قيود السيطرة الأجنبية وتضعف خيوط التبعية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي يستطيـع**

---

(1) رمزي زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل** (الكويت: شركة كـاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).

(2) رمزي زكي، «أزمة الاقتصـاد الرأسـمالي العالمي وانعكـاسها عـلى الاقتصاد العـربي: قضايـا الحاضر وأخطار المستقبل،» ورقة قدمت إلى: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ندوة «العمل العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية،» عمّان، ٢٦ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

البلد أن يوظف تلك العلاقات لخدمة أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٣]. وهذه المقولة قد تأكدت صحتها قبلاً من خلال خبرة مصر وكثير من الأقطار العربية والنامية إبّان دائنيتها بعد الحرب العالمية الثانية (قصة الأرصدة الإسترلينية) وكذلك من خلال خبراتها الحالية في مجال مديونيتها. كما تؤكدها أيضاً خبرة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التي تتعرض الآن ـ رغم دائنيتها ـ لبعض الخسائر والمخاطر. ففي هذه الخبرات كنا دوماً نخسر من علاقات المديونية والدائنية الخارجية بسبب تبعيتنا للاقتصاد الرأسمالي العالمي وضعف موقعنا فيه.

وقد تطورت علاقات المديونية والدائنية لمجموعة الأقطار العربية في السنوات الأخيرة إلى مستوى يدعو للقلق، ويتطلب حذراً شديداً ويقظة عالية. بل إننا محتاجون الآن إلى ضرورة تغيير هذه العلاقات وإدارتها على نحو يحولها من علاقات تدعم التبعية والتخلف إلى علاقات تشد من أزر قوى التحرر والاستقلال وبناء التنمية العربية الشاملة المعتمدة على الذات. فمجموعة الأقطار العربية ذات العجز المالي وقعت في «فخ الاستدانة المفرطة»، في حين وقعت مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط فيما نسميه «فخ الدائنية الضعيفة»، مع ما ينجم عن الوقوع في هذين الفخين من تبعات ونتائج، تتعارض مع آفاق التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة والاعتماد على الذات. فمجموعة الأقطار الأولى تتعرض الآن لعملية حصار شامل من جانب الدائنين والمنظمات الدولية على نحو جعل هناك تناقضاً حاداً بين الاستمرار في الوفاء بعبء الدين الخارجي والرضوخ لمطالب الدائنين وتلك المنظمات، من ناحية، والاستمرار في التنمية وزيادة مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان، من ناحية أخرى. ومجموعة الأقطار الدائنة تتعرض الآن لمخاطر تآكل أرصدتها الخارجية المستثمرة (دائنيتها) من حيث قيمتها وريعها واحتمالات تجميدها، أو الحد من أوجه التصرف فيها. ولا يوجد قطر عربي الآن، إلا وهو واقع تحت تأثير واحد من هذين الفخين اللعينين.

في ضوء ما سبق، تستهدف الدراسة الحالية رصد وتحليل علاقات المديونية والدائنية للأقطار العربية، وما انطوت عليه من نتائج، مع الإشارة في ذلك إلى بعض الأفكار التي توصلنا إليها، بهدف تحويل هذه العلاقات إلى قوى تنموية في الوطن العربي. وستحاول الدراسة إنجاز هذه المهمة عبر تناول القضايا التالية:

- حول فخ الاستدانة المفرطة للأقطار العربية.
- حول فخ الدائنية الضعيفة للأقطار العربية.

---

(٣) رمزي زكي، «الديون الخارجية وتعميق التبعية: ملاحظات حول خبرة مصر بين الدائنية والمديونية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ١٢١ ـ ١٤٨، ونشرت أيضاً في: رمزي زكي، **حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦).

- نحو رؤية عربية لتوظيف علاقات المديونية والدائنية لخدمة قضايا التنمية المستقلة في الوطن العربي.

أولاً: حول فخ الاستدانة المفرطة للأقطار العربية

كانت الديون الخارجية المستحقة على الوطن العربي تشمل حتى أوائل الثمانينات (١٩٨٢) مجموعة الأقطار العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، وهي الأقطار التي تعرف بأقطار «العجز المالي». وكانت تضم كل الأقطار العربية باستثناء الأقطار المصدرة للنفط وذات الدخل المرتفع. بيد أنه مع التطور العاصف الذي حدث منذ بداية هذا العقد، والذي كان من شأنه هبوط أسعار النفط هبوطاً مروّعاً وانخفاض عوائده بشكل حاد، في الوقت الذي لم ينخفض فيه الإنفاق القومي في الأقطار النفطية انخفاضاً محسوساً، امتدت علاقات المديونية لتشمل الأقطار العربية كافة، باستثناء قطرين نفطيين، هما الكويت والعربية السعودية.

وقبل أن نشير إلى التطور الكمي الذي طرأ على مديونية الوطن العربي والنتائج المختلفة التي نجمت عن هذا التطور، ينبغي أن يرسخ في الذهن أنه ما من رقم منشور في الإحصائيات المالية، العالمية أو القطرية، يشير على وجه اليقين والدقة إلى حجم المديونية الخارجية. فجميع الإحصائيات تشير إلى بعض عناصر الديون وتستبعد من الحسابات عناصر معيّنة (كاستبعاد الديون العسكرية، أو الديون الخارجية غير المضمونة من جانب الحكومات، أو الالتزامات المستحقة تجاه صندوق النقد الدولي... إلى آخره). وبعض هذه العناصر المستبعدة قد يكون مهماً وكبيراً عند حساب الرقم الحقيقي للديون. وبناء عليه، ينبغي أن ندرك أن أي رقم منشور، هو في جميع الأحوال، رقم غير حقيقي لأنه لا يعبّر عن الصورة الكاملة للديون. وإذا شئنا الوصول إلى رقم أقرب إلى الحقيقة، فربما يجب أن يزيد رقم الديون المنشورة بما لا يقل عن ٣٠ بالمائة من الرقم المعلن. وفي أحوال أخرى، ربما يتطلب الأمر أن يزيد الرقم بما لا يقلّ عن ٥٠ بالمائة.

في ضوء هذه الملاحظة المهمة، نجد أن البيانات المتاحة كانت تشير إلى أن مديونية الأقطار العربية قد وصلت إلى ٦,٩ مليارات دولار في عام ١٩٧٠[٤]. وكانت آنئذ تشمل فقط أقطار العجز المالي. ثم تطورت إلى ٧٣,٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٢، الأمر الذي يعني أنها قد تزايدت بالمتوسط إلى معدل نمو سنوي (مركّب) بحوالى ٢٢ بالمائة. وهو تطور، لا شك، سريع. وفي عام ١٩٨٦، يقفز الرقم بعد أن تدخل الأقطار المصدرة للنفط دائرة المديونية - إلى ١٤٦,٨ مليار دولار، مسجلاً في ذلك معدلاً للنمو يقدر بالمتوسط بحوالى ١٩ بالمائة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤. ويوضح لنا الجدول رقم (٤ - ١) كيف تتوزع هذه الديون على

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول تطور مديونية الوطن العربي في السبعينات، انظر: رمزي زكي، الديون والتنمية: **القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٨٥.

الأقطار العربية كافة بعد أن قسمناها إلى ثلاث مجموعات، هي مجموعة الأقطار المصدرة للنفط، ومجموعة الأقطار متوسطة الدخل، ومجموعة الأقطار الأقل نمواً. ولو أخذنا آخر تقديرات توافرت لنا (طبقاً للموقف في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦) فمن الممكن رصد أهم المعالم الكمية للديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية كما يلي:

١ ـ استأثرت مجموعة الأقطار العربية متوسطة الدخل بأكثر من نصف مديونية الوطن العربي، إذ بلغ اجمالي ديونها ٨٠,٤٦٨ مليار دولار، وبنسبة ٥٤,٨ بالمائة من إجمالي الديون الخارجية العربية. ويلاحظ أن هناك أربعة أقطار داخل هذه المجموعة (وهي مصر والمغرب وتونس وسوريا) تستأثر ديونها (٧٣,١٥١ مليار دولار) بنسبة ٩٠ بالمائة من اجمالي ديون هذه المجموعة، وبحوالى ٥٠ بالمائة من اجمالي ديون الوطن العربي.

٢ ـ يأتي بعد ذلك في الترتيب مجموعة الأقطار النفطية، التي بلغت قيمة ديونها الخارجية ٤٩,٥٧٧ مليار دولار، وبنسبة ٣٣,٨ بالمائة من اجمالي ديون الوطن العربي. وتبرز مديونية الجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق باعتبارها أكبر الأقطار مديونية داخل هذه المجموعة، إذ بلغ اجمالي ديونها ٤٠,٣٣٤ مليار دولار، وبنسبة ٨١ بالمائة من ديون هذه المجموعة، وهي تمثل ٢٧,٧ بالمائة من اجمالي ديون الوطن العربي.

٣ ـ أما مجموعة الأقطار العربية الأقل نمواً فقد احتلت المرتبة الثالثة، إذ بلغ إجمالي ديونها الخارجية ١٦,٧٩٤ مليار دولار، وبنسبة ١١,٤ بالمائة من اجمالي الديون العربية. وهناك قطران، هما السودان وجمهورية اليمن العربية تمثّل ديونهما الخارجية الوزن الأكبر داخل هذه المجموعة، إذ بلغت ١١,٨٥٣ مليار دولار وبنسبة ٧٠,٥ بالمائة من إجمالي ديون تلك المجموعة.

وكما في الجدول رقم (٤ ـ ١) نلاحظ أيضاً أن أرقام الديون الخارجية كانت في تزايد مستمر بالنسبة لكل الأقطار العربية المشار إليها باستثناء قطر واحد، هو الجزائر، إذ انخفضت ديونه الخارجية من ١٨,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلى ١٦,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٦. ولكن على الرغم من هذا النمو المستمر، إلاّ أنه من الملاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي لأرقام الديون العربية قد أخذ في التناقص في الآونة الأخيرة. ففي الفترة ما بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ نمت الديون، بالنسبة لمجموعة الأقطار العربية ككل، بمعدل ١٢,٦ بالمائة. أما في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ فقد نمت بحوالى ٩ بالمائة. وهو انخفاض محسوس لو قورن بتلك السرعة التي نمت بها ديون الوطن العربي في حقبة السبعينات، حين بلغت تلك السرعة في المتوسط حوالى ٢٣ بالمائة للفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨١[٥]. والواقع أن مجموعة الأقطار العربية

---

(٥) يشمل هذا الرقم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، والديون القصيرة الأمد زائداً الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي. انظر:

World Bank, *External Debt of Developing Countries, 1986/1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), p. viii.

جدول رقم (٤ ـ ١)

تطور الديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية خلال الفترة ما بين نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ونهاية تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦

(بمليارات الدولارات)

السنة / المجموعة والقطر	١٩٨٤	١٩٨٥	تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦(*)
الأقطار المصدرة للنفط:			
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٢٢١	١٢,٠٣١	١٣,١١٠
البحرين	٨٩٠	٩١٣	٩٤٠
الجزائر	١٨,٣٩١	١٧,٢٢٥	١٦,٣٣١
السعودية			
العراق	–	–	–
عُمان	٨,٢١٠	٩,٥٥٦	١٠,٨٩٣
قطر	١,٩٢٣	٢,٢٢٥	٢,٦٠٢
الكويت	٦٠٠	٨٧٠	٩٩٨
ليبيا	–	–	–
	٣,٧٥٥	٤,٣٧٠	٤,٧٠٣
(المجموع)	(٤٣,٩٩٠)	(٤٧,١٩٠)	(٤٩,٥٧٧)
الأقطار متوسطة الدخل			
الأردن	٣,٥٣٤	٣,٦٩٢	٣,٨٩٠
تونس	٥,٣٠٢	٦,٢٦٣	٦,٨٢٣
سوريا	٤,٢٩٧	٥,٥٦٠	٦,٧٧٠
لبنان	٢,٦٥٥	٣,٠٤١	٣,٤٢٧
مصر	٣٣,٦٥٠	٣٨,٩٢٥	٤٢,٥٧٨
المغرب	١٣,٢٥٦	١٥,٢٦٠	١٦,٩٨٠
(المجموع)	(٦٢,٦٩٤)	(٧٢,٧٤١)	(٨٠,٤٦٨)
الأقطار الأقل نمواً			
جيبوتي	١٥٠	٢٣٠	٢٥٦
السودان	٦,٢٦٦	٧,٢٣١	٨,٩٩٠
الصومال	١,٦٢٠	١,٧٥٣	١,٩٢٣
موريتانيا	١,٣٥٣	١,٥١١	١,٦٢٢
اليمن الديمقراطية	١,٢٧٠	١,٢٩٢	١,١٤٠
اليمن العربية	٢,٢١٢	٢,٦٧٣	٢,٨٦٣
(المجموع)	(١٢,٨٧١)	(١٤,٦٩٠)	(١٦,٧٩٤)
الإجمالي العام	١١٩,٥٥٥	١٣٤,٦٢١	١٤٦,٨٣٩

(–) غير متوافرة. (*) تقديرات مبدئية.

المصدر: AMEX-Bank International, *AMEX Review* and other Banking Sources.

تشترك في ذلك، عموماً، مع مجموعة بلدان العالم الثالث، حيث مالت سرعة نمو الديون إلى البطء الشديد على نحو واضح في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد أن تقلصت فرص الاقتراض الخارجي أمامها منذ انفجار أزمة الديون المصرفية في خريف عام ١٩٨٢ وبعد أن تعقدت شروط الحصول على قروض جديدة.

وإذا كانت ديون العالم الثالث قد وصلت عام ١٩٨٦ إلى ١٠٨٠ مليار دولار بحسب تقدير جداول المديونية العالمية للبنك الدولي، للعام ١٩٨٦/١٩٨٧[٦]، فمعنى ذلك أن ديون الوطن العربي تحتل الآن ما نسبته ١٣,٦ بالمائة من إجمالي تلك الديون بعد أن كانت هذه النسبة ١٢,٤ بالمائة في عام ١٩٨١[٧].

على أن النمو الانفجاري الذي طرأ على الديون الخارجية للوطن العربي في الخمس عشرة سنة الأخيرة، لم يكن مقتصراً على رقم الديون فحسب، بل انطوى هذا النمو أيضاً على تشويه في هيكل تلك الديون، ونعني بذلك التغير الذي حدث في الأنصبة النسبية لكتلة الديون فيما بين الديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية ومتعددة الأطراف) والديون المستحقة لمصادر خاصة. فقد لوحظ أنه خلال حقبة السبعينات، كان هناك تحول واضح في هذه الكتلة لمصلحة زيادة النصيب النسبي لكتلة الديون المستحقة للمصادر الخاصة، وهي ديون، كما نعلم، تتسم بارتفاع سعر فائدتها، وبقصر مدتها الزمنية وبانخفاض نسبة عنصر المنحة فيها. ففي عام ١٩٧٢ كان نصيب الديون الخاصة ٢٠ بالمائة من اجمالي الديون المستحقة على الوطن العربي، وفي عام ١٩٨٢ ترتفع هذه النسبة إلى ٣٨ بالمائة[٨]، لكنها تميل نحو الانخفاض، نوعاً ما، في عام ١٩٨٤ لتصل إلى ٣٤,٤ بالمائة[٩] وذلك بالنسبة لكل الأقطار العربية، النفطية وغير النفطية.

ورغم ارتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة في اجمالي الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الأقطار العربية، إلا أن هذا الارتفاع لا يقارن بحالة مديونية أمريكا اللاتينية التي تتمحور معظم ديونها حول المصادر الخاصة (أكثر من ٩٠ بالمائة). وربما كان ذلك يمثل نقطة ضعف بالنسبة للمديونية العربية، إذ إن ذلك لا يعطيها قوة ضغط أثناء المفاوضات مع الدائنين والمنظمات الدولية عند التفاوض على إعادة جدولة تلك الديون وترتيب تسويتها.

واستكمالاً لعرض ملامح صورة التطور الكمي لديون الوطن العربي تنبغي الإشارة إلى

---

(٦) انظر في حساب هذه النسبة: رمزي زكي، «أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السنوية التاسعة، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، ص ٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦** (تونس: الجامعة، ١٩٨٧)، ص ٣٨٥.

الشروط التي عقدت على أساسها تلك الديون، ونعني بذلك شروط سعر الفائدة وفترة السماح، ومدة الاقتراض، ونسبة عنصر المنحة. والحق أن تلك الشروط لم تكن مغايرة لتلك الشروط التي خضعت لها استدانة مجموعة بلدان العالم الثالث، كما يتضح لنا من الجدولين رقم (٤ ـ ٢) ورقم (٤ ـ ٣) اللذين يوضحان تلك الشروط ـ في المتوسط ـ من مصادر الاقتراض كافة من ناحية، ومن مصادر الإقتراض الخاصة، من ناحية أخرى، وذلك بالنسبة لبعض الأقطار العربية خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥. ويلاحظ من هذين الجدولين مدى فداحة شروط الاقتراض من المصادر الخاصة مقارنةً بمتوسط شروط الاقراض من المصادر كافة.

هذا، وقد تزايد اقتراض الأقطار العربية من المصادر الخاصة، بشكل واضح خلال فترة السبعينات، وبالذات من سوق الدولارات الأوروبية ومؤسسات تمويل الصادرات (Ex-port creditors) بعد تخمة السيولة التي خلقتها وطورتها مجموعة البنوك التجارية الأوروبية والأمريكية دولية النشاط بعد نجاحها في تدوير الفوائض النفطية وخروجها على الفنون المصرفية التقليدية. ولا شك بأن التزايد الذي حدث في لجوء كثير من الأقطار العربية إلى هذا النوع من التمويل كان انعكاساً لضآلة حجم التمويل الرسمي (الثنائي والمتعدد الأطراف) الذي اتسمت به هذه الفترة في ضوء موجة الكساد العالمي واتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية إلى تقليل حجم القروض الميسرة التي كانت تخصصها لبلدان العالم الثالث. أضف إلى ذلك، أنه نظراً لأن التمويل من المصادر الخاصة ـ بعكس الموارد الخارجية المقترضة في إطار رسمي (كالقروض الحكومية وقروض صندوق النقد الدولي) ـ خالية من الشروط الاقتصادية والسياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المدين؛ فقد فضلت مجموعة الأقطار العربية، شأنها في ذلك شأن كثير من بلدان العالم الثالث، أن تلجأ إلى هذا النوع من الاقتراض[١٠]. كما أنه من الثابت أن حكومات البلدان الرأسمالية الصناعية شجعت البنوك التجارية في إقراضها السخي للبلدان المدينة، نظراً لما كان يأتي في ركاب هذا النوع من زيادة واضحة في الصادرات إلى البلدان المقترضة، لأن الشطر الأعظم من تلك القروض كان مقيداً.

وعلى أي حال، يلاحظ أن الوزن النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة في إجمالي مديونية مجموعة الأقطار العربية النفطية ومجموعة الأقطار العربية ذات الدخل المتوسط أكبر من الوزن النسبي لتلك الديون في إجمالي مديونية الأقطار العربية الفقيرة، والأقل نمواً. ذلك أن مانحي القروض يعتقدون أن الثقة الائتمانية (Creditworthiness) للمجموعتين الأولى والثانية من الأقطار العربية أكبر بكثير من نظيرها في حالة المجموعة الثالثة. من هنا، فإن الأقطار العربية الأقل نمواً، كانت ولا تزال، تعتمد، إلى حد بعيد جداً، على التدفقات

---

(١٠) قابل في هذا الخصوص:
H. Korner, «The External Debt of Developing Countries and Internal Process of Adjustment,» *Economics,* vol. 34 (1986), p. 25.

جدول رقم (٤ - ٢)

تطور متوسط الشروط العامة التي اقترضت بها الأقطار العربية الكبرى المدينة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥

(من المصادر كافة)

القطر والفترة	متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)	متوسط فترة السماح (سنوات)	متوسط مدة القرض (سنوات)	نسبة عنصر المنحة (نسبة مئوية)
الأردن:				
١٩٨٢	٦,١	٥,٣	٢٠,٠	٢٦,٦
١٩٨٣	٧,٦	٣,٢	١٣,٢	١٥,٧
١٩٨٤	١٠,٦	٣,٢	١٠,٩	١,٣
١٩٨٥	٨,٩	١,٩	١١,٦	٤,٤
تونس				
١٩٨٢	٧,٦	٤,٢	١٦,٥	١٥,٧
١٩٨٣	٨,٣	٤,١	١٣,٥	١٠,٥
١٩٨٤	٨,١	٤,٣	١٣,٥	١٢,٩
١٩٨٥	٧,٨	٥,٠	١٥,٧	١٤,٥
الجزائر				
١٩٨٢	٨,٩	١,٧	٨,٠	٣,٥
١٩٨٣	٩,٨	١,٤	٧,٩	٠,١
١٩٨٤	١٠,١	١,٣	٨,٩	١,٢-
١٩٨٥	٧,٠	٢,٤	١٠,٨	٨,١
مصر				
١٩٨٢	٨,٦	١٢,٠	٢٤,٠	١١,٩
١٩٨٣	٨,٨	١١,٣	٢٣,٢	١٠,١
١٩٨٤	٦,٩	١٢,١	٢٨,٢	٢٤,٢
١٩٨٥	٨,٦	١٢,٣	٢٥,٥	١٣,٢
المغرب				
١٩٨٢	١٠,٠	٣,٥	١١,٤	٥,٨
١٩٨٣	٧,٢	٥,٢	١٧,٣	٢٠,٣
١٩٨٤	٧,٦	٤,٥	١٧,٢	١٨,١
١٩٨٥	٨,٥	٣,٤	١٤,٨	١٠,٨
المتوسطات لكل الأقطار المتخلفة				
١٩٨٢	١٠,٥	٤,٤	١٤,١	١,٣
١٩٨٣	٩,١	٤,٣	١٤,٠	٧,٣
١٩٨٤	٩,٢	٥,٠	١٥,٥	٧,٧
١٩٨٥	٨,٠	٥,٦	١٦,١	١٣,٢

المصدر: احتسبت البيانات من صفحات مختلفة من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1986/87*(Washington, D.C.: The Bank, 1987).

جدول رقم (٤ ـ ٣)

تطور متوسط الشروط العامة التي اقترضت بها بعض الأقطار العربية من مصادر الاقتراض الخاصة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥

القطر والفترة	متوسط سعر الفائدة بالمائة	متوسط فترة السماح (سنوات)	متوسط مدة القرض (سنوات)	نسبة عنصر المنحة بالمائة
الأردن				
١٩٨٢	٨,٥	١,٦	٨,١	٤,٦
١٩٨٣	١٠,٢	١,٨	٦,٧	١,٣-
١٩٨٤	١٢,١	١,٩	٦,٢	٦,٥-
١٩٨٥	٨,٩	١,٣	١٠,٩	٣,٥
تونس				
١٩٨٢	٩,٦	٣,٠	١٠,١	١,٨
١٩٨٣	٩,٨	٤,٠	٨,٦	٠,٧
١٩٨٤	٧,٩	٣,٧	١٠,٤	١١,٦
١٩٨٥	٩,٥	٣,٦	٩,٤	١,٣
الجزائر				
١٩٨٢	٨,٧	١,٦	٧,٦	٣,٩
١٩٨٣	١٠,٠	١,٣	٧,٧	٠,٧-
١٩٨٤	١٠,١	١,١	٨,١	١,٤-
١٩٨٥	٧,٠	٢,٤	١٠,٨	٨,١
مصر				
١٩٨٢	١٠,٠	١٤,٤	٢٠,٨	٠,١-
١٩٨٣	١٠,٣	١٤,٦	٢٢,٤	٢,٥-
١٩٨٤	١٠,١	١٦,٧	٢٣,٩	٠,٥-
١٩٨٥	١٠,٠	١٥,٢	٢٢,٣	٠,١-
المغرب				
١٩٨٢	١١,٩	١,٧	٦,٢	٤,٨-
١٩٨٣	١٠,٥	١,٩	٧,٥	١,٨-
١٩٨٤	١٠,٩	١,٢	٦,٥	١,٥-
١٩٨٥	١٠,٨	١,٢	٦,٨	٢,١-
المتوسطات لكل الأقطار المتخلفة				
١٩٨٢	١٢,٣	٣,٧	٩,٣	١٠,٠-
١٩٨٣	١٠,٦	٣,٣	٨,٢	٢,٥-
١٩٨٤	١٠,٠	٤,٤	٩,٥	٥,٢-
١٩٨٥	٩,١	٥,٣	١٠,٧	٣,٤

المصدر: احتسبت البيانات من صفحات مختلفة من: المصدر نفسه.

الرسمية. وتأكيداً لذلك، نجد، طبقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦، أن الديون المستحقة لمصادر الإقراض الخاصة تمثل ٣٥,٤ بالمائة من إجمالي مديونية مجموعة الأقطار العربية متوسطة الدخل، في حين أن نصيب تلك المصادر بالنسبة لمجموعة الأقطار العربية الأقل نمواً لا يتجاوز ١٧,٤ بالمائة من إجمالي ديون تلك الأقطار[١١]. أما الديون المستحقة على مجموعة الأقطار النفطية فأغلب الظن أن الجزء الأعظم منها مستحق لمصادر خارجية خاصة.

ولا يخفى أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية على مجموعة الأقطار العربية مجتمعة، كان مواكباً للعجز الحاصل في الحساب الجاري لموازين مدفوعات هذه الأقطار، وللطرق المختلفة التي لجأت إليها تلك الأقطار لتمويل هذا العجز. وطبقاً للبيانات المتاحة (من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦) يتضح، أن مجموعة الأقطار العربية النفطية ظلت تحقق فائضاً في حساباتها الجارية حتى عام ١٩٨٢، وابتداء من عام ١٩٨٣ تسجل هذه الحسابات عجزاً مستمراً، وصل إلى ١٠,٨ مليارات دولار في عام ١٩٨٤، كنتيجة لانهيار أسعار النفط وعوائده، مما دفع بعدد من هذه الأقطار إلى تسييل بعض استثماراتها واحتياطياتها الخارجية، أو اللجوء لمصادر الاقتراض الخاصة، لمواجهة هذا العجز. أما مجموعة الأقطار العربية متوسطة الدخل، ومجموعة الأقطار الفقيرة والأقل نمواً، فقد سجلت حساباتها الجارية عجزاً مستمراً خلال الفترة المشار إليها في الجدول رقم (٤ ـ ٤). وقد لجأت هاتان المجموعتان من الأقطار إلى زيادة اقتراضها الخارجي، وبخاصة من المصادر الخاصة لتمويل هذا العجز. ولم تلعب الاستثمارات الأجنبية الخاصة دوراً يذكر في سد جانب من هذا العجز.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

تطور عجز الحساب الجاري لمجموعات الأقطار العربية خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤
(بمليارات الدولارات)

المجموعة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مجموعة الأقطار النفطية	٣٤,٨	٧٩,٥	٦١,٩	١١,٤	-٦,٤	-١٠,٨
مجموعة الأقطار متوسطة الدخل	-٦,٣	-٥,٧	-٧,٦	-٧,٧	-٥,٧	-٧,٣
مجموعة الأقطار الأقل نمواً	-٠,٨	-١,٤	-١,٦	-١,٤	-١,٤	-٠,٩
الإجمالي	٢٧,٧	٧٢,٤	٥٢,٧	٢,٣	-١٣,٥	-١٩,٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(١١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

بيد أنه من الملاحظ في السنتين الأخيرتين لجوء عدد من أقطار هاتين المجموعتين إلى انتهاج سياسات انكماشية، وبخاصة تلك الأقطار التي اضطرت للاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بعد أن ضاقت أمامها فرص الاقتراض الخارجي ومحاصرة الدائنين والمنظمات الدولية لها في مفاوضات إعادة الجدولة. وربما ينعكس ذلك على حالات حساباتها الجارية في السنين المقبلة.

١ - حصاد المديونية الخارجية

مع النمو المتفجر الذي حدث في حجم مديونية الأقطار العربية، وبخاصة أقطار العجز المالي (وهي مجموعة الأقطار متوسطة الدخل ومجموعة الأقطار الأقل نمواً) ومع تعقد وصعوبة شروط الاقتراض الخارجي، كان طبيعياً أن تفرز تلك المديونية مجموعة من الآثار السلبية التي تعاني منها هذه الأقطار الآن معاناة كبيرة. وراح عدد كبير من الاقتصاديين السياسيين يتساءلون عن جدوى الاستدانة الخارجية في ظل تفاقم هذه الآثار. صحيح أنه لا يجوز أن نتناول تلك الآثار قبل أن نعرف على وجه الدقة كيف استخدمت هذه الأقطار تلك الديون، وما هي المجالات التي أنفقت فيها (تكوين رأس المال الثابت، التسليح، تمويل الاستهلاك الجاري، زيادة الاحتياطيات الدولية. . .) وما هي النتائج الايجابية (إن وجدت) التي تمخضت عنها، حتى يأتي كشف الأرباح والخسائر دقيقاً وشاملاً. لكن الأمر المثير للدهشة، أن الباحث في هذا الخصوص لا يجد أية بيانات أو معلومات، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد القطري - لتوضيح وتحليل هذه القضية. ولا يمكن لتحليل نموذج الفجوتين[١٢] (Two-gaps Model) أن يشفي غليل الباحث في هذا المجال، نظراً لما يتسم به من درجة عالية من التجريد والعمومية.

على أي حال، إن قائمة الآثار المرئية التي نجمت عن تفاقم المديونية الخارجية العربية طويلة ومؤلمة. ويمكن رصد أهم معالمها، في مرحلة أولى من التحليل، فيما يلي، مع حرصنا على تسجيل تلك الآثار في صورتها الراهنة.

أ - أول هذه الآثار وأكثرها وضوحاً، هو ذلك النمو الفلكي الذي تطورت به أعباء خدمة هذه المديونية، ونعني بذلك أعباء الفوائد والأقساط. وطبقاً لبيانات البنك الدولي، نلاحظ هنا، أنه في عام ١٩٧٢ بلغت قيمة المبالغ التي خصصتها مجموعة الأقطار العربية لخدمة ديونها الخارجية ٩٠٦,٨ ملايين دولار أمريكي. وكان هذا الرقم يمثل ما نسبته ٧,٥ بالمائة من إجمالي ما دفعته بلدان العالم الثالث لخدمة ديونها الخارجية في تلك السنة[١٣]. وفي

(١٢) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٤٢ - ٥١.

(١٣) زكي، «أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية،» ص ١٥.

عام ١٩٨٥ قفزت قيمة هذه المبالغ إلى ١٠,٢ مليارات دولار، ويمثل هذا الرقم ما قيمته ١١,٨ بالمائة من جملة ما دفعته بلدان العالم الثالث لخدمة ديونها في هذه السنة[١٤]. ويعكس النمو في نسبة العبء هنا مدى تزايد الوزن النسبي لديون الوطن العربي في جملة الديون العالمية.

ب ـ إن القفزة الكبيرة التي سجلها رقم خدمة أعباء المديونية العربية من ٩٠٦,٨ ملايين دولار في عام ١٩٧٢ إلى ١٠,٢ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ يعني أن عبء هذه المديونية قد نما بمعدل نمو سنوي (مركّب) حوالى ٢٠,٤ بالمائة. وهو نمو يتجاوز كثيراً معدلات نمو دخول هذه الأقطار، ويتجاوز أيضاً معدل النمو السنوي لحصيلة صادراتها. وذلك، في الحقيقة، أحد المؤشرات الخطيرة لأزمة مديونية تلك الأقطار.

ج ـ وبالنسبة لمجمل الفوائد المدفوعة، نلاحظ هنا أنها قد قفزت من ١٨٣,١ مليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ٣,١ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ وبمعدل نمو سنوي حوالى ٢٤,٤ بالمائة خلال تلك الفترة. لاحظ هنا، أن هذا المعدل يفوق معدل نمو إجمالي عبء خدمة الدين، دلالة على سرعة زيادة أسعار الفائدة من ناحية، وإلى تعويم هذه الأسعار على جزء لا بأس به من إجمالي ديون تلك الأقطار من جهة أخرى. ففي حالة المغرب نجد أن نسبة الديون المعومة الفائدة تشكّل ٣٦,٣ بالمائة من إجمالي ديونها في عام ١٩٨٥. وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى ٣٠ بالمائة، وفي حالة الأردن إلى ١٨,٤ بالمائة، وفي تونس إلى ١٦,٧ بالمائة، في هذه السنة نفسها أيضاً[١٥].

د ـ من المؤكد، أنه مع ارتفاع عبء الفوائد بهذا الشكل المتفاقم ـ وهي كما نعلم تسجل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ـ فإن الفوائد التي تدفعها الأقطار العربية لخدمة ديونها الخارجية، أصبحت سبباً جوهرياً من أسباب العجز الهيكلي لحساباتها الجارية. وخطورة الأمر هنا، تكمن في الدائرة المغلقة التي أصبحت تدور في نطاقها هذه الأقطار. فالإقتراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري، وعجز الحساب الجاري أصبح يتطلب مزيداً من الإقتراض، وهكذا دواليك[١٦]. من هنا ليس من المتصور علاج أزمة المدفوعات الخارجية لتلك الأقطار دون إيجاد حل لتلك القضية والخروج من تلك الدوامة.

هـ ـ أما مدفوعات الأقساط السنوية فقد قفزت من ٧٢٣,٧ مليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ٥,٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٥، مسجلة في ذلك معدلاً للنمو يقدر في

---

(١٤) تشير جداول البنك الدولي، للعام ١٩٨٦/١٩٨٧، إلى أن اجمالي ما دفعته بلدان العالم الثالث المشمولة في هذه الجداول قد بلغ ٨٦,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥. انظر:
World Bank, *World Development Report, 1986/1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), p. 3.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣)، ص ٢٥.

المتوسط بحوالى ١٩,١ بالمائة خلال تلك الفترة. وهو أيضاً نمو سريع جداً. ويعود ذلك إلى ارتفاع أحجام تلك الديون من ناحية، وإلى تشويه هيكلها من ناحية أخرى، من خلال ارتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة والقصيرة الأجل من إجمالي تلك الديون، وهو الأمر الذي انعكس في سرعة تواتر الأقساط المطلوبة للسداد بين فترة وأخرى (أنظر الجدول رقم (٤ - ٥)).

و - أدى النمو في أعباء خدمة الديون إلى حدوث أزمات طاحنة في النقد الأجنبي للأقطار العربية المدينة، وبخاصة في أقطار المجموعتين الثانية والثالثة. فمع نمو عبء الدين بأسرع من نمو حصيلة الصادرات، كان من الطبيعي أن يرتفع معدل خدمة الدين مقاساً بنسبة إجمالي مدفوعات الأقساط والفوائد إلى حصيلة الصادرات. فكيف إذا علمنا أنه في الجمهورية العربية اليمنية ارتفع هذا المعدل إلى ٥٦ بالمائة في عام ١٩٨٥، وفي جمهورية اليمن الديمقراطية إلى ٤٨ بالمائة، وفي الصومال إلى ٤٤,٨ بالمائة، وفي كل من الجزائر ومصر والمغرب يزيد هذا المعدل على ٣٢ بالمائة في هذا العام نفسه، مع العلم أن هذا المعدل (المنشور) يسجل فقط المدفوعات المسجلة لا الفعلية، وقد تستبعد منه الفوائد والأقساط المدفوعة على بعض عناصر الدين الهامة، كالديون العسكرية والديون الخاصة غير المضمونة. ودلالة ارتفاع هذا المعدل، هو أن تلك الأقطار أصبحت تخصص الشطر الأعظم من دخولها بالنقد الأجنبي المتأتي من حصيلة الصادرات لدفع أعباء تلك الديون، وما يتبقى بعد ذلك لتمويل وارداتها الضرورية يكون ضئيلاً وغير كافٍ. وكل ذلك يعني أن القدرة الذاتية لهذه الدول على الاستيراد قد تدهورت على نحو واضح، عاكسة في ذلك تفاقم مشكلة النقد الأجنبي فيها.

ز - كما أن عبء خدمة الدين مقاساً كنسبة مدفوعات الفوائد والأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع أيضاً بشكل واضح، الأمر الذي يعني تصاعد نصيب الأجانب من هذا الناتج. ووصل هذا النصيب في حالة كل من موريتانيا والأردن إلى ١٢ بالمائة، وإلى أكثر من ٨ بالمائة بقليل في كل من مصر والجزائر والمغرب وجمهورية اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨٥. وتلك النسب تزيد بكثير عن تلك النسب التي تزيد بها النواتج المحلية الإجمالية لهذه الأقطار. ويمكن أيضاً، إمعاناً في إيضاح الصورة، أن نقيس نمو عبء الدين ووطأته من خلال مؤشرات أخرى، مثل نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة هذه الديون إلى الاحتياطيات الدولية، ومتوسط المديونية الخارجية لكل مواطن، وغير ذلك من مؤشرات. على أن مدى فداحة عبء الديون وثقل وطأتها تزداد وضوحاً إذا ما قارنا تلك المؤشرات في عام ١٩٨٥ بما كان عليه الحال في عام ١٩٧٢، أو حتى في عام ١٩٨٠ (أنظر الجدول رقم (٤ - ٦)).

ح - يلاحظ كذلك، أنه مع ارتفاع عبء الديون وزيادة المبالغ السنوية التي أجبرت الأقطار العربية على تخصيصها لخدمة تلك الديون، أخذ الانتقال الصافي للموارد الأجنبية إلى

تطور مدفوعات خدمة الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة فيما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٥
(بملايين الدولارات)

القطر	١٩٧٢			١٩٨١			١٩٨٥		
	الفوائد	الأقساط	الإجمالي	الفوائد	الأقساط	الإجمالي	الفوائد	الأقساط	الإجمالي
الأردن	٢,٩	٧,١	٩,٩	٨٠,٦	١٠١,١	١٨١,٧	١٥٣,٠	٣٠١,٣	٤٥٤,٣
تونس	٢٣,٢	٧١,٩	٩٥,١	٢٠٩,٢	٣٠٧,٧	٥١٦,٩	٢٤٠,٥	٤٣٦,٥	٦٧٦,٩
الجزائر	٥٠,٩	١٣٨,٢	١٨٩,١	١,٤٨٠,٧	٢,٣٩٩,٠	٣,٨٧٩,٧	١,٢٩٧,٣	٣,٢٨٦,٣	٤,٥٨٣,٦
السودان	١٢,٢	٣٨,٧	٥٠,٩	٢٩,٢	٨١,٥	١١٠,٧	٦٦,٩	٦٣,٥	١٣٠,٤
سوريا	٦,٧	٣٥,٣	٤٢,١	١٠٧,٥	٣٠٣,٣	٤١٠,٨	٩٥,٨	٢٦٤,٤	٣٦٠,٢
الصومال	٠,٨	١,٢	٢,٠	٣,٦	١٣,٥	١٦,١	١٧,١	٤٠,١	٥٧,٢
العراق	٥,٥	٣٩,٦	٤٥,١	–	–	–	–	–	–
عُمان	–	–	–	٢٣,٨	٧١,٢	٩٥,٠	١١١,٩	١٤٣,٣	٢٥٥,٢
لبنان	٢,٤	٧,٠	٩,٤	١٣,٠	٤٠,٥	٥٣,٥	١١,٨	٤٢,٦	٥٤,١
مصر	٤٢,١	٣٠٦,٧	١٤٨,٨	٤٩٥,٥	١,٥٦٩,٥	٢,٠٦٥,١	٥٦٧,٠	١,٦٨١,٨	٢,٢٤٨,٩
المغرب	٣٤,٦	٦٨,٩	١٠٣,٥	٦٣١,٣	٦٠٢,٠	١,٢٣٣,٣	٤٨٩,٩	٥٤٤,٥	١,٠٣٤,٤
موريتانيا	١,٨	٩,١	١٠,٩	١٨,٣	٣٥,٧	٥٤,٠	٢٧,٨	٥٠,٦	٧٨,٤
اليمن الديمقراطية	–	–	–	٥,٣	٣٢,٢	٢٧,٤	١٨,٧	٩٥,٠	١١٣,٧
اليمن العربية	–	–	–	١٠,٠	٤٨,٨	٥٨,٨	١٨,٥	١٠٧,٢	١٢٥,٧
الإجمالي	١٨٣,١	٧٢٣,٧	٩٠٦,٨	٣١٠٨,٠	٥٦٠٥,٠	٨٧١٣,٠	٣,١١٦,٢	٧,٠٥٧,١	١٠,١٧٣,٠

(–) غير متوفرة.

المصدر: حسبت البيانات من صفحات مختلفة من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of the Developing Countries, 1982-83* (Washington, D.C.: The Bank, 1983), and *1986 87*.

جدول رقم (٤ - ٦)

المؤشرات الأساسية المباشرة لقياس عبء الديون الخارجية للأقطار العربية المدينة طبقاً للموقف فيما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٥

القطر	الموقف في عام ١٩٧٢				الموقف في عام ١٩٨٠				الموقف في عام ١٩٨٥			
	معدل خدمة الدين(*)	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي	معدل خدمة الدين(*)	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي	معدل خدمة الدين(*)	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي
الأردن	٦,٨	٢٩,٤	١٧١,٦	١,٩	٥,٤	٤٢,٥	١٣٧,٨	٤,٠	٢٢,١	٧٠,٩	٢٨,٦	١٢,٠
تونس	١٥,٢	٣٠,٧	٣٢,٦	٤,٢	١٢,٧	٣٧,٠	٢١,٩	٦,٠	٢٤,٩	٥٤,٥	٦,٦	٨,٣
الجزائر	١١,٧	٢٩,٢	٤٣,٠	٢,٨	٢٤,٩	٣٢,٠	٥٥,٢	٩,٢	٣٣,٣	٢٨,٠	٢٤,٦	٨,٣
السودان	١٣,٧	١٦,٦	٩,٠	٢,١	٧,٢	٤٧,١	١,٣	١٢,٠	١٥,٦	٦٤,٢	٠,٢	١,٦
سوريا	٨,٢	١٥,٠	٤٦,٦	١,٧	١٤,٩	١٧,١	٣٦,٥	٣,٠	١٥,٧	١٥,٧	١٠,٦	٢,١
الصومال	٢,٩	٢٤,١	٣١,٤	–	٣,٥	٥٢,٥	٣,٦	(+)	٤٤,٨	–	٠,٧	–
مصر	٣١,١	٢٥,٢	١٠,٣	٤,٤	١٥,٦	٥٣,٠	١٩,٤	٨,٥	٣٣,٩	٥٦,٤	٨,٩	٧,١
المغرب	٩,٥	١٨,٦	٢٧,٥	٢,١	٢٧,٥	٤٠,٠	١١,٥	٦,٧	٣٢,٣	٩٣,٤	٣,١	٨,٦
موريتانيا	–	٢٦,٠	٢٣,٨	٤,٣	١١,٤	١٠٩,٦	٢٠,٢	٤٠,٥	١٣,١	٢١٢,٢	٤,٦	١٢,٢
اليمن الديمقراطية	–	١١,٤	٣٣٩,٥	–	٢,٤	٧٥,٠	٥١,٨	٢,٠	٤٧,٩	١٣٢,٥	٢٥,٠	٨,٦
اليمن العربية	–	–	–	–	١,١	٣٣,٥	١٤٦,٨	٧,٠	٥٥,٨	٤٩,٩	١٦,٠	٣,٤

(*) معدل خدمة الدين هو نسبة مدفوعات فوائد وأقساط الديون الخارجية إلى اجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

(–) غير متوافرة.

(+) أقل من واحد بالمائة.

المصدر: اعتمدنا في حساب النسب الواردة في هذا الجدول على أرقام الناتج المحلي الإجمالي كما وردت في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للأقطار العربية، ١٩٧١ - ١٩٨٢، (الكويت: الصندوق، ١٩٨٢)، صفحات مختلفة. أما أرقام مدفوعات خدمة الدين والاحتياطيات الدولية فقد احتسبت من:
World Bank, Ibid., *1982/83, and 1986/87.*

هذه الأقطار في التناقص على نحو سريع، بل وتحوّل إلى رقم سالب في بعض الأقطار[١٧]. واضطر بعضها أن يقترض بالأجل القصير لكي يدفع بعض أعباء ديونه المتراكمة. ونعني بالانتقال الصافي هنا، الفرق بين القروض الجديدة السنوية، والمبالغ المدفوعة للدائنين في شكل فوائد وأقساط. وضاعف من حرج الموقف أيضاً، الانخفاض الحاد الذي حدث في القروض والمعونات العربية الميسرة بعد الهبوط الشديد في أسعار النفط وعوائده للأقطار النفطية. وأدى ذلك إلى زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي في الأقطار المدينة.

ط ـ ومع ضعف الانتقال الصافي للموارد الأجنبية، وارتفاع معدل خدمة الدين، وشح المعونات الاقتصادية، فإن قدرة هذه الأقطار على الاستيراد وهنت بشكل واضح. ونظراً لوجود علاقة قوية بين الواردات من ناحية، وبين مستوى الاستهلاك الجاري، ومستوى الانتاج المحلي، ومستوى الاستثمار، من ناحية أخرى ـ وهو الأمر الذي يقيسه عظم ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد في هذه الأقطار ـ فإن ضعف القدرة على الاستيراد قد انعكس في اختفاء كثير من سلع الاستهلاك الضرورية وإلى ارتفاع أسعارها محلياً، وإلى تعطيل قدر غير قليل من الطاقات الانتاجية المحلية (نقص السلع الوسيطة المستوردة)، وإلى إيقاف تنفيذ برامج الاستثمار أو تخفيضها (لعدم امكان استيراد السلع الانتاجية). وساهم كل ذلك بلا شك في تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض مستوى المعيشة، وتفاقم مشكلات البطالة والتضخم.

ي ـ كذلك أدى تفاقم عبء الدين مع ندرة النقد الأجنبي إلى الضغط على مستوى الاحتياطيات الدولية (International reserves) وهبوطها إلى مستويات حرجة. وكان هذا الهبوط مروّعاً في عدد من الأقطار العربية المدينة. فطبقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦، هبط مستوى هذه الاحتياطيات في الأردن من ٨٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في عام ١٩٨٢ إلى ٣٨٥ في عام ١٩٨٥. وفي تونس من ٥٥٠ إلى ٢١٢، وفي المغرب من ١٩٨ إلى ١٠٥، وفي السودان من ١٩ إلى ١١، وفي الصومال من ٦ إلى ٢،

---

(١٧) تمثل حالة مصر خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ نموذجاً لسلبية الانتقال الصافي للموارد الأجنبية من جراء تفاقم عبء الدين. ولا تتفرد البلدان العربية المدينة بهذه الظاهرة وحدها بل تشاركها، في ذلك، مجموعة بلدان العالم الثالث. فطبقاً لتقديرات بعض الاقتصاديين، تبين أنه في عام ١٩٧١ كانت الموارد المحولة الصافية إلى هذه البلدان تعادل ٦٤ بالمائة من اجمالي انسياب رؤوس الأموال المتدفقة إليها. وهذا يعني أن ٣٦ بالمائة من جملة هذا الانسياب كان يذهب لتمويل مدفوعات خدمة الديون الخارجية لهذه البلدان. أما في عام ١٩٨١ فإن هذه النسبة، طبقاً لبيانات البنك الدولي، قد انخفضت إلى ٣٢ بالمائة، بل إن عدداً من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية أصبح يعاني الآن التدفق السالب للموارد الأجنبية من جراء عبء الديون. انظر: زكي، **حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر**، و

George Abott, *International Indebtedness and the Developing Countries* (London; New York: Macmillan, 1979); R. Green, «Trends of Public External Debt of Developing Countries,» in: J. Lozoya and A.K. Bhattacharya, eds., *The Financial Issues of the New International Economic Order* (New York: Oxford University Press, 1980); and Korner, «The External Debt of Developing Countries and Internal Processes of Adjustment».

خلال الفترة نفسها[١٨]. ومن المعلوم أن هبوط مستوى الاحتياطيات الدولية دون مستوى معين، وباعتبارها صمام أمان لمواجهة ظروف الطوارىء والدفاع عن سعر الصرف والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للقطر، عرّض أسعار الصرف في عدد لا بأس به من الأقطار العربية المدينة للتدهور الشديد وللضغوط الخارجية، وبخاصة بعد أن أصبحت الاحتياطيات الدولية فيها لا تكفي لتغطية تمويل واردات القطر لشهر واحد أو أقل.

ك ـ وفي ضوء المطالب المتزايدة لخدمة أعباء الديون، اضطرت الأقطار المدينة إلى الإفراط في تصدير ثرواتها القومية، المادية والبشرية «اليد العاملة، والطاقة، والمنتجات الزراعية، أو المنتجات الصناعية القادرة على المنافسة بفضل رخص اليد العاملة، وليس هذا إلاّ شكلاً من أشكال تصدير اليد العاملة» ـ كما يقول جورج قرم[١٩]. وهكذا تم ارتهان قدر كبير من مقومات النمو في الوقت الراهن، وعلى مدار المستقبل المنظور لعدة سنوات مقبلة لحساب الوفاء بـ «فاتورة الدين»، وهو الأمر الذي يفسّر لنا ذلك التناقض الشرس والمتنامي بين عبء الدين من ناحية، وامكانات النمو المستقبلي لهذه الأقطار من ناحية أخرى.

هذه هي بنود «القائمة السوداء» لنتائج أزمة الديون الخارجية في الأقطار العربية المدينة، وبخاصة في مجموعة الأقطار متوسطة الدخل ومجموعة الأقطار الأقل نمواً. وهي بنود تدل بما فيه الكفاية على شراسة الفخ الذي وقعت فيه هذه الأقطار من جراء استدانتها المفرطة. لكن نسارع هنا إلى الإشارة، إلى أن تلك الآثار لم تظهر بشكل متماثل في هاتين المجموعتين من الأقطار بسبب تباين الظروف والمشكلات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. لربما تمثّل حالة مصر والسودان وموريتانيا والصومال، وإلى حد ما حالة المغرب، تجسيداً كاملاً لجميع بنود هذه القائمة. أما باقي الأقطار العربية المدينة فقد ظهر فيها بعض هذه البنود/ الآثار، ومن المحتمل أن تتوالى باقي تلك البنود في الظهور عبر الزمن، لو سارت الأمور فيها على نحو ما كانت تسير عليه في الماضي.

على أن أخطر آثار الأزمة تتمثل في النتائج التي ترتبت على تلك القائمة السوداء، وأدت في النهاية إلى شلل في حرية حركة هذه الأقطار، وإلى تعميق تبعيتها للدائنين وللمنظمات الدولية (أساساً صندوق النقد الدولي)، بل وإلى تعرضها لنوع من الإرهاب المالي الدولي الذي استهدف إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للأقطار المدينة لنوع صارم من الرقابة الخارجية وفاءً لدفع الديون. ويبدو هذا بشكل واضح في حالة الأقطار العربية التي انتهى بها الحال إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية وإجبارها على تنفيذ ما يسمى

---

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، ص ٣٨٣.

(١٩) جورج قرم، التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ١١٧.

«عمليات التكيّف». ولن نتعرض هنا لمناقشة دقائق عملية إعادة الجدولة[20]. ولكننا سنهتم في هذا السياق بمناقشة سياسات التكيّف التي يصرّ الدائنون داخل جبهة نادي باريس، ومعهم في ذلك صندوق النقد الدولي، على فرضها على البلدان التي تضطرها ظروفها الاقتصادية الطاحنة لطلب إعادة الجدولة والإذعان لشروط نادي باريس.

٢ ـ عمليات التكيّف بين الحقيقة والوهم

تنطلق الأسس النظرية لعمليات التكيّف التي يطالب بها الدائنون وصندوق النقد الدولي ويصرّون على فرضها على البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، من نظرية ميزان المدفوعات التي بلغت ذروة نضجها في كتابات جيمس ميد[21]، إذ استخدمت هذه النظرية في تحليل سياسات التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية الصناعية، ثم في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات[22]. والنقطة الجوهرية في هذا الخصوص هي «أن ميزان المدفوعات يعتبر في حالة توازن إذا استطاع البلد خلال الفترة الزمنية المعنية الوفاء بمدفوعاته العالمية من متحصلاته العالمية من العمليات الجارية والتدفقات العادية التلقائية إلى الداخل من رأس المال، دون اضطرار إلى تحمّل عبء زيادة كبيرة في البطالة أو تقييد الواردات لمجرد تجنب العجز في ميزان المدفوعات. وعندما لا يغطى العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق تلقائي في رأس المال إلى الداخل، تنشأ الحاجة إلى إجراء عمليات رأسمالية أو تسرّب الذهب إلى الخارج (لتفريج الأزمة أو الخطر) ويعاني البلد حينئذ من اختلال خارجي يتطلب إجراء علاجياً»[23]. وتنطلق النظرية الشائعة في هذا السياق، من أن انعدام التوازن الخارجي إنّما يعبّر عن عدم توازن داخلي. فالعجز، بكل بساطة، يحدث إذا كان مستوى الانفاق القومي في سنة معيّنة يزيد عن الناتج المحلي زائداً الموارد التي يمكن الحصول عليها بالانسياب العادي لرأس المال إلى الداخل في هذه السنة نفسها، وهو الأمر الذي يتطلب انسياب رأس المال إلى الداخل (عن طريق الاقتراض أو الاستثمار) أو بخروج الذهب إلى الخارج. وفحوى ذلك كله، وفي ضوء هذا التشخيص، هو أن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، والذي يجد تجسيده في فجوة التجارة الخارجية (الفرق بين الصادرات والواردات) هو في التحليل الأخير انعكاس لوجود طلب فائض، معبراً عنه في فجوة الموارد المحلية، أي

---

(٢٠) رمزي زكي: «إعادة جدولة الديون ومستقبل التنمية في مصر،» في: رمزي زكي، **بحوث في ديون مصر الخارجية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٧٥ ـ ١٣٢، **وأزمة القروض الدولية: الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٢١) James Meede, *The Balance of Payments* (London: Oxford University Press, 1951).

(٢٢) قابل في هذا الخصوص:

Korner, «The External Debt of Developing Countries and Internal Processes of Adjustment,» p. 27.

(٢٣) جيرالد م. ماير، **التجارة الدولية والتنمية**، ترجمة أحمد سعيد دويدار (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٨)، ص ٧٢.

في الفرق بين الاستثمار المحلي والادخار، وبين الإنفاق الحكومي والضرائب، وذلك بغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية (حالة الاقتصاد العالمي).

ومن المعلوم، طبقاً للأسس النظرية السائدة عن توازن ميزان المدفوعات أن هناك ثلاث طرق أساسية يمكن من خلالها القضاء على العجز واستعادة التوازن المفقود، وهي:

أ ـ تنفيذ مجموعة من التغيرات العمدية في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب الكلي المحلي بحيث يتم القضاء على فائض الطلب المسبب لعجز الميزان، أي من خلال اتباع سياسة انكماشية، تتوافق مع الموارد المتاحة. ويأتي في مقدمة هذه التغيرات تخفيض القيمة الخارجية لعملة البلد، وخفض العجز في الموازنة العامة، وتقليل معدلات نمو عرض النقود (وقد سبق بيان ذلك).

ب ـ التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال مجموعة من الإجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات، وتقييد الواردات، والحد من تصدير رؤوس الأموال، وفرض الرقابة على الصرف.

ج ـ الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ولا يخفى أن الطريقة الأولى تستهدف استعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال القبول بآليات السوق. أما الطريقتان الثانية والثالثة، فيفترض فيهما أنهما لا تأخذان بتلك الآليات، وإنما تعتمدان على التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوضع المرغوب فيه. ولا يخفى أيضاً أن صندوق النقد الدولي، المروج منذ فترة لـ «ضرورة تكيّف البلدان المتخلفة المدينة»، إنما يأخذ في تشخيصه العام لحالة العجز المزمن في موازين مدفوعات تلك البلدان وما نجم عنها من نمو كبير في ديونها، بنموذج فائض الطلب المحلي، ويتبنى بإصرار شديد الطريقة الأولى (آليات السوق) كعلاج لأزمة موازين مدفوعات هذه البلدان. فهو يرى أن تلك البلدان التي تسود فيها الآن ضغوط تضخمية (كتعبير عن فجوة الموارد غير المشبعة) ولا تستطيع الحصول على مزيد من الاقتراض الخارجي، أو أنها غير قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، يرى أنه يجب تخفيض إنفاقها القومي إلى مستوى يتناسب مع الموارد المتاحة لها، على أن يتوافق ذلك مع قدرتها على خدمة ديونها الخارجية[٢٤]. وذلك من خلال حزمة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي اشتهرت تحت مصطلح «وصفة الصندوق».

وقبل أن نناقش رؤية الصندوق واقتراحاته بشأن متطلبات التكيّف، لعل من المفيد أن نلقي إطلالة سريعة على خبرة الماضي القريب. إن تلك الخبرة تشير إلى أن عدداً كبيراً من مجموعة البلدان المتخلفة عقب تحررها السياسي ـ ومنها الأقطار العربية ـ كانت حتى عهد

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٢، وأندرو كروكيت، «بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق،» التمويل والتنمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، السنة ١٩، العدد ٢ (١٩٨٢).

قريب تأخذ بالطريقتين الثانية والثالثة (المشار إليهما آنفاً) كاستراتيجيات ضمنية لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها. وكان تبنّيها للطريقة الثانية أشد وضوحاً في الفترة التي امتدت فيما بين أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات. فقد لجأت إلى تطبيق حزمة من السياسات النقدية والتجارية، مثل فرض الرقابة على الصرف، ودعم وتشجيع الصادرات، والرقابة على الواردات، والحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، والتوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاقتراض الخارجي. . . إلى آخره، كوسائل مناسبة للحد من تأثير الصدمات الخارجية التي يتلقاها قطاع التجارة الخارجية، ولمواجهة مشكلة فجوة الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة في تجارتها الخارجية. وآنذاك (في الخمسينات والستينات) ظل العجز في موازين مدفوعاتها وديونها الخارجية في مستوى معقول وغير مزعج. ويمكن تفسير ذلك من خلال فاعلية تلك الأساليب من ناحية، ومن خلال ملاءمة المناخ العام الذي كان يعيشه الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو مناخ اتسم كما نعلم، بنمو مزدهر ومستقر (معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وللتجارة العالمية، واستقرار نسبي واضح في نظام النقد الدولي، وضآلة معدلات البطالة والتضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية. . .) من ناحية أخرى.

وعند مشارف السبعينات تفقد هذه الأساليب فاعليتها في الحد من خطر الصدمات الخارجية التي تتلقاها موازين مدفوعات هذه البلدان، وبخاصة بعد أن دخل النظام الرأسمالي العالمي في أزمته الهيكلية الحادة (التي لم يخرج منها حتى الآن). وفي هذا السياق، وكما ذكرنا في دراسة سابقة: «إن هذه الأساليب سرعان ما فقدت فاعليتها لأنها لم تكن مستندة إلى جبهة قوية من الجهود الفاعلة في اتجاه تغيير هيكل التخصص وتقسيم العمل الدوليين الذي اندمجت فيه هذه الدول في العهود الماضية، ولأنها لم تكن مستندة إلى ايديولوجية تنموية مستقلة تهدف من خلال العمل ـ لا الشعارات ـ إلى اقامة اقتصاد وطني يعتمد على سوقه المحلية أساساً، ويتميز بتنوع هيكله الانتاجي وترتفع فيه درجة الاعتماد على الذات»[25].

وعلى أية حال، حينما انقلبت أوضاع الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عقد السبعينات (إنهيار اتفاقية بريتون وودز، ارتفاع أسعار النفط، الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية، فوضى أسعار الصرف، الإفراط في ضخ السيولة العالمية من خلال توسع سوق الدولارات الأوروبية، نمو نزعة الحماية، تدهور الطلب العالمي على المواد الأولية. . . إلى آخره)، اتجهت موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث ـ ومعها الأقطار العربية غير النفطية ـ إلى تسجيل عجز في معدلات كبيرة. وقد اتجهت مجموعة هذه البلدان إلى الإفراط في الاستدانة الخارجية كمخرج رئيسي لتسوية ذلك العجز. وآنذاك وحتى عام ١٩٨٢، استمر نظام الائتمان الدولي الذي طورته الأسواق النقدية العالمية في إمداد تلك البلدان بما كانت تحتاج إليه من سيولة وموارد مقترضة، وبسخاء لا مثيل له، بخاصة بعد أن أصبح النشاط الإقراضي للبنوك التجارية دولية النشاط يحقق معدلات مرتفعة للأرباح، في ضوء ارتفاع

(٢٥) رمزي زكي، «أزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة وعلاقتها بأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي،» في: زكي، **بحوث في ديون مصر الخارجية**، ص ٣١.

أسعار الفوائد وتعويمها. وظلت هذه البنوك تتسابق فيما بينها لإقراض تلك البلدان دون أن تراعي قدرتها على السداد مستقبلاً.

وقد استندت التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في البلدان المتخلفة إلى هذا السخاء الإقراضي في إهمالها قضايا مواجهة الأزمة من الداخل والتصدي لتحطيم قيود التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفي هذا الخصوص سبق أن كتبنا: «ورغم أن بداية الأزمة في السبعينات كانت تتطلب من الدول المتخلفة انتهاج سياسات اقتصادية حازمة من أجل تعبئة الفائض الاقتصادي فيها (لتقليل فجوة الموارد المحلية) وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (لتخفيض فجوة الموارد الأجنبية) وانتهاج سياسات تنموية مستقلة، إلا أن السياسات الاقتصادية التي سارت عليها التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في تلك الدول اتسمت بالتراخي الواضح، وبمعايشة الأزمة ومجاراتها، من خلال زيادة الاعتماد على الخارج، والمزيد من الانفتاح عليه، والاندماج فيه»[٢٦]. وساعدها على انتهاج تلك السياسات هستريا الإقراض التي مارستها البنوك التجارية دولية النشاط، إذ خدرتها لفترة، لعدم التصدي الحازم لمشكلات الواقع الاقتصادي الاجتماعي لبلدانها. كما أن هذا النشاط الهستيري للإقراض قد مكن تلك البلدان من الابتعاد عن التعامل مع صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه القاسية. كان هناك وهم مسيطر على صانعي القرار في هذه البلدان، فحواه أنه من الممكن تجاهل مشكلات الواقع، والعمل على زيادة مستوى المعيشة (لفئات اجتماعية محدودة) والاستمرار في عملية التنمية بالاعتماد المفرط على الخارج.

وجاءت بداية الصدمة في خريف عام ١٩٨٢.

فحينما توقفت آنذاك البرازيل والمكسيك والأرجنتين (وهي من أكبر مديني بلدان العالم الثالث) عن دفع أعباء ديونها الخارجية للبنوك الدائنة (التي تحتل نصيب الأسد في المديونية الخارجية لهذه البلدان) يقع النظام المصرفي الدولي، وبخاصة شبكة البنوك الأمريكية دولية النشاط، في ورطة شديدة لأن توقّف تلك البلدان عن الوفاء بعبء دينها الخارجي معناه إفلاس هذه البنوك وإحداث ذعر مالي خطير في أسواق النقد. هنالك خيّم شبح الكساد الكبير مرة أخرى. لكن مراكز القيادة الاستراتيجية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية) تسارع على الفور إلى محاصرة الأزمة بتقديم حزمة من الموارد لهذه البلدان[٢٧]، إنقاذاً للبنوك الدائنة، وليس إنقاذاً لتلك البلدان كما شاع آنئذ[٢٨]. وظهر منذ ذلك الوقت ما يسمى عمليات الإقراض الإجباري (Involunatry Lending) الذي أصبحت البنوك التجارية والبلدان الرأسمالية والمنظمات الدولية الكبرى تضطر لمنحه للبلدان ذات المديونية الخارجية الثقيلة والتي تمثل في

---

(٢٦) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة؛ ٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٤١٢.

(٢٧) William R. Cleine, *International Debt and the Stability of the World Economy: Policy Analysis in International Economics* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1983).

(٢٨) زكي، أزمة القروض الدولية: الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية، ص ٢٩٩.

الوقت نفسه خطورة على الدائنين لو توقفت عن السداد. وهذا، في الحقيقة، عنصر قوة تتمتع به الآن البلدان المدينة الكبرى في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين) لأنها تعتبر من قبيل «المدين الخطير»، بعكس حالة المدين الضعيف أو الهزيل Humble (debtor) الذي تتسم به مديونية الأقطار العربية.

ومهما يكن من أمر، فإنه بعد إندلاع تلك الأزمة، انخفضت بشكل حاد معدلات نمو الإقراض المصرفي العالمي - انظر الشكل رقم (٤ - ١) - بعد أن بدأت البنوك تراجع سياستها الائتمانية، وتضع شروطاً متشددة لتحديد ما يسمى الجدارة الائتمانية (Creditworthiness) للبلدان التي تطلب الاقتراض منها أو تلجأ إليها لإعادة جدولة ديونها. ويأتي في مقدمة ذلك أن على البلد، وبخاصة إذا كان وضعه حرجاً بالنسبة لمدفوعاته الخارجية وتدهورت ثقة الدائنين وأسواق النقد العالمية في جدارته الائتمانية، أن يذعن أولاً للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي في برامج التكيّف، كشرط مسبق للحصول على مزيد من القروض أو للموافقة على إعادة الجدولة. ومنذ ذلك التاريخ أصبح صندوق النقد الدولي يلعب دور الشرطي في ساحة معركة الديون الخارجية. وهو دور، كما سنرى، منحاز للدائنين. كما أنه دور أعطاه إمكانات التوجيه المركزي المباشر لاقتصادات البلدان ذات الأوضاع الحرجة. ودعّم من هذا الدور قبول واستعداد الأنظمة السائدة في هذه البلدان للوقوع في هذا الشرك، وبخاصة بعد الهبوط الحاد الذي حدث فيما يسمى «معونات التنمية» - (القروض الميسرة نسبياً) التي كانت تقدمها حكومات البلدان الرأسمالية الصناعية إلى البلدان المتخلفة بعد حملة الهجوم الضاري على المعونات والدعوة للبديل عنها، وهو الحصول على الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.

وهكذا هبطت حرارة السيولة المفرطة التي خدرت البلدان المدينة في عالم السبعينات وتحولت إلى برودة قاسية، أي إلى شح شديد. ولم يعد في مقدور هذه البلدان أن تحصل على تلك السيولة إلا تحت رقابة ووصاية الطبيب/ الصندوق وتوجيهاته الصارمة، وهي توجيهات لا تهدف إلى علاج المريض، وإنما إلى نقل الدم منه إلى عروق الدائنين. ومما يؤسف له أن عدداً من الأقطار العربية المدينة واقعة الآن تحت سيطرة هذا الطبيب.

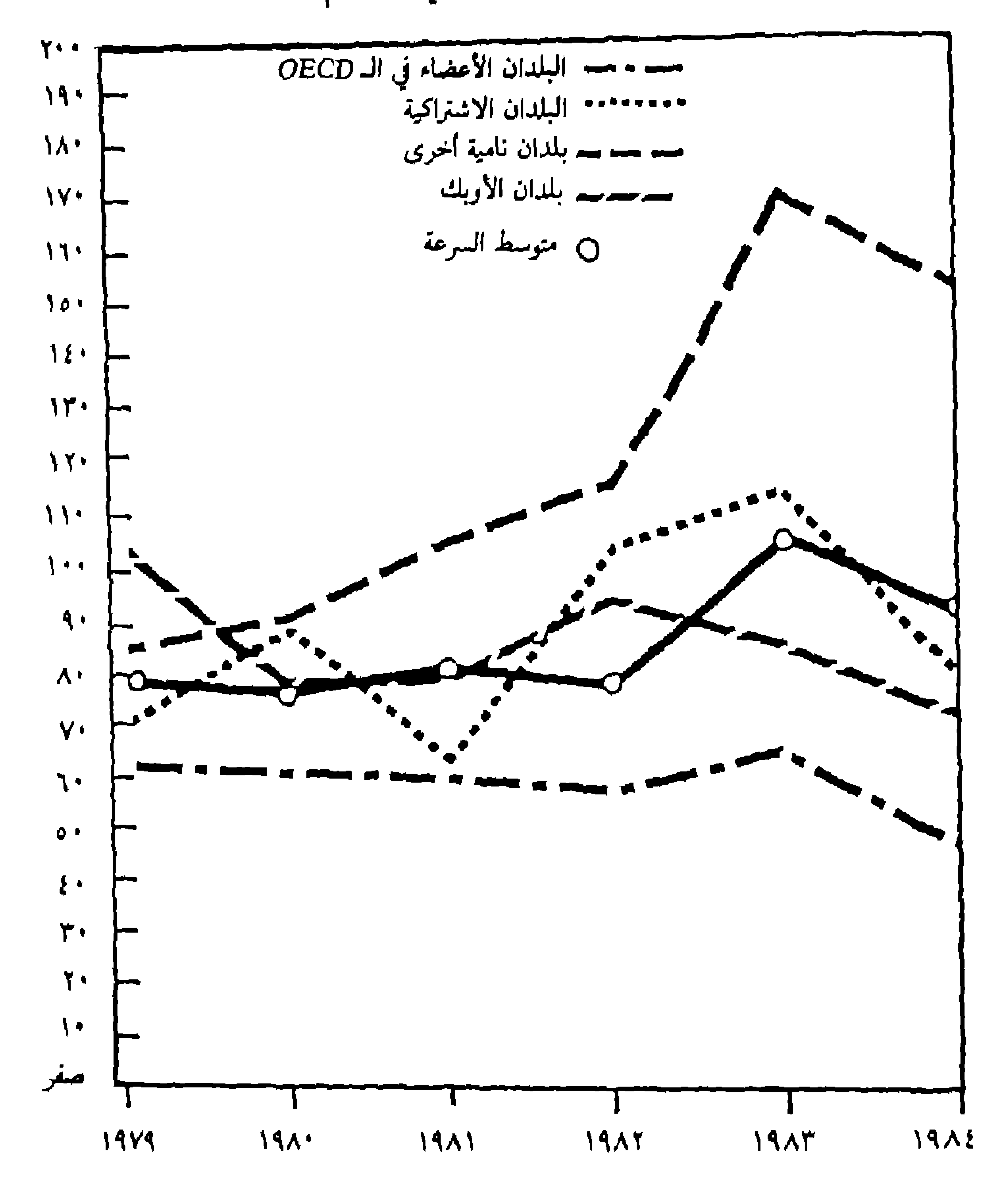
ونعود الآن لتشخيص صندوق النقد الدولي ووصاياه المقترحة لعلاج أزمة المديونية. فالصندوق كما رأينا آنفاً، ينطلق من أن حالة العجز في موازين مدفوعات البلدان المدينة وما يترتب على ذلك من مديونية مرتفعة، إنما تعود إلى وجود فائض في الطلب المحلي يتجاوز إمكانات البلد وما يمكن أن يحصل عليه من تدفقات تلقائية لرؤوس الأموال الأجنبية. وفي ضوء هذا، فإن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد المدين خلال فترة معيّنة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن تتم عن طريق إحداث فائض في الواردات، أي من خلال تمويل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. أي أن[٢٩]:

---

(٢٩) كيث مارسون، «الضرائب والنمو،» **التمويل والتنمية**، السنة ١٠، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣).

شكل رقم (٤ - ١)

انخفاض سرعة الإقراض الدولي بعد عام ١٩٨٢



المصدر: World Bank, *World Debt Tables: External Debt in the 1980s*, abridged version of 1984/85 (Washington, D.C.: The Bank), p. xiv.

$$I - S = M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث I = الاستثمار

S = الإدخار

M = الواردات

X = الصادرات

F = عجز الحساب الجاري

ولما كانت الاستثمارات والمدخرات في الاقتصاد القـومي موزعـة عادة فيـما بين الحكـومة والقطاع الخاص، فإنه يبدو من الواضح أن الفجوة القائمة بين استثمارات ومدخرات القـطاع الخاص والعجز أو الفائض الحكومي، إنما تساوي وضع الحساب الجاري، وذلك عـلى النحو التالي:

$$(I_p - S_p) + (I_g - S_g) = M - X \ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث I_p = الإستثمار في القطاع الخاص
S_p = الإدخار في القطاع الخاص
I_g = الإستثمار في القطاع الحكومي
S_g = الإدخار في القطاع الحكومي

ومن الواضح أن الفرق بين استثمارات ومدخرات القطاع الحكومي إنما يعكس لنا حالة الفائض أو العجز في الموازنة العـامة للدولـة. وانطلاقـاً من المعادلـة رقـم (٢) يتضح لنـا، أن مواجهة المصاعب التي تنشأ من العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعـات (وهو مـا يفترض أن يكون الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي)، إنما يتحقق من خلال:

- السياسات التي تؤثر على صافي مدخرات القطاع الخاص.

- السياسات التي تؤثر على العجز المالي للحكومة.

وإذا كـانت هذه السيـاسات ـ من وجهـة نظر الصنـدوق ـ ستعمـل عـلى تقليـل عجـز الحساب الجاري، وهـو ما ينعكس في تقليـل الحاجـة إلى الاستدانـة مستقبلاً، إلاّ أن مـا يهم الصندوق، بشكل خاص، هو رفع قدرة الدولة على الوفاء بعبء دينها الخارجي المتراكم. ولما كانت تلك القدرة تتحدد أساساً ـ في التحليل الأخير، بقدرة الدولة عـلى الحصول عـلى النقد الأجنبي (القابل للتحويل)، فإن برامج التكيّف تحتوي أيضاً على بعد ثالث هو:

- السياسات التي تساعد البلد على الحصول على النقد الأجنبي.

وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالسياسات التي من شأنها أن تؤدي **إلى تقليـل فجوة المـوارد في القطاع الخاص**، فإنها تشتمل على الأمور الهامة التالية:

(أ) تخفيض الضرائب على الدخـول والايرادات التـي يحققهـا قطاع الأعـمال الخاص، حتى يمكن زيادة صافي عوائده (بعد أداء الضرائب، اعتقاداً بأن تنفيذ ذلـك سيؤدي إلى زيادة الحوافز على الادخار والاستثمار وتطبيق التقانة الجديدة وانتقال الموارد (العمل ورأس المال) إلى القطاعات الأكثر انتاجية.

(ب) تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخـول التي يحققها رأس المـال الخاص (المحـلي والأجنبي) من نشاطـه في المشروعـات الجـديـدة حتى يمكن حفـز المستثمـرين على زيـادة استثماراتهم وتشجيعهم عـلى الاستثـمار في المجـالات ذات الأولـويـة، وبخاصة قطاع الصادرات.

(ج) منع الرقابة على الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع.

(د) تقديم تيسيرات جمركية محسوسة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتى يمكن خفض نفقات الانتاج فيها وتحقيق معدلات مرتفعة للأرباح والدخول.

(هـ) زيادة سعر الفائدة على الودائع الإدخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي على القيام بالإدخار، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

تلك هي أهم الإجراءات المالية والنقدية التي يشترطها صندوق النقد الدولي في صدد رؤيته لتقليل فجوة الموارد في القطاع الخاص. ويعتقد خبراء الصندوق أن هذه الإجراءات، وإن كانت ستؤدي إلى خفض موارد الدولة الضريبية، إلا أن هذا الخفض سيكون موقتاً. ذلك أن من شأن هذه الاجراءات أن تحدث «اندفاعة سريعة للنمو، إستجابة لهذه الحوافز، فترتفع الدخول، وتخلق فرصاً جديدة في السوق المحلي، مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وهذا بدوره يجلب عائدات ضريبية أكبر، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها في الوقت الذي تبقى فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبياً»[٣٠].

أما في ما يختص بالمطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بقضية العجز في الموازنة العامة للدولة، فإنها تنطلق من رؤية محددة للصندوق، مفادها أن هذا العجز إنما يعكس في التحليل النهائي طلب فائض (Excess Demand) في الاقتصاد القومي. ولما كان الإنفاق العام، بشقيه الجاري والإستثماري، يمثّل نسبة لا يستهان بها في الطلب الكلي القومي، فإن محاصرة العجز بالموازنة العامة وما ينجم عنه من مشاكل، يتطلب العمل على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في الوقت نفسه على زيادة مواردها العامة. وبناء على تلك الرؤية، فإن «النموذج العام» للمطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي والتي تستهدف ـ من وجهة نظره ـ تقليل العجز في الموازنة العامة، يمكن رسم معالمه الأساسية في الأمور التالية:

(أ) التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسارة. ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلاً، أو بيعها من القطاع الخاص، أو العمل على إدارتها بعنصر أجنبي على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحاً، ويكون ذلك من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم إلى السكان[٣١].

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣١) من الطبيعي أن يتفق البنك الدولي مع شقيقه صندوق النقد الدولي في معاداة القطاع العام والسعي إلى تصفيته. فقد جاء في تقرير البنك لعام ١٩٨٣ ما يلي: «ويمكن تخفيف العبء المالي والاداري للمشروعات المملوكة عن طريق تصفية المشروعات غير الصالحة للبقاء، إضافة إلى بيعها على أساس انتقائي. =

(ب) إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية[٣٢]. وهنا يوصي الصندوق بعدة أساليب، أفضلها من وجهة نظره، الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها (على الأقل). أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك، نتيجة للاضطرابات التي تنشأ في حالة إلغاء الدعم فجأة، فلا بأس من اتباع سياسة «الخطوة خطوة»، ويكون ذلك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع، مع تقرير شذرات من علاوات الغلاء للموظفين والعمال ذوي الدخل المحدود، وبشرط أن تتمخض تلك الأساليب عن تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرامج.

(ج) زيادة أسعار مواد الطاقة وبخاصة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي، والاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلاً عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم والخدمات الطبية، . . . إلى آخره.

(د) تغيير سياسة الدولة تجاه التوظف، ويكون ذلك برفع يدها تدريجياً من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس الفنية والصناعية والمعاهد والجامعات، حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

(هـ) ويوصي الصندوق بضرورة أن تكفّ الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها، مثل مشروعات الصناعات التحويلية، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة البنى الأساسية. فالقطاع الخاص أكفأ، بنظر الصندوق، من القطاع العام في إنشاء وإدارة هذه المشروعات.

(و) كما يحرص الصندوق على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.

(ز) وأخيراً، وليس ذلك أقل أهمية، وحتى يمكن وضع نوع من الإجبار أو الضوابط على تنفيذ تلك المطالب، فإن الصندوق يصرّ على وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح

=وهذه الحلول ينبغي ألا تعامل على أنها بنت لحظتها، وإنما باعتبارها أجزاء متكاملة لعملية استبدال عبء الادارة المركزية بقوى السوق اللامركزية». انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣ (واشنطن: دي. سي. : البنك، ١٩٨٤)، ص ١٠٥.

(٣٢) هناك خدعة يروّج لها الصندوق وأنصاره تتمثل في الاقتراح الذي يقضي بتحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي لذوي الدخل المحدود، إذ تعطى لهؤلاء تعويضات نقدية مباشرة في مقابل الارتفاع الذي سيحدث في أسعار السلع المدعومة بعد رفع الدعم عنها. انظر: زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، ص ٦٩ - ٩٣.

بـه للحكومـة والقطاع العـام خلال فـترة البرنـامج، وإن كـان لا يضع هـذا الشرط بالنسبـة للائتمان المصرفي المسموح للقطاع الخاص. كما يصرّ الصنـدوق على ضرورة وضـع حد أقصى لإجمالي عجز الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات البرنامج.

أما في ما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولـة في الحصول على النقد الأجنبي، فإن القضية المركزيـة في وصايـا الصندوق هي تخفيض القيمـة الخارجيـة للعملة (Devaluation)، توهماً بأن شروط نجاح تلك السياسة متـوافرة في هـذه البلاد (شرط مرونات العـرض والطلب، وعـدم حدوث التضخـم... الـخ). ومن هنا فـالزيـادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سوف تتحقق عبر:

- زيادة الصادرات.

- تقليل الواردات.

- اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات.

وكل ذلك لا بد أن يتم في إطار من «تحرير التجارة الخارجية» أي إلغاء القيـود النوعيـة والكمية على الواردات والاكتفاء بالرسـوم الجمركيـة، والغاء الـرقابـة على الصرف، والسـماح بدخول وخروج النقد الأجنبي، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنـائية، وإعـطاء الحوافـز - كل الحوافز - للاستثمارات الأجنبية الخاصة... إلى آخره.

تلك هي أهم المطالب والإجراءات المالية والنقدية التي يصرّ صندوق النقد الدولي على تنفيذها في بـرامج التثبيت الاقتصـادي مع الـدول المتخلفة. وتجـدر الإشارة هنـا إلى أن تلك المـطالب والإجراءات لا تصـاغ بشكل عـام وتجريـدي، وإنما تحـدد في شكل أهـداف كميـة ورقميـة محددة يتعـين تحقيقها خـلال فترة الـبرنامـج وفي ضوء جـدول زمني معـيّن. ويتضمن الـبرنامـج عادة شرط أداء مـالي، أو معايـير للأداء، بمعنى وجـود شروط يجب أن تتحقق وإلا يوقف حق الدولة العضو في الحصول على الموارد المقدّرة في الـبرنامـج. ويرسـل الصندوق إلى الدولة، بعثاته كل ستة شهور للتأكد من مطابقة الأداء مع ما ورد في البرنامج(٣٣).

والأسئلة التي تُثار الآن هي: ما مدى واقعية وملاءمة هذه الرؤية في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة المتخلفة؟ وهل أدى التطبيق العملي لمحتـويات هـذه

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حـول الإجراءات المـالية والنقـدية التي يصرّ الصنـدوق على تنفيـذها في بـرامج التكيف، انظر:

T.M. Reichmann, «The Fund's Conditional Assistance and the Problems of Adjustments, 1973-1975,» *Finance and Development,* vol. 15, no. 4 (December 1978); Mary Sutton, *The Cost and Benefits of Stabilization Programs,* Overseas Development Institute, Working Papers; no. 3 (London: The Institute, 1981), and Tony Killick, ed., *Adjustment and Financing in the Developing Countries: The Role of the International Monetary Fund* (London: Overseas Development Institute, 1982).

الرؤية حقاً إلى تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص، وساعدته على زيادة موارده وحفزته على استخدامها بشكل رشيد يخدم أغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي ينتمي إليها؟ وهل أدت التجارب العملية لتطبيق بنود هذه الرؤية إلى تضييق العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات؟ وما هي النتائج الاجتماعية والسياسية التي تمخض عنها التطبيق العملي لتلك الرؤية؟

نبدأ أولاً بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بتأثير هذه الإجراءات المالية والنقدية على القطاع الخاص. ونسارع هنا إلى القول، إن أحداً لا يشك في أن الاعفاءات والتيسيرات الضريبية والجمركية التي تقررت في مثل هذه البرامج أدت فعلاً إلى إحداث زيادة يعتدّ بها في موارد القطاع الخاص. بيد أن هذه الزيادة قد تحققت، في كثير من الحالات، على حساب نقص الموارد المتاحة للقاعدة العريضة من السكان، الأمر الذي يعني أن تلك الإجراءات قد تمخضت عن إحداث تفاوت شديد في توزيع الدخل القومي، على الرغم من تفاوته أصلاً في هذه الدول[٣٤]. يؤكد ذلك أن هذه الاجراءات قد تمّت في مناخ يشوبه التضخم وبطء نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما في ما يتعلق بكيفية تخصيص القطاع الخاص لتلك الموارد المتزايدة، فإن هذا القطاع، بحكم طبيعته التي تستهدف أساساً تحقيق أعلى ربح ممكن، قد اتجه بهذه الموارد تحت تأثير التضخم والتفاوت الشديد في توزيع الدخول، إلى تلك المجالات التي تتميز بارتفاع معدلات الربح، ولا تخضع إلى أية رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة. وقد تمثلت تلك المجالات في القطاعات الخدمية (مثل بناء المنازل والعمارات الفاخرة، والمشروعات ذات الطابع الخدمي، كمشروعات السياحة والنقل والمال والتوزيع). كما أن جانباً كبيراً من استثمارات القطاع الخاص أصبح يستغل في مجال الاستيراد، وبالذات في مجال السلع الكمالية التي تتميز بندرتها في الداخل وبعدم وجود رقابة سعرية عليها. أما بالنسبة إلى القطاع الخاص الذي يعمل في مجالات الانتاج السلعي، وبخاصة في الصناعات التحويلية، فإن الاجراءات الليبرالية المصاحبة لبرامج التثبيت الاقتصادي - وبالذات حرية الاستيراد وعدم فرض القيود على المدفوعات الخارجية القصيرة الأجل - دمرت نشاط هذا القطاع في تلك المجالات، تحت تأثير المنافسة الشديدة غير المتكافئة بين منتجاته والمنتجات المماثلة الواردة من الخارج.

وصفوة القول إذاً، إن تأثير الاجراءات المالية والنقدية التي تنطوي عليها برامج التثبيت الاقتصادي، وإن كانت قد أثّرت ايجابياً على صافي مدخرات القطاع الخاص، إلاّ أن النمط الليبرالي المصاحب لهذه البرامج، مع تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وغياب

---

(٣٤) حول علاقة برامج الصندوق بتوزيع الدخل، انظر:

Joanne Salop, «Distributional Aspects of Stabilization Programs in Developing Countries,» *IMF Staff Papers,* vol. 27, no. 1 (March 1980), pp. 1-23; Alejandro Foxley, «Stabilization Policies and their Effects on Employment and Income Distribution: A Latin American Perspective,» in: William R. Cleine and Sidney Weintraub, eds., *Economic Stabilization in Developing Countries* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981), and William R. Cleine, «Economic Stabilization in Peru, 1975-78,» in: Ibid., pp. 271-326.

استراتيجية واضحة للتقدم، قد أدى إلى توجيه تلك المدخرات إلى قنوات استثمارية أقل نفعاً وضرورة لهذه البلدان في المرحلة الراهنة، وإلى هروب جزء كبير منها للاستثمار في الخارج.

ونأتي الآن إلى التساؤلات الخاصة **بأثر هذه الإجراءات على عجز الموازنة العامة للدولة في البلدان المتخلفة، وهل أدت فعلاً إلى تضييق هذا العجز؟ وما هي الكلفة الاجتماعية والسياسية لتلك الاجراءات؟**

وأول ما نلحظ في هذا الخصوص، هو أن تلك الإجراءات قد انطوت على خسائر كبيرة في الموارد الضريبية التي كان من الممكن للدولة أن تحققها لولا وجود هذه الإجراءات. فالأرباح الضخمة، والدخول الكبيرة التي حققها القطاع الخاص والشركات دولية النشاط، قد تمتعت رسمياً بإعفاءات ضريبية سخية. كما أن هذا الجو السخي لهذه الإعفاءات قد دفع بالكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية لأن تطالب أيضاً بأحقيتها في التمتع بتلك الاعفاءات، ومن هنا صدرت بعض القوانين والإجراءات التي وسعت من نطاق الإعفاءات الضريبية. كما أن هذه المزايا التي تقررت لنشاط القطاع الخاص، المحلي والأجنبي والمشترك، قد شجعت من عمليات التهرب الضريبي، نظراً لضعف سلطة الدولة وتشجيعها لظهور الثروات والدخول الكبيرة. هذا في الوقت الذي زادت فيه الضرائب غير المباشرة على انتاج واستهلاك السلع الضرورية، مما خلق مزيداً من عدم العدالة الاجتماعية في الأعباء الضريبية، حيث استفاد الأغنياء من تخفيض الضرائب على حساب الفقراء، وهم أكثر الناس اعتماداً على الخدمات الاجتماعية التي تمولها الدولة من عوائد الضرائب.

حقاً. . . إن أحداً لا ينازع في أن «جو الرواج» الذي خلقته برامج التثبيت الاقتصادي، وبالذات في مجال التجارة الداخلية والخارجية، قد أدى إلى زيادة الحجم المطلق للضرائب المحصلة، بيد أن معدلات نمو الحصيلة الضريبية ظلت تتحرك ببطء شديد، ولا تتناسب مع الطاقة الضريبية الممكنة. كما أن هيكل الضرائب، الذي يتسم بغلبة الضرائب غير المباشرة، قد زاد تشوهاً. وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه في الوقت الذي تضاءلت فيه الطاقة الضريبية الفعلية، إلّا أن الإنفاق العام قد مال ـ تحت تأثير التضخم الذي يسود هذه الدول ـ نحو الارتفاع. وفي كثير من الحالات لم تؤثر الإجراءات الانكماشية التي طبقتها الدولة على بعض بنود إنفاقها العام، في تضييق العجز بالموازنة العامة للدولة، بخاصة ان كثيراً من الحكومات قد أدرك، من خلال التطبيق العملي لبرامج التثبيت الاقتصادي، إن الافراط في هذه الاجراءات الانكماشية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة البطالة وإبطاء معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من السكان. ومن هنا بدأت بعض الدول تتقاعس عن الاستمرار في التزامها الكامل بما جاء في هذه البرامج، الأمر الذي أحدث «سوء تفاهم» بينها وبين صندوق النقد الدولي.

وعموماً، يمكن القول، إن الاجراءات الصارمة، النقدية والمالية، التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة لم تفلح في إجراء

تحسين يعتد به في موازنات الدول التي طبقت مثل هذه البرامج[٣٥]. كما أنها، أي تلك الاجراءات، قد تمخضت عن كلفة اجتماعية باهظة تحملها الفقراء ومحدودو الدخل، من جراء الارتفاع القسري الذي حدث في أسعار المواد التموينية والضرورية، وزيادة معدلات البطالة وإضعاف قدرة الدولة على تقديم خدماتها الاجتماعية للتخفيف عن كاهل الطبقات والشرائح الاجتماعية المسحوقة. أضف إلى ذلك أن تلك الاجراءات ـ وبخاصة ما هو متعلق بالقطاع العام في مجالات الانتاج المادي ـ قد أدت إلى إضعاف هذا القطاع، وعرضته لكثير من المشاكل والضغوط، التي أدت إلى تصفيته أو بيعه في كثير من الحالات. وهذه النتائج تسفر في الواقع عن الهدف الحقيقي لبرامج التثبيت الاقتصادي، وهو إجراء تحويلات هائلة للموارد من الحكومة والقطاع العام إلى القطاع الخاص، وإضعاف سلطة الدولة في الحياة الاقتصادية، ونزع الخيوط الأساسية التي كانت تتحكم بها في ضبط ايقاع حركة النشاط الاقتصادي وتوجهاته، وذلك من أجل إفساح الطريق لنمط تنموي رأسمالي تابع ومشوه.

أما إذا بحثنا الآن في مدى واقعية الآمال المعقودة على السياسات التي ترد في برامج التكييف فيما يخص قطاع التجارة الخارجية، فثمة ملاحظات مهمة ترد في هذا الخصوص، وهي ملاحظات أكدتها خبرة العديد من البلدان التي التزمت بتطبيق هذه البرامج، وتشير كلها إلى فشل «وصفة الصندوق الدولي» في الحد من العجز في الحساب الجاري أو القضاء عليه[٣٦].

ففي ما يتعلق بمدى فاعلية التخفيض في زيادة حصيلة صادرات الدولة، فإن ذلك يتوقف على توافر الشروط التالية:

١ ـ إن الطلب العالمي على صادرات الدولة يجب أن يكون متمتعاً بقدر كافٍ من المرونة. وتتوقف هذه المرونة على نوعية صادرات الدولة، ومدى توافر بدائل لها في الأسواق الخارجية، وعلى الأسعار المنافسة لها[٣٧]، وعلى نصيب صادرات الدولة في الصادرات العالمية للسلع المصدرة.

٢ ـ مدى كمال الأسواق التي تباع فيها سلع التصدير.

٣ ـ حالة الرواج الاقتصادي في البلدان التي تستورد سلع التصدير.

٤ ـ تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، أي ضرورة قابلية الانتاج المحلي للزيادة لكي يواجه النمو الذي يحدث في الطلب العالمي (بغرض توفّر مرونة هذا

---

(٣٥) انظر، في هذا المجال، تجربة جامايكا في:

N. Girvan, R. Bernal and W. Hughes, «The IMF and The Third World: The Case of Jamaica, 1974-1980,» *Development Dialogue,* no. 2 (1980), pp. 113-155.

(٣٦) زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، ص ٥٧١ـ ٥٧٨.

(٣٧) J.J. Polak and T.C. Chang, «Effects of Exchange Depreciation on a Country's Export Price Level,» *IMF Staff Papers* (February 1950), p. 58.

الطلب). وهذا الشرط يتوافر حينما تكون هناك طاقات انتاجية عاطلة في القطاع المنتج للتصدير[38]، أو حينما يكون بنيان الانتاج القومي على درجة عالية من المرونة بحيث يمكن إعادة توزيع وتخصيص الموارد على نحو يزيد من السلع المنتجة للتصدير.

٥ ـ وجوب استقرار الأسعار المحلية لسلع التصدير (أي عدم حدوث تضخم محلي)، لأنه إذا ما ارتفعت الأسعار المحلية بعد تطبيق التخفيض، فإن ما يستفيده المستورد الأجنبي من تخفيض سعر الصرف سوف يخسره في ارتفاع الأسعار[39].

٦ ـ ألا يقابل التخفيض بتدابير مماثلة من الدول الأخرى التي تنتج انتاجاً تصديرياً متشابهاً.

والواقع أننا لو تأملنا في مدى انطباق هذه الشروط على واقع الحال في البلدان المتخلفة، ومنها الأقطار العربية، فسوف يتضح لنا غيابها في هذه الأقطار. ومن هنا يصبح التسرع في قبول التخفيض، أملاً في زيادة الصادرات، نوعاً من المغامرة غير المقبولة. ومع ذلك تنبغي الإشارة هنا، إلى أن بعض الأقطار العربية والنامية التي طبقت سياسة التخفيض استطاعت أن تحقق معدلات نمو لا بأس بها في مجال المنتجات الزراعية (وبالذات الغذائية)، بيد أن الزيادة التي حدثت في تصدير بعض أنواع هذه المنتجات، كان على حساب نقص انتاج السلع الزراعية الأخرى، أو على حساب نقص المعروض منها في السوق المحلي. من هنا مالت أسعار هذه السلع إلى الإرتفاع بسرعة، وبنسبة تفوق نسبة التخفيض في قيمة العملة نظراً لما هو معروف من أن استجابة عرض المنتجات الزراعية في هذه الأقطار للطلب الفعال المتزايد ضعيفة للغاية، لأن مرونة عرض عوامل الانتاج الزراعي، وبالذات الأرض والموارد المائية، تعتبر ضعيفة المرونة حتى في الأجل الطويل[40].

وإذا بحثنا الآن في أثر سياسة التخفيض على إنقاص الواردات، بعد ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية للبلد، فإن ذلك يرتهن بتوافر مجموعة هامة من الشروط، هي:

أ ـ أن الطلب المحلي على الواردات السلعية الأجنبية يجب أن يكون مرناً. وهو أمر يمكن توافره في الحالات التالية:

---

(٣٨) رمزي زكي، **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو**، مذكرة خارجية؛ ٩٦٧ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٦٦)، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣٩) يشير بولاك وتشانغ إلى مفهوم فاعلية التخفيض (Effectiveness of Depreciation) في زيادة حصيلة الصادرات. وهما يريان أن فاعلية التخفيض تكون مساوية لنسبة ١٠٠ بالمائة إذا انخفض سعر الصرف ولم تتغير الأسعار الداخلية اطلاقاً. أما إذا انخفض سعر الصرف بنسبة معينة ثم تلا ذلك ارتفاع في الأسعار الداخلية للصادرات بالنسبة نفسها، فإن الفاعلية في هذه الحالة تكون مساوية للصفر. انظر:
Polak and Chang, Ibid.

(٤٠) زكي، المصدر نفسه، ص ١١٩.

- إذا كان جهاز الانتاج القومي ينتج سلعاً محلية بديلة، أو أقـرب إلى الإبدال، للسلع المستوردة.

- إذا كـانت السلع المستـوردة من ذلـك النـوع الـذي يمكن للمستهلكـين تخفيض استهلاكهم منها بسهولة.

- إذا كـان من الممكن لعـوامـل الانتـاج المحليـة أن تنتقـل بمـرونـة للتحـرك في اتجـاه الاشتغال في القطاعات المنتجة للسلع المحلية البديلة للواردات.

ب ـ ضرورة كون مرونة عرض الواردات مرتفعة، وهو ما يعني أن المصدرين الأجانب لن يضطروا إلى تخفيض أسعار سلعهم بـالعملة الأجنبية لإضعـاف فاعليـة التخفيض في الحد من الطلب على السلع المستوردة.

وواضح من التأمل في هذه الشروط، عدم توافـرها في حـالة البلدان المتخلفـة والأقطار العربية. فالتأمل في هيكل واردات هـذه الدول يـوضح أن هنـاك جزءاً مهـماً من الواردات لا ينتج، أو لا يمكن انتاجه محلياً. وقد تكون هذه الواردات من السلع الضروريـة، أي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية، والأدوية، ومواد الوقـود، وقطع الغيـار. . . إلى آخره. ولـذا ليس من المتوقـع حدوث خفض ملمـوس في استيراد هـذه السلع دون أن تتأثـر بذلـك مستويات الاستهلاك والانتاج المحليـين. أما في مـا يتعلق بالـواردات الكماليـة ـ وبالـذات في البلدان التي تتسم بدرجة عالية من التفـاوت في توزيـع الدخـل، فإن الـطلب عليها لا يتسم بقدر عال من المرونة. ومن ثم لا يتوقع أن تنخفض بعد التخفيض. ولا شك أن الرقابة على هذا النوع من الواردات (عن طريق منعهـا، أو عن طريق نـظام الحصص) أو زيادة الـرسوم الجمركية هي أفضل الوسائل للحد منها.

وخلاصة القول، إنه من المشكـوك فيه أن تحـدث سياسـة تخفيض قيمة العملة أي أثـر طيب في الحـد من الواردات السلعيـة نظراً إلى الاعتبـارات المهمة المتقـدمة الـذكر. وانـه من الأفضـل للبلدان النـامية التي تهدف إلى الحد من بعض بنود وارداتهـا أن تلجأ إلى سبـل أخرى أكثر فاعلية وواقعية.

أمـا إذا تساءلنـا عن تأثـير الإجراءات التي تشـملهـا برامـج التكيّف في امكانيـة جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه البلدان، فإن التجارب العملية تشـير إلى أن الاعفاءات الضريبية والجمركيـة السخية، فضـلاً عن ضمانـات الاستثمار التي تقـررت لهذه الأمـوال، قد سهلت عملية اختراق الشركات دولية النشاط لاقتصادات هذه الدول. حقاً، إن هناك نمـاذج معيّنة من الدول التي سلكت هذا الطريق قد حققت نمواً لا بأس به في انتاجها المحلي الاجمالي وفي صادراتها، مثل هونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبيـة، إذ استطاعت هـذه البلدان من خلال ترحيبها المفرط برأس المال الأجنبي والسخاء الكبير في منحه كثيراً من المزايا والضمانات، أن تجـذب بعض الشركات دوليـة النشاط التي ركـزت اهتمامهـا على الصنـاعات التحويلية والتجميعية المتجه للتصدير أساساً (وبخاصة صناعة المنسـوجات والالكـترونيات).

وقد استفادت هذه الشركات من رخص الأيدي العاملة والأراضي ومواد الطاقة والإعفاءات الضريبية والجمركية، لكي تحقق معدلات مرتفعة من الربح. بيد أننا لو نظرنا إلى تأثير نشاط هذه الشركات في تطور ميزان المدفوعات، وبالذات الحساب الجاري للبلدان التي تعمل فيها، لوجدنا أن تأثيرها كان سيئاً للغاية. فبالرغم من ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي والصادرات الصناعية في الدول المشار إليها أعلاه، إلاّ أن حالة علاقاتها الاقتصادية الخارجية قد تدهورت على نحو ملحوظ. فقد زاد فيها عجز الحساب الجاري، وتضخّم حجم ديونها الخارجية وزاد عبء خدمة هذه الديون، بالرغم من الفائض الذي كان يتحقق في الميزان التجاري. وفي هذا الخصوص انتهينا في دراسة سابقة لنا إلى القول: «ليس المهم، إذاً، هو تحقيق معدلات للنمو عن طريق الاستثمارات والقروض الخارجية مع ما ينجم عن ذلك من ارتفاع نصيب العالم الخارجي في ثمار التنمية في صورة فوائد وأقساط وتحويلات للأرباح (كما هو الحال في نمط الانفتاح)، وإنما الأهم من ذلك بكثير هو زيادة معدلات النمو من خلال الموارد الذاتية حتى نضمن أن تبقى ثمار التنمية بالداخل. بل ربما يكون الارتضاء بمعدل خفيض للنمو ويعتمد على الموارد المتاحة محلياً مع قدر يسير من التمويل الخارجي، أفضل بكثير من معدل مرتفع للنمو ويعتمد أساساً على التمويل الخارجي»[41].

واستكمالاً لعرض ملامح التأثيرات المختلفة لبرامج التكيّف على موازين المدفوعات في البلدان المدينة لا يجوز أن نهمل ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال من هذه البلاد إلى الخارج. وهي عبارة عن الأموال المسجلة بأسماء أشخاص ينتمون إلى هذه البلدان وتستثمر في شتى أنواع الاستثمارات الخارجية. وقد كشفت الإحصاءات المنشورة عنها مؤخراً حقائق مذهلة[42]. فهناك بلدان هُرِّبت منها أموال وطنية تزيد عن حجم ديونها الخارجية. ورغم أن صندوق النقد الدولي يزعم بأن إجراءات برامج التكيّف سوف تسهم في عودة هذه الأموال إلى بلدانها، إلاّ أن التجربة أثبتت أن تلك البرامج إنما تسهم في زيادة وتعميق هذه الظاهرة (حالة بلدان أمريكا اللاتينية خير مثال). ذلك أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة، وإلغاء الرقابة على الصرف، وتخفيض القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، وإطلاق قوى السوق، ونشاط المشروعات الأجنبية (وبالذات البنوك)، كلها إجراءات تسهّل عمليات هروب وتهريب الأموال للخارج[43].

---

(٤١) رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» الأهرام الاقتصادي (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ - نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، الحلقة ١٩: «الطريق المسدود للتنمية من خلال النمط الانفتاحي بالبلاد المتخلفة».

(٤٢) للإحاطة بظاهرة تهريب الأموال من البلدان المدينة، انظر: رمزي زكي، **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، و Susanne Erbe, «The Flight of Capital from Developing Countries,» *Intereconomics* (November-December 1985).

(٤٣) رغم أنه من الصعوبة بمكان حصر وتقدير ظاهرة هروب وتهريب الأموال من الأقطار العربية، فإن الشذرات الاحصائية التي تنشر من حين إلى آخر، رغم ما يشوبها من مغالاة أو تواضع، تشير إلى حجم خطورتها. فهناك تقديرات تشير إلى أن أموال مواطني قطرين عربيين غير أعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الأسواق الأجنبية بلغت ١٥٠ مليار دولار. وهناك تقديرات أجراها بعض الاقتصاديين المصريين تشير إلى أن حجم الأموال المهربة من مصر تراوح بين ٤٠ - ١٢٠ مليار دولار. وطبقاً لتقديرات الاقتصادية الألمانية سوزان =

كانت تلك بعض الملاحظات الأساسية على برامج التكيّف التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان التي تضطر للوصول إلى اتفاق معه، كشرط ضروري مسبق لإعادة جدولة ديونها الرسمية أو المستحقة لمصادر خاصة، وأملاً في استعادة قدرتها على الاستدانة من جديد. وواضح لنا من التحليل المتقدم، أن الصندوق يشخّص أزمة المديونية لهذه البلدان على أنها راجعة إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الداخلية وإلى الطموحات التنموية المفرطة. وعليه، فإن الحل لا يكون إلاّ من خلال تبنّي برنامج انكماشي تصحيحي، يكفل استعادة التوازن الاقتصادي لها (التخفيف من عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة). والهدف الجوهري من وراء ذلك كله هو زيادة قدرة البلد المدين على الوفاء بدينه الخارجي المتراكم وإحلال قوى السوق مكان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تزيد درجة انفتاح البلد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي والاندماج فيه، وفتح الأبواب على مصراعيها لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة كبديل للاعتماد على الاقتراض الخارجي لمواجهة مشكلة نقص الموارد.

ولا يجوز أن ننسى أن وصفة الصندوق منحازة طبقياً لمصالح الأثرياء والأغنياء ولرأس المال الأجنبي، ذلك أن عبئها الرئيسي إنما يقع على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل الذين يتعين عليهم أن يدفعوا ثمن توفير الموارد اللازمة للوفاء بعبء الدين من خلال قبولهم (ولو بالقوة) بتخفيض مستوى معيشتهم وتفشي البطالة بينهم. وهنا لا يعبأ الصندوق بالآثار التي تنجم عن ذلك. وكل ما يشير إليه في هذا الخصوص، هو أن ذلك هو الثمن الذي يتعين على البلد (والبلد هنا يعني الفقراء ومحدودي الدخل) دفعه في سبيل تصحيح مساره الاقتصادي. وعلى حكومات البلدان المدينة أن تبدي استعداداً وقوة لقبول هذا الوضع ومواجهة نتائجه. وعليها في ذلك أن تتخذ قرارات سياسية صعبة، تعتبر من وجهة نظر الصندوق محكاً لقدرة الدولة على تصحيح أوضاعها الحرجة.

كما أن من الواضح أن السياسات التي تنطوي عليها وصفة الصندوق معطلة للتنمية (Anti-growth). فهي بتركيزها على جانب الطلب وكبحه، كسبيل لتحقيق التوازن المزعوم وتوفير الموارد، تعطل بالضرورة خطط الاستثمار وتؤجلها، وبخاصة ما كان منها متعلقاً بالاستثمارات العامة، في حين أن مواجهة الأزمة الاقتصادية في تلك البلدان والتصدي لأوضاعها الحرجة المتدهورة، يتطلب تسريع عجلات التنمية وزيادة خطط الاستثمار والانتاج، وبالذات في قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) وفي قطاع الخدمات والمرافق العامة ذات الأهمية الاستراتيجية لمجمل الاقتصاد القومي (الطاقة، النقل والمواصلات، الصحة والتعليم...).

=إربه، بلغ حجم التصدير غير المسجل لرؤوس الأموال المنسابة إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ في المغرب قرابة ٢ مليار دولار؛ وفي سوريا ١,٨ مليار دولار؛ في الأردن ٦٢٠ مليون دولار؛ في تونس ٣٨٣ مليون دولار، وفي اليمن العربية ٤٩٩ مليون دولار. انظر: القبس (الكويت)، ١٨/١٠/١٩٨٧، ص ١٧، و٢٣/٢/١٩٨٦، و Erbe, Ibid.

ورغم اعتقادنا الراسخ بأن أزمة المديونية الخارجية لتلك البلدان تعود، في جوهرها، إلى علاقات التبعية والتبادل اللامتكافىء والاستغلال التي ترتبط بها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإلى فشل أنظمتها الاجتماعية في تحقيق مهام التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة والاعتماد على الذات، ورغم إيماننا بأن هناك مجموعة من العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم أوضاع مديونيتها، إلاّ أننا مع ذلك نرى أن الصندوق يتجاهل ـ عن عمد ـ حجم المسؤولية الضخمة التي تقع على «العوامل الخارجية» ـ أي متغيرات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ـ والتي لا تستطيع تلك البلدان التأثير فيها، في حين أنها فاقمت من أزمة مديونيتها، وبخاصة في العقد الأخير. ويأتي في مقدمة ذلك[٤٤]:

(١) الفوضى التي عربدت في نظام النقد الدولي بعد تعويم أسعار الصرف وتزايد المضاربات.

(٢) الارتفاع غير العادي الذي طرأ على أسعار الفائدة، بل وتعويمها في أسواق النقد الدولية.

(٣) زيادة أسعار الواردات التي تستوردها البلدان المدينة.

(٤) أثر الكساد الاقتصادي العالمي وما باشره من تأثير سلبي على حصيلة صادرات البلدان المدينة.

(٥) تدهور حجم معونات التنمية والقروض الميسرة الرسمية.

(٦) هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في إمداد هذه البلدان بالسيولة الميسرة غير المشروطة.

(٧) تنامي نزعة الحماية التجارية في البلدان الرأسمالية الصناعية غير الدائنة وتأثيرها في إعاقة نماء صادرات هذه البلدان.

(٨) الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها البنوك التجارية دولية النشاط في سعيها المحموم لإقراض هذه البلدان سعياً وراء الأرباح المتحققة من أسعار الفائدة المرتفعة والمعومة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، لا يجوز أن ننسى أن برامج التكيّف، المستندة أساساً إلى فلسفة النقديين (Monetarism)، تهمل تماماً قضايا الاختلال الهيكلي الموجودة في تلك البلدان، والتي يشكل تجاوزها أحد مهام التنمية والتحرر الاقتصادي. وهي اختلالات لا يمكن علاجها في آماد قصيرة، أو من خلال الآليات النقدية والمالية الضيقة. وهي تختلف

---

(٤٤) رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف في بلدان العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٣٢٣.

الآن، من الناحية النوعية والكمية ـ اختلافاً واضحاً عن مقولات عجز ميزان المدفوعات واختلالاته التي استند إليها الصندوق حينما أنشىء عام ١٩٤٥. ولا تختلف رؤية البنك الدولي ـ المؤسسة التوأم للصندوق ـ عن رؤية الصندوق حتى فيما ابتكره مؤخراً من قروض طويلة (قروض التكيّف الهيكلي)[٤٥]. فالهدف يبقى دائماً هو تكيّف البلد المدين طبقاً لحاجات ورؤى الدائنين، بهدف استرداد الديون وإدماج البلدان المدينة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

على أن أخطر ما في وصفة الصندوق، هو التدخل السافر لصندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية للبلدان المدينة. وهو أمر يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية لتلك البلدان. والبلدان التي تذعن لشروطه تدرك ذلك تماماً. ولهذا فهي لا تنشر خطابات النيات المتبادلة بينها وبين الصندوق نظراً لما يسببه لها النشر من حرج سياسي.

أضف إلى ذلك أن الصندوق، وهو يتعامل مع تلك البلدان، يؤسس وصفاته على ايديولوجيا النظام الرأسمالي ويعادي أشكال التدخل الحكومي كافة في النشاط الاقتصادي، وبالذات في مجال الملكية العامة (القطاع العام) وفي مجال توجيه آليات السوق. من هنا فهو غير محايد على الإطلاق. وهو يحارب ويعارض حق تلك البلدان في اختيار طريقها الإنمائي المستقل وتحديد أهدافها التنموية الوطنية، وبخاصة إذا كان ذلك يتعارض مع النظام الرأسمالي العالمي ويصطدم مع مصالحه. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه، رغم الصرامة الشديدة التي يبديها الصندوق في تعامله مع بلدان العجز المالي، من فئة المدين الضعيف، فإنه يقف موقف المتفرج والمؤيد تجاه بلدان العجز الكبرى من فئة المدين القوي (الولايات المتحدة الأمريكية) أو تجاه بلدان الفائض (ألمانيا الاتحادية واليابان)، رغم أن حالتي العجز والفائض

---

(٤٥) تحت تأثير الآثار الاجتماعية والسياسية المتفجرة التي نجمت عن التطبيق العملي لبرامج التكيف لصندوق النقد الدولي في البلدان التي اضطرت إلى، وتسرعت في قبول وصفته، وتحت تأثير الانتقادات العنيفة التي جاءت من الخبراء والمفكرين والسياسيين لتلك البرامج، قام البنك الدولي في عام ١٩٨٠ بابتكار ما يسمى «قروض التكيّف الهيكلي»، وهي قروض تهدف إلى تسهيل مهمة تطبيق برامج الصندوق في الأجل القصير وامتصاص بعض آثاره القاسية. فالإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي «يهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى تدعم ميزان المدفوعات». وهو يمتد من خمسة أعوام إلى عشرة. وبذلك يدعم ويؤازر الصندوق في مهمته لضبط وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. وكما يقول بيار م. لاند ميلس، ان جوهره يتمثل في تمويل تلك الاجراءات الرامية إلى تكيّف هيكل الانتاج المحلي مع آخر التغيرات التي طرأت على الأسعار الدولية. وكل ذلك من خلال «وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها، إما لزيادة الايرادات من العملات الأجنبية أو للمحافظة عليها». والهدف الخفي من وراء ذلك جلي للغاية، فهو رفع قدرة البلد على دفع دينه. وقروض التكيّف الهيكلي هي قروض مقيدة ومشروطة، ولا تعطى إلا إلى البلدان التي قبلت الإذعان للصندوق مسبقاً. انظر في شرح هذه القروض من وجهة نظر البنك الدولي: بيار م. لاند ميلس، «الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي: تجربة أولى،» **التمويل والتنمية**، السنة ١٩، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ١٧ ـ ١٨. أما في خصوص نقد هذه القروض وشرح مراميها وأهدافها من وجهة نظر نقدية، فانظر: زكي، **أزمة القروض الدولية: الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية**، ص ٢٠١ ـ ٢١٨.

تتساويان كمظاهر للاختلال في ميزان المدفوعات ويتعين التصدي له
الصندوق. من هنا ما أصدق كلمات إعلان «مبادرة أروشا» حينما أشارت أ
العجز على فتح أسواقها أمام الواردات مقابل أن تتدفق إليها كميات محدودة من الائتمان الذي
الصندوق، نجد أن دول الفائض لها مطلق الحرية في أن تتصرف لحل مشكلات الأجل ا
تصدير الانكماش والبطالة، وحتى من خلال تبنّي إجراءات الحماية ضد صادرات بلدان العالم ال

٣ - بيع مشروعات القطاع العام لتسديد الدين، أخطر مراحل المديونية حالياً

اتضح لنا فيما تقدم، أن بلدان العالم الثالث المدينة بشكل ثقيل، ومعها بالطبع بعض البلدان العربية، تتعرض الآن لما يمكن تسميته «الإرهاب المالي الدولي» بعد أن تورطت في السير على طريق الاستدانة المفرطة. على أن ذروة هذا الإرهاب تأخذ الآن شكل خطر «الاحتلال الأجنبي من قبل الدائنين للأصول الانتاجية» التي بنتها تلك البلدان عبر جهودها الانمائية المتعثرة في ربع القرن الماضي وعلى نحو يعيد إليها السيطرة الأجنبية المباشرة على ثرواتها وقطاعاتها الانتاجية الأساسية. وهي السيطرة التي فقدتها البلدان الاستعمارية بعد أن نالت هذه البلدان استقلالها السياسي. فبعد وصول أزمة الدين إلى هذا المستوى الحرج الذي بلغته الآن، وبعد التعثر الشديد في تطبيق برامج التكيّف التي يدعمها صندوق النقد الدولي وما تلاقيه الآن من معارضة شديدة، سياسية واجتماعية وجماهيرية، وبعد أن ترسّخ في الذهن لدى عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه البلدان على الوفاء بجبل ديونها المتراكم، لا حالياً ولا مستقبلاً، ظهر مؤخراً اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الانتاجية في البلدان المدينة، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشروعات التي تملكها الدولة في هذه البلدان (Debt for equity swaps). وهو اتجاه يؤسس نظرته إلى مشكلة المديونية في تلك البلاد على أنها مشكلة إفلاس (Insolvency) وليس على أنها مشكلة نقص سيولة (Illiquidity). ومن المعلوم جيداً - وكما يقول البنك الدولي في أحد تقاريره، أن حالة «نقص السيولة» تختلف عن حالة «الإفلاس». ذلك أن نقص السيولة ينشأ «عندما يصبح البلد المقترض عاجزاً عجزاً موقتاً عن كسب أو اقتراض نقد أجنبي كاف للوفاء بمدفوعات خدمة دينه، لأن أسعار الفائدة نفسها قد ارتفعت ارتفاعاً غير متوقع. أما الإفلاس فله دلائل أكثر خطورة. فالمقترض بكل بساطة لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه، حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل»[٤٧].

وبناءً على تلك النظرة، فكما يحدث في حالة إفلاس المشروعات الاقتصادية الخاصة، يقوم الدائنون بتصفية المؤسسة من خلال الحجز على أصولها وموجوداتها وتُباع وفاء للديون

---

(٤٦) انظر: زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في بلدان العالم الثالث، ص ٣٣٩ - ٣٥٦، و
«The Arusha Initiative,» *Development Dialogue,* no. 2 (1980), p. 17.
(٤٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٤)، ص ١٦.

المستحقة لهم، فإن عدداً من المؤسسات المالية والنقدية الدائنة للبلدان المدينة لا تمانع الآن في تصفية موقف (أو جزء من موقف) دائنيتها لتلك البلدان من خلال سماح المدين للدائن بأن يحوّل أصل دينه (من شكله المالي) إلى تملّك أصول ومساهمات عينية في البلد المدين. وكان أول من طرح هذا الاقتراح اللعين هو الاقتصادي ألان ملتزر، ثم تبعه في ذلك صف طويل من الاقتصاديين والخبراء المدافعين عن مصلحة الدائنين. كما حظي هذا الاقتراح مؤخراً بتأييد عدد من حكومات البلدان الرأسمالية الصناعية، وقام البعض منها بالسماح للبنوك بالإقدام على تطبيقه. وهناك مباركة وتأييد واضحان لهذا الاقتراح من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وليس يخفى أن هذا الاقتراح يمثّل «الورقة الرابحة الأخيرة» في يد الدائنين في لعبة المديونية الخارجية. لأنه إذا ما تم، سوف يحسّن من طبيعة محافظهم المالية، لأنه يحوّل الديون المشكوك تماماً في تحصيلها إلى أصول انتاجية ذات عوائد مستمرة. وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين، وتتحول أعباء الدين (الأقساط + الفوائد) إلى أرباح ودخول وتوزيعات محولة إلى الخارج في حالة إدارة المشروعات المسيطر عليها بشكل ناجح. وبذلك يتحول الدين، من شكله المالي، إلى دين مؤبد.

ومن الناحية العملية، تتلخص فحوى هذا الاقتراح، في أن عملية مقايضة الدين بتملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض مشروعات الدولة، تبدأ حينما يودّ بنك يواجه صعوبات في استرداد دينه الخارجي على بلد ما يبيع ذلك الدين بسعر خصم معين إلى مستثمر ما (وهو غالباً ما يكون شركة متعددة الجنسية) ثم يقوم هذا المستثمر - إذا ما توافر قبول البلد المدين - بتحويل دينه المستحق على هذا البلد إلى العملة المحلية لذلك البلد المدين، ثم يستخدم حصيلة هذا التحويل في الاشتراك في ملكية بعض الأصول الانتاجية القائمة، أو الأصول الجديدة. ولمزيد من الايضاح لآلية تحويل الدين إلى حقوق ملكية، قام البنك الدولي، وهو من المروجين بشدة لهذا الاقتراح، في تقريره الأخير بعرض مبسّط لآليات هذا التحويل (أنظر الشكل رقم ٤ ـ ٢).

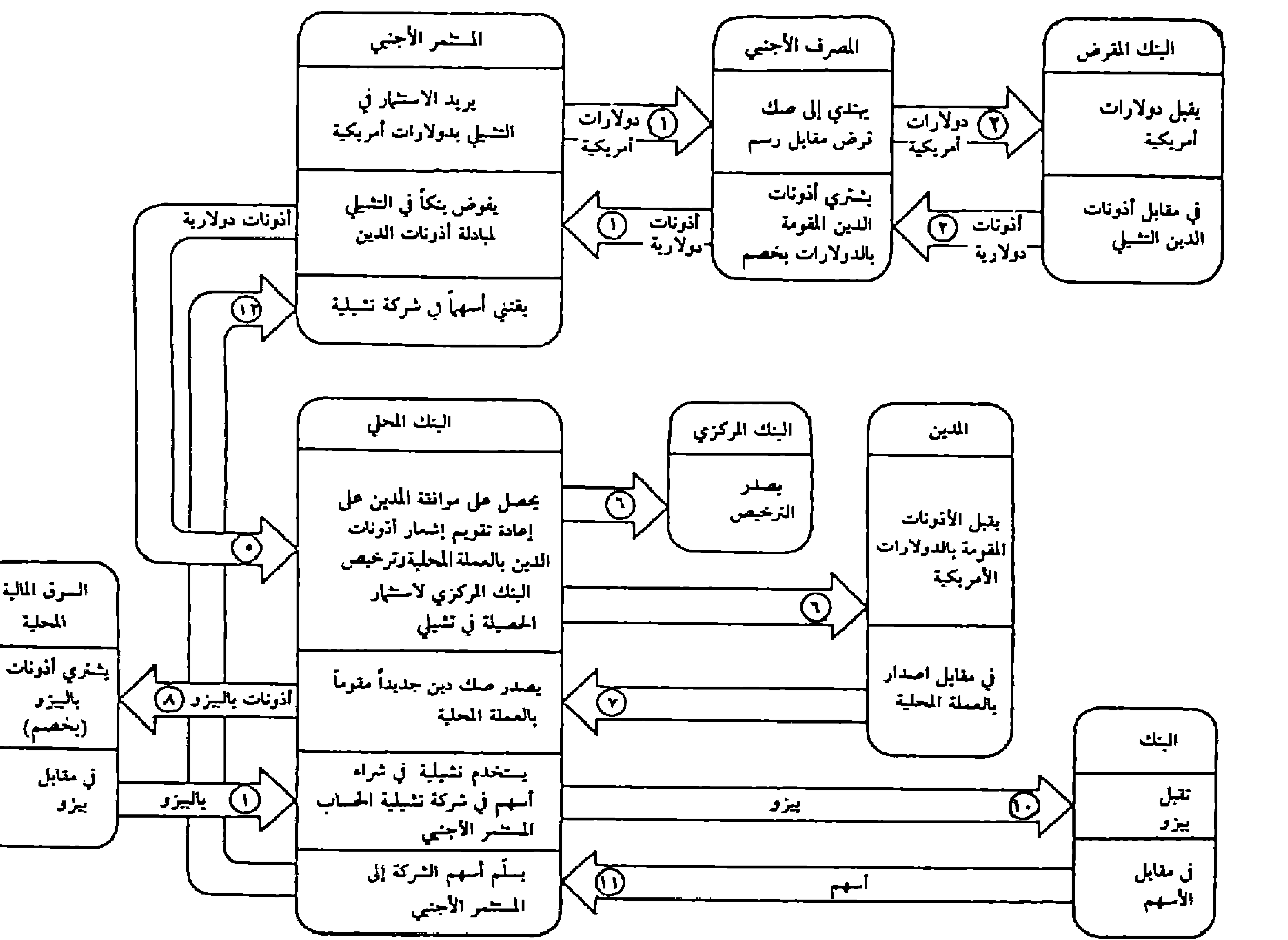
ويقول مؤيدو هذا الاقتراح: «ولا شك في أن عمليات المقايضة (الاستبدال) بهذا الشكل تنطوي على عدد من المنافع والمزايا التي تعود على الأطراف المعنية. فبالنسبة للبلد المدين، فإن هذه العملية تمكّنه من تسديد دينه الخارجي المقوم بالعملة الصعبة بمقابل من العملة المحلية دون حاجة إلى السحب من احتياطياته من العملات الصعبة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنه يترتب على هذه العملية التقليل من عبئ خدمة الدين الخارجي على الدولة المدينة. إضافة إلى ما ينتج عنها من توجيه للمزيد من الأموال نحو مجالات الاستثمار المختلفة. وبالنسبة للبنك الدائن، فإن هذه العملية تمكّنه من تحصيل جانب من ديون كان مشكوكاً في تحصيلها مما يساهم في تعزيز مركزه المالي. وبالنسبة للمستثمر، فإنه يستفيد كذلك من شراء الدين مقابل حسومات كبيرة، وهو وإن كان يحصل على قيمة القرض بالعملة المحلية من البلد المدين، إلا أنه لم يكن ليُقبل على مثل هذه العملية ما لم يكن يرى فيها مصلحة له»[٤٨].

---

(٤٨) انظر: «مقايضة الديون بحقوق ملكية في الدول المدينة،» نشرة ضمان الاستثمار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، العدد ٢٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ١.

شكل رقم (٤ - ٢)

كيفية استبدال الديون بحقوق ملكية



المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٧)، ص ٣٥.

ولا يشك أحد في أن عملية مقايضة الدين الخارجي بحقوق ملكية تعود بالنفع على الدائن والمستثمر الأجنبي. فالاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة، كانت ولا تزال، الشكل الذي يفضّله الأجانب في نهب خيرات وموارد بلدان العالم الثالث. ولا حاجة بنا لكي نعيد إلى الأذهان «التاريخ الأسود» الذي لعبته تلك الاستثمارات في تخلّف هذه البلدان وتشويه مسارات نموها وإضعاف امكانات التراكم والنمو فيها، وادماجها في النظام اللامتكافىء للتخصص وتقسيم العمل الدوليين. أما بالنسبة إلى البلدان المدينة التي قبلت، أو ستقبل هذا الاقتراح، فإنه من المؤكد أن ذلك سيكون خسارة فادحة لها، للأسباب التالية:

أ ـ صحيح أن هذا الاقتراح سوف يؤدي في الأجل القصير إلى التخفيف من عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايض بحقوق ملكية. وربما يؤدي ذلك إلى التخفيف من مشكلات السيولة الدولية وعجز ميزان المدفوعات لتلك البلدان. ولكن لا يجوز أن ننسى ـ ولو للحظة واحدة ـ أن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي سيجريها الأجانب (الملّاك الجدد للمشروعات) سيؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان. وهذا ما تثبته حقائق التاريخ وشواهد الوقت الراهن.

ب ـ مع قبول هذا الاقتراح سوف يصبح للأجانب نصيب معلوم في الدخل المحلي المتحقق في البلدان المدينة. وهو نصيب سوف يتصاعد مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية. وسيظل هذا النصيب قائماً بشكل مستمر طالما بقيت المشروعات المملوكة للأجانب في العمل والإنتاج. من هنا، فعبء هذه الاستثمارات سيظل مؤبداً، في حين أن عبء الدين الخارجي ـ مهما طال أمده ـ فهو عبء موقت لأنه ينتهي بدفع آخر قسط.

ج ـ نظراً إلى أن المستثمر الأجنبي، الذي سيقدم على تلك المشروعات، أو المساهمة في ملكيتها سيكون من فئة «الشركات متعددة الجنسية»، ونظراً إلى ما هو معلوم من خطورة هذه الشركات وصعوبات محاسبتها، وقدرتها الفائقة على المراوغة والتلاعب في الإفصاح عن حقيقة ناتج أعمالها، فمن المشكوك فيه تماماً أن يتمخض نشاطها الأخطبوطي في البلدان المدينة عن أية فائدة لتلك البلدان.

د ـ أضف إلى ذلك أن عملية مقايضة الدين بحقوق ملكية لن تتم إلّا إذا تمكّن المستثمر الأجنبي من فرض شروطه على البلد المدين في ما يتعلق بحريته في تحديد الأسعار ومستويات الأجور وسياسات العمالة والتقانة، ناهيك عما يطلبه من مزايا أخرى يتعين على الدولة أن توفرها له، كالإعفاء الضريبي والجمركي وحمايته ضد أخطار تقلبات أسعار الصرف، وتوفير الطاقة له بأسعار رخيصة... إلى آخره. وكل ذلك سيتعارض مع الأهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد المدين. بل إن القبول بتلك الشروط قد يقتضي تغيير دساتير هذه البلدان وقوانينها الأساسية[٤٩].

---

(٤٩) صرّح جورج بوش، نائب الرئيس الأمريكي سابقاً، والرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، =

هـ ـ وإضافة إلى ما سبق، لو تخيلنا أن هذا الاقتراح سوف يتزايد قبوله وتطبيقه في البلدان المدينة، فإنه ينطوي ولا ريب، على مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الحكم في هذه البلدان. وستكون معه شرائح اجتماعية كومبرادورية ترتبط مصالحها بالتعاون مع الأجنبي، مما يتعارض مع الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه البلدان. وفي ذلك ـ لا شك ـ نكسة خطيرة في المكاسب التي حققتها حركة التحرر الوطني في صراعاتها المريرة إبّان معارك الاستقلال السياسي وما بعدها في سبيل السيادة الوطنية والتحرر الاقتصادي.

و ـ وأخيراً، وليس ذلك أقلّ أهمية، تجدر الإشارة إلى أن تصاعد هذا الاقتراح والترويج له بشكل محموم، إنما يتم في ضوء المطالبات المتزايدة التي ينادي بها عدد من المفكرين والخبراء، بل وعدد من البلدان الرأسمالية الصناعية، بضرورة إلغاء ديون العالم الثالث، أو على الأقل إلغاء جزء محسوس منها. وهناك خطوات ايجابية اتخذت في هذا السبيل[٥٠]. ولا شك أن البلدان المدينة التي تتسرع بقبول هذا الاقتراح ـ تحويل الدين إلى حقوق ملكية ـ تخسر إمكانية إلغاء ديونها الخارجية (أو بعضها) مستقبلاً.

وأياً كان الأمر، لو نظرنا الآن إلى خريطة البلدان المدينة في العالم الثالث، فسوف نجد أن استبدال الديون بحقوق ملكية قد تحقق في عدد من هذه البلدان، مثل التشيلي والبرازيل والفيليبين وتركيا[٥١]، من خلال بعض الشركات متعددة الجنسية. وهناك بلدان أخرى تدرس

=في لقاء له مع الصحافيين عقده في نادي الصحافة الوطنية في واشنطن، بأن «مبادلة الديون بحصص في شركات ومؤسسات في البلد المدين تمثل أفضل حل لمشكلة الديون العالمية». انظر: الوطن (الكويت)، ١١/١/١٩٨٨، ص ٨.

(٥٠) قام بعض الدول الرأسمالية الدائنة مؤخراً بإلغاء بعض ديونه المستحقة على بلدان العالم الثالث. فقد قامت المانيا الاتحادية وهولندا وسويسرا بشطب بعض ديونها تجاه بعض البلدان الفقيرة. كما أن بنك بوسطن قد أعلن أن ٢٠٠ مليون دولار من مجموع الديون المستحقة له على البلدان المتخلفة (ومقدارها ١٠٠٠ مليون دولار) ستعتبر ديوناً غير محسوبة في ميزانية البنك. كما أعلن بنك «سيتي كورب»، وهو من أكبر بنوك الولايات المتحدة، في أيار/ مايو ١٩٨٧، تجنيد ٣ مليارات دولار من أرصدته لاستخدامها في تغطية الخسائر الناجمة عن عدم وفاء البلدان المدينة لديونها للبنك. يضاف إلى ذلك أن البنوك اليابانية الدائنة للبرازيل كانت قد أعلنت في شباط/ فبراير ١٩٨٧ شطب مليارين من الديون المستحقة لها على البرازيل. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هولندا أعلنت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، أنها قد أعفت مصر من سداد متأخرات أقساط خدمات ديون قيمتها ٤,٤ ملايين دولار مستحقة عن عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧. انظر: الأهرام، ٢١/١٢/١٩٨٧، ص ٤، والوطن ٨/١/١٩٨٨، ص ٦.

(٥١) انظر: أسامة غيث، «الاصلاح والتكيّف في تركيا،» الأهرام، ١٧/١٠/١٩٨٧، ص ٩، حيث يشير إلى أنه «تحت الدراسة منذ ثلاث سنوات أوضاع ٤٥ شركة قطاع عام تركية لتحديد كيفية طرح أسهمها للبيع في البورصة. وهناك فريق عمل ملحق بمكتب رئيس الوزراء يشاركه خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الدولية الأمريكية، لإعداد الدراسات التفصيلية لأوضاع كل شركة على حدة وكيفية تأهيلها للبيع. وتشمل قائمة مشروعات القطاع العام التي يدرس عرضها للبيع، جزئياً أو كلياً، شركات الأسمدة والالكترونيات والتبغ والسجائر والخطوط الجوية التركية».

خططاً مماثلة (الأرجنتين ونيجيريا)[٥٢].

وفي أقطارنا العربية المدينة، بدأت تظهر بوادر هذا الاقتراح على مضض، مع محاولة تهيئة المناخ لتنفيذه. فها هو أحد رجال القانون في مصر ينشر، وبجرأة شديدة، اقتراحاً في جريدة «الأهرام» المصرية يدعو فيه ـ وببساطة شديدة ـ إلى إنشاء شركة مساهمة دولية تشتري قناة السويس، وذلك بطرح أسهم للبيع بما قيمته ١٠٠ مليار دولار يتملك فيها الأجانب ٤٩ بالمائة من رأسمالها، وتستخدم حصيلة الأسهم المتبقية في سداد ديون مصر الخارجية، محاولاً في ذلك إحياء تجربة مصر الأليمة إبّان عصر الخديوي اسماعيل حينما اضطر تحت ضغط الإفلاس الناجم عن عبء ديون باهظة لبيع ما كانت تملكه مصر من أسهم في قناة السويس[٥٣]. ونظراً إلى خطورة هذا الاقتراح وما يمثله من انتكاس شديد في الوعي الوطني وتهديد خطير لأحد المرافق الهامة للاقتصاد المصري الذي تبلورت حوله أغر معارك النضال والتحرك الوطني، فإن جمهرة واسعة من الكتّاب والمفكرين والاقتصاديين المصريين قد وأدت، وبسرعة مشهودة، هذا الاقتراح. بيد أن أنصار هذه السياسة، راحوا يطرحون مقترحات أخرى، تتعلق بمنشآت القطاع العام الأخرى، كالفنادق، والمصانع، وشركة مصر للطيران. . . إلى آخره.

وبالنسبة للسودان، تشير بعض المصادر إلى أن «مجموعة من البنوك الدولية قامت مؤخراً ببيع ستين مليون دولار من ديون جمهورية السودان الخارجية لبنوك أخرى بنسبة خصم عالية. إلا أن هذا الإجراء هو مجرد مقايضة دين بدين، وهو يختلف عن مقايضة دين بحقوق ملكية من خلال تملك الأسهم والحصص في شركات الاستثمار المحلية. . .»[٥٤]. ويشير المصدر نفسه: «أن مقايضة الدين باستثمارات محلية أصبحت تشكل ظاهرة جديرة بالاهتمام خاصة من قبل الدول النامية التي ترزح تحت وطأة تزايد عبء خدمة مديونيتها الخارجية، إلا أن هذا الاهتمام يجب أن يواكبه اهتمام مماثل، وسعي متواصل لتحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين المرتقبين وحفزهم للإقدام على خوض التجربة»[٥٥].

وفي الأقطار العربية الأخرى، هناك من يدعو إلى هذه السياسة والتفكير في وضع خطط مماثلة لعملية استبدال الديون بحقوق ملكية. وتعتمد عمليات تهيئة الجو لتلك السياسة على ترويج ونشر عدة مقولات مشكوك فيها، من بينها أن القطاع العام أصبح عبئاً على الدولة في إدارته وفي إمكانات تطويره، وأنه يتعرض دوماً للخسائر، وأن القطاع الخاص أكثر كفاءة منه في تخصيص واستخدام الموارد، وأن بيع القطاع العام سوف يوفر موارد للدولة يمكن أن

---

(٥٢) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٨)، ص ٣٠.

(٥٣) تجدر الإشارة إلى أن السادات كان قد أعلن في أحد خطاباته بصراحة أنه على استعداد لأن يرهن قناة السويس لدى الأقطار العربية لكي يكون ايرادها ضماناً لسداد قروض رآها ملحّة لتجتاز مصر أزمتها الاقتصادية آنذاك. انظر: أحمد عامر، «من يشتري قناة السويس؟» **الأهرام الاقتصادي**، السنة ٩، العدد ٩٥٦ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١٤.

(٥٤) انظر: «مقايضة الديون بحقوق ملكية في الدول المدينة».

(٥٥) المصدر نفسه.

تستخدم في مجالات أخرى، وأن عودة المستثمر الأجنبي لتملّك أو إدارة منشآت هذا القطاع، سوف يأتي في ركابها أحدث فنون الإدارة والتقانة. . . إلى آخره.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنه مع تدهور الجدارة الائتمانية لعدد من الأقطار العربية المدينة، بسبب الصعوبات التي تواجهها في سداد أعباء ديونها، وطلباتها المتكررة لإعادة جدولة هذه الديون، وتدني أسعار الصرف فيها، وتدهور الاحتياطيات الدولية، فإن عدداً من الدائنين لهذه الأقطار قد بدأوا في عرض بيع الديون المستحقة لها على كل الدول بأسعار خصم مرتفعة للغاية، تخلصاً من المخاطر التي تكتنف سداد هذه الديون في المستقبل. ويوضح لنا الجدول رقم (٤ ـ ٧) أسعار ديون بعض الأقطار العربية طبقاً للأسعار المعلنة في سوق لندن في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٨ وكانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٩. ومنه يتضح لنا أن ديون مصر والمغرب والجزائر والعراق تعرض للبيع بأسعار خصم تتراوح ما بين ٦٠ ـ ٢٠ بالمائة. أما في حالة السودان، فإن ديونها تباع بسعر يراوح ما بين ٤ إلى ٦ بالمائة من قيمتها. وإذا تخيلنا، جدلاً، أن هذه الأقطار سوف تقبل مبدأ مقايضة ديونها بأصول انتاجية وطنية، لتبين لنا، إلى أي مدى سوف يربح هؤلاء المستثمرون الذين يقبلون بشراء هذه الديون بتلك الأسعار المتدهورة، حينما يحولون هذه الديون إلى أصول انتاجية في هذه الأقطار.

٤ ـ مخاطر الوضع الراهن للمديونية العربية

ظلت أزمة المديونية الخارجية في غالبية الأقطار العربية المدينة مخدرة، أو نائمة، خلال عقد السبعينات، وإن كانت تلك الأزمة قد انفجرت مبكراً في البعض منها (حالة مصر في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨). وظلت هذه الأقطار تدير مشاكل عجزها الخارجي بوسائل مختلفة، وبعيدة عن الإذعان لشروط الدائنين وصندوق النقد الدولي. وكانت أهم العوامل التي عطلت إنفجار هذه الأزمة كما يلي:

أ ـ إن هيكل مديونية تلك البلدان كان يغلب عليه طابع الديون المستحقة لمصادر رسمية، إذ اعتمد عدد كبير من هذه البلدان على سد عجز الحساب الجاري على القروض الميسرة نسبياً وعلى المعونات والمنح العربية التي كانت تقدمها أقطار الأوابك العربية إبان فوران أسعار النفط. وهي تدفقات تتسم، على وجه العموم، بانخفاض نسبي في سعر فائدتها، وبطولها الزمني، وبوجود فترة سماح لا بأس بها، وإن كان هذا لم يمنع بطبيعة الحال من لجوء عدد من هذه البلدان إلى مصادر الاقتراض الخاصة لاستكمال النقص في الموارد اللازمة لسد فجوة العملات الأجنبية.

ب ـ اعتماد عدد لا بأس به من هذه البلدان (حالة مصر، السودان، الأردن، سوريا، المغرب، تونس، اليمنين) على التدفقات المتنامية لتحويلات العاملين في الخارج كمصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي، الأمر الذي ساعدها كثيراً على مواجهة عجز موازين المدفوعات ودعم قدرتها على الاستيراد.

جدول رقم (٤ ـ ٧)

أسعار بعض ديون الأقطار العربية المتداولة في سوق لندن
في ١٩٨٨/١٢/٣١ و١٩٨٩/١/٣١

القطـــر	سعر الديون (النسبة المئوية من قيمتها الأصلية)		ملاحظـات
	في ١٩٨٨/١٢/٣١	في ١٩٨٩/١/٣١	
الجـزائـر	٧٥ ـ ٧٨	٧٨ ـ ٨٣	لا توجد طلبات عند هذا السعر.
الســودان	٤ ـ ٦	٤ ـ ٦	لا توجد طلبات.
العــراق	٥٥ ـ ٦٠	٥٥ ـ ٥٦	توجد بعض الطلبات على الأوراق التجارية.
مصــر	٤٠ ـ ٤٢	٤٠ ـ ٤٢	توجد طلبات على الأوراق التجارية التي تعدّت موعد استحقاقها.
المغــرب	٥٠ ـ ٥٢	٤٧ ـ ٤٩	مفاوضات اعادة الجدولة جعلت السوق غير مستقرة.

هذه الأسعار معلنة في سوق لندن في الساعة ١٢ ظهراً طبقاً للتواريخ الواردة في الجدول وجميع هذه الأسعار خاصة بالديون الحكومية، ومعبر عنها بالدولار.

المصدر: ANZ McCaughan Merchant Bank, Limited, London.

ج ـ الأثر الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الحصيلة منه، وهو ما يبدو على وجه الخصوص في حالة الأقطار العربية شبه النفطية، مثل مصر، وتونس، وسوريا، والأقطار العربية النفطية، مثل الجزائر، العراق، عُمان، البحرين، قطر.

د ـ إن عدداً كبيراً من هذه الأقطار، وبخاصة الأقطار متوسطة الدخل، كان بإمكانها أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من أسواق النقد الدولي (سوق الدولارات الأوروبية) بسهولة ويسر، حينما كانت هناك تخمة في السيولة الدولية، وسخاء في القروض التي تمنحها البنوك التجارية دولية النشاط، وبخاصة في ضوء سلبية سعر الفائدة الحقيقي الذي كانت تقترض به.

في ضوء هذه العوامل، استطاعت مجموعة الأقطار العربية المدينة أن تواجه خدمة أعباء ديونها الخارجية وتمويل عجز موازين مدفوعاتها، دون أن تواجه مشكلات عويصة، أو أن تضطر لطلب إعادة جدولة ديونها. ولعل عدم ظهور هذه المشكلات آنذاك، قد ساعد على ترسيخ الاعتقاد الواهم، بأنه من الممكن الاستمرار في زيادة مستوى الاستهلاك الترفي (لفئات محدودة من السكان) وسد فجوة الموارد، من خلال الاستدانة بشكل مستمر، ودون

الاهتمام بتعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وضبط ايقاع الحركة في قطاع التجارة الخارجية، وذلك دون التعرض لمآزق شديدة في الأجلين المتوسط والطويل. بل ان عدداً من المسؤولين في هذه الأقطار كان يزهو بالمقدرة المتزايدة على الاقتراض، تحت وهم أن ذلك دليل ثقة في الاقتصاد القومي لبلده. وكان البعض يرى أن الاقتراض المتزايد، في ظل التضخم وسلبية سعر الفائدة الحقيقي، يؤدي عبر المدى المتوسط إلى تحقيق مكاسب رأسمالية للبلد الذي يقترض، تماشياً مع القاعدة المعروفة «إنه من الأفضل لك أن تكون مديناً في ظل أحوال التضخم».

لكن دوام الحال من المحال، كما يقولون، والاعتماد الشديد على العوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، كاعتماد من يبني قصوراً على الرمال.

ففي ضوء الاضطرابات الشديدة التي يشهدها الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تتبعه وتندمج فيه الأقطار العربية، سرعان ما تنقلب الأمور رأساً على عقب. فأسعار النفط تشهد على مشارف الثمانينات إنكساراً حاداً في إتجاهها، يتبعه هبوط مروّع في إيرادات الأقطار العربية النفطية. والتدفقات الميسرة والمنح العربية التي اعتمد عليها كثير من الأقطار العربية المدينة سرعان ما تنكمش (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٨)). وتقوم الأقطار العربية النفطية في منطقة الخليج العربي بتخفيض انفاقها وتحد من خططها الاستثمارية التوسعية لمواجهة النقص الشديد الذي حدث في إيراداتها، بل يضطر البعض منها للسحب من احتياطياته وفوائضه المالية المستثمرة بالخارج لمواجهة عجز الحساب الجاري. ناهيك عن الآثار التي أحدثها استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية. وكان من نتيجة ذلك أن انخفض عدد العمال العرب العاملين في هذه الأقطار، وانخفضت مستويات دخولهم، وبالتالي حجم التدفقات النقدية التي كانوا يرسلونها إلى بلادهم[٥٦]. ومع إنفجار أزمة الديون المصرفية عالمياً في خريف عام ١٩٨٢، ولجوء البنوك التجارية دولية النشاط إلى تخفيض معدلات نمو إقراضها لبلدان العالم الثالث وتشددها في طلب الضمانات وتعقيد شروط الاقراض، جعل الكثير من الأقطار العربية المدينة، وبخاصة الدول الفقيرة، عاجزة عن الوصول إلى أسواق النقد الدولية.

---

(٥٦) يشير التقرير الاقتصادي لمنظمة الإسكوا لعام ١٩٨٦ إلى أن الانخفاض الحاد الذي حدث في تحويلات العاملين العرب في الخارج كان مؤثراً بشكل واضح في حالة مصر والأردن واليمن. ويذكر التقرير أن «تحويلات العمال المصريين التي بلغت ٣٧٨١ مليون دولار عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ لم تتعدّ ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦، أي أنها انخفضت بنسبة ٢٠ بالمائة. وبالمثل، انخفضت تحويلات العمال الأردنيين من ١٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ إلى ٨٩٨ مليون دولار عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦. وانخفضت تحويلات عمال اليمن الديمقراطية من ٤٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٣٨٢ مليون دولار عام ١٩٨٦. أما تحويلات عمال اليمن العربية التي بلغت ١٢٧٦ مليون دولار عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ فقد هبطت إلى ١٠٥٩ مليون دولار عام١٩٨٥/ ١٩٨٦». انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، ١٩٨٦** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧)، ص ٣٥، ورمزي زكي، محرر، **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها** (نيقوسيا: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧).

وضـاعف من حرج الموقف حلول ميعاد سـداد كثير من القـروض الميسرة وغـير الميسرة التي كانت هذه الأقطار قد اقترضتها في حقبة السبعينات، في الـوقت الذي تعـرضت فيه مـواردها من العملات الأجنبية للانكماش الشديد. ويكفي في هذا الخصوص أن نلقي اطلالة سريعـة على الجدول رقم (٤ ـ ٩) الذي يوضح لنا أعباء خدمة الديون الخارجية طويلة الأجل لبعض الأقطار العربية المدينة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣، طبقاً لموقف المديـونية عـام ١٩٨٧، أي بافتراض عدم زيادة الدين الخارجي. وزاد الطين بلة، تراجع معدلات التضخم على الصعيد العالمي، وزيادة سعر الفائدة الحقيقي، الأمر الذي فاقم من عبء الـدين. ثم جاءت أحـوال الركود الاقتصادي وتدهور معدلات النمو في البلدان الرأسمالية الصناعية، وتزايد نزعة الحماية التجارية، لتحكم دائرة الحصار تماماً.

جدول رقم (٤ ـ ٨)

تدفقات المساعدة التساهلية إلى بعض الأقطار العربية المدينـة من البلدان المانحـة الأعضاء في الأوبك

(بملايين الدولارات)

الأقطـار المستفيدة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأردن	١١٣٦	٩٢٠	٧٠٠	٦٨٤	٦١٢	٤٦٣
البحـريـن	١٤٨	١٣٩	٩٠	٢١٦	١٩٨	٧٢
سـوريـا	١٦٥٥	١٣٧٦	٨٨٠	٨٨٨	٨٢٤	٥٨٩
عُمـان	١٦٥	٢٢٤	١٢٥	٦٤	٥٤	٥٩
لبنـان	١٩٣	٣٦٥	٨٢	١٢	—	٢٣
مصـر	٥	١٩-	٤٣-	٥١-	٥٠-	٥٧-
اليمن الديمقراطية	٥٠	٣٢	٧١	٣٢	٢٥	٤٥
اليمـن العربية	٣٩٨	٢٦٤	٢٥٢	١٩٢	١٩٤	١٤٣
المجـموع	٣٧٥٠	٣٣٠١	٢١٥٧	٢٠٣٧	١٨٥٧	١٣٣٧

المصادر: Organization for Economic Co-operation and Development (OECD): *Statistical Tables:Supplementing 1985 Chairman's Report* (Paris: OECD, 1986), and *Development Co-operation, 1986 Report* (Paris: OECD, 1987), and
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٦)، ص ٧٦.

في ضوء هذا الانقلاب الصامت الذي حدث في العوامل الخارجية، مـع استمرار بقـاء العوامل الداخلية على حالها دون تغيير، انتعشت مسببـات تفجير أزمـة المديـونية الخـارجية في عدد لا بأس به من الأقطار العربية. وخـلال السنوات الأولى من الثـمانينات اضـطر عدد من

جدول رقم (٤ ـ ٩)

المبالغ المتوقعة لخدمة أعباء الديون الخارجية الطويلة الأجل لبعض الأقطار العربية للفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

(بملايين الدولارات)

القطر والسنة	مدفوعات الأقساط	مدفوعات الفوائد	الإجمالي
الأردن			
١٩٨٨	٦٣٣,٢	١٦٧,٦	٦٣٣,٢
١٩٨٩	٥٤٠,٨	١٤٧,٦	٥٤٠,٨
١٩٩٠	٥٠٢,٧	١٤٤,٠	٥٠٢,٧
١٩٩١	٤٦٢,٤	١٢٣,٥	٤٦٢,٤
١٩٩٢	٣٩٨,٥	١٠٠,٣	٣٩٨,٥
١٩٩٣	٣٠٤,٨	٨٠,٨	٣٠٤,٨
تونس			
١٩٨٨	٦٠٧,٤	٢٩٣,٨	٩٠١,٢
١٩٨٩	٥٩٨,٠	٢٧٢,٧	٨٧٠,٦
١٩٩٠	٤٦٤,٤	٢٤٧,٢	٨٩٣,٦
١٩٩١	٥٦٨,٩	٢٠٩,٧	٧٧٨,٦
١٩٩٢	٤٧٦,٢	١٧٧,٧	٦٥٣,٩
١٩٩٣	٤٢٠,٦	١٥١,٠	٥٧١,٦
الجزائر			
١٩٨٨	٢٦٦٠,٨	٧٨١,٠	٣٦٦٠,٨
١٩٨٩	٣,٠٦٠,٦	٥٨٣,٣	٣٠٦٠,٥
١٩٩٠	٢٢١٩,٤	٤١٨,١	٢٢١٩,٤
١٩٩١	١٤٧٥,٤	٣٠٣,٨	١٤٧٥,٤
١٩٩٢	١٠٩٠,١	٢٢٢,٨	١٠٩٠,١
١٩٩٣	٨٤٩,٩	١٨٦,٨	٨٤٩,٩
مصر			
١٩٨٨	١٣٢٧,٣	٦٩٤,٠	٢٠٢١,٢
١٩٨٩	١٢٢١,٤	٦١٥,٠	١٨٣٦,٤
١٩٩٠	٩٩٨,٠	٥٤٢,٠	١٥٤٠,٥
١٩٩١	٨٦٩,٧	٤٨٣,٧	١٣٥٣,٤
١٩٩٢	٧٢٩,٦	٤٣٧,٥	١١٦٧,١
١٩٩٣	٦٤٧,٨	٤٠٥,٣	١٠٥٣,١
المغرب			
١٩٨٨	١٤٦٥,٢	٥٩٨,٢	٢٠٦٣,٤
١٩٨٩	١٣٥٦,٢	٥٠٥,٨	١٨٦٢,١
١٩٩٠	١١٨٠,٨	٤٢١,٠	١٦٠١,٨
١٩٩١	١٠٩١,٨	٣٤٢,٠	١٤٣٣,٨
١٩٩٢	٧٠٠,٧	٢٧٠,٤	٩٧١,٢
١٩٩٣	٥٥٤,٣	٢٣٤,٧	٧٨٩,٠

احتسبت البيانات من صفحات مختلفة من:

World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1986/87.*

هذه البلدان لمواجهة الأزمة إلى الضغط على الواردات والسحب من الاحتياطيات الدولية. بيد أنه من المعلوم أن ثمة حدوداً معينة للضغط على الواردات لا يجوز تخطيها وإلّا تعرّض البلد لأزمات اقتصادية واجتماعية، وربما سياسية، نظراً إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين مستوى الواردات من ناحية، ومستوى الاستهلاك المحلي والانتاج الجاري والاستثمار المنفّذ من ناحية أخرى. كما أن انخفاض الاحتياطيات الدولية دون مستوى معين، يعرّض سعر الصرف للتدهور، ويضعف من الجدارة (أو الثقة) الائتمانية للبلد في أسواق النقد الدولية. وكل هذا شدد من زيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي في الوقت الذي ضعفت فيه المقدرة على الاستدانة. وزاد من حدة الأزمة مؤخراً، تأثير الفوضى المتزايدة في نظام النقد الدولي، والحروب والتجارة النقدية القائمة بين مراكز منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة، غرب أوروبا، اليابان) وبخاصة ذلك الأثر الناجم عن تردّي سعر الدولار عالمياً خلال السنوات القليلة الماضية(٥٧).

هكذا دقت نواقيس الخطر لأزمة المديونية العربية بعد التخدير المصطنع الذي كانت تعيش فيه. وسرعان ما وجدت كثير من الأقطار العربية نفسها في المأزق الحتمي للإستدانة المفرطة. وهو المأزق الذي تتبلور معالمه في تفاقم عبء الدين وسرعة تواتر خدمته من ناحية، في الوقت الذي تدهورت فيه موارد هذه الأقطار من النقد الأجنبي من ناحية ثانية، مع عدم توافر فرص كافية (غير مشروطة) للاقتراض الخارجي، من ناحية ثالثة. وهنا يعبّر هذا المأزق عن نفسه في شكل تناقض حاد بين استمرار القدرة على الوفاء، وبين عدم القدرة على ضمان الحد الأدنى من الواردات الضرورية. فالاستمرار في الدفع يعرّض قدرة البلد على توفير وارداته الضرورية للحصار الشديد. والتوقف عن الدفع كإجراء راديكالي غير مطروح تماماً في أقطارنا العربية، نظراً إلى أنها تدخل، كما أشرنا، في عداد فئة «المدين الضعيف». من هنا يكون رجاء التأجيل وطلب الدخول في مفاوضات لإعادة جدول الدين المخرج المطروح أمام الأنظمة الاجتماعية في هذه الأقطار لمواجهة الأزمة. وتلك هي الأرضية التي يُنصب فيها فخ الوقوع في صندوق النقد الدولي وإملاء شروطه. وهذا ما حدث بالفعل لعدد من الأقطار العربية التي تواجه منذ فترة وحتى الآن هذا المأزق شديد الوطأة.

---

(٥٧) إن الانخفاض الحاد الذي سجله سعر الدولار عالمياً سوف يؤثر، بشكل واضح، في زيادة عبء المديونية الخارجية، بخاصة لتلك البلدان التي يتكون شطر محسوس من ديونها من عملات أخرى غير الدولار. وقد أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والانماء للعام ١٩٨٦ إلى أن انخفاض سعر الدولار عام ١٩٨٦ قد أدى إلى زيادة ديون بلدان العالم الثالث طويلة الأجل بمقدار ٨ مليارات دولار بالنسبة إلى أصل الدين، وبمقدار ١٢ مليار دولار بالنسبة إلى خدمة هذا الدين، وذلك بعد أن تم في هذه السنة نفسها تحويل نصف ديون هذه البلدان إلى عملات أخرى غير الدولار. وقد يبدو هذا الأثر واضحاً في حالة ديون المغرب العربي التي تشكل مديونيتها بالفرنك الفرنسي وبالعملات الأخرى نسبة مهمة من إجمالي مديونيتها. أضف إلى ذلك تأثيراً آخر وهو أن انخفاض قيمة الدولار عالمياً سوف ينعكس مباشرة على اضعاف القوة الشرائية لصادرات الأقطار العربية المدينة التي تتكون حصيلتها أساساً من الدولار. انظر: **الوطن**، ١٩٨٨/١/٩.

ولا توجد لـدينا تفصيـلات كافيـة عن اتصالات بعض الأقـطار العربيـة المدينـة وذات الوضع الحرج مع صندوق النقد الدولي للحصول منه على «شهادة حسن السير والسلوك» التي تمكنها من الدخـول في نادي بـاريس وإعادة الجـدولة واستعـادة بعض قدرتهـا على الاقـتراض الخارجي. ولكن من الواضح أن النماذج الصارخة والمعلومة في هذا الخصوص تتمثل في حالة مصر والسودان وتونس والمغرب. فهناك اتصالات جارية منذ فترة بين هذه الأقطار والصندوق للوصول إلى اتفاق بشأن برامج التكيّف التي يتعين عليهـا تطبيقهـا، حتى تعاد جـدولة ديـونها وتقترب مرة أخرى من أبواب أسواق النقد الدولية، والسحب من موارد الصندوق المشروطة. ولهذا فقد بدأ الصندوق يحتل وزناً خطيراً في إدارة أزمة المديونية الخـارجية لهـذه الأقطار، وإن كان نصيبه في إجمالي مديونيتها لا يزال (وسيظل) تافهاً للغاية ـ أنـظر الجدول رقم (٤ ـ ١٠). بيـد أنه ليس هنـاك ما يشـير إلى أن الاتفـاقـات التي حـدثت، أو التي ستحـدث في القـريب العاجل مـع الصندوق، تختلف في مضمـونها وشروطها العـامة عـما هو معـروف عن مضمون وشروط تلك البرامج. فهي «وصفة» واحدة تعطى لأي مريض مهما كان سبب مرضه.

وخلاصة القول إن خطر المديونية الخارجية قد تفاقم في السنوات الأخيرة بشكل يدعو للقلق الشديد في عدد لا بأس به من الأقطار العربية المدينة. وهناك أقطار أخرى مرشحة في القريب العاجل ان تدخل دائرة هذا الخطر. وهو خطر ليس أهم معـالمه تـزايد عبء الـدين واستنزاف موارد هذه الأقطار وتعطيل التنمية فيها، وفرض قوى الانكماش عليها واعتصارها حتى آخر رمق لدفع مستحقات ديونها... وإنما الخطر الأكبر هـو فقدان حـرية اتخـاذ القرار الاقتصادي، وعودة السيطرة الأجنبية المباشرة للهيمنة على مقدرات هذه الأقطار والتحكم في تشكيل توجهاتها الانمائية والاجتماعية، بل والسياسية أيضاً.

وإنه حقاً لخطر جسيم.

ورب سائل الآن: ما العمل، إذاً؟ وهل هنـاك مخرج آخر؟ ـ ونؤجـل الإجابـة عن هذا السؤال إلى نهاية هذه الدراسة، بعد أن نتناول قضية الدائنيـة الضعيفة للأقطار العربية.

ثانياً: حول الدائنية الضعيفة للأقطار العربية

ذكرنا في بداية هذه الدراسة، أن بعضاً من الأقطار العربية المنتجة والمصـدرة للنفط قد دخل مؤخراً دائرة المديونية، بعد التدهور المروع الذي حدث في أسعار النفط وعوائـده. ومع ذلك يظل موقف مجموعة هذه الأقـطار دائناً، بشكـل عام، نـظراً لما تملكـه من فوائض مـالية ضخمة مستثمرة بالخارج. وهي الفوائض التي تكونت إبّـان فورة أسعـار النفط خلال الفـترة ١٩٧٣/١٩٧٤ ـ ١٩٧٩/١٩٨٠. فقـد ظلت هذه الأقـطار تنتـج النفط وتصـدّره بـأكـثر من احتيـاجاتها الفعلية، إذ كـانت ايراداتهـا تزيـد كثيراً عن الحـدود التي يتطلبهـا توازن الحسـاب الجاري لموازين مدفوعاتها. من هنا راحت الفوائض التي تحققت في هـذا الحساب تبحث عن مجالات للتثمير في الخارج، وبخاصـة بعد أن حـرصت البلدان الرأسـمالية الصنـاعية والمـراكز

المالية والنقدية العالمية على إعادة اجتذابها. وهـذه الفوائض، سـواء ما كـان منها رسمياً (أي قامت به الحكومات) أو ما كان منها خاصاً (أي أن الذي قـام باستثـمارها مجموعة من أثـرياء العـرب وكذلـك المصارف والشركـات الأهلية (العـربية)) تشكـل دائنية هـذه الـدول للعـالم الخارجي. على أنه ابتداءً من عام ١٩٨٣، ينقلب الوضع، حين تصبح عوائـد النفط أقل من أن تـوازن الحساب الجاري، ولهذا تسجـل موازين مـدفوعـات هذه الأقـطار عجزاً وتسجـل الفوائض من ثم انحساراً واضحاً (انظر الشكل رقم (٤ - ٣)).

وبادىء ذي بدء، يجب أن يرسخ في الـذهن أن ثمة فـارقاً جـوهريـاً بين طبيعـة دائنية الأقطار النفطية، وبين دائنية الرأسمالية الصناعية. فهذه الفوائض التي كونت تلك الدائنيـة لم تكن تمثـل جزءاً من الـدخول المـدخرة لتلك البلدان، وإنمـا كانت تمثـل أصولاً عينيـة (ثـروة طبيعيـة)، تحولت من مـال سائـل (نقود)، اتجـه إلى الاستثمار في الخـارج. أما دائنيـة البلدان الـرأسماليـة الصناعيـة، فهي تمثل جـزءاً من المدخـرات الفائضـة (بشكل نسبي) النـاجمة عن تيارات تدفق الدخول القومية في هذه الدول. من هنـا فإن دائنيـة الأقطار النفـطية تمثـل، في التحليـل رصيداً (Stock) من ثـرواتها الـطبيعية القـابلة للنضوب، في حـين أن دائنية الـدول الرأسمالية تمثل جزءاً من تيارات (Flows) دخولها القومية المتجـددة دوماً. وعليـه فإن الضـرورة تقضـي بالمحافظة على القيمة الحقيقية لتلك الفوائض المالية، لأنها صارت جـزءاً من «الأصول الانتـاجية» للدخـول القوميـة. وحينما تتـدهور قيمـة هذه الأصـول، فإن ذلـك يعني السـماح بإضعاف انتاجيتها، وتآكلها عبر الزمن، ومن ثم التأثير على دخولها القومية مـستقبلاً. نـاهيك عن أنه نظراً لاعتماد هذه الفوائض (المدخرات) على مورد وحيد وناضب، فإن ذلك يثير قضية التناسب بين حق الجيل الحالي في هذه الفوائض وحق الأجيال القادمة. وهي إشكالية نظريـة مهمة[٥٨].

هذا الفارق الجوهري بين طبيعة دائنية الأقطار العربية النفطية، ودائنية الأقطار الأخرى يطرح مجدداً، وبالذات في هذه الآونة، وسائل وسياسات حماية هذه الدائنية وتأمين الضمانات الكافية لها، وإبعادها عن أية مخاطر اقتصادية أو سياسية.

وقبـل أن نبحث في هـذه القضيـة، يتعـين علينـا أولاً، أن نتعـرف عـلى حجم هـذه الدائنية، وأين توجد، وما هي أشكالها في العالم الخـارجي. ولكن ما يثـير الدهشـة، هو أنـه رغم انقضـاء خمسة عشر عـاماً عـلى بروز هـذه الفوائض، ورغم تـطور الفنـون الاحصـائيـة وامكانات النشر، إلاّ أنه ليس هناك حتى الآن تقدير دقيق وموحد عن هـذه الفوائض. وحتى

---

(٥٨) عبد الوهاب التمار، **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها، أداؤها ودورهـا المأمـول في تـطوير التنميـة المحليـة** (الكـويت: كـاظمـة للنشر والـترجمة والتـوزيـع، ١٩٨٥)، ص ١٨٣ -١٩٣، و

K.P.Anderson, «Optimum Growth when the Stock of the Resources is Finite and Depletable,» *Journal of Economics* (1972).

جدول رقم (٤ - ١٠)

مستحقات صندوق النقد الدولي على الأقطار المدينة طبقاً لموقف المديونية في عام ١٩٨٥
(مليون دولار)

المجموعة	مستحقات لصندوق النقد الدولي(*) (١)	اجمالي الدين الخارجي(**) (٢)	نسبة (٢) : (١)
الأقطار النفطية			
الجزائر	–	١٧٢٢٥	–
عُمان	–	٢٢٢٥	–
الأقطار متوسطة الدخل			
الأردن	٦٣,٠	٣٦٩٢	١,٧
تونس	–	٦٢٦٣	–
سوريا	–	٥٥٦٠	–
لبنان	–	٣٠٤١	–
مصر	٤١,٢	٣٨٩٢٥	(١)
المغرب	١١٨٩,٩	١٥٢٦٠	٧,٧
الأقطار الأقل نمواً			
جيبوتي	–	٢٣٠	–
السودان	٦٦٤,٩	٧٢٣١	٩,٢
الصومال	١٤٢,٢	١٧٥٣	٨,٠
موريتانيا	٣٠,٣	١٥١١	١,٩
اليمن الديمقراطية	١٤,٨	١٢٩٢	١,٠
اليمن العربية	١٠,٧	٢٦٧٣	(١)

(–) غير متوافرة.

(١) تعني أقل من واحد بالمائة.

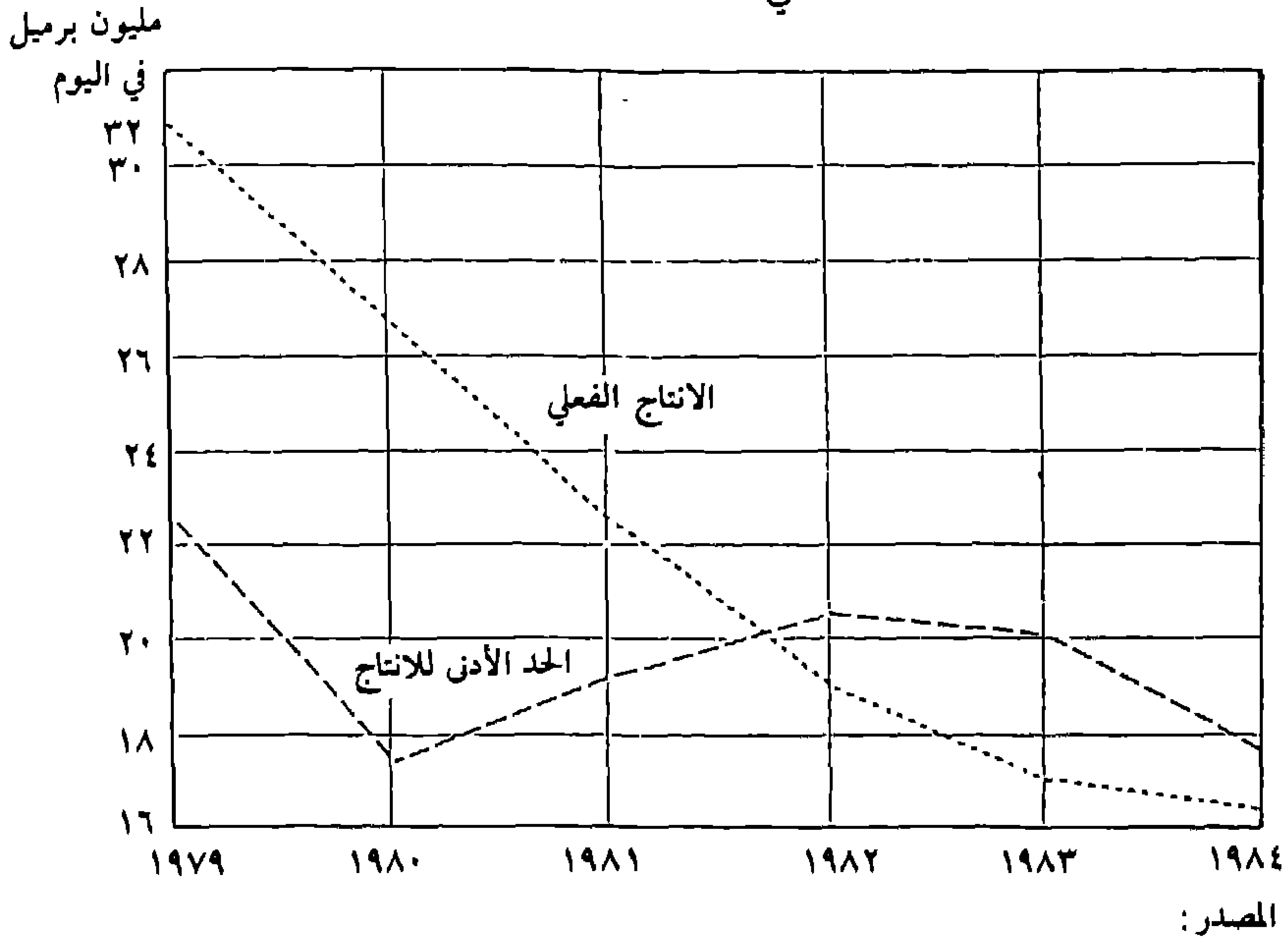
(*) احتسبت بيانات مستحقات صندوق النقد الدولي، من: World Bank, Ibid., various pages.

(**) احتسبت بيانات الدين الخارجي من:
AMEX-Bank International, *AMEX Review:* and other Banking Sources.

الأرقام الموجودة عنها، فإنها في الغالب تشير إلى هذه الفوائض بشكل مطلق، دون أن تميز بين الفوائض المملوكة للحكومات، وتلك المملوكة للأفراد. وربما يعود ذلك إلى تنوع هذه الأموال، وكثرة من يملكونها، وتوزعها على عدد كبير من البلدان الأجنبية واستثمارها في قنوات متعددة. ناهيك عن أن البلدان صاحبة هذه الفوائض لا تنشر عنها أية تقديرات.

شكل رقم (٤ - ٣)

الحد الأدنى من انتاج النفط اللازم لموازنة الحساب الجاري لأقطار الأوبك ومقارنته بالانتاج الفعلي ١٩٧٩ - ١٩٨٤



المصدر:

T. Idemudia, «Oil Market Stability and Recent Development in World Oil Trade,» *OPEC Review,* vol. 9, no. 3, (Autumn 1985), p. 321.

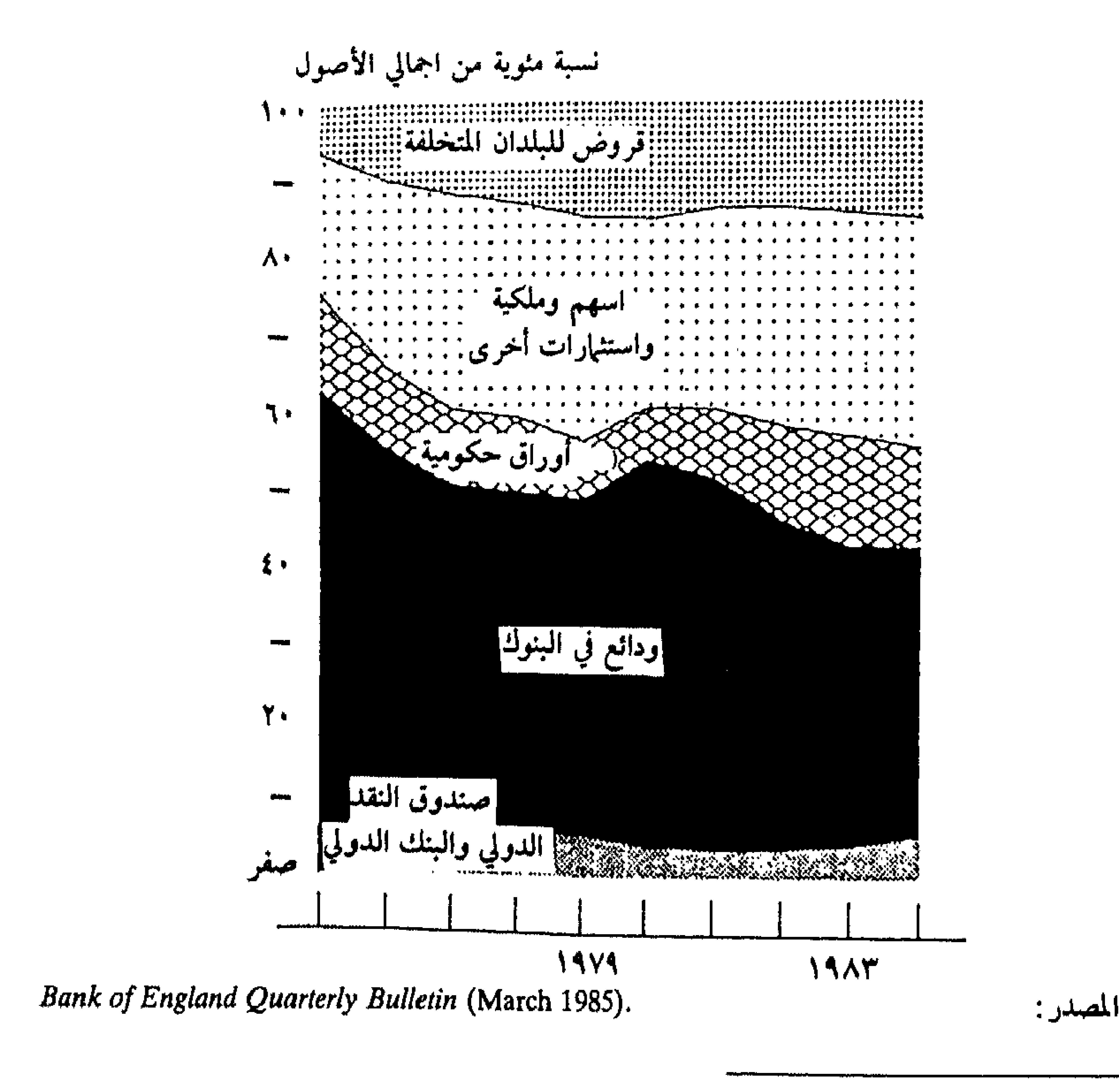
ورغم أن ثمة تغيرات قد حدثت في أشكال تثمير هـذه الفوائض الـدائنة، بتحـولها من مجال إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، إلّا أنها تكاد تكون قد حافظت على هيكلها خلال الفترة ١٩٧٥ وحتى الآن (انظر الشكـل رقم (٤ - ٤)) حيث ظل الاستثـمار في المجالات عالية السيولة هو الشطر المسيطر على كتلة هذه الفوائض. وسوف نرى فيما بعـد أن ذلك يعرّض دائنية العرب لمخاطر جمة ويضعهم في موقف الدائن الضعيف.

وفي ما يتعلق بالتقديرات المتاحة، ثمة تفاوت كبير بين هذه التقديرات. فطبقاً للتقديـر الـذي تنشره بشكل دوري مجلة بنـك انكلترا (البنك المـركزي) التي تصـدر ربع سنـويـة عن فوائض أقطار الأوبك المستثمرة بالخارج، يتضح أن آخر عدد من هذه النشرة (تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٨٧) يقدّر هذه الفوائض بمبلغ ٤٥٦,٧ مليار دولار، بعـد أن كانت ٤٠٨,١ مليـارات دولار في عام ١٩٨٣، مسجلة في ذلك زيادة مقدارها ٤٨,٦ مليار دولار وبنسبة ١٢ بالمـائة. وهذه الفوائض تتوزع - حسب هذا التقـدير - عـلى بريـطانيا والـولايات المتحـدة الأمريكيـة، والدول الرأسمالية الأخرى، ومجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصـادي (OECD)، ومراكز المناطق الحرة (الأفشور)، والاستثمار في البلدان النـامية، وفي الاعتـمادات

الممنوحة لغير البنوك، وصندوق النقد الدولي. وطبقاً لـ «نشرة الخليج الاقتصادية والمالية» التي يصدرها بنك الخليج الدولي يقدّر أن ٦٥ بالمائة من تلك الفوائض الدائنة تعود إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني أن الفوائض العربية (مع استبعاد العراق، وليبيا وغيرها) تعادل ٢٩٦,٨ مليار دولار[٥٩]. كما تقدر هذه النشرة، أن حوالى ٦٦ بالمائة (أي حوالى ١٩٦ مليار دولار) على هيئة موجودات عالية السيولة، أي في شكل ودائع مصرفية، وذهب، وأرصدة لدى صندوق النقد الدولي وأوراق مالية حكومية واستثمارات قصيرة الأجل[٦٠]، في حين تستثمر النسبة الباقية (أي ما يعادل ١٠٠,٨ مليار دولار) في موجودات ذات آجال أطول، مثل صناديق الإقراض للبلدان النامية، والاعتمادات الممنوحة لغير المصارف، وغيرها من الاستثمارات بما في ذلك الأسهم والعقارات (أنظر الجدول رقم (٤ - ١١)).

شكل رقم (٤ - ٤)

تطور التركيب الهيكلي للأصول الخارجية لبلدان الأوبك للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣



المصدر: *Bank of England Quarterly Bulletin* (March 1985).

---

(٥٩) نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (بنك الخليج الدولي)، السنة ٣، العدد ٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢.

جدول رقم (٤ - ١١)
الموجودات الأجنبية للأقطار المصدرة للنفط
(بمليارات الدولارات)

مجموعات البلدان / السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
البلدان الصناعية					
بريطانيا (الإجمالي)	٥٧,٨	٥٣,١	٥٨,٢	٥٦,٨	٦١,١
الودائع المصرفية بالاسترليني	٤,٩	٤,٧	٥,٨	٦,١	٦,٨
الودائع المصرفية بالعملات العالمية	٤٣,٩	٤١,٢	٤٣,١	٣٩,٤	٣٧,٨
سندات حكومية	٣,٤	٢,٢	٢,٨	٤,٠	٥,٥
إستثمارات أخرى	٥,٦	٥,٠	٦,٥	٧,٣	١١,٠
بلدان السوق الأخرى (الإجمالي)	٥٦,٩	٥٢,٢	٦٨,٦	٨٦,٠	٩٦,٠
الودائع المصرفية بالعملات المحلية	٤,٢	٣,٥	٤,١	٥,٨	٤,٦
الودائع المصرفية بالعملات العالمية	٢٠,٦	٢٠,٤	٢١,٨	١٩,٣	١٨,٩
سندات حكومية	١٩,٣	١٢,٥	١٨,٤	٢١,٥	٢٣,٥
الولايات المتحدة الأمريكية (الإجمالي)	٨٦,١	٨٣,٥	٧٩,٤	٧٥,٨	٦٦,٠
الودائع المصرفية	١٧,٧	٢١,٢	٢١,٦	٢٢,٢	٢٠,٧
سندات حكومية	٤٣,٧	٣١,٢	٢٩,٤	٢٧,٤	٢١,٤
استثمارات أخرى	٢٣,٧	٣١,١	٢٨,٤	٢٦,٢	٢٣,٩
البلدان الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٦٨,٩	٧٠,٦	٧٣,١	٧٨,٠	٧٨,٨
الودائع المصرفية بالعملات المحلية	٣٠,٣	٣,٤	٣,٨	٥,٢	٥,١
الودائع المصرفية بالعملات العالمية	٢٦,٩	٢٧,٣	٢٩,٢	٢٥,٩	٢٧,٣
سندات حكومية	٢٣,٢	١٧,٦	١٧,٢	١٦,٥	١٥,٥
استثمارات أخرى	١٥,٥	٢٢,٤	٢٢,٩	٣٠,٤	٣٠,٩
مراكز الأفشور: الودائع المصرفية	٢٦,٦	٤٢,٤	٣٩,٣	٤٠,٨	٣٣,٣
الاستثمارات في البلدان النامية	٥٨,٠	٥٩,٣	٥٩,٢	٥٩,٥	٥٩,٥
الاعتمادات الممنوحة لغير المصارف	٧,٧	٥,٨	١١,٠	١٢,٠	١٢,٤
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بما في ذلك الذهب)	٢٦,١	٣٢,٣	٣٤,٣	٣٩,٠	٣٩,٦
الإجمالي	٤٠٨,١	٤٠٢,٠	٤٢٣,١	٤٤٧,٩	٤٥٦,٧

(*) النصف الأول.

المصادر: *Bank of England Quarterly Bulletin* (December 1985); (February 1987); (March 1987), and (November 1987), and

نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (بنك الخليج الدولي)، السنة ٢، العدد ٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٣.

وطبقاً لمصدر آخر[61]، تقدّر قيمة الموجودات الخارجية التي تملكها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٢٠٦ مليارات دولار، تتوزع على أنواع متعددة من الاستثمار في السندات والأسهم والعقارات والاستثمارات المباشرة في الشركات الصناعية والتجارية، اضافة إلى قروض ممنوحة لدول اسلامية وصديقة. ويقدر هذا المصدر نفسه، أن الفوائض التي يستثمرها القطاع الخاص في الخارج تقدر بحوالى ١٥٠ مليار دولار[62]، مما يعني أن مجموع تلك الفوائض الدائنة يقدّر بحوالى ٣٥٦ مليار دولار. ويعتقد هذا المصدر أن ثلث هذه القيمة موظفة في الأسهم والسندات (أي حوالى ١٠٠ مليار دولار)[63]. بيد أن مصدراً ثالثاً[64] يقدر الموجودات العربية المستثمرة في الخارج بحوالى ٥٠٠ مليار دولار، منها حوالى ٢٠٠ مليار يخص الحكومات، وحوالى ٣٠٠ مليار دولار يخص القطاع الخاص[65].

وهكذا نجد، أن التقديرات المتاحة تشير إلى أن حجم دائنية الأقطار العربية النفطية للعالم الخارجي تتراوح فيما بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليار دولار. وأياً كان التقدير الصحيح، فإنه من المؤكد أن تلك الاستثمارات ليست بالقدر البسيط. ولهذا كانت إعادة تدويرها، أي جذبها إلى البلدان الرأسمالية، أحد الاستراتيجيات المهمة التي حرصت على تنفيذها تلك البلدان المذكورة للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي كانت ـ ولا تزال ـ تعاني منها. فقد مكّنها جذب هذه الفوائض من تمويل العجز الذي حدث في موازين مدفوعاتها دون أن تتحمل التكاليف أو التضحيات (التكيّفات) التي يتعين تحمّلها في حالة غياب هذه الفوائض (كتخفيض الواردات، وسعر الصرف، والاستهلاك المحلي. . .). كما أن تلك الأموال، من ناحية أخرى، أعيد اقراضها (أو جزء هام منها) إلى بلدان العالم الثالث، وحققت بذلك منافع جمة (زيادة التصدير إلى تلك البلدان، الحصول على فوائد مرتفعة).

وفي ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتلك الفوائض، ليس معروفاً على وجه الدقة مواطن تركزها. ولكن طبقاً لبعض المصادر، هناك من يشير إلى أن حوالى ثلث تلك الفوائض يستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والثلث الثاني يتركز في مجموعة البلدان الأوروبية (فيما عدا بريطانيا) والثلث الأخير يتركز في البلدان النامية والمراكز المالية الدولية والمؤسسات

---

(٦١) انظر: «تأثير انهيار البورصة العالمية على الاستثمارات العربية،» **الاقتصاد والأعمال** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٢٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٤) مروان اسكندر، «خسائر العرب في الأسواق المالية الدولية،» في:
MEMO (December 1987), pp. 6-7.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦، حيث يستند اسكندر، في تقديره لهذه الأموال الضخمة التي تعود إلى القطاع الخاص، إلى بعض الحجج، منها أنه خلال العامين الماضيين تمت عمليات تحويل كبيرة للأموال التي يملكها مواطنون من هذه الأقطار إلى الخارج، بسبب تصاعد حدة الحرب العراقية ـ الايرانية، فضلاً عن الانخفاض الكبير في ودائع بنوك الأفشور في البحرين في السنتين الماضيتين، الأمر الذي يبين رغبة الأفراد في إبعاد ودائعهم عن المنطقة، ولو جزئياً.

الاقتصادية العالمية خارج أوروبا والولايات المتحدة[66]. وفيما يتعلق بنصيب الدول النامية من تلك الأموال العربية، يقدر أنها قد حصلت على ما نسبته ١٥ بالمائة في المتوسط من مجموع تلك الاستثمارات خلال المدة ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥[67] في شكل قروض واستثمارات.

على أننا إذا نظرنا إلى الأشكال التي يتخذها استثمار هذه الأموال في أكبر البلدان الرأسمالية (وهي الولايات المتحدة الأمريكية)، فسوف نجد أن البيانات التي تنشرها الخزانة الأمريكية عن الوضع الاستثماري لبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط (بما فيها ايران) في داخل الولايات المتحدة، توضح ـ وعلى نحو ما ترويه لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ١٢) أن مجموع هذه الاستثمارات أخذ في التناقص مؤخراً. فبعد أن كانت تلك الاستثمارات تعادل ٨٢,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٢، ظلت تتناقص على نحو مستمر إلى أن بلغت ٥٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٧، مسجلة في ذلك انخفاضاً يقدّر بحوالى ٣٥ بالمائة خلال المدة المذكورة. وثمة احتمالات تفسر هذا الانخفاض، منها[68]:

١ ـ أن بعضاً من الأقطار العربية بدأ يقلل من حجم استثماراته داخل الولايات المتحدة بخاصة بعد تجميد الحكومة الأمريكية للأرصدة الليبية عقب النزاع العسكري الذي نشأ بينهما.

٢ ـ رغبة الأقطار العربية في التحول عن الاستثمار بالدولار إلى عملات أخرى أقوى.

٣ ـ لجوء بعض الأقطار العربية إلى سحب جانب من تلك الأموال لمواجهة العجز في موازناتها.

ونلاحظ أيضاً من الجدول المذكور أن الاستثمار في السندات الحكومية يستوعب النسبة الكبرى من تلك الاستثمارات (حوالى ٤٦ بالمائة)، يليها في ذلك الاستثمار في أسهم وسندات الشركات الأمريكية (١٧,٤ بالمائة)، ثم الاستثمار في الودائع المصرفية تحت الطلب ولأجل (١٥ بالمائة). أما النسبة الباقية فتتوزع على الالتزامات غير المصرفية، والالتزامات على الحكومة الأمريكية (شهادات الإيداع طويلة الأجل القابلة للتفاوض)، والاستثمارات المباشرة. ودلالة هذا، هو أن الاستثمار في الأصول عالية السيولة لا يزال يمثل الشطر الأكبر من تلك الاستثمارات العربية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نسبة الاستثمار في هذه الأصول ٧٨,٧ بالمائة.

---

(٦٦) طلال أبو غزالة، «حماية الاستثمارات العربية،» ورقة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي، ندوة «المديونية والأرصدة العربية في الخارج،» عمّان، ١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، ص ٤.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٨) نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، ص ٣.

جدول رقم (٤ - ١٢)

الوضع الاستثماري لبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية[1] (بمليارات الدولارات)

أشكال الاستثمارات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	التوزيع النسبي للمجموع ١٩٨٧ (نسبة مئوية)
سندات حكومية أمريكية	٤٦,٤٨٠	٣٩,٩٤٣	٣٥,١٧٠	٢١,٦٥٣	٢٩,٠٩٨	٢٣,١٧٢	٤٦,٠
أذونات وشهادات خزانة	١١,٢٠٩	١٠,٤٨٤	٨,٤١٤	٧,٦٤١	٤,٨٩١	٣,٩٣٨	٧,٨
سندات خزانة	٣٣,٣٥٨	٢٧,٣٣٩	٣١,٦٦٣	٣٠,٠٠٨	١٨,٦٥٠	٢,٨٥٢	٢,٥
إصدارات الوكالة الفدرالية	٦,٠٥٤	٥,٦٦١	٥,٠٩٤	٣,٩٢٣	٢,٥٥٧	٢,٣٨٢	٤,٧
أدوات رأس مالية أمريكية	١٥,٢٩٦	١٣,٧١٣	١١,٢٧١	٩,٨٥٧	٩,٢٢٣	٨,٨١٧	١٧,٤
سندات شركات	٥,٨٨٨	٥,١١٣٠	٤,٦٦٨	٢,٩٩٣	١,٢٩٣	١,٣٥٣	٢,٦
أسهم شركات	٩,٤٠٨	٨,٦٠١	٦,٦٠٣	٦,٨٥٤	٧,٨٣٠	٧,٤٦٥	١٤,٨
إلتزامات مصرفية	٦,٤٣١	٦,٨٠٦	٨,٤٩٩	٦,٩٢٠	٧,٥١٠	٧,٥٧٥	١٥,٠
ودائع تحت الطلب	٠,٦٩٩	٠,٩٠٥	٠,٧٨٨	٠,٧٧٧	٠,٧٧٧	٠,٥٠٣	١,٠
ودائع لأجل	١,٤٩٥	١,٩٢٢	٢,٠٧٨	٢,٢٥٣	٢,٢٩٧	٢,٢٢٤	٤,٤
أخرى[2]	٤,٢٣٧	٣,٩٧٩	٥,٦٣٣	٣,٨٩٠	٤,٣٣٦	٤,٨٣٨	٩,٦
الإجمالي	٦٨,٢٠٧	٦٠,٤٦٣	٥٤,٩٤٠	٤٨,٤١٩	٤٢,٨٣١	٣٩,٥٦٤	٧٨,٧
التزامات غير مصرفية	٥,٦٧٢	٤,٣٤٨	٢,٥١٩	٢,٩١١	١,٦٧٤	١,٩٣٨	٣,٨
التزامات على الحكومة الأمريكية[3]	٤,٣٧٣	٤,٤٨٥	٥,٤١٥	٥,٥٧٥	٤,٦٦٨	٤,٥١٩	٨,٩
إستثمارات مباشرة	٣,٩٢٥	٣,٩٤٠	٤,٦٥١	٤,٤٣٧	٤,٣٠٥	٤,٢٤٦	٨,٤
المجموع	٨٢,١٧٧	٧٢,٢٢٦	٦٧,٥٢٦	٦١,٢١٤	٥٣,٤٧٨	٥٠,٢٦٧	١٠٠
ودائع لدى الفروع الخارجية للمصارف أمريكية	—	—	١٢,١٥٠	٩,٢٧٠	—	—	—

(—) غير متوافرة.

(١) وتضم دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى كل من ايران والعراق، وتمثل الأرقام المغطاة هنا جزءاً من اجمالي استثمارات بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط بسبب عدم تسجيل الصفقات كافة أو صعوبة التصرف على هوية المستثمرين.

(٢) بما في ذلك شهادات الإيداع طويلة الأجل القابلة للتفاوض.

(٣) وغالبيتها مدفوعات مسبقة لصادرات أمريكية.

المصدر: تقارير رأس المال العالمية الخاصة بالجرائد الأمريكية، وزارة التجارة، واشنطن، دي. سي. أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، وقد احتسب الجدول من نشرة الخليج

مصادر ضعف الدائنية العربية

في دراسة مهمة كانت قدمت إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمّان ١٩٨٠)، أشارت بحق، إلى أنه عقب ظهور الفوائض النفطية، أخذ العالم أجمع ينشغل بها. فهناك من حاول إعادة تدويرها، وهناك من أراد أن يحصل على المزيد من المساعدات والقروض الميسرة من البلدان صاحبة هذه الفوائض. . . وفي هذا كله لم تحظَ مصلحة الأقطار النفطية ذاتها بأي اعتبار، كما لو كان مجرد ارتفاع أسعار النفط الذي تفرضه دول الأوبك كافياً لحماية هذه المصالح. والحقيقة أن سياسة الأسعار وحدها غير كافية لحماية مصالح هذه الدول[٦٩]. وكان هذا تشخيصاً صحيحاً.

فمع بداية عقد الثمانينات سرعان ما فقدت هذه السياسة فاعليتها تماماً. فقد مالت أسعار النفط إلى الهبوط بشكل مروّع (لأسباب متعددة معروفة). وبلغ هذا الهبوط ذروته في نيسان/ ابريل ١٩٨٦ ـ حوالى عشرة دولارات للبرميل ـ وهو ما كان يقل آنذاك عن السعر الحقيقي للنفط قبل عام ١٩٧٣. ثم عادت الأسعار بعد ذلك إلى التوازن الموقت عند سعر إسمي يتراوح ما بين ١٥ و١٨ دولاراً للبرميل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المهم ليس السعر الإسمي الذي يباع به النفط، وإنما الأهم من ذلك بكثير هو القوة الشرائية الحقيقية لهذا السعر. وهذه القوة تتحدد بالقيمة الحقيقية للدولار (باعتبار أن النفط يسعّر ويباع بهذه العملة) وبشروط التبادل التجاري للأقطار المنتجة للنفط. وعليه، فلو حسبنا السعر الحقيقي لبرميل النفط فسوف نلحظ مدى الفجوة القائمة بين هذا السعر وسعره الإسمي. ونتيجة لذلك سجّلت الأقطار العربية المصدرة للنفط حجماً كبيراً من الخسائر. وقد قمنا بحساب قيمة هذه الخسائر، بناءً على بيانات منظمة الأوابك، في ضوء المعادلة التالية:

$$\text{قيمة الخسائر في سنة معينة} = \frac{\text{السعر الحقيقي}}{\text{السعر الإسمي}} \times ١٠٠ \ (\text{قيمة الصادرات النفطية})$$

وطبقاً للبيانات المتاحة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١٣))، تبين أن القيمة الإسمية للصادرات النفطية للأقطار العربية الأعضاء بالأوابك قد بلغت حوالى ٩٠٢,٦ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦. أما مجموع الخسائر التي أصابت تلك الأقطار نتيجة لتدهور السعر الحقيقي لبرميل النفط فقد بلغت ٤٧١,٩ مليار دولار، أي بنسبة ٥٢,٣ بالمائة خلال الفترة نفسها، وهي خسارة هائلة جداً. فهي تزيد قليلاً عن حجم فوائضها النفطية الحالية،

---

(٦٩) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية، ج ٣ (تونس: الجامعة، ١٩٨٠)، ص ٢٣٤.

جدول رقم (٤ ـ ١٣)

حساب الخسائر التي أصابت الأقطار العربية الأعضاء في الأوابك نتيجة لتدهور السعر الحقيقي لبرميل النفط خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

السنة	السعر الحقيقي بالدولار(*)	السعر الجاري بالدولار	نسبة الخسارة (نسبة مئوية)	قيمة الصادرات النفطية ـ مليار دولار(**)	قيمة الخسارة مليار دولار
١٩٨٦	٦,٠٥	١٣,٥٠	٤٤,٨	٥٢,٨	٢٣,٧
١٩٨٧	١٢,٢٥	٢٦,٧٠	٤٥,٦	٩٠,٤	٤١,٢
١٩٨٤	١٣,٠٥	٢٧,٥٠	٤٧,٥	١٠١,٧	٤٨,٣
١٩٨٣	١٣,٩٠	٢٨,١٨	٤٩,٣	١٠٥,٨	٥٢,٢
١٩٨٢	١٥,٨٥	٣١,٠٠	٥١,١	١٤٢,٨	٧٢,٩
١٩٨١	١٨,٦٠	٣٤,٣٠	٥٤,٢	١٩٦,٢	١٠٦,٣
١٩٨٠	١٨,٢٥	٣٠,٥٠	٥٩,٨	٢١٢,٩	١٢٧,٣

(*) السعر يشير إلى معدل أسعار البيع من منظمة الأوبك، وسنة الأساس هي ١٩٧٤ لاحتساب التضخم وسعر صرف الدولار مقابل عملات اليابان وألمانيا وفرنسا وايطاليا.

(**) تشمل صادرات مصر وتونس.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م (الكويت: الأوابك، ١٩٨٧)، ص ٢٤ و٣٧.

وتساوي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم مديونية الوطن العربي. ومعنى ذلك، ببساطة كلية، أن سلاح سعر النفط قد فقد فاعليته تماماً في حماية القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية، وهو المصدر الذي كانت تعتمد عليه هذه الأقطار في تكوين فوائضها المالية.

على أن مصادر ضعف الدائنية العربية، المثلة في الفوائض المالية المستثمرة في الخارج، تنبع من بعض المخاطر الأساسية التي تهدد تلك الفوائض بالتآكل ـ والضياع، وهي مخاطر ظهرت قوتها بشكل حاد في الآونة الأخيرة. وسوف نكتفي هنا بإلقاء الضوء على أهم هذه المخاطر وهي:

١ ـ الخطر الناجم عن تدهور قيمة الدولار عالمياً.

٢ ـ الخطر الناجم عن تدهور العوائد.

٣ ـ الخطر الناجم عن تفاقم مشكلة المديونية العالمية.

وإليك الآن نبذة سريعة عن تلك المخاطر.

١ ـ الخطر الناجم عن تدهور قيمة الدولار عالمياً

يمثل الخطر الناجم عن تدهور سعر الدولار عالمياً تجاه العملات الأخرى، أحد أهم وأكبر المخاطر الرئيسية التي تهدد دائنية الأقطار العربية النفطية. صحيح أننا لا نعرف على وجه الدقة ما هي نسبة استثمار الدولار بتلك الفوائض، بيد أنه نظراً لأن العوائد النفطية تتكون بالدولار، ونظراً لما هو معروف من أن الدولار (رغم أمراضه) ما زال يلعب دور العملة الدولية رغم فصم العلاقة بينه وبين الذهب منذ آب/ اغسطس ١٩٧١، وفي ضوء ما هو ثابت من تنامي العلاقات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) بين البلدان النفطية والولايات المتحدة الأمريكية، نعتقد أن الشطر الأعظم من تلك الفوائض المالية مستثمر بالدولار، رغم لجوء بعض الأقطار العربية النفطية في السنوات الأخيرة إلى زيادة ما تملكه من الحافظة (Portfolio) المالية بالعملات الأخرى. من هنا، فإن كل خفض في سعر الدولار، على النطاق العالمي، يوازيه مباشرة خفض في القيمة الحقيقية لتلك الفوائض الدولارية. وتزداد قيمة هذا الخفض، طبعاً، إذا كانت القيمة السوقية لتلك الاستثمارات الدولارية آخذة أيضاً في التدهور.

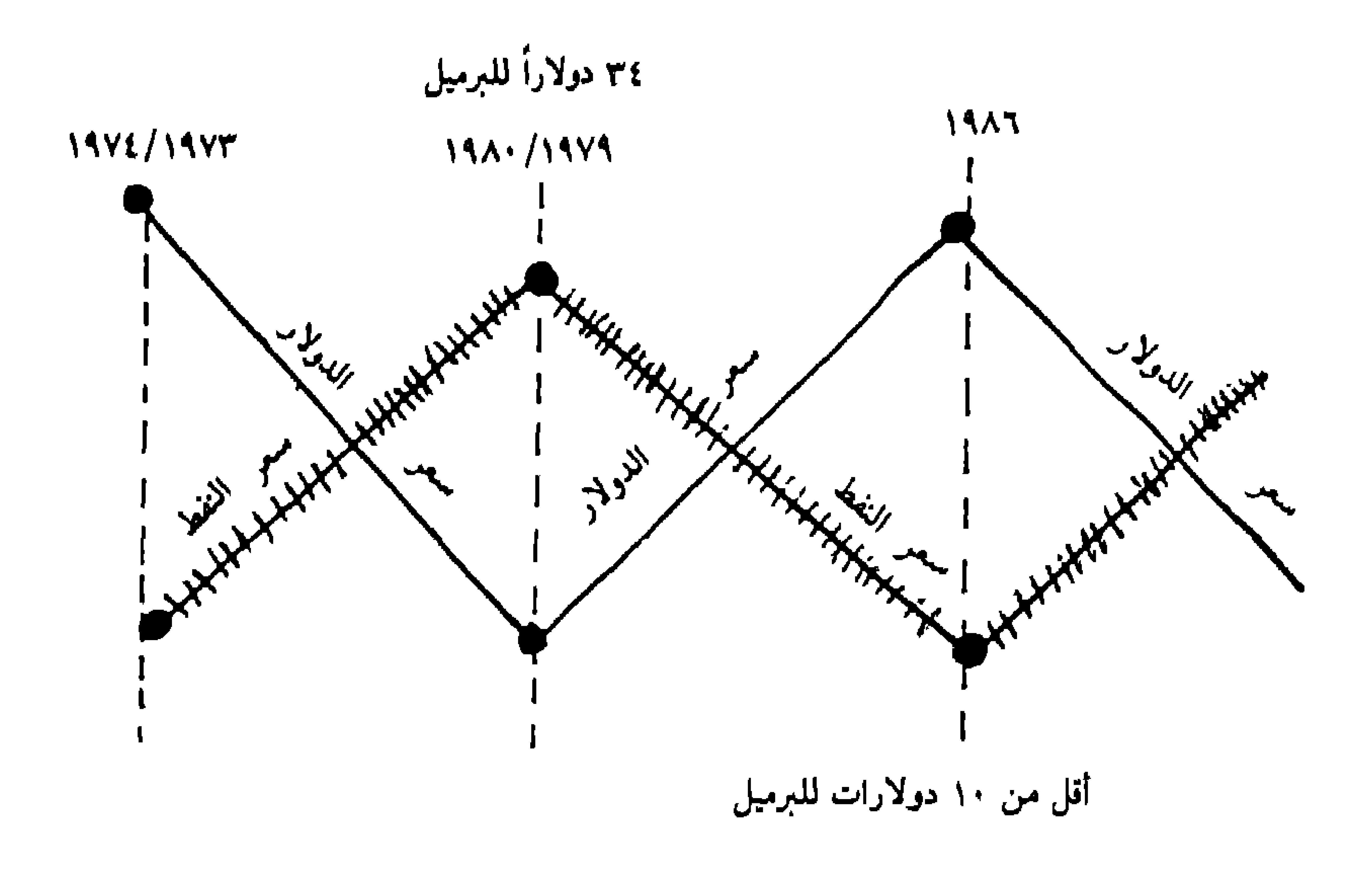
وتجدر الإشارة إلى أن المتأمل في المسار التاريخي لتطور سعر الدولار عالمياً من ناحية، وأسعار النفط في السوق العالمية، من ناحية أخرى، سيلحظ أن ثمة علاقة عكسية بين هذين المسارين، بمعنى أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩/١٩٨٠، نلاحظ أنها هي الفترة التي سجل فيها سعر الدولار انخفاضاً محسوساً تجاه العملات الأجنبية الأخرى، بسبب تنامي العجز في الميزان التجاري الأمريكي والموازنة الفيدرالية. ففي تلك الفترة ـ وبعد القبول بسياسة أسعار الصرف المعومة، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ما يُعرف بمصطلح التجاهل السمح (Being Neglect) لسعر الدولار، فتركته يهبط إزاء تلك العملات، في محاولة منها لاسترجاع قوتها التنافسية في السوق العالمية[٧٠]. وعندما بدأت أسعار النفط في الهبوط عالمياً من عام ١٩٨١، كانت قيمة الدولار على الصعيد العالمي ترتفع، بعد تولي إدارة ريغان مقاليد الأمور، وبخاصة بعد تبنّيها لسياسة النقديين (Monetarism)، وهي السياسة التي اعتمدت على زيادة أسعار الفائدة وتخفيض الضرائب لاجتذاب الأموال الفائضة في العالم لتمويل العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الأمريكي. واستمر الدولار في الارتفاع بعد ذلك، في الوقت الذي سجل فيه سعر النفط هبوطاً مستمراً، بلغ منتهاه في نيسان/ ابريل ١٩٨٦. وفي الفترة التي تلت بدأ سعر برميل النفط في الارتفاع تدريجياً، إلى أن وصل إلى ١٨ دولاراً. ولكن خلال هذه الفترة عاد سعر الدولار إلى الهبوط مرة أخرى (أنظر الشكل الكروكي رقم (٤ ـ ٥)).

---

(٧٠) لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر: زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في بلدان العالم الثالث، ص ٢٤٦ ـ ٢٦٣.

شكل رقم (٤ ـ ٥)

العلاقة العكسية بين سعر الدولار عالمياً وسعر برميل النفط



هذه العلاقة العكسية الخبيثة التي نشأت بين قيمة الدولار عالمياً، وقيمة النفط، تشير إلى أن الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على أن تمتص أثر ارتفاع سعر النفط على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمسك بخناقه منذ بداية عقد السبعينات وحتى الآن[٧١]، وأن تسلب دول الأويك جزءاً ضخماً من إيراداتها النفطية الحقيقية.

ومهما يكن من أمر، فإنه لئن كانت تلك الخسائر الضخمة التي حققتها دول الأويك من جراء تقلب سعر الصرف للدولار في مساره العكسي مع مسار حركة أسعار النفط، لم تحظ في الماضي بالقدر الذي تستحقه من اهتمام ومن تحركات مضادة فاعلة من قبل هذه الدول لحماية مصالحها، فإن التدهور الشديد الذي يسجله سعر الدولار في الآونة الراهنة لجدير ـ أكثر من أي وقت مضى ـ بأن يجعلنا نسرع لوقف هذا الخطر الذي يتهدد الفوائض النفطية المستثمرة في الخارج. ولا يجوز الظن بأن ما يحدث الآن من تغيرات دراماتيكية في أسعار الصرف على الصعيد العالمي هي من قبيل التغيرات التصحيحية التي من شأنها أن تعيد الأمور إلى أوضاعها السليمة. ذلك أن ما يحدث الآن من حروب نقدية بين عملات الأقطاب

---

(٧١) اسماعيل صبري عبد الله، «انهيار نظام بريتون وودز والامبريالية النقدية الامريكية،» ورقة قدّمت إلى: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، ص ٤٠.

الثلاثة للاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة، غرب أوروبا، اليابان) هـو، في الحقيقة انعكاس لتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. وهي أزمة ليست ذات طابع دوري كتلك الأزمات الدورية التي شهدتها بلدان العالم الرأسمالي فيما بـين ١٩٤٥ و١٩٧١، بل هي أزمـة هيكلية، طويلة المدى، وليـس هناك الآن ما يشير إلى امكانات الخروج منها، أو وقف ترديها[٧٢].

فالإنهيار الحادث الآن في سعر الـدولار عالميـاً، هو التعبـير الصادق عن الأزمـة الصعبة التي يجتازها الاقتصـاد الأمريكي. وهي أزمـة تعكس ـ في التحليل الأخـير ـ أزمة هيمنـة هذا الاقتصاد على مجمل النظام الرأسمالي العالمي، وعجز هذا الاقتصاد عن تولي قيادة هـذا النظام الذي يموج الآن بعلاقات نمو غير متكافئة وبعلاقات صراع طاحنة. وفي ضوء ذلك، وفي ظل الصعوبات التي ستواجه الاقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور، من المتـوقع أن يـتردى سعر الصرف للدولار إلى أغوار أعمق، ومن ثم من المنتظر أن تكون خسائر الأقطار النفطية الدائنة أكبر في الأونة القادمة، بخاصة وأنه من المعتقد أن الولايات المتحـدة الأمريكيـة سوف تتعمـد تخفيض قيمة الدولار في محاولة منها لاسترجاع توازنها الاقتصادي.

فالولايات المتحدة تعيش منذ فترة طويلة بموارد هي أكثر مما تملك حقيقـة. فهناك عجـز داخـلي (تعكسه المـوازنة الفـدرالية) وعجـز خارجي (يعكسـه الميزان التجـاري) تقـدّر نسبـة مجموعهما إلى اجمالي الناتج القومي الأمريكي بحوالى ١٢ بـالمائـة. وهي نسبة ليست بسيـطة، وهي آخذة في التزايد.

وفي فترة من الفترات جاءت معظم الأموال التي سدت بها الولايات المتحدة هذا العجز من بلدان الفـائض (البلدان النفطيـة وبعض بلدان غرب أوروبـا واليابـان) سواء عـلى شكل أمـوال حكوميـة أو خاصـة، حينما كـانت أسعار الفـائدة الأمـريكية مـرتفعة (وصلت إلى ١٩ بالمائـة) وذلك من خـلال شراء الأجانب لسنـدات الخزانـة الأمريكيـة أو للاستثـمار في السوق الأمـريكي الداخليـة. ومع انخفـاض سعر الفـائدة الأمـريكي، وانحسار الفـوائض النفطيـة العربية، بدأ القطاع الخاص يبتعد عن شراء السنـدات، وأصبح الشـطر الأعظم من العجـز الأمريكي يمول من خلال البنوك المركزية، وفي مقدمتها البنك المركزي الياباني[٧٣]. ومهما يكن من أمر، فقد كان من جراء هذا الاعتماد المتزايد للاقتصاد الأمريكي على الاقـتراض الخارجي لسـد هـذا العجـز المتنـامي، واستسهـال الإدارة الـريغـانيـة لهـذه الـوسيلة بـدلاً من إجـراء التصحيحات الهيكلية المطلوبة، أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مـرة منذ عـام ١٩١٤، إلى أكبر دولة مدينة في العالم. فقد زادت قيمة مديونيتها الخارجية (أي حجم الأموال الأجنبية المستثمرة في داخلهـا في شكل أسهـم وسنـدات وودائع مصرفيـة واستثمارات أخـرى)

---

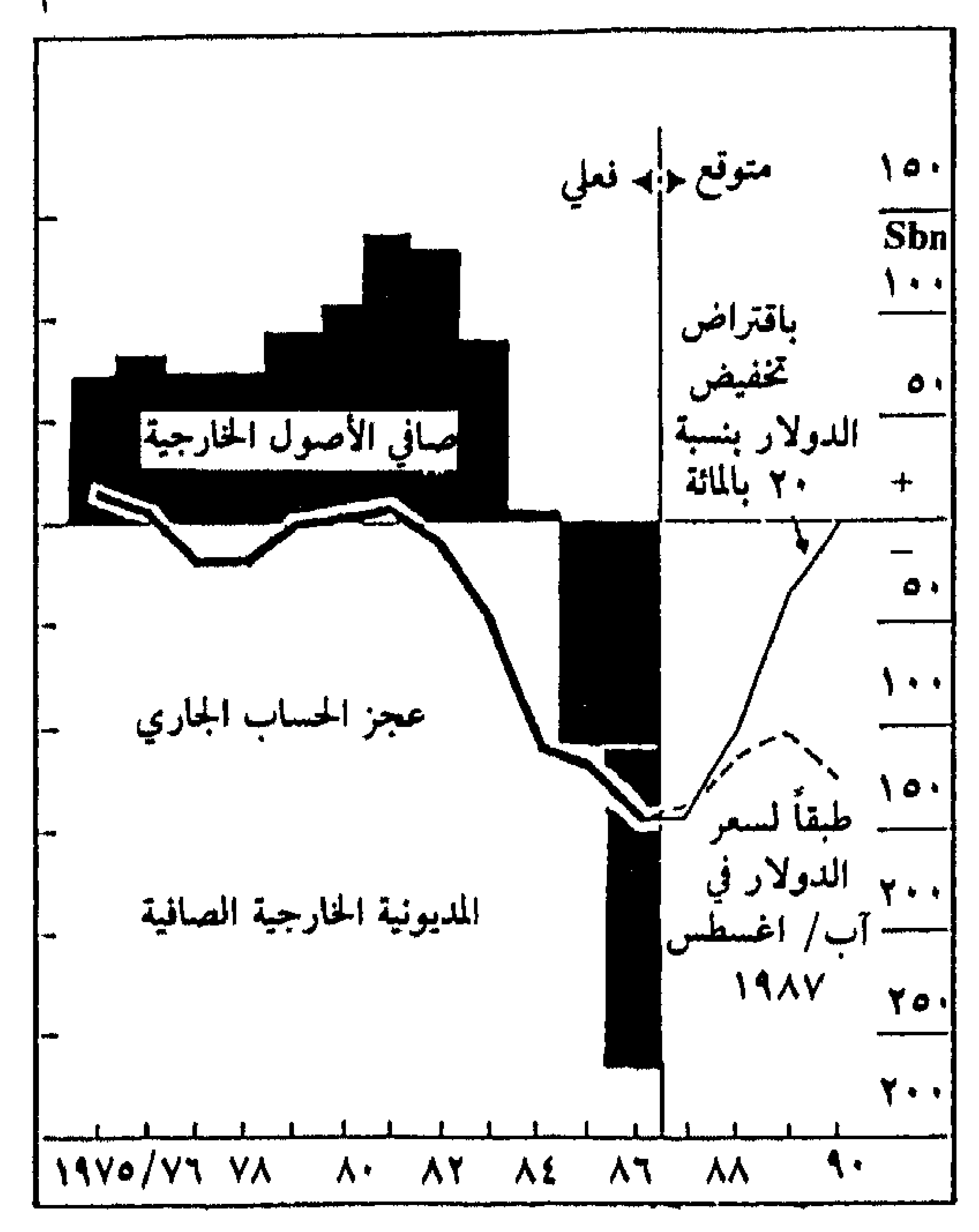
(٧٢) زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مسـاهمة نحو فهم أفضل.**

(٧٣) يشير بعض المصادر إلى أنه خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ موّلت البنـوك المركـزية حـوالى ٧٥ بالمائة من عجز الموازنة الفدرالية الأمريكية، وكل العجز المتحقق في الحسـاب الجاري للولايـات المتحدة. انـظر: **الاقتصاد والأعمال** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٢٢.

عن قيمة موجوداتها وأصولها في العالم الخارجي (في شكل قروض واستثمارات مباشرة) (انـظر الشكل رقم (٤ ـ ٦)). وأصبحت هذه المديونية الخارجية الصافية، التي تقدر الآن بما لا يقل عن ٣٠٠ مليـار دولار والتي من المتوقـع أن تصل إلى تـرليون دولار في عـام ١٩٩٠، تتطلب مبالغ باهظة لخدمة أعبائها. ففي عام ١٩٨٦ اضطرت الـولايات المتحـدة أن تدفـع إلى العالم الخارجي ما قيمته ١٠ مليارات دولار لخدمة تلك الديون (في شكل فوائد وتوزيعـات وريع). وفي عام ١٩٨٧ وصل هذا الرقم إلى ١٧ مليار دولار. وفي العام القادم (١٩٨٨) من المتوقـع أن يصل الرقم إلى ٢٧ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ مليـار دولار. وفي أوائل العقـد القـادم سيصل الـرقم إلى ٥٠ مليار دولار[٧٤]. وهي أعبـاء من الضخامـة بحيث لن يستطيـع الاقتصاد الأمريكي أن يفي بها في ظل أوضاعه الهيكلية الراهنـة دون أن يستمر في الاقـتراض الخارجي. من هنا بدأ المستثمرون مؤخراً يفقدون الثقة في مستقبل الدولار في ظل هذا العجز الأمريكي الهائل.

شكل رقم (٤ ـ ٦)

تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مدينة صافية بعد عام ١٩٨٥



المصدر: *Economist* (24 October 1987), p. 82.

(٧٤) «And How the Bill Comes Due?» *International Business Week* (16 November 1987), pp. 44-47.

وهنـاك الآن الكثير من المؤشرات على أن الولايـات المتحـدة الأمـريكيـة سـوف تـترك الدولار ليهبط عالمياً، وبخاصة في ضوء الفشل الذي منيت به اتفاقـات بلازا المعقـودة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ بين البلدان الرأسمالية العشرة الكبرى وعدم الالتزام باتفاقيـة اللوفر في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٧. وهما الاتفاقيتان اللتـان انطوتـا على التعهـد بالمحـافظة على سعر الدولار مقابل مساعدة الولايات المتحدة في زيادة صادراتهـا. وفي ضوء ذلـك يعتقد كثـير من الخـبراء أن قيمة الـدولار ستهبط في المستقبل كثيـراً، وربما بـأسرع مما نتـوقع، وبهـذا ستلقي الـولايات المتحـدة على حلفـائها وعـلى المستثمرين الأجـانب الذين وثقـوا بصلابـة اقتصادهـا وقوته، كلفة الخروج من أزمتها.

فعلى سبيل المثال، وطبقاً للحسابات التي أجراها الاقتصـادي المعروف أوتمـار أينمغر، ولكي تتخلص الولايات المتحدة من عجز حسابها الجاري في أوائل العقـد القادم، يتعـين أن يهبط الدولار بنسبة ١٥ بـالمائـة سنويـاً خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، ثم يستقر بعد ذلك عند مستوى يقلّ بنسبـة ١٠ بالمـائة عن مستـواه عام ١٩٨٥[٧٥]، (انـظر الجدول رقم (٤ ـ ١٣)). وهنـاك من يرى ـ في ضـوء التطورات الـراهنة ـ أن الهبـوط ربما يكـون أكبر من ذلـك بكثير. فطبقاً للتقديرات التي أجراها الاقتصـادي Stephen Marris من معهد الاقتصاديات الـدولية في واشنطن، من المتوقع أن ينخفض الدولار بنسبة ٤٢ بالمائة بالمقارنـة مع مستـواه السائـد في يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، أو بحوالى ٣٢ بالمائة بالمقارنة مع مستواه في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي (١٩٨٧)، وستكون نتيجة ذلك اشتعال حـدة التضخم مرة أخـرى في الولايات المتحدة وزيادة أسعار الفائدة[٧٦].

ومهما يكن من أمر، فـإننا نعتقـد أنه من المشكـوك فيه أن تنجح سياسـة تخفيض قيمة الدولار في علاج أزمة العجز الأمريكي، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ان العجز الخارجي للولايات المتحدة ليس سببه الدولار المرتفع القيمـة، بقدر مـا هو ضعف المـوقع التنـافسي للصادرات الأمـريكية في الأسـواق الخارجيـة، لأنها تعـاني من تخلف نسبي لا بأس به بالمقارنة مع التقانة الغربية (وبالذات الألمـانية) واليـابانيـة. من هنا ليس من المتوقع أن تحدث قفزة يعتدّ بها في حجم وقيمـة الصادرات الأمـريكية من جـراء تخفيض قيمة الدولار عالمياً.

٢ ـ كذلك ليس من المتوقع أن تقلّ الواردات الأمريكية عقب ارتفاع أسعارها محلياً نتيجـة لتخفيض قيمـة الدولار، بسبب مـوجـة الاستهـلاك الجنـوني التي أصيب بهـا الأمـريكيـون، وبسبب طبيعة الانتاج الأمريكي، إذ إن هناك الآن جزءاً من المنتجات التي اعتاد الأمريكيـون استهلاكها (وبالذات اليابانية) لا تُنتج محلياً[٧٧]. ولهذا فقد انخفض معدل الإدخـار الأمريكي

---

(٧٥) Otmar Emminger, «The International Role of the Dollar,» *Economic Impact,* no. 56 (1986), p. 18.

(٧٦) انظر في ذلك: *Herrald Tribune* (18 December 1985), p. 15.

(٧٧) في الفترة ما بـين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥، حـين انخفضت قيمة الـدولار عالمياً بنسبة ١٥ بـالمائة،

جدول رقم (٤ - ١٤)

توقعات عجز الحساب الجاري الأمريكي مع افتراض تدهور سعر الصرف للدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠(*)

(الأرقام بمليارات الدولارات والنسب المئوية)

السنة	افتراض بقاء سعر الصرف كما هو(**)		افتراض تغير سعر الصرف(***)		فروق النتائج بين الفرضين	
	قيمة العجز	نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي	قيمة العجز	نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي	القيمة	النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي
١٩٨٥	١١٥-	٢,٩-	١١٥-	٢,٩-		
١٩٨٦	١٣٤-	٢,٩-	١٣١-	٢,٨-	٣	٠,١
١٩٨٧	١٢٧-	٢,٥-	١٠٥-	٢,٠-	٢٢	٠,٥
١٩٨٨	١٤٨-	٢,٩-	٧٣-	١,٤-	٧٥	١,٥
١٩٨٩	١٦٥-	٣,٠-	٢٥-	٠,٥-	١٤٠	٢,٥
١٩٩٠	١٨٥-	٣,٢-	١٢+	٠,١+	١٩٧	٣,٣

(*) بافتراض أن معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الصناعية الأخرى سوف يكون ٣,٥ بالمائة سنوياً.

(**) مع افتراض أن سعر الصرف سيظل كما كان سائداً في أوائل عام ١٩٨٦.

(***) بافتراض أن سعر الصرف للدولار سوف ينخفض بنسبة ١٥ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، ثم يستقر بعد ذلك على مستوى يقلّ بنسبة ١٠ بالمائة عن مستواه عام ١٩٨٠.

المصدر: Otmar Emminger, «The International Role of the Dollar,» *Economic Impact,* no. 56 (1986), p. 18.

(إلى حدود ٦ بالمائة) ولم يعد كافياً لتمويل الاستثمارات المنفّذة. وليس من المتوقع إجراء تعديل جذري في سلوكيات المستهلك الأمريكي من جراء تخفيض قيمة الدولار.

٣ - يشير البعض أيضاً إلى أن امكانات تصريف الإنتاج السلعي الأمريكي في بلدان العالم الثالث ضاقت كثيراً بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، وفي مقدمتها

= تراجعت بالفعل الواردات الأمريكية. ولكن في الفترة ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠، حين انخفضت قيمة الدولار مرة أخرى بنسبة ١٥ بالمائة، بقي مستوى الواردات الأمريكية على حاله. أما في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ فقد انخفضت قيمة الدولار بحوالى ٥٠ بالمائة، ومع ذلك زاد مستوى الواردات من الناحية الفعلية، الأمر الذي يؤكد عدم استجابة الواردات للانخفاض مع التخفيض. انظر:
«And How The Bill Comes Due?», p. 47.

آثار الكساد العالمي عليها، وتفاقم أزمة ديونها الخارجية، وما سبّبته من إزعاج للمصارف الأمريكية.

أما عن العجز في الموازنة الفدرالية، فليس من المتوقع أن يُحدث تخفيض قيمة الدولار أية تأثيرات إيجابية يعتدّ بها لتضييق نطاقه. ذلك أن هذا العجز، في التحليل الأخير، هو نتاج ثلاثة عوامل جوهرية لا علاقة لها بشكل مباشر بقيمة الدولار، وهي:

أ ـ زيادة الإنفاق على التسلح (برنامج حرب النجوم)[٧٨].

ب ـ التخفيض الشديد الذي حدث في الضرائب المباشرة في عهد ريغان[٧٩].

ج ـ الركود الاقتصادي العام الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي.

ولما كانت الإدارة الأمريكية (حتى إعداد هذه الدراسة) غير مستعدة ولا راغبة في تخفيض الإنفاق العسكري الهائل، ولا أن تزيد من الضرائب، فمن المتوقع أن تستمر الأزمة في الاقتصاد الأمريكي لتبلغ مداها الذي ربما يؤدي إلى انهيار عالمي في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بخاصة وأن فقدان الثقة في الدولار الأمريكي وفي السياسة الاقتصادية الأمريكية الذي عبّرت عنه أحداث يوم الإثنين الأسود في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، كان يشير إلى ما يشبه إشارات الإنذار المبكر، بأن بلدان الفائض لم تعد راغبة في أو قادرة على الاستمرار في تقديم مبلغ يصل في المتوسط سنوياً إلى ١٥٠ مليار دولار، سنة بعد أخرى، في سبيل أن يتمتع الأمريكيون بالعيش في بحبوحة مستمرة على حساب الآخرين. فقد عبّرت دلالة أزمة البورصات العالمية في تشرين الأول/ اكتوبر عن أن زمن الرخاء مع القوة للاقتصاد الأمريكي قد انقضى عهده. وحتى الاتفاق الأخير الذي تمّ بين الحكومة الأمريكية والكونغرس الأمريكي في ١٩٨٧/١١/٢٠، بشأن الحد من عجز الموازنة الفدرالية في السنتين القادمتين بما يعادل ٧٦ مليار دولار، لم يكن كافياً لاستعادة الثقة في الدولار الأمريكي، ومن ثم في منع استمرار تدهوره.

على أي حال، إن ما يعنينا الآن هو الإشارة إلى أثر التخفيض المستمر في قيمة الدولار على مستقبل دائنية الأقطار العربية النفطية. فكما أوضحنا سابقاً، إن أي تخفيض في هذه

---

(٧٨) تبلغ نسبة الانفاق الأمريكي على التسلح ٦,٧ بالمائة إلى الناتج القومي الإجمالي، في حين أنها تصل في دول أوروبا الغربية، في المتوسط، إلى حوالى ٣ بالمائة.

(٧٩) استناداً إلى بعض التقديرات يتبين أنه في ضوء سياسة تخفيض الضرائب التي طبقتها الادارة الريغانية على الأثرياء والأرباح والدخول المرتفعة ـ أملاً في تنشيط اقتصادات العرض ـ وما أدّت إليه من تفاوت شديد في توزيع الثروة وتركزها، فإن أغنى ١ بالمائة من سكان الولايات المتحدة أصبحوا الآن، بحسب تقديرات عام ١٩٨٣، يستحوذون على ٣٤,٣ بالمائة من إجمالي الثروة في الولايات المتحدة، في حين أن تلك النسبة كانت ٢٤,٩ بالمائة في عام ١٩٦٩. انظر:

Ravi Batra, *The Great Depression of 1990: Why it's Got to Happen, How to Protect Yourself?* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 118.

القيمة يواكبه تخفيض بالنسبة نفسها في القيمة الحقيقية للفوائض النفطية المستثمرة بالدولار. (ناهيك عما يسببه من انخفاض موازٍ في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، مصدر دخل هذه الأقطار). وطبقاً لتقديرات أجراها الاقتصادي ستيفان ماريس، فإنه من المتوقع أن يسبب انخفاض قيمة الدولار خسائر تراوح قيمتها ما بين ٣٠٠ ـ ٤٥٠ مليار دولار للمستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة الذين استثمروا أموالهم بالدولار في الاقتصاد الأمريكي[٨٠]، ومن بينهم بطبيعة الحال المستثمرون العرب. وبناء على التقديرات التي نشرتها مؤخراً وزارة الخزانة الأمريكية عن الوضع الاستثماري لبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط داخل الولايات المتحدة (انظر الجدول السابق رقم (٤ ـ ١١)) والتي قدرت تلك الاستثمارات في حدود ٥٠ مليار دولار، فإننا نقدر الخسائر التي حققتها دول الشرق الأوسط (بما فيها ايران) في حدود ٢٠ ـ ٢٥ مليار دولار من جراء انخفاض قيمة الدولار خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ بنسبة ٥٠ بالمائة. وإذا استمرت قيمة الدولار في الانخفاض في السنين المقبلة فقد يشعر المستثمرون العرب بضرورة سحب أموالهم من السوق الأمريكي والسعي نحو عملات أخرى أقوى تحت تأثير الشعور بفداحة الخسائر المتحققة، أو حتى لمجرد الاستفادة منها في سد عجز موازناتها المحلية[٨١]. وهنا ستسدد الولايات المتحدة تلك الأموال بدولار منخفض القيمة، بالمقارنة

---

(٨٠) انظر: *Herrald Tribune*, p. 15.

(٨١) تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية النفطية الخليجية قد انخفضت بشكل ملموس خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧. فقد تراجعت هذه الاحتياطيات في السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان وقطر، من ٤١,١ مليار دولار، في عام ١٩٨٢، إلى ٣٢,٩ مليار دولار في آذار/ مارس ١٩٨٧، بسبب اضطرارها لتسييل بعض هذه الاحتياطيات لمواجهة عجوزات موازناتها المحلية. انظر: صندوق النقد الدولي، **الاحصائيات المالية الدولية، ١٩٨٧** (واشنطن، دي. سي.: الصندوق، ١٩٨٨). انظر أيضاً الجدول التالي:

الاحتياطيات الدولية لبلدان الخليج بما فيها الذهب

(بملايين الدولارات)

السنة / القطر	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الامارات العربية المتحدة	٦,٠٢٣	٥,٣٠٠	٤,٦٩٤	٥,٥٨٠	٥,٦٠٩	٥,٣١٩
البحرين	١,٥٤١	١,٤٣٣	١,٣٠٩	١,٦٦٦	١,٤٩٦	١,٤٩٢
السعودية	٢٩,٧٢٦	٣٧,٤٥٥	٢٤,٩٠٦	٢٥,١٨٢	١٨,٦٣١	٣٠,٤٧٩
عُمان	٠,٩٤٤	٠,٨٣٨	٠,٩٧٦	١,١٦٦	١,٠٣٦	١,١٤٢
قطر	٠,٤٢١	٠,٤٢٣	٠,٤٢١	٠,٤٢١	٠,٤٢١	٠,٤٢١
الكويت	٦,٠٢٣	٥,٣٠٠	٤,٦٩٤	٥,٥٨٠	٥,٦٠٩	٥,٣١٩
الاحتياطي الاجمالي	٤١,٠٥٥	٣٧,٧٠٦	٣٣,٨٠٢	٣٧,٤٠٣	٣٠,٦٣٨	٣٢,٨٧٣

المصدر: المصدر نفسه، لكن الجدول احتسب من نشرة الخليج الاقتصادية والمالية السنة ٢، العدد ٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٣.

بالقيمة التي كانت عليه إبّان مجيء هذه الأموال إليها، وتكون بذلك قد تخلصت من جانب من مديونيتها، بعد أن تكون قد حققت مكاسب رأسمالية (Capital gains) لا بأس بها.

٢ ـ الخطر الناجم عن تدهور العوائد على الاستثمارات الخارجية

حرصت الأقطار العربية النفطية إبّان عصر تكوين الفوائض النفطية على تنويع مصادر ايراداتها، باستثمار تلك الفوائض في الخارج في قنوات استثمارية مختلفة. ومع تنامي حجم هذه الفوائض في الخارج، زادت الإيرادات التي تحصل عليها تلك الأقطار من هذه القنوات، وأصبحت تشكل نسبة لا بأس بها من مكونات دخلها القومي، ومصدراً هاماً من مصادر الدخل الحكومي، والدخل الفردي لكثير من العائلات والأفراد الذين استثمروا مدخراتهم في الخارج. ومن المعلوم أن قواعد الاستثمار في الخارج تتطلب ثلاثة شروط أساسية، هي:

١ ـ العائد المجزي.

٢ ـ الضمانات الكافية.

٣ ـ السيولة.

ولسنا في معرض تناول هذه الشروط، ومدى توافرها في حالة الاستثمارات العربية في الخارج[٨٢]، فالذي يهمنا أساساً في هذا المجال هو معرفة العائد الحقيقي الذي تدره تلك الاستثمارات. وبصفة عامة، من المعلوم أن هذا العائد يتوقف على نوع الاستثمار نفسه، وعلى أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، وعلى السياسات النقدية والمالية في البلدان التي اتجهت إليها هذه الاستثمارات، فضلاً عن نوع العملة المستخدمة، وعلى الأحوال الاقتصادية العامة في الاقتصاد العالمي. ولا تتوافر لدينا بيانات احصائية دقيقة عن معدلات العائد السنوي لشتى أشكال الاستثمارات العربية في الخارج. بيد أنه على ضوء البيانات المتوافرة عن الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١٥)) يتضح أن معدل العائد الحقيقي السنوي على معظم الاستثمارات المالية، في أسواق النقد الأمريكية، وسوق الدولارات الأوروبية، وفي السندات الأمريكية بأنواعها المختلفة، كان مساوياً للصفر أو سالباً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى التضخم الذي ساد في تلك الفترة (٩,٣ بالمائة). على أن تراجع معدلات التضخم في معظم الاقتصادات الصناعية الرأسمالية بعد عام ١٩٨١ جعل معدل العائد الحقيقي للاستثمارات المالية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل موجباً في كثير من الحالات.

أما الاستثمارات الخارجية العربية طويلة الأجل، كالاستثمار في العقارات والمشاركة في ملكية بعض الشركات الصناعية والمالية والتجارية، فإن معدلات العائد منها لم تكن أحسن حالاً بكثير من الاستثمارات المالية، فلم يزد العائد ـ في المتوسط ـ عن سعر الفائدة الإسمي

---

(٨٢) رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٥٥ ـ ١٧١.

جدول رقم (٤ ـ ١٥)
المتوسط الحسابي للمردود السنوي على الموجودات الخارجية الأساسية
للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١

أسواق النقد الأمريكية	٩,٤٧
الدولارات الأوروبية في لندن	١٠,٢٧
سندات الخزينة الأمريكية	٨,٤٤
سندات الخزينة الأمريكية طويلة الأجل	٣,١٤
السندات الأمريكية المشتركة طويلة الأجل	٣,٠١
الأسهم الأمريكية العامة	٩,٩٨
الأسهم الأمريكية الصغيرة	٢٩,٥٥
معدل التضخم الأمريكي	٩,٣٠

المصدر: عبد الوهاب التمار، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها، أدوارها ودورها المأمول في تطوير التنمية المحلية، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٥٦.

(خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١) بسبب تدهور معدلات الربح عموماً في البلدان الرأسمالية الصناعية. ناهيك عن أن شراء هذه الأصول قد تم، في كثير من الحالات في الوقت الذي كانت فيه أغلب الشركات المشتراة تعاني من مشاكل كثيرة في السيولة والمديونية وركود الانتاج. كما أن أسعار الشراء لم تكن منخفضة[٨٣].

ولا يجوز للتحليل أن ينتهي دون أن نشير، ولو بشكل موجز، إلى ما حدث من انهيار مالي مروع في البورصات العالمية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ومدى تأثيره على عوائد الاستثمارات العربية في الخارج، وهو الانهيار الذي وصفه البعض بأنه كان بمثابة مجزرة مالية، وحمّامات دم للمستثمرين في هذه البورصات، إذ خسر كثير من المستثمرين ـ وبالذات من الطبقة الوسطى ـ ثرواتهم أو الشطر الأكبر منها، في غضون ساعات قليلة. وقد أشرنا في ما تقدم إلى أن جانباً مهماً من الفوائض المالية العربية قد استثمر في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية. ولسنا في مجال تحليل أسباب هذا الانهيار، ودلالته، وتوقعاته[٨٤]. لكن ما يهمنا الآن

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٨٤) لا يمكن فصل ما حدث من انهيار عالمي في البورصات الدولية الذي بدأ في «وول ستريت» ثم انتشر بسرعة كانتشار النار في الهشيم إلى سائر بورصات العالم الأخرى (طوكيو، لندن، فرانكفورت... الخ) عن تعاظم ظاهرة التدويل التي أصبحت تشمل تدويل أسواق الأسهم والسندات، وأسواق حركات الائتمان والاستثمار، ناهيك عن الاندماج المتزايد بين الشركات العملاقة التي تنتمي إلى بلدان رأسمالية (كالشركات المتعددة الجنسية). فقد نجم عن هذا التدويل زيادة درجة ترابط وتشابك الاقتصادات الرأسمالية، بحيث أن التغير الذي يطرأ على أي من المتغيرات الاقتصادية المهمة، في بلد صناعي ما، سرعان ما ينعكس على سائر الأسواق والبلدان الأخرى. لمزيد من التفاصيل، انظر:
Horst Heininger and Lutz Mair, *Internationaler Kapitalismus* (Berlin: Dietz Verlag, 1987).

هو أن نشير إلى حجم الخسائر التي أصابت قيمة الموجودات المالية المتراكمة التي تملكها الحكومات العربية أو القطاع الخاص. لكننا نسارع إلى التنبيه بأن تلك الخسائر لا يمكن تقويمها تقويماً كاملاً، بسبب عدم توافر المعلومات الكافية عنها، وبسبب عدم استقرار الأحوال في البورصات العالمية حتى كتابة هذه السطور. بيد أنه طبقاً لبعض التقديرات، يقدّر أن قيمة الموجودات المالية المتراكمة للأقطار العربية النفطية هي حوالى ١٠٠ مليار دولار. ولما كانت قيمة الأوراق المالية في البورصات العالمية قد انخفضت بنسبة تراوح ما بين ٢٠ ـ ٢٥ بالمائة خلال الفترة من تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر، فإن خسائر المستثمرين العرب تقدر بمبلغ يراوح ما بين ٢٠ ـ ٢٥ مليار دولار[٨٥]. وطبقاً لتقدير آخر، تصل هذه الخسائر إلى ٢٤ مليار دولار[٨٦].

وأياً كان الرقم الصحيح لحجم الخسائر التي تحققت، فمن المؤكد أن المستثمرين العرب، حكومات أو أفراداً[٨٧]، قد تأثروا بالانهيار الذي حدث في البورصات العالمية، وأن منطقة الخليج سوف تتأثر بذلك في الأجل القريب المنظور، بخاصة إذا كان هذا الانهيار مقدمة لركود اقتصادي مقبل، سيؤدي، ليس فقط إلى النيل من قيمة الأموال العربية المستثمرة وبعوائدها في الخارج فحسب، بل وربما بالطلب العالمي على النفط، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية[٨٨]. وهناك من يرى أنه: «إذا كان ما حدث في الأسواق المالية مؤشراً على بدء الركود الاقتصادي، فيحتمل عندئذ أن يكون الانهيار الأخير بداية مرحلة تتراجع فيها أسعار الأسهم. وهو وضع قد يستمر مدة ثلاث سنوات. وفي هذه الحالة ينصح المستثمرون في الأسهم بتصفية ما لديهم عند حدوث أية حركة تصحيح تستتبع ارتفاعاً في الأسعار»[٨٩].

وعموماً، فإن ما حدث من تدهور في قيمة الأسهم والموجودات المالية للمستثمرين العرب من جراء ما حدث من انهيار في البورصات العالمية، سيؤثر مستقبلاً على عوائد هذه الأسهم والأصول، نظراً لتأثر الشركات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية بهذا الانهيار. وهو الأمر الذي سيجعلها توقف، أو تقلل من، خططها الاستثمارية والتوسعية. ناهيك عمّا سيصيب الإنفاق الخاص من تدهور في الفترة المقبلة نتيجة لأثر الثروة الناجم عن ضياع كثير

---

(٨٥) انظر: **الاقتصاد والأعمال**، ص ٢٩.

(٨٦) اسكندر، «خسائر العرب في الأسواق المالية الدولية،» ص ٦ ـ ٧.

(٨٧) لمّا كانت الخسائر التي تحققت في «مجزرة البورصات» قد أصابت غالبية المتعاملين في هذه الأسواق دونما تميز بين المحافظ المالية التي تملكها الحكومات أو تلك التي يملكها الأفراد أو الشركات والبنوك، فقد أصابت تلك الخسائر أيضاً بعض الأقطار العربية المدينة، ذلك أن عدداً من البنوك والشركات في هذه الأقطار يحتفظ ببعض الأوراق المالية في مصارف عالمية. واستناداً إلى بعض المصادر بلغ حجم الخسائر التي لحقت بأربع شركات توظيف أموال مصرية تتعامل في البورصات المالية بأسماء أفراد وشركات سرية وغير معلنة نحو ٨٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل مليوني جنيه مصري، وذلك خلال الأسبوع الأول من انهيار البورصات. انظر: السياسة (الكويت)، ٢٦/١٠/١٩٨٧، ص ٦.

(٨٨) **نشرة الخليج الاقتصادية والمالية**، ص ٢ ـ ٣.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٦.

من مدخرات الأفراد، مما سيجعلهم أكثر حرصاً في إنفاقهم. وسوف تتأثر لذلك ميزانيات الشركات وأرباحها. وكلها أمور لا تدع مجالاً للتفاؤل في إنعاش السوق في الفترة المقبلة. ولذا، ربما تتأثر عوائد الأسهم وأسعارها مرة أخرى.

٣ ـ الأثر الناجم عن تفاقم أزمة المديونية العالمية

وهناك خطر حقيقي يواجه أيضاً الأرصدة العربية المستثمرة في الخارج، ألا وهو الخطر الناشىء عن احتدام أزمة المديونية العالمية. وهو الخطر الذي تزايدت مؤشراته في السنوات الأخيرة حينما زادت عمليات تأجيل السداد وتكرار طلبات إعادة الجدولة. ذلك أن جانباً مهماً من تلك الأرصدة قد أعيد إقراضه للبلدان المتخلفة التي يواجه الكثير منها الآن صعوبات شديدة في تسوية أعباء ديونها الخارجية. ولا نعني بالخطر هنا، المخاطر التي تحيط بتلك القروض التي قامت الأقطار العربية النفطية بإعطائها للدول المتخلفة، دون وسيط ثالث، سواء في شكل قروض حكومية رسمية (ثنائية) أو في شكل قروض معطاة من الصناديق العربية والاقليمية للتنمية. فهذا النوع من الإقراض ليس فيه مشكلات يعتد بها، وبخاصة إذا ما علمنا أن «مجموع قروض مؤسسات التمويل العربية إلى البلدان النامية، لا تزيد عن واحد في المائة من مجموع الدين الخارجي لهذه البلدان»[٩٠]. صحيح أن بعضاً من البلدان التي تلقت هذا النوع من القروض تواجه بعض الاعسارات المالية (كالسودان والمغرب ومصر والباكستان...) لكن ديون هذه البلدان المستحقة للأقطار العربية النفطية ليست ضخمة، ولا تمثّل إلاّ رذاذاً بالنسبة للفوائض النفطية، كما أن المشكلات الناجمة عنها لا تتمثل في التوقف عن السداد، وإنما في كيفية الاتفاق على عمليات إعادة الجدولة.

لذا، فنحن نعني بالخطر في هذا الخصوص، تلك المخاطر التي تحدق بتلك القروض التي مصدرها مال عربي، وذهبت للإقراض لبلدان العالم الثالث عبر وسيط ثالث، وبالذات عبر وساطة البنوك التجارية الأجنبية دولية النشاط. وقد أشرنا في ما تقدم، إلى أن جانباً كبيراً من الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج قد أخذ شكل الودائع المصرفية في أسواق النقد العالمية. وذهب شطر كبير من هذه الودائع إلى بلدان العالم الثالث في شكل قروض وتسهيلات مصرفية. وطبقاً لآخر تقدير نشره بنك إنكلترا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) عن قيمة الموجودات الخارجية التي تملكها أقطار الأوبك، يتبين أن مجموع الودائع المصرفية لتلك الأقطار يصل إلى ١٥٤,٥ مليار دولار. وهي ودائع بالدولار والاسترليني والعملات الأوروبية الأخرى، المودعة في بنوك الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية(OECD) فضلاً عن مراكز المناطق الحرة (الأفشور). ولما كان ٦٦ بالمائة من جملة هذه الموجودات يخص العرب، فإن الودائع المصرفية العربية تقدر بحوالى ١٠٠ مليار دولار.

---

(٩٠) خالد الفايز، «أزمة الدين العالمية وسوق رأس المال الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: كلية التجارة بجامعة الكويت والبنك المركزي الكويتي، المؤتمر الدولي حول تنمية أسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي، الكويت، ٣٠ نيسان/ ابريل ـ ٣ أيار/ مايو ١٩٨٤، ص ١١.

أضف إلى ذلك أن جانباً مهماً من استثمار الفوائض المالية العربية قد وظف في شراء أو تأسيس أو المشاركة في ملكية بعض البنوك التجارية التي تعمل في العواصم والبلدان الرأسمالية الصناعية. ويشير بعض المصادر «إلى ان رأسمال المصارف العربية التي تعمل في الاستثمار والإقراض والاقتراض عبر الحدود القطرية والقومية تقدّر بحوالى ١٨ مليار دولار»[٩١]. كما يشير بعض البيانات، إلى أنه خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦ بلغ مجموع ما حققته المصارف العربية في الخارج من قروض مصرفية دولية حوالى ٤٥ مليار دولار[٩٢].

ومهما يكن من أمر، فإنه مع تأزم مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث، يحوم خطر الإفلاس حول كثير من البنوك التجارية التي استقطبت جانباً من الفوائض المالية العربية وغامرت بأموال مودعيها بإقراضها لتلك البلدان، سعياً وراء أسعار الفائدة المرتفعة، ودون أن تحسب الطاقة الحقيقية لقدرة هذه البلدان على السداد، وبخاصة في ضوء تردي أحوال الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد زاد بالفعل عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول الأخرى. وإفلاس البنوك معناه أن البلدان صاحبة الإيداعات النقدية الكبيرة لن تتمكن من أن تحصل على ودائعها كاملة. وبذلك تكون تلك الودائع الضائعة قد أسهمت في إيجاد تسوية جزئية لمعضلة المديونية العالمية، دون أن تتحمل البنوك الوسيطة عبئاً كبيراً. وفي هذا السياق كتب أحد الاقتصاديين يقول: «إن اعلان إفلاس هذه البنوك ما هو إلا مخرج قانوني لسلب البلدان المودعة تلك الفوائض النقدية التي أودعتها. إذ إنه من الملاحظ أن نسبة كبيرة من القروض التي قدمتها هذه البنوك إلى البلدان النامية التي تعجز الآن عن تسديدها، هي قروض ممنوحة لشركات خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية. ولا يستبعد أن تكون هذه الشركات تابعة أساساً لهذه البنوك نفسها، إذ قامت بإنشائها أو شرائها لهذا الغرض. وهذا يعني أن هذه البنوك لم تفلس فعلاً، ولم تواجه بإحجام حقيقي من قبل المقترضين عن دفع كامل ديونهم، وإنما سربت موجوداتها المالية في شكل قروض إلى شركات هي في الأصل والحقيقة تابعة لها، ولكنها تعمل في ظل قوانين بلدان أمريكا اللاتينية حيث إمكانية التلاعب بالإلتزامات المالية فيها واردة. ومن ثم الإدعاء بعدم القدرة على الدفع يعتبر ممكناً، مما يعطي المبرر الكافي للبنوك الدولية لكي تضع البلدان المودعة أمام الأمر الواقع»[٩٣].

٤ ـ مخاطر أخرى لا تقل أهمية

وإذا كانت الأخطار الناجمة عن تدهور قيمة الدولار عالمياً، وعن تقلب العوائد، وعن تفاقم أزمة المديونية العالمية، تشكل أبرز مصادر ضعف الدائنية العربية في الآونة الراهنة،

---

(٩١) القبس، ٢٧/١٠/١٩٨٧، ص ١٨.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٩٣) أمين بهبهاني، «الديون لعبة أمريكية للسيطرة الاقتصادية على العالم،» الوطن، ١٤/١١/١٩٨٤، ص ١٠. ولعل ما يؤكد هذه الخطورة ما أشار إليه بعض الاحصاءات في أن نصف الودائع الأمريكية هو ودائع أجنبية. انظر: السياسة، ١٢/١/١٩٨٨، ص ٨.

فهنـاك أيضاً أخـطار لا تقل أهميـة، وهي أخطار بـاتت معـروفـة ولا تحتـاج منـا إلى التكـرار والإمعـان في تفاصيلهـا، مثل خـطر تجميد الأرصـدة العربيـة في الخارج حينـما ينشب خلاف سياسي حاد، عـربي/ أمريكي أو عـربي/ أوروبي (ولنا في التـاريخ المعـاصر عبرة في ذلـك)، «بحيث تصبح الأموال العربية أداة ارتهان تسيطر عليها وتحركهـا البلدان الصناعيـة المتقدمـة وتقدر، من خـلال هذه السيطرة أن تجهض ـ أو على الأقل أن تضعف ـ القدرة العربية المقابلة في استخدام النفط وسيلة للتأثير في القضايا القومية، وأبرزها قضية فلسطين»[٩٤]. وبهذا «تصبح الأموال العربية جهاز ضغط سياسي على العرب، بدلاً من أن تكون جهاز ضغط سياسي بيد العـرب»[٩٥]. كما أن تـزايد الاعتـماد على توظيف تلك الأموال في الخارج وبالـذات في مجالات الأسهم والسنـدات والودائـع المصرفية، سيعمق الصفقة الريعية للأقطار العربية النفطية، وهنالك «يتسع التباعد بين الجهد والمـردود، ويصعب فيما بعد إزالة الآثار الاجتماعية الضارة جداً لهذا التطور»[٩٦].

على أن الخطورة الكبرى التي لا يجوز إغفالها، هي أن اندماج المـال العربي النفـطي في الاقتصاديات الـرأسماليـة الصناعيـة، قد تنـامى في الوقت الـذي تزايـدت فيه أزمـة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، واشتدت فيه قوى الفـوضى والاضطرابـات النقديـة والاقتصاديـة. من هنا فإن ترك هذا المال لكي تستمر في استيعابه وإدارته الأسواق المالية والنقدية الغربية، فيه تهديد مباشر ـ الآن أكثر من أي وقت مضى ـ لخطر ضياعه وفقدان فاعليته.

ثالثاً: نحو رؤية عربية لتوظيف علاقات المديونية والدائنية العربية لخدمة قضايا التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة للوطن العربي

والآن، وبعد أن رأينا المخاطر التي تحدق بالأقطار العربيـة المدينـة، وبالأقـطار العربيـة الدائنة، كيف يمكن الخلاص من فخ المديونية المفرطة وفخ الاستدانة الضعيفـة، وعلى النحـو الذي يخدم قضايانا التحريرية والتنموية والقومية؟

بادىء ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أننا لو نـظرنا إلى الاقتصـاد العربي ـ ككتلة واحـدة ـ فسوف يسترعي النظر أنه دائن صافٍ للعالم الخارجي. فلو قارنّـا دائنية الـطرف العربي الممثلة في مختلف أشكال الاستثمارات الخـارجية من الأقـطار النفطيـة وأقطار العجـز المالي[٩٧]، (وقـد

(٩٤) انظر هذا النص في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامـة، الادارة العامـة للشؤون الاقتصاديـة، **نحـو تطويـر العمل الاقتصـادي العربي المشـترك**، سلسلة دراسات ووثـائق اقتصاديـة؛ ١ (تونـس: الجـامعـة، [د ت.])، ص ٦١.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٩٧) على الرغم من مديونية الأقطار العربية ذات العجز المالي فإن ما يثير الدهشـة هو أن هنـاك خروجـاً مستمراً من أموالها وثرواتها نحو الاستثمار الخارجي. ومن البديهي أن تلك الأموال تمثـل دائنية للعـالم الخارجي. =

قدّرنا ذلك بمبلغ يراوح ما بين ٤٥٠ ـ ٥٥٠ مليون دولار) بالمديونية الخارجية لهذه الأقطار (وقد قدّرناها بمبلغ يراوح ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار دولار) لتبين لنا أن الوطن العربي يكون دائناً بمبلغ يراوح ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليار دولار (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ١٦)). إنه مبلغ لا يستهان به، لأنه يمثل نسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ بالمائة من إجمالي المديونية العالمية. وهذا يشير، بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن الوطن العربي ليس فقيراً في موارده، بل يعدّ من أغنى مناطق العالم، لو كان الغنى يقاس بحجم الموارد دون كيفية استخدامها. ولكن رغم هذه الدائنية، فإن العالم الخارجي لا يعاملنا على هذا الأساس، وإنما على أساس أقطار منفردة مدينة وأقطار منفردة دائنة، وذلك بسبب حالة التجزئة والتفتت ونزعات الإقليمية التي سادت وطننا العربي في تاريخه المعاصر.

وكما اتضح لنا في ما تقدّم، سواء كنا مدينين أو دائنين، فإننا نخسر دوماً من علاقات المديونية والدائنية، لأنها تتم في سياق التبعية، ونخضع في هذه العلاقات لشروط الاقتصاد الرأسمالي العالمي المأزوم الذي لا تهمه إلاّ مصالحه، مستغلاً في ذلك حالة التبعية التي نعاني منها، ومستفيداً في ذلك من علاقات القوة والسيطرة التي يتمتع بها في المنظمات الدولية والاقتصادية وآليات التجارة العالمية وفوضى نظام النقد الدولي. ومما لا شك فيه، أنه لو استمرت الأحوال كما هي جارية حالياً، فإن علاقات التبعية سوف تترسخ، ومقدار الخسائر التي نحققها من تلك العلاقات سوف يتزايد، وإمكانات النمو ورفع مستوى المعيشة للسكان العرب سوف تتقلص. وكلها أمور ترسم صورة كئيبة لمستقبل وطننا العربي، وبخاصة في ضوء ما يحدق به من أخطار ومطامع امبريالية وصهيونية.

وإذا شئنا البحث عن رؤية بديلة لما هو قائم، تستهدف تغيير هذه العلاقات وتوظيفها في خدمة قضايا التحرر الاقتصادي، والتنمية المستقلة ودعم الاعتماد على الذات وحماية أمننا القومي، فلا بد لها من أن تنطلق، إذاً، من موقع مغاير تماماً لما هو جارٍ الآن. ولسنا نزعم ـ بطبيعة الحال ـ أننا نملك «وصفة جاهزة» تطبّق فوراً فتحيل واقعنا الأليم، بقدرة ساحرة، إلى جنة مبتغاة. فما أبعد هذا الوهم عن إمكاناتنا الحقيقية. ولكن حسبنا هنا أن نرسم بعض الخطوط الجوهرية، التي نرجو أن تكون مدعاة للتفكير والتأمل والحوار، بهدف تحقيق نتائج ملموسة أفضل وسياسات عملية أكفأ.

وأول هذه الخطوط يتعلق بطبيعة وضع الاقتصاد العربي عموماً في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهو وضع تابع وضعيف بحكم علاقات التخصص وتقسيم العمل

=وقد استفحلت هذه الظاهرة في العقد الماضي تحت تأثير السياسات الليبرالية المفرطة التي انتهجها الكثير من هذه الأقطار، بخاصة في مجال التجارة الخارجية، وإلغاء (أو تخفيف) الرقابة على النقد الأجنبي، والسماح بعودة البنوك الأجنبية، وإنشاء المناطق الحرة، وحرية التحويل... الخ. هذا اضافة إلى حالات الفساد والرشوة والتهريب والعمولات غير المشروعة التي حققت للعاملين بها ثروات هائلة، قاموا بتهريبها إلى الخارج. وقد قدّرنا تلك الأموال ـ على اختلاف أنواعها للأقطار العربية المدينة كلها ـ بمبلغ يتراوح ما بين ١٥٠ و٢٥٠ مليار دولار، وهو ما يعادل تقريباً حجم مديونيتها الخارجية.

جدول رقم(٤ ـ ١٦)

الحساب التقديري لصافي مديونية ودائنية الوطن العربي

(مليار دولار)

الدائنية الخارجية		المديونية الخارجية	
أولاً: الأقطار العربية النفطية:		أولاً: الأقطار العربية النفطية:	
١ ـ الحكومات		الإمارات العربية المتحدة	
استثمارات في الودائع المصرفية		البحرين	
استثمار في الأوراق المالية		الجزائر	
قروض للبلدان النامية		العراق	
استثمار مباشر		عُمان	
قروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي		قطر	
		ليبيا	
٢ ـ الأفراد			
ودائع بالبنوك الأجنبية		ثانياً: الأقطار متوسطة الدخل:	
استثمار في الأوراق المالية		الأردن	
عقارات واستثمارات أخرى		تونس	
		سوريا	
المجموع	٣٠٠ ـ ٣٥٠	لبنان	
ثانياً: الأقطار العربية ذات العجز المالي		مصر	
		المغرب	
الاحتياطيات المستثمرة في الخارج			
استثمارات فروع البنوك الأجنبية في الخارج		ثالثاً: الأقطار الأقل نمواً:	
الأموال المهربة أو الهاربة والمودعة بأسماء الأفراد		جيبوتي	
		السودان	
		الصومال	
المجموع	١٥٠ ـ ٢٠٠	موريتانيا	
		اليمنان	
المجموع	٤٥٠ ـ ٥٥٠	المجموع	١٥٠ ـ ٢٠٠
الموقف الصافي دائنية تراوح ما بين ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليار دولار			

المصدر: قام الباحث بتركيب هذا الجدول من البيانات والتقديرات التي وردت في الصفحات السابقة من هذا الفصل.

الدولية، وبحكم فشل عقود التنمية الماضية في تعديل هذا الوضع. وهو وضع يشاركنا في همومه ومشكلاته سائر بلدان العالم الثالث التي ننتمي إليها. من هنا توجد بيننا وبين هذه

البلدان مصالح مشتركة أكيدة في النضال من أجل تغيير هذا الوضع وتحسين أوضاعنا داخل هذه المنظومة. ولن يتأتى ذلك إلاّ من خلال دعم وتطوير التعاون بيننا وبين هذه البلدان في شتى المجالات، التجارية والنقدية والاستشارية والتقانية، والسعي لتوحيد الآراء والمواقف تجاه المعضلات الاقتصادية الدولية، ويأتي في مقدمتها، طبعاً، أزمة المديونية الخارجية. فقد حرص الدائنون على معالجة وإدارة هذه الأزمة طبقاً لمبادىء نادي باريس ورؤية صندوق النقد الدولي، الأمر الذي تجسد فيما عُرف بمبدأ معالجة الأزمة حالة بحالة (Case by Case)، على أساس أن مشكلات الدين الخارجي في كل بلد لها مسببات وصعوبات متباينة. وهي معالجة، كما أثبتت الأحداث، لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح المدينين، وإنما تصرّ على اعتصارهم حتى آخر مورد ممكن وفاءً للدين. صحيح أننا لا نجادل في أن مشكلات الدين الخارجي في كل بلد على حدة تتأثر بخصوصيات وبمشكلات هذا البلد وبطبيعة ممارساته الاقتصادية، ولكن، كما أوضحنا سالفاً، ثمة إطار عالمي مأزوم، انبثقت فيه هذه المشكلات وبرزت منه «قوى خارجية شريرة» فاقمت بسرعة من تلك المشكلات. وهي قوى لا ذنب للبلدان المدينة في خلقها، والمسؤول الأول عنها هو الآليات الفاشلة الهشة لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعلاقات الصراع المحمومة فيه. من هنا لا يمكن البحث عن حل ناجع لأزمة المديونية الخارجية لكل قطر عربي على حدة، أو لبلدان العالم الثالث، في معزل عن هذه القوى. وكل بحث أو رؤية تهمل تلك القوى تقع في خطأ جسيم مهما كانت تلك الرؤية نابعة من المدين أو الدائن.

وعلى هذا الأساس يقترح كاتب هذه السطور، **عقد مؤتمر دولي في نطاق هيئة الأمم المتحدة للبحث في ايجاد مخرج لأزمة المديونية العالمية** للوصول إلى علاج يراعي مصالح المدينين، ويلغي التناقض القائم بين الديون والتنمية، وبين العبء الفادح للقروض وبين مطالب رفع مستوى معيشة الناس وتحقيق حياة انسانية لهم. على أن عقد هذا المؤتمر، والخروج منه بنتائج طيبة، لن يتحقق إلاّ إذا سبقه تحضير جيد واتصالات مكثفة، وتبادل للخبرة والآراء بين مجموعة بلدان العالم الثالث وتوحيد مواقفها للوصول إلى رؤية مشتركة.

وقد حرصت بعض مجموعات البلدان المدينة على التشاور فيما بينها للبحث في معالجة وطأة الدين الخارجي ومشكلاته، والوصول إلى حدود دنيا من الآراء والمواقف التي تدافع عنها (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، ومجموعة البلدان الافريقية). بيد أنه لم يعقد ـ بحسب علمي ـ أي اجتماع وزاري يجمع بين وزراء المالية والاقتصاد العرب للتداول في أزمة المديونية العربية. وتركنا لصندوق النقد أن «يستفرد» بنا، حالة بحالة، ليملي علينا شروطه. وهي شروط كما رأينا، أقل ما توصف به، أنها لا تحترم السيادة الوطنية لبلادنا، ولا تعترف بحقنا في اختيار طريقنا الانمائي المستقل وأهدافنا الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن عدم فاعليتها من الناحية العملية. وقد حان الوقت الآن، لأن نعطي للتشاور الرسمي، المعتمد على أبحاث الاقتصاديين العرب ورؤاهم الوطنية المستقلة، دوراً مهماً في الفترة المقبلة من أجل صياغة رؤية عربية في أزمة المديونية العالمية. وتلك دعوة نوجهها بكل تواضع إلى جامعة الدول العربية. وإذا ما توصلنا إلى هذه الرؤية، فقد يكون لنا قصب السبق في قيادة الدعوة

إلى هذا المؤتمر وطرح الحلول لتلك الأزمة بما يدافع عن تحرر بلدان العالم الثالث ومصالحها، ويدعم من تنميتها، ويرفع من مستوى معيشة شعوبها البائسة.

وثاني هذه الخطوط يتصل بصعيد العمل العربي المشترك. وهو صعيد يمكن، لو تأملنا في فعالياته الممكنة، أن يثمر الكثير من الثمار من أجل التخفيف من «لهيب الأزمة» وإطفائها مستقبلاً. وهو صعيد يجب أن يشارك في فعالياته كل من الأقطار العربية النفطية الدائنة، والأقطار العربية المدينة في ضوء معادلات محسوبة للنفع المتبادل والكسب القومي لوطننا العربي ككل. فمن ناحية الأقطار العربية الدائنة (ذات الفوائض النفطية) رأينا في ما تقدم ما تكابده الآن من خسائر جسيمة من جراء احتواء الأسواق النقدية والمالية في البلدان الرأسمالية الصناعية للشطر الأعظم من تلك الفوائض. وهي خسائر ـ إذا ما استمرت ـ تهدد بضياع هذه الفوائض، وبخاصة بعد إشارات الإنذار المبكر التي أرسلها انهيار البورصات العالمية مؤخراً. حان الآن التفكير، والعمل بشكل فاعل، على ضرورة سحبها وتوجيهها صوب الاستثمار في ربوع وطننا العربي، وتذليل الصعاب كافة التي تحول دون عودتها. من هنا ما أصدق الكلمات التي وردت في مجلة غرفة التجارة والصناعة في دولة الكويت في عدد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ حينما ذكرت: «مع الإيمان التام بالتعاون الاقتصادي الدولي وأهميته وجدواه بشكل عام. . . لا بد من القول بأن استثمار معظم الأموال العربية خارج الوطن العربي ليس بالقدر المحتوم الذي لا فكاك منه. . . وإننا حتى لو أغفلنا كل الاعتبارات القومية واعتمدنا المعايير الاقتصادية البحتة، نجد أن استثمار المدخرات العربية في المشاريع العربية هو أفضل استثمار وأجداه للدول العربية المستثمرة والمضيفة على حد سواء، فهو يجنب الأولى مخاطر تراكم استثماراتها في بلدان أجنبية معرّضة للتضخم وتخفيض أسعار العملات فضلاً عن الاحتمالات الأخرى ـ كانهيار البورصات أو تجميد الأرصدة ـ وهو في الوقت نفسه يؤمّن للثانية فرصاً لتمويل وتحقيق مشاريعها الانمائية بمشاركة أشقائها، وهو ـ في الحالين ـ يؤمّن للطرفين مردوداً مجزياً»[٩٨].

ولا شك أن عودة الفوائض النفطية من الخارج إلى وطنها العربي سوف تقابل بمقاومة شديدة من قبل مراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة بعد أن أصبحت هذه الفوائض جزءاً عضوياً في اقتصادات البلدان التي ذهبت إليها، وسحبها مرة واحدة أمر لا يمكن توقّعه: من هنا لا بد من رسم استراتيجية ذكية، تتدرج في سحب هذه الأموال فترة بعد فترة، وعلى نحو آمن. ولا يمكن أن نتوقع أن تعود كل تلك الأموال، فهذا أمر غير جائز وغير مبرر من الناحية الاقتصادية. فثمة جزء منها سيبقى (لدواعٍ متعددة) في الخارج. ولكن من المهم الآن البحث عن الضمانات كافة وتوفير شتى أشكال الحماية لها من كل الأخطار السياسية والاقتصادية التي قد تهددها.

وفي سياق العمل العربي المشترك تجدر الإشارة أيضاً إلى القضايا التالية:

---

(٩٨) القبس، ١٧/١٢/١٩٨٧، ص ١٥.

١ ـ ضرورة دعم الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي في مجال دعم ومساندة الأقطار العربية المدينة، بخاصة ذات الوضع الحرج. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة موارده، وتطوير أساليب تعامله مع الأقطار الأعضاء، وابتكاره لتسهيلات وآليات جديدة، تدعم سبل التبادل التجاري والتعاون النقدي بينها[٩٩].

٢ ـ تطوير الأسواق المالية العربية على النحو الذي يجعلها فاعلة وقادرة على اجتذاب الأموال العربية الفائضة.

٣ ـ تشجيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية وإزالة ما يشوبه من معوقات.

أما على صعيد **الأقطار العربية المدينة** التي أوقعتها مشكلات ديونها الخارجية في أزمة طاحنة وسببت لها الكثير من المتاعب، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ودولياً، فإن الخروج من تلك المشكلات رهن ـ في الدرجة الأولى ـ **بانتهاج سياسات اقتصادية بديلة** لما كان يحدث فيها في العقد الماضي ولما هو كائن الآن. ولا يجوز في هذا الخصوص تبرير تلك المشكلات والمتاعب بأنها كانت ضحية الاقتصاد الرأسمالي العالمي المأزوم، وأنها استوردت مشكلاته وتأثرت باضطراباته التي انعكست في موازين مدفوعاتها فحسب، بل ان طبيعة الممارسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاملت بها مع هذا الوضع العالمي المأزوم كانت سبباً جوهرياً في استفحال تلك المشكلات وتأزيم مشكلة ديونها. وهذا هو السبب الذي يبين أيضاً لماذا تتفاوت هذه المشكلات من قطر عربي إلى آخر، حيث لعبت تلك الممارسات وهذه السياسات دوراً متبايناً في إفراز نتائج أزمة المديونية. بيد أنه من الواضح، أنه بالقدر الذي كانت فيه تلك السياسات والممارسات تميل إلى الانفتاح المفرط على الخارج وتزداد صبغة تلونها بالليبرالية، بالقدر ذاته تعمقت فيه مشكلات دينها الخارجي. من هنا ليس من المتوقع أن يسفر التعاون العربي، ولا الدعم الذي يمكن أن تتلقاه، عن أية نتائج طيبة في الخروج من أزمتها إلّا إذا قامت بتعديل سياساتها الاقتصادية الداخلية.

ولا يتسع المجال هنا للتصدي بشكل تفصيلي لبرنامج مقترح لمواجهة مأزق الدين الخارجي في تلك البلاد، فهو يخرج عن إطار هذه الدراسة. ولكن ما نود التأكيد عليه، هو أن ملامح هذا البرنامج تختلف مع رؤية صندوق النقد الدولي في تشخيصه للأزمة وفي ما يذهب إليه من علاج. **فنحن نشخّص هذا المأزق، على أنه نتاج حتمي للتبعية والتخلف وعلاقات التبادل اللامتكافىء التي ترتبط بها هذه الأقطار مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي العلاقات التي ترسخت في ظل فشل أنماط التنمية والتوجهات الاجتماعية للأنظمة**

---

(٩٩) اقترح البعض تكوين صندوق عربي مشترك لمجابهة طوارىء الديون الخارجية العربية، تكون مهمته الإسراع بتقديم قروض عاجلة للأقطار العربية التي تواجه صعوبات شديدة في خدمة ديونها الخارجية، حتى لا تقدم على الدخول في عمليات إعادة جدولة ديونها والوقوع في فخ صندوق النقد الدولي. حول هذا الاقتراح، انظر: رمزي زكي، «أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة، الكويت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

السائدة فيها وأدت إلى زيادة ارتباطها واعتمادها على الخارج. كما أن رؤيتنا المخالفة للصندوق تنطلق من إعطاء البلد مزيداً من الفاعلية في إدارة هذا المأزق والاقتصاد القومي عموماً. كما أن ادارة أزمة المديونية على نحو يخدم قضايا التحرر والاستقلال الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك يفترض حداً أدنى من الانحياز السياسي لتلك القضايا، ويتطلب حداً معيّناً من التخطيط الاقتصادي، وإمساك الدولة بالمفاتيح الأساسية التي تمكّنها من ضبط ايقاع الحركة في النشاط الاقتصادي والتحكم في مسارات نموه وتوجهه وتوزيع موارده طبقاً للأولويات الملحة للاقتصاد القومي. فهي ـ أي تلك الرؤية ـ لا تعتمد، إذاً، على قوى السوق العشوائية كبديل لدور الدولة والتخطيط، وإن كانت لا تنكر دورها وامكانات الاستفادة منها.

في ضوء ذلك سنرصد الآن ما نراه ضرورياً لمواجهة أزمة المديونية الخارجية في الأقطار العربية، وذلك على مستويين: الأول هو مستوى المهام العاجلة للأجل القصير، والثاني مستوى مهام الأجلين المتوسط والطويل.

أما على مستوى مهام الأجل القصير العاجلة فنلخصها فيما يلي:

أ ـ ضبط بوابة التجارة الخارجية من أجل تضييق نطاق العجز في الحساب الجاري وذلك من خلال:

ـ عودة نظام الرقابة على الصرف، مع تطوير هذا النظام بما يجعله فاعلاً في منع تهريب الثروة والأموال إلى الخارج، وجذب مدخرات العاملين خارج الوطن، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

ـ دعم قطاع الصادرات وتشجيعه بكل السبل الممكنة من أجل زيادة قدرته على إدرار النقد الأجنبي.

ـ الكف عن سياسة تخفيض قيمة العملة نظراً لعدم فاعليتها في علاج العجز الخارجي ونظراً لما تحمل في ركابها من تضخم شديد وعبث بتوزيع الموارد والدخل والثروة.

ـ ترشيد الواردات، ومنع الواردات الكمالية والترفية.

ب ـ وفي ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، يجب ألّا يتم علاج العجز فيها من خلال الضغط على الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) وتخفيض الضرائب وإلغاء الدعم، نظراً للآثار الانكماشية والتكاليف الاجتماعية والسياسية الباهظة التي تتمخض عن هذه الإجراءات، وانما الحل يكون من خلال دعم طاقة البلد الضريبية عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والموانع الممكنة، مع عدم الإضرار بحوافز الانتاج، والادخار والاستثمار، وعن طريق ترشيد الإنفاق العام، أي زيادة درجة الانتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض. فكل هذه الأمور كفيلة بأن تقلل من حدة العجز وتضعف من حاجة البلد إلى التمويل عن طريق طبع البنكنوت.

أما على صعيد الأجل المتوسط والطويل، فذلك يتعلق أساساً بتغيير التوجه التنموي صوب تحقيق التنمية المستقلة وزيادة الاعتماد على الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتطلب اعادة النظر في التنمية القائمة على «الانفتاح» وتغيير استراتيجيات الاستثمار والتصنيع على نحو يخدم اشباع الحاجات الأساسية للسكان، ويستنهض ضرورات تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن.

ومن المؤكد أن مثل هذه التنمية تخرج عن قدرة كل قطر عربي منفرد، لكنها أمر ممكن إذا نظرنا إليها على مستوى الوطن العربي ككل.

- وبعد. . .

إن سفينة الاقتصاد العربي بما فيها، من أقطار نفطية وغير نفطية، ومن دائنين ومدينين تتقاذفها الأمواج الهائجة من كل صوب، ويبدو أنها تتحرك نحو الغرق إلى أغوار سحيقة من التبعية والتخلف. وليس في هذا أي نوع من التشاؤم أو فقدان الأمل. . . بل على العكس من ذلك، نحن نعتقد أن ذلك ليس قدراً محتوماً. بل هو وضع يمكن تجاوزه. وهذه الدراسة ما هي إلا دعوة لدرء الخطر، وتحويل الممكن إلى واقع، قبل فوات الأوان.

الفصل الخامس

عشر قضايا أساسية في كيفية توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح والقضايا القومية والاقتصادية (في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة)(*)

(*) في الأصل ورقة أعدّت بطلب من الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، ونوقشت بمشاركة كل من عبد الحسن زلزلة؛ عبد الرزاق حسن؛ محمد زكي شافعي؛ سمير أمين؛ فوزي منصور، ودارم البصام.

مـدخـل

يستهدف هذا الفصل الحالي ايضاح المجالات والسياسات والاجراءات التي يمكن من خلالها أن توظف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح والقضايا القومية والاقتصادية للعرب، وبالذات في خدمة قضية الأمن القومي والحل العادل لقضية فلسطين وقضية التحرر الاقتصادي، والانماء العربي المستقل، وذلك في ضوء التطورات التي حدثت في السنوات الخمس الأخيرة. وهي التطورات التي طرأت على الساحة العالمية والاقليمية بعد صياغة «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» و«ميثاق العمل الاقتصادي القومي» في عام ١٩٨٠. والسؤال المحوري الذي سيسعى الفصل أن يجيب عنه دائماً هو: كيف يمكن للأقطار العربية أن تجعل من علاقاتها الاقتصادية الخارجية، بما تنطوي عليه من حركة في الموارد والأشخاص، والحقوق والالتزامات، عاملاً مؤاتياً لدعم مسيرة تحررها القومي الاقتصادي، وبناء تنميتها المستقلة، وذلك من خلال التنسيق بين هذه الأقطار، والتضامن الجاد والثابت فيما بينها في رسم السياسات واتخاذ المواقف المشتركة، ومن خلال توحيد الصفوف والنضال مع سائر بلدان العالم الثالث الذي تنتمي إليه الأقطار العربية وتشترك معه في همومه وطموحاته.

أولاً: في ضرورة اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية

يحتل قطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية مكاناً مهماً واستراتيجياً في اقتصادات الأقطار العربية. ويصدق ذلك على بلدان الفائض وبلدان العجز المالي معاً ودون استثناء. ويرجع

ذلك إلى طبيعة نمط تقسيم العمل الدولي الذي تنخرط فيه هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ففي ضوء هذا النمط، الذي تعود جذوره إلى عهود الاستعمار والاستغلال الكولونيالي، تقوم هذه البلدان بتصدير السلع الأولية والخامات الزراعية والمنجمية (نفط، غاز، قطن، فوسفات. . .) وتستورد في المقابل صنوفاً عديدة من السلع الغذائية والمصنعة والانتاجية. وثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذا الانخراط وتقيس درجته. فطبقاً لمؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، فإن هذه النسبة في حالة الأقطار العربية مجتمعة تصل إلى ٧٠ بالمائة، وذلك في عام ١٩٨٧[١]. كما أن صادرات الأقطار العربية تمثل ما نسبته ٦,٢ بالمائة من مجمل الصادرات العالمية، وتمثل الواردات ما نسبته ٥,٤ بالمائة من اجمالي الواردات العالمية، وذلك في عام١٩٨٥[٢]. كما يرتفع الميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد والتصدير في غالبية الأقطار العربية. هذا الانخراط الوثيق في الاقتصاد العالمي يجعل هذه الأقطار حساسة جداً للتغيرات التي تطرأ في السوق العالمية.

وجاءت أحداث العقد الماضي والنصف الأول من العقد الحالي، لكي تؤكد مدى ما تمثله المنطقة العربية من أهمية خاصة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فقد تزايدت أهمية المنطقة في امداد البلدان الصناعية بالمواد الخام الرئيسية. وفي مقدمة هذه المواد النفط العربي، بالرغم من محاولات هذه الدول ترشيد استخداماتها لما يستهلك منه. كما أن حصة الأقطار العربية من احتياطي النفط العالمي تمثل حوالى ٥٧,٣ بالمائة[٣]، الأمر الذي يؤكد استمرار تعاظم أهمية المنطقة العربية في المستقبل كمصدر مهم لإمداد البلدان الصناعية وغيرها بهذه المادة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى النفط، هناك الغاز الذي تذهب كميات كبيرة منه إلى بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتستأثر الأقطار العربية بحوالى ١٧,١ بالمائة من الاحتياطيات العالمية منه[٤]. كما أن المنطقة العربية تعتبر من أغنى مناطق العالم بالفوسفات الذي تقوم عليه صناعة الأسمدة وبعض الصناعات الكيميائية. إذ تنتج الأقطار العربية منه ما نسبته ٢٨,٢ بالمائة من اجمالي الانتاج العالمي. يضاف إلى ذلك غنى الأرض العربية من حيث ما تزخر به من خامات ومواد صلبة أخرى، كالحديد والرصاص والزنك والكوبالت والكروم والكبريت. . . الخ. ومعظم هذه الخامات يصدّر في شكله الخام. كما زادت أهمية المنطقة العربية من حيث ما تمثله من سوق استهلاكية واسعة للسلع الزراعية والغذائية المستوردة[٥]، وللسلع الاستهلاكية المعمرة والأجهزة الانتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧ (تونس: الجامعة، ١٩٨٨)، ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٦. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاحتياطيات تتركز في العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وليبيا.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٥) ارتفع هذا النوع من الواردات من ٤,٨ مليارات دولار عام ١٩٨٦، إلى ١٩,٧ مليار دولار عام ١٩٨٤. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

ناهيك عن أن الأقطار العربية، وبخاصـة أقطار النفط، أصبحت إحدى أهم مناطق الاستثمار والتجارة للشركات الأجنبية متعددة الجنسية، كما أن تحليل مكونـات الطلب الكـلي في الأقطار العـربية يكشف النقـاب عن ارتفاع نسبـة المكون الاستـيرادي في هيكـل الاستهـلاك المحـلي والانتاج الجاري والاستثمارات المنفذة. وتؤدي هذه الظاهرة إلى كون المنطقة العـربية كمنـطقة استراتيجية لصادرات البلدان الرأسمالية الصنـاعية، في الـوقت الذي تعكس فيـه أيضاً مـدى اعتماد المنطقة العربية على الخارج، وضعف اعتمادها الجماعي على الذات.

وصفوة القول، إن المنطقة العربية، إذاً، بما تمثله من مصادر غنيـة للمواد الخـام، ومن سوق واسعة للتصريف، وكمجال مربح للاستثمارات الخارجيـة، مؤهلة لأن تستخدم عـناصر القوة هذه من أجـل تأمـين أمنها القـومي، ومؤهلة لأن تلعب دوراً ضاغـطاً وفاعـلاً من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينيـة، وبناء تنميتهـا المستقلة، شرط وعي عناصر هـذه القوة وكيفية توظيفها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

وبالرغم من أن انخراط الأقطار العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي له جذور تـاريخية قديمة، وأنـه كان سبباً جوهـرياً في ظهـور ونمو العمليـة التاريخيـة للتخلف، وعلى الـرغم من وضوح خطورة هذا الانخراط واستمرار دوامه، إلاّ أن احـداث العقد المـاضي جاءت لتؤكـد تزايد هذا الانخراط وتعميق اندماج الأقطار العربية أكثر فأكثر في هـذا الاقتصاد. فصـادرات الأقطار العربية إلى مجموعة البلدان الرأسمالية الصنـاعية تـرتفع لكي تصـل نسبتها إلى ٦٣,٣ بـالمائـة من اجمالي الصـادرات العربيـة، والواردات منهـا تصل إلى ٦٥,٦ بـالمائـة من اجمـالي الواردات العربية وذلك في عام ١٩٨٥[٦]. والفوائض المالية للأقطار العـربية النفـطية يـذهب الشطر الأعظم منها للاستثمار والاحتواء في بلدان أوروبا الغربية والولايـات المتحدة واليـابان. ويتعـاظم اندمـاج المال العـربي مع المـال الأوروبي والأمـريكي في مؤسسـات مـاليـة مصرفيـة مشتركة. والأقطار العربيـة ذات العجز المـالي تتزايـد ديونها الخـارجية المستحقـة لبلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة والمؤسسات النقدية العالمية (تقدّر هـذه الديـون حاليـاً بحوالى ١٠٠ مليـار دولار)، وترتفـع أعباء هـذه الديـون وترهق كـاهل هـذه الأقطار وتعـرّضها لكثـير من الضغوط الخارجية (بالرغم من تراكم الـثروة النفطيـة). فكل هـذا يؤكد أن الاتجـاه يشير إلى تزايد تكامل واندماج اقتصادات الأقطار العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، على حسـاب اندماج وتكامل اقتصادات هذه الأقطار فيما بينها.

من هنا، فقد استمرت المنطقة العربية، كاقتصادات تابعة ومستغلة، في تأدية الوظائف نفسها التي كانت تؤديها في الماضي في دينـاميكية النـظام الرأسـمالي العالمي، من حيث امـداده بالمواد الخام، ومن حيث كونها سوقاً واسعة لتصريف منتجاتـه، وكمجال مـربح أمـام استثمار فائض رؤوس أمواله.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

وعلى الرغم مما يمثله هذا الانخراط من سلب واضعاف لامكانات دعم الأمن القومي وتحقيق التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة، بصفة عامة، إلا أن خطورة تزايد انخراط الأقطار العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تنبع، بصفة خاصة، من أن هذا الانخراط يتعمق في الوقت الذي تتفاقم فيه أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. من هنا تنسحب مشكلات هذه الأزمة على اقتصادات الأقطار العربية لتؤثر فيها ايما تأثير. ويكفي هنا التذكير بمشكلات الطاقة، وتقلّب أسعار المواد الخام، وانهيار نظام النقد الدولي وتعويم العملات، وبروز مشكلة التضخم على النطاق العالمي، وتزايد نزعة الحماية، وتعاظم خطر الشركات متعددة الجنسية، ونمو النزعة العسكرية واشعال نيران الحروب والقلاقل الاقليمية... الخ. ولا حاجة بنا لكي نؤكد، أن الأقطار العربية قد عانت من هذه المشكلات والمآزق التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي العالمي في العقد الماضي. فقد تولت أبحاث ودراسات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، فضلاً عن الجهود الفكرية للاقتصاديين العرب ومؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي ايضاح تلك التأثيرات ومدى خطورتها.

ثانياً: مجالات التحرك المطلوبة في الفترة القادمة

هكذا، إذاً، نجد أن النظرة المتأنية على واقع اقتصادات الأقطار العربية في الآونة الأخيرة ومع ما حدث فيها من تزايد في الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي المأزوم، تقودنا بالضرورة إلى اعادة النظر بشكل حاسم وفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية واعادة صياغتها على نحو يؤهلها لكي تكون عامل قوة، لا عامل ضعف، في تحقيق المصالح والقضايا القومية والاقتصادية لبلادنا. وإذا كانت هناك ضرورة لإعادة النظر في تلك العلاقات، فإن هناك امكانية لتحويل هذه الضرورة إلى واقع فعلي، وذلك بفضل ما يملكه العرب من ممكنات اقتصادية داخل محيط الاقتصاد العالمي.

والهدف الذي ينبغي التأكيد عليه دائماً في الفترة المقبلة بشأن خطوات التحرك تجاه العلاقات الاقتصادية الخارجية هو ضرورة توظيف تلك العلاقات من أجل القضاء على التبعية الخارجية، وضمان تحقيق علاقات اقتصادية متكافئة مع أطراف التعامل الخارجي، والإسراع بعملية التنمية المستقلة، وكل ذلك في اطار يدعم أمننا القومي. بيد أن تحقيق ذلك سيرتبط بمدى ما ستبذله الأقطار العربية، مجتمعة أو فرادى، في مجالات التعامل الاقتصادي الخارجي. كما أنه سيرتبط أيضاً بتوحيد الصفوف والنضال مع سائر بلدان العالم الثالث.

وغني عن البيان، أن هناك قضايا ومجالات متعددة، تترابط وتتشابك فيما بينها. ولكننا سوف نركز الأضواء على بعض القضايا والمجالات التي تتسم بأهميتها الشديدة في هذا الخصوص، وهي:

١ ـ النفط العربي.

٢ ـ الأمن الغذائي العربي.

٣ ـ الشركات متعددة الجنسية.

٤ ـ الأموال العربية في الخارج.

٥ ـ مشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية.

٦ ـ التجارة مع مناطق العالم والتكتلات الاقتصادية.

٧ ـ نظام النقد الدولي.

٨ ـ التقانة.

٩ ـ مواجهة تدهور شروط التبادل الدولي.

١٠ ـ دعم الوجود العربي في المنظمات الدولية.

وكثير من هذه القضايا كانت قد تناولتها أدبيات جامعة الدول العربية.

ونتناول ذلك تباعاً، مع مراعاة أن ما سنذكره من آراء ومقترحات في تلك المجالات والقضايا يجب النظر إليها على أنها بمثابة محاور للنقاش، تنتظر الصقل والتعميق والتفصيل.

١ ـ النفط العربي

برز النفط العربي خلال عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كعنصر قوة لا يستهان بها في العلاقات الاقتصادية للأقطار العربية مع الاقتصاد العالمي. فقد نجم عن تصحيح أسعاره في السوق العالمية تعديل بعض علاقات التبادل اللامتكافىء التي كانت قائمة بين الأقطار المنتجة للنفط والبلدان الصناعية المستهلكة له. ونتج عن ذلك أيضاً توطيد مكانة الأقطار العربية في التجارة الدولية، إذ ارتفع النصيب النسبي لصادرات هذه الأقطار إلى حوالى ١٠ بالمائة (١٩٨٢) من اجمالي الصادرات العالمية.

وأدى رفع أسعار النفط إلى تحويل جزء يعتدّ به من الدخل المتحقق في الاقتصاد العالمي لمصلحة الأقطار المصدرة له، وهو الأمر الذي مكّن الأقطار العربية النفطية من تنفيذ جرعات قوية من البرامج الاستثمارية، وبالذات في مجال المرافق العامة وتحسين الخدمات المدنية التي تقدم إلى المواطنين. يضاف إلى ما سبق، أن الفوائض المالية العربية أصبحت قوة مالية لا يستهان بها في الأسواق النقدية الدولية.

صحيح أن البلدان الرأسمالية الصناعية استطاعت أن تحتوي ظاهرة ارتفاع أسعار النفط وأن تستفيد منه تجارياً، وأن تعيد تدوير الفوائض المالية التي نجمت عنها، وأن تتمكن

مؤخراً من تحويل سوق النفط، من سوق يسيطر عليها البائعون إلى سوق يسيطر عليها ـ إلى حد بعيد ـ المشترون[7]. وصحيح أيضاً أن افادة الأقطار العربية من هذه الفرصة التاريخية تبقى دون مستوى الطموحات والآمال التي كانت معقودة عليها في تحقيق أمنها القومي وتحررها الاقتصادي وبناء تنميتها المستقلة. إذ لا يخفى أن الثراء النفطي لم يستطع أن يلغي أو يخفف من علاقات التبعية والاستغلال التي يعاني منها الوطن العربي من جراء اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن الممكنات الهائلة التي نجمت عن «ثورة أسعار النفط» لم تغيّر بشكل جذري من واقع التخلف العربي.

ولكن، بالرغم من كل هذا، سيظل النفط العربي، ولفترات طويلة مقبلة، أحد الأسلحة المهمة والممكنة في معارك العرب القومية والاقتصادية، شرط استخدامه بوعي وبحذر، في ضوء الخبرات والممارسات العملية التي تجمعت في الخمس عشرة سنة الأخيرة، وفي ضوء المتغيرات الجديدة التي طرأت على سوق النفط مؤخراً. إذ تشير كثير من الدراسات إلى أنه مع اقتراب العالم من نهاية هذا القرن سوف تزداد أهمية نفط الأوبك بسبب توقّع نضوب كثير من حقول النفط في أجزاء كثيرة من المعمورة، الأمر الذي سيزيد من الطلب على نفط الأوبك التي تحتوي في الوقت الحاضر على أكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة من النفط العالمي. وليس من المتوقع في الأجل المنظور أن يتمكن العالم من اكتشاف بديل معادل للنفط، ويتمتع باستخدام اقتصادي.

ولقد أكدت أحداث العقد الماضي، أنه بالقدر الذي يتزايد فيه تضامن بلدان الأوبك حول قضايا الأسعار وحجوم الانتاج، تستطيع فيه هذه الأقطار أن تستثمر عناصر القوة الكامنة في تكتلها، على النحو الذي يخدم مصالحها. والعكس صحيح. ولما كان الوزن النسبي للأقطار العربية داخل منظمة الأوبك هو الوزن الأكبر، فإن اعادة تقوية دور الأوبك ورأب ما دب فيها من تصدع وشروخ مؤخراً، سوف يقع أساساً على عاتق الأقطار العربية الأعضاء في هذه المنظمة. وقد تبين بجلاء شديد، أن الأزمة التي وقعت في سوق النفط في عام ١٩٨٦، وعرّضت سعره للهبوط إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل[8] ـ ومن ثم الهبوط بالعوائد التي تحققها البلدان المصدرة للنفط ـ كان يعود إلى ضعف التعاون والتنسيق بين البلدان الأعضاء في الأوبك وإلى التفاوت في مصالحها وطبيعة مشكلاتها، والزيادة المفرطة في اعتمادها على هذا المورد، وإلى نجاح البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في ترشيد استخدامات النفط وفي قدرتها على تكوين مخزون استراتيجي كبير، وتقليل الاعتماد على نفط الأوبك بتشجيع دخول بلدان أخرى في حلبة الانتاج (بلدان بحر الشمال وغيرها). لهذا لم

---

(٧) علي أحمد عتيقة، «النفط والأزمة الاقتصادية العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط في الكويت، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

(٨) قبل ذلك هبط سعر برميل النفط بنسبة ١٧,٢ بالمائة في الفترة بين ١٩٨٢ و١٩٨٤. انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ٨٥.

يكن غريباً في ضوء هذه الظروف أن تتدهور عوائد بلدان الأوبك إلى أقـل من النصف خلال فـترة وجيزة من ٢٠٤ مليـارات دولار في عام ١٩٨١ إلى ٩٠,٣ مليـار دولار في عام ١٩٨٧، بعد أن استطاعت البلدان الرأسمالية الصناعية أن تتحكم في ادارة الطلب على نفط الأوبك.

وأكدت خبرة السنوات الماضية على أن انتاج النفط العربي وتصديره لم يـرتبطا بـالحاجـة إلى التنمية العربية ولا بالطاقة الاستيعابية للبلدان المنتجـة، بقدر مـا ارتبط أساسـاً باتجـاهات الـطلب العالمي. من هنـا فقد انسـابت أجزاء كبـيرة من العوائـد النفـطيـة إلى الخـارج لكي تُستوعب ضمن آليات الاقتصاديات الـرأسمالية، إما في شكـل ودائع مصرفيـة، أو في شكل سندات للمؤسسات النقدية والمالية الـدولية (كصنـدوق النقد الـدولي والبنك الـدولي) ولوزارتي الخزانة الأمـريكية والـبريطانيـة، أو في شكل استثـمارات عينية. . . الـخ. وهي تتعرض الآن لمخاطر التآكل في القيمة والتقلبات في العائد ولمخاطر الاحتجاز أو التجميد.

ويمكن القـول دون الدخـول في التفاصيـل، إن توظيف سـلاح النفط العـربي لخـدمـة الأهداف القومية والاقتصادية سيتطلب في الفترة المقبلة تحقيق المهام التالية:

أ ـ بذل جهد مكثف داخل دائرة الأوبك لعلاج مشكلات فروق الأسعار والاتفاق على أحجام الانتاج المثلى التي تتمشى مع الاحتياجات الاستهلاكية والانمـائية والـدفاعيـة للعرب، وللدول الأعضاء.

ب ـ إنشاء صندوق طـوارىء لبلدان الأوبك تكـون مهمته تقـديم القروض الميسرة إلى البلد العضو الذي يواجه مآزق اقتصادية داخلية، حتى لا يضطر إلى زيادة حجم انتاجه فـوق ما هو متفق عليه.

ج ـ السعي إلى ضم بلدان أخرى نفطية إلى دائرة منظمة الأوبك.

د ـ السعي إلى الاتفاق على تثبيت القوة الشرائية لسعر البرميـل من خلال الـدفع بسلة من العمـلات (كوحـدات حقوق السحب الخـاصة) وربط سعـره باتجـاهات الأسعـار للسـلع الغذائية والمصنعة التي تستوردها بلدان الأوبك.

هـ ـ الإسراع في تصنيـع النفط وتحويله إلى منتجـات بتروكيميـائية حتى يمكن الحصـول على مردود أعلى بدلاً من تصديره كمادة خام أولية. وهناك امكانات عربية ضخمـة على نـطاق الوطن العربي لتحقيق ذلـك (الأموال، تـوفر المـادة الخام، المـوقع الجغـرافي، السوق العـربي الواسع، الأيدي العاملة. . . الخ).

و ـ تعزيز ودعم الخدمات المكملة لتجارة النفط، مثل أساطيل النقل البحري وشركات الشحن والتأمين. . . الخ.

٢ ـ الأمن الغذائي العربي

إن المقصود بالأمن الغذائي هو مدى الاطمئنان إلى قدرة الاقتصاد القـومي على اشبـاع

الاحتياجات الغذائية للسكان، حاضراً ومستقبلاً، سواء أكان ذلك من خلال الانتاج المحلي أم من خلال القدرة على الاستيراد. ولا يشك أحد في أن ثمة علاقة وثيقة وعضوية بين الأمن الغذائي والأمن القومي. وهي علاقة لا تحتاج إلى بيان أو تدليل. من هنا، فإن فقدان الأمن الغذائي، أو ضعفه، إنما يمثل ثغرة خطيرة في بنيان الأمن القومي. والنظرة السريعة على أحوال الأقطار العربية تجعلنا نلاحظ على الفور مدى الخطورة التي تعرّض لها الأمن الغذائي العربي في الآونة الأخيرة. فهناك مؤشرات كثيرة على تدهور الطاقة الذاتية للأقطار العربية في تغذية سكانها. وهناك أيضاً الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترتبت على هذا التدهور. وكلها تشير إلى خطورة الوضع الذي آل إليه الأمن الغذائي وإلى خطورة استمرار هذا الوضع. وعليه، ثمة واجبات ملحة يتعين بذلها في هذا الخصوص لتجاوز هذا الوضع ولتأمين ترسانة الغذاء العربي مثلما نحرص على تأمين ترسانة السلاح. وغني عن البيان اننا لن نتطرق في هذا الفصل إلى استعراض أسباب هذه المشكلة وارتباطها بتخلف القطاع الزراعي، والعوامل المسؤولة التي أعاقت نمو هذا القطاع، إلى غير ذلك من القضايا. فقد تولى هذه المسألة كم هائل من الدراسات المتخصصة. إننا نهدف فقط إلى تبيان كيف يمكن للأقطار العربية أن توظف علاقاتها الاقتصادية الخارجية من أجل حماية وتأمين أمنها الغذائي، وكيف يمكن أن تستثمر عناصر القوة التي تملكها في الاقتصاد العالمي لتحقيق هذا الهدف[٩].

وأول ما يجب أن نشير إليه في هذا الخصوص، حقيقة وضع الأمن الغذائي العربي الراهن. إن البيانات الاحصائية تشير إلى عدة حقائق قاسية. فهناك نمو شديد في اتساع فجوة الغذاء في الوطن العربي، وهو الأمر الذي انعكس في تدهور نسب الاكتفاء الذاتي في مختلف مجالات السلع الغذائية، وفي تزايد الاعتماد على مصادر الغذاء الخارجية، وفي تعرض أجزاء من الوطن العربي للمجاعة أو لأخطارها (حالة السودان والصومال). فقد انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي لأغلب منتجاتنا الزراعية خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بشكل خطير لافت للنظر[١٠]. وفي حالة الحبوب انخفضت هذه النسبة من ٦٠ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة خلال الفترة نفسها. وهذا التدهور نفسه يمكن أن نلاحظه بالنسبة إلى السلع الغذائية الأخرى، مثل السكّر والفواكه، والمحاصيل الزيتية، والمنتجات الحيوانية والسمكية، وإن كان بدرجات متفاوتة وبشكل متباين بين مجموعات الأقطار العربية[١١]. وقد ترتب على ذلك بالضرورة تزايد

(٩) قابل في ذلك: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية، ج ١ (تونس: الجامعة، ١٩٨٠)، ١١٦ ـ ١١٧.

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٧، ص ٤٨.

(١١) إن هذا التدهور الذي حدث في نسب الاكتفاء الذاتي في الغذاء يعود إلى تدني معدلات نمو الانتاج الزراعي العربي. فخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي في مصر ١,٩ بالمائة؛ في السودان ٠,٤ بالمائة؛ في اليمن العربية ٠,٢ بالمائة؛ في تونس ٣,٣ بالمائة؛ في المغرب ٣,٩ =

حجم وقيمة الواردات من هذه السلع. ويكفي في هذا الصدد أن نعلم أن واردات الوطن العربي من السلع الغذائية قفزت من ٤,٨ مليارات دولار في عام ١٩٧٦ إلى ١٩,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٤، وبنسبة زيادة تصل إلى ٤١٠ بالمائة خلال هذه الفترة[١٢]. هذا في الوقت الذي لم تحقق فيه الصادرات الزراعية نمواً يعتدّ به يعوض، أو يواجه هذا النمو في الواردات الغذائية. وضاعف من حرج الموقف، اتجاه أسعار هذه الواردات نحو الارتفاع المستمر (بالرغم من التقلبات التي حدثت في أسعارها في بعض السنوات).

وقد أدى تدهور وضع الأمن الغذائي، وما ارتبط به من تزايد في الاعتماد على العالم الخارجي إلى النتائج السلبية التالية:

أ ـ اضطرار الأقطار العربية، وبخاصة الأقطار ذات الكثافة السكانية الكبيرة وذات العجز المالي إلى تخصيص مبالغ طائلة للانفاق على الواردات الغذائية، مما خلق ضغطاً على ميزان المدفوعات، وعلى ما يتبقى من عملات أجنبية لاستيراد المواد الوسيطة والمعدات الانتاجية اللازمة لدفع عجلات الانتاج والنمو.

ب ـ ارتفاع أسعار الأغذية في عدد كبير من الأقطار العربية، وبخاصة أقطار العجز المالي، مما أثّر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل. كما نجم عن ذلك تعاظم أهمية الدعم المالي الذي تخصصه الحكومات لدعم وتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية، وبيعها دون كلفتها الحقيقية، مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات وضغوط على الموازنة العامة.

ج ـ تزايد أهمية ما يُسمى «المعونات الغذائية» في الأقطار التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها. وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة تبعية هذه الأقطار وتعرّضها للمزيد من الضغوط الخارجية، الاقتصادية والسياسية، وبخاصة إذا ما علمنا أنه في عام ١٩٨٤ كانت هذه المعونات تمثل حوالى ٨٥ بالمائة من جملة واردات الحبوب في السودان، و٥٣,٦ بالمائة في الصومال وحوالى ٢١ بالمائة في حالة مصر، و١٧,٢ بالمائة في حالة المغرب، و١٤ بالمائة في حالة تونس[١٣]. ولا يخفى أن الأقطار التي تعتمد على هذه المعونات، وبالذات على المعونات التي تأتي من الولايات المتحدة في ضوء قروض فائض الحاصلات الزراعية والمعروف باسم PL 480، أصبحت تتعرّض لضغوط شديدة للاستجابة للسياسة الأمريكية[١٤].

=بالمائة؛ وفي الجزائر ٣,٢ بالمائة. انظر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨** (واشنطن: دي. سي.: البنك، ١٩٨٩)، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(١٣) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦** (واشنطن: دي. سي.: البنك، ١٩٨٧)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(١٤) اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٩٠.

د ـ وعلى صعيد الأمن القومي العربي، وقعت الأقطار العربية تحت الضغوط، المباشرة وغير المباشرة، للدول التي تملك فوائض غذائية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد أن تحولت سلعة الغذاء، على الصعيد العالمي، إلى سلعة استراتيجية خطيرة، تفوق أهمية السلع الحربية. من هنا أصبحت وسيلة ضغط خارجي على الوطن العربي. ألم توجه الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن ٦٠ انذاراً إلى الأقطار العربية النفطية خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بصورة مباشرة وغير مباشرة لاستخدام سلاح الغذاء في مقابل سلاح النفط؟[١٥]. وهل يجوز أن ننسى ما مثّله الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء في السوق العالمية من استنزاف شديد لجانب هام من الفوائض النفطية، ومن ضغط شديد على موازين مدفوعات الأقطار العربية ذات العجز المالي؟

والسؤال المثار الآن هو: ما الذي ينبغي أن نفعله في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية لكي نواجه تلك الأخطار، وعلى النحو الذي يرفع من درجة الأمن الغذائي في الوطن العربي؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال المهم، ينبغي التأكيد على أن حماية ودعم الأمن الغذائي العربي سيظل في النهاية رهناً بمدى ما سيبذله العرب من جهود تنموية في المجال الزراعي عموماً، والغذائي خصوصاً، في السنوات المقبلة. كما يجب النظر إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج على أنها مسألة مرحلية[١٦]، وأن مدى النجاح في هذا الخصوص يجب قياسه من خلال التخفيض المتتالي في نسب الاعتماد الغذائي العربي على الخارج، أي بزيادة الاعتماد على النفس.

وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تشكّل برامج عمل وخطوط تحرك لنا على الصعيد العالمي لتحسين شروط الاستيراد، ولدعم القدرة الذاتية العربية في انتاج الغذاء.

وأول المقترحات، ضرورة الاستفادة مما يمثله كبر حجم الطلب العربي على المنتجات الغذائية في السوق العالمية لتحسين القوة التفاوضية ودعم القدرة على المساومة عند شراء هذه المنتجات. فالأقطار العربية تستورد نسباً عالية جداً من اجمالي الواردات العالمية لبعض السلع الغذائية (٧٧,٧ بالمائة من الأغنام والماعز، وحوالى ٣٢,٦ بالمائة من لحوم الدواجن، وحوالى ١٨ بالمائة من الحليب، وحوالى ١٥,٤ بالمائة من الحبوب، وذلك في عام ١٩٨٢)[١٧]. وربما كانت فكرة العقود الجماعية أحد الوسائل الهامة التي ينبغي تطبيقها والتي قد تساعد في الحصول على أسعار مناسبة وتسهيلات في الدفع ومواعيد تسليم مؤاتية وجودة في السلع.

---

(١٥) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ج ٣، ص ٢٦.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٢.

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (تونس: الجامعة، ١٩٨٥)، ص ١٩٤.

وثاني هذه المقترحات، ضرورة توظيف سلاح النفط في مواجهة سلاح الغذاء. وذلك بأن تلعب الأقطار العربية المصدرة للنفط دوراً فعالاً، نيابة عن مجموعة الأقطار العربية مجتمعة للتفاوض مع البلدان الأجنبية التي تعتمد على النفط العربي بشكل واضح (بالذات مجموعة بلدان غرب أوروبا) لإيجاد صيغ واتفاقيات تضمن تدفق المواد الغذائية والنفط بينهما بشروط مرضية ولآجال معلومة[18].

وثالث هذه المقترحات، هو ضرورة توظيف المال العربي النفطي في مجال الاستثمار المباشر في مشروعات زراعية غذائية في بلدان العالم الثالث والمؤهلة لإنجاح مثل هذه المشروعات والتي تملك ممكنات تنموية في هذا المجال (مثل بعض البلدان الافريقية وأمريكا اللاتينية والصين)، وذلك في ضوء صيغ للمشروعات المشتركة، مع ترتيبات تمويلية وتقانية وتسويقية، تعود بالنفع على الطرفين، ويمكن لهذه المشروعات، أن تشمل إما انتاج الغذاء بشكل مباشر أو تحقيق ما يلزم لتنمية القطاع المنتج للسلع الغذائية.

وأخيراً، وليس آخراً، ينبغي توسيع نطاق منافذ الحصول على الغذاء، سواء أكان ذلك بزيادة التبادل التجاري بين الأقطار العربية نفسها، أو بزيادة التجارة مع بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية.

٣ ـ الشركات متعددة الجنسية

زادت علاقات الأقطار العربية في السنوات العشر الأخيرة مع الشركات متعددة الجنسية، وبخاصة في ضوء التزايد الهائل الذي حدث في الموارد النفطية، وما أدت إليه من حدوث قفزة كبيرة في الاستثمارات التي نفذتها، وبالذات في مجال البنية الأساسية (المرافق العامة)، إذ اعتمدت هذه الأقطار على تلك الشركات اعتماداً شبه كامل لتنفيذ الشطر الأعظم من تلك الاستثمارات، نظراً لما تملكه من قدرات تقانية ومن سرعة في الإنجاز. ويرتبط بذلك أيضاً انتعاش نشاط مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوت الخبرة العالمية والبنوك دولية النشاط، التي ترتبط بهذه الشركات بصلات وثيقة. وقد زاد من أهمية المنطقة العربية أمام نشاط هذه الشركات في تلك الفترة، حالة الركود الاقتصادي التي أمسكت، وما تزال، بخناق اقتصادات بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ وجدت هذه الشركات في تلك المنطقة مجالاً واسعاً لتحقيق الأرباح. هذا بالإضافة إلى أن سوق الأقطار العربية تعتبر من الأسواق الواسعة أمام المنتجات الاستهلاكية والخدمية التي تنتجها هذه الشركات، فضلاً عما يوجد في المنطقة العربية من محفزات أخرى أمام نشاط هذه الشركات (مثل موارد الثروة الطبيعية، الموقع الجغرافي، الأيدي العاملة الرخيصة). وبالرغم من أنه ليس معروفاً على وجه الدقة رقم أعمال هذه الشركات في الأقطار العربية، إلاّ أنه من المؤكد أنه رقم كبير. فكيف

---

(١٨) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ١١٣.

إذا علمنا أن بعض التقديرات يشير إلى أنه كان يراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار على صعيد المنطقة العربية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠؟

ومهما يكن من أمر، فإن تجربة العقد الماضي تشير إلى أن تعامل الأقطار العربية مع هذه الشركات لم يكن يخلو من استغلال ومن علاقات غير متكافئة. وقد تمثل ذلك في صعوبة مراقبة نتائج أعمال هذه الشركات وتلاعبها بالأسعار، وإلى حدوث أخطاء جسيمة في ما نفذته من أعمال ومشروعات من جراء تقديمها طرائق فنية لا تراعي ظروف البيئة المحلية وطبيعة ومستوى مهارات القوى العاملة الوطنية. كما لوحظ، أن هذه الشركات قد حرصت على أن تبيع تقنيات جاهزة للأقطار العربية، بحيث يتوقف تركيبها وتشغيلها وضمان انتظام دورانها على الارتباط الوثيق والمستمر بتلك الشركات وبسيطرتها على مجموع العمليات الانتاجية.

ومما يؤسف له أن مجموعة الأقطار العربية، على الرغم مما تمثله من مجال مهم أمام نشاط هذه الشركات ومن كونها مصدراً كبيراً لأرباحها، إلا أنها، وخلافاً لعدد كبير من البلدان النامية، لم تبذل أية جهود يعتدّ بها في مجال مراقبة أعمال هذه الشركات أو لتحسين شروط التعامل معها. وقد حان الوقت لتدارك هذا الأمر. وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان في الفترة المقبلة بذل كل ما هو ممكن وضروري من أجل تقليل الاعتماد شبه الكامل على هذه الشركات. ويتوقف ذلك على الإسراع في بناء القدرة التقانية والعلمية والبشرية للأقطار العربية. كما أن خلق نمط جديد للتعامل مع هذه الشركات، وعلى النحو الذي يقلل من علاقات التبعية والتبادل اللامتكافىء سيتطلب «حزمة» من الإجراءات والسياسات، منها ما يلي[19]:

أ ـ ضرورة العمل على تقوية القوة التفاوضية بين الأقطار العربية وهذه الشركات، وهذا يتطلب تقويماً دقيقاً لعناصر القوة الذاتية (المالية والبشرية والتسويقية) التي تملكها الأقطار العربية. كما ينبغي أيضاً التسلح بالمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية عند التعاقد مع هذه الشركات. وهناك اليوم خبرة تاريخية كافية، يجب أن يستفاد منها لتلافي أخطاء الماضي.

ب ـ ضرورة مشاركة العرب في الجهود المبذولة على النطاق العالمي من أجل تصحيح وتقويم تصرفات الشركات متعددة الجنسية في تعاملها مع بلدان العالم الثالث، وبخاصة بعد افتضاح تورط بعض هذه الشركات في الشؤون الداخلية لهذه الدول (حالة التشيلي نموذج بارز وشهير في هذا الصدد) واستخدامها سلاح الرشوة والإفساد الاداري لتتوغل في هذه البلدان. وهنا يبدو من المفيد للأقطار العربية أن تتخذ موقفاً جماعياً وموحداً لتأييد الجهود التي تبذل في المحافل الدولية (في الأنكتاد، واليونيدو... الخ) وذلك في شكل وضع «بيان» تحدد فيه هذه الأقطار موقفها من هذه الشركات على ضوء ما حصدته معها من تجارب تاريخية، وفي ضوء ما صدر حتى الآن من مبادىء وشروط لتحسين وضبط سلوك هذه الشركات. ويرتبط بذلك أيضاً تشجيع البحوث والدراسات التي تتم في هذا الصدد بغية

(١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٥ ـ ١٩٣.

كشف المزيد من حقائق وخفايا تلك الشركات وأساليبها في المراوغة ولتحسين تدفق المعلومات، وتدريب فريق علمي واداري وفني عربي، مؤهل للتفاوض والتعامل مع هذه الشركات.

ج ـ ويبدو من الضروري أيضاً وضع اطار تفاوضي جماعي عربي، يتضمن الاتفاق على وضع عقوبات جماعية في حالة قيام احدى الشركات بمخالفة أسس ومبادىء الاطار الجماعي في أي قطر عربي. ويرتبط بهذه النقطة أيضاً:

- مقاطعة الشركات متعددة الجنسية التي تتعامل مع العدو الصهيوني.

- رفض التعامل مع الشركات متعددة الجنسية التي يثبت تلاعبها بالأسعار أو أنها فرضت شروطاً تعسفية وتقييدية فيما يتعلق بنقل التقانة أو التصدير، أو أنها قدمت طرائق انتاجية غير ملائمة للبنية.

د ـ إن تحسين شروط التعامل مع الشركات متعددة الجنسية، وعلى النحو الذي يقرّب الوقت الذي تصبح فيه العلاقة متكافئة ويزول منها عنصر الاستغلال والتبعية، سيتطلب تسريع بناء القدرة العربية في مجال التقانة. وهي قضية ستحتاج إلى:

- ضرورة اعطاء الأفضلية لبيوت الخبرة الاستشارية ولشركات المقاولات العربية.

- مطالبة الشركات متعددة الجنسية بإجراء الأبحاث والتطوير في المناطق التي تعمل فيها، وتوفير التدريب والتعليم الكافيين للقوى العاملة العربية، وذلك في مجالات الادارة والتشغيل، في نطاق المشروعات التي تنفذها هذه الشركات.

- انشاء مركز فني عربي لنقل التقانة، ولنا في تجربة مجموعة دول الأندين بأمريكا اللاتينية دروس وعبر مستفادة في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أنه طالما أن ثمة علاقة بين طبيعة استراتيجية التنمية وطبيعة الفنون الانتاجية المطبقة، فإن نمط العلاقة مع الشركات متعددة الجنسية قد قام في الماضي على الانبهار بما تقدمه من تقانة متقدمة تخدم استراتيجيات الانتاج للتصدير والانتاج محل الواردات. ولهذا إذا أعاد العرب النظر في استراتيجية التنمية، ومن ثم في أولويات الاستثمار، على النحو الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان (في مجال الغذاء والملبس، والمسكن، والخدمات الضرورية . . .) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الحاجة إلى تقانات هذه الشركات وإلى البحث عن تقانات تلائم هذه الاستراتيجية. ومن المؤكد أن تلك التقانات ليس من الضروري أن تكون الأكثر حداثة.

ويبقى في النهاية أن نشير إلى أن تحسين شروط التعامل مع الشركات متعددة الجنسية يتطلب فك الارتباط القائم بين بعض أقسام المال العربي النفطي وبين هذه الشركات، والابتعاد عن شراء أسهم هذه الشركات[٢٠].

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

٤ ـ الأموال العربية النفطية في الخارج

ليس معروفاً على وجه الدقة حجم الأموال العربية النفطية الموجودة خارج المنطقة العربية. وليس معروفاً أيضاً على وجه اليقين، كيف تتوزع هذه الأموال بين وجوه الاستثمار المختلفة. ولكن ثمة تقديرات كثيرة ومتباينة تشير إلى حجم هذه الأموال ومجالات توظيفها. ولكن أياً تكن هذه التقديرات، فإن الأمر المؤكد هو أن تلك الأموال ليست بالقدر الضئيل. وهي في جميع التقديرات لا تقل عن ٣٠٠ مليار دولار[٢١]. وتستأثر الاستثمارات قصيرة الأجل (الممثلة في الودائع المصرفية في سوق الدولارات الأوروبية وغيرها من أسواق النقد الأخرى، ما نسبته ٣٦,٢ بالمائة من اجمالي الفوائض العربية في الخارج في حين تستأثر الاستثمارات طويلة الأجل (في العقارات وفي أسهم بعض الشركات الصناعية وفي القروض طويلة الأجل التي أعطيت لبعض بلدان العالم الثالث... الخ) بالنسبة الباقية، أي ٦٣,٨ بالمائة[٢٢]. وقد لعبت هذه الأموال دوراً لا يستهان به في التخفيف من حدة أزمة الكساد التضخمي في الدول التي انسابت إليها. ويكفي للدلالة على ذلك أن نعلم أن تلك الأموال قد مكنت هذه البلدان من[٢٣]:

- مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها دون تحمّل التكاليف الواجب تحمّلها في حالة عدم وجود تلك الفوائض.

- اعادة توجيه شطر مهم من تلك الفوائض للإقراض الخارجي، وبالذات إلى بلدان العالم الثالث، والحصول من وراء ذلك على منافع جمة (أسعار الفائدة المرتفعة والتصريف السلعي).

ولسنا بحاجة هنا إلى أن نعيد إلى الأذهان ما يتهدد هذه الفوائض العربية المستثمرة في الخارج من مخاطر، مثل تآكل قيمتها الحقيقية، وتقلبات العائد الحقيقي منها، وخطر تجميدها إذا ما نشب خلاف حاد، عربي أوروبي أو عربي أمريكي... إلى آخره. فقد تولت دراسات عديدة ايضاح تلك المخاطر بشكل مكثف وواضح بما فيه الكفاية. ولكن ما نحاول أن نلفت الأنظار إليه، هو ضرورة اعادة النظر في طرق استخدام تلك الأموال وما يتطلبه ذلك من تغيرات في مجال العلاقات الاقتصادية العربية مع الاقتصاد العالمي.

---

(٢١) رمزي زكي، «أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة، الكويت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

(٢٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر**، ١٩٨٤، ص ٩٨.

(٢٣) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ج ٢، ص ٥٨.

ينبغي لنا، ونحن بصدد بحث هذه القضية، أن نركز على مسألتين: المسألة الأولى، هي كيف يمكن اعادة توظيف الأموال النفطية الموظفة حالياً في الخارج والتي تراكمت عبر السنين الماضية لصالح قضايانا القومية والاقتصادية؟ والمسألة الثانية، ما هي أوجه التحرك الممكنة في مجال التصرف فيما عسى أن يظهر من فوائض مالية نفطية في الفترة المقبلة وعلى نحو يخدم تلك القضايا؟

في ما يتعلق بالمسألة الأولى، من الواضح الآن، إن الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج قد اندمجت منذ فترة في هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وأصبحت جزءاً عضوياً في البلدان التي احتوتها. وهذا يدعونا إلى القول، إنه ليس من السهولة على الأقطار العربية، صاحبة هذه الفوائض، أن تسحبها مرة واحدة لإعادة تدويرها مرة أخرى إلى مجالات أكثر نفعاً وضماناً. فذلك سيحدث خلخلة شديدة في اقتصادات الدول الموجودة فيها. ومن ثم ستقف هذه الدول بكل قوة ازاء نزع هذه الفوائض منها على نحو فجائي. ولهذا يتعين على الأقطار العربية أن ترسم لنفسها استراتيجية ذكية ملائمة لمواجهة هذا الموقف، بحيث يترتب على تنفيذها ـ عبر أفق زمني محدود ـ اعادة جذب وتوطين تلك الفوائض على النحو الذي يخدم طموحات هذه الأقطار. ويجب في جميع الأحوال الحرص على ضمان حماية هذه الفوائض ضد مخاطر التآكل والتجميد والمصادرة. وفي هذا الخصوص تمثل الاجراءات المحدودة التي اقترحتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠) خطوط تحرك هامة في هذا الصدد، مثل[٢٤]:

ـ تحويل تلك الأموال من بلد إلى آخر.

ـ تحويل الأرصدة بين المؤسسات داخل البلد الواحد.

ـ توجيه تلك الأموال صوب الأقطار العربية لاستثمارها في خدمة التنمية العربية المستقلة (وهو أفضل الحلول).

ـ تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المشتركة.

ـ تحويل جانب من تلك الأموال إلى البلدان النامية.

أما في ما يتعلق بأوجه التصرف فيما عسى أن يظهر من فوائض نفطية عربية في المستقبل، وعلى النحو الذي يحترم المصالح والقضايا العربية، الأمنية والقومية والاقتصادية، تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الأفضل ألا تظهر مثل هذه الفوائض أصلاً في السنوات المقبلة، الأمر الذي يعني ضرورة استيعابها وتوظيفها بالكامل داخل المنطقة العربية. وإذا حدث ذلك، فلن تكون هناك مشكلة فوائض مالية. وهذا يتطلب في الحقيقة ضرورة خفض انتاج النفط إلى مدى بعيد يتمشى مع الاحتياجات العربية الفعلية. وذلك هو الوضع الأمثل، لأنه

---

(٢٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

من ناحية يجنبنا مغبة المخاطر المحتملة والقوية لبقاء الفوائض في الخارج، ولأنه يضمن بقاء الثروة النفطية في جسد الأمة العربية لأطول فترة ممكنة ولكي تستفيد منه أيضاً الأجيال المقبلة، من ناحية ثانية، ولأنه يعني توظيف سلاح النفط في المعركة ضد التخلف والتبعية ومن أجل بناء التقدم الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي من ناحية ثالثة. بيد أن تنفيذ تلك السياسة (أي انتاج النفط في حدود احتياجاتنا على النحو الذي يلغي من ظهور المال النفطي الفائض) ربما تكون مسألة صعبة إذا بقي مستوى الانتاج الجديد دون مستوى احتياجات الاقتصاد العالمي، وبخاصة إذا ظلت علاقات القوى بين العرب وبين بقية أجزاء العالم على ما هي عليه الآن. ذلك أن خفض النفط بنسبة مرتفعة سوف يحدث هزة شديدة في بنيان الاقتصاد العالمي، وقد يعرّض ذلك المنطقة لأخطار التدخل العسكري. وعليه، فليس من المتوقع أن يتمكن العرب من خفض انتاج النفط العربي في حدود احتياجاتهم الاستهلاكية والتنموية والأمنية وبنسب مرتفعة. وإنما الأمر الأقرب إلى التصور، هو أن هناك مجالاً هامشياً للحركة في دائرة تخفيض حجم الانتاج. ولذا ربما تستمر ظاهرة الفوائض النفطية في المستقبل المنظور، وبخاصة في ضوء الاحتمالات التي يذكرها كثير من الخبراء المختصين لعودة زيادة الطلب العالمي على نفط الأوبك واحتمالات ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى.

وأياً كان الأمر، فإن خبرة الماضي القريب، وما تزخر به من دروس وعبر، تملي علينا في المستقبل، ضرورة توجيه معظم - إن لم يكن كل - الفوائض المالية العربية في اتجاه الاستثمار الانتاجي في الوطن العربي. أما ما عسى أن يتبقى من فوائض بعد ذلك، فليوجه إلى مشروعات الاستثمار المشترك مع البلدان النامية والصديقة، وبخاصة تلك البلدان التي تملك العناصر الأخرى لنجاح هذه المشروعات (كالأيدي العاملة، والخبرة، والمواد الخام، والموقع الجغرافي... الخ) والتي تقف إلى جانب قضايانا القومية والمصيرية. لقد آن الأوان لكي تتحول الأموال العربية النفطية في الخارج إلى عنصر قوة بيد العرب، بدلاً من أن تكون أداة استنزاف لمواردهم وأداة ضغط سياسي واقتصادي عليهم من قبل البلدان التي تحتوي هذه الفوائض الآن.

٥ ـ مشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية

تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية ذات العجز المالي على نحو سريع في الخمس عشرة سنة الأخيرة. يكفي أن نعلم في هذا الصدد، أن الديون الخارجية المستحقة على هذه الأقطار[٢٥] قد قفزت من ٦,٩ مليارات دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٦. وتمثل هذه الديون حالياً ما نسبته ١٦ بالمائة من اجمالي الديون

(٢٥) تتمثل هذه البلدان في الجزائر؛ مصر؛ المغرب؛ تونس؛ سوريا؛ الأردن؛ اليمن العربية؛ اليمن الديمقراطية؛ الصومال، ولبنان. وقد دخل العراق، مؤخراً، دائرة هذه الدول بسبب ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية.

الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث. وقد ارتبط نمو هذه الديون بتزايد عجز موازين مدفوعات تلك البلدان، وبزيادة تأثرها بأزمة الكساد التضخمي في العالم، وبزيادة انفتاح واندماج بعض هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبنمو واضح في فجوة مواردها المحلية (الفرق بين الاستثمار المتحقق والادخار المحلي).

وهناك خمسة أقطار عربية هي، الجزائر ومصر والمغرب وتونس والسودان، تمثل مديونيتها الخارجية الشطر الأعظم من اجمالي المديونية العربية، إذ تصل نسبة ديون هذه الأقطار الخمسة إلى حوالى ٨٥ بالمائة من اجمالي ديون الأقطار العربية.

هذا النمو المتسارع لديون تلك الأقطار صاحبه تشويه واضح في هيكلها، وذلك بزيادة النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات بنكية وتسهيلات موردين) على حساب نقص النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر رسمية. وحالياً تمثل الديون الخاصة حوالى ٣٨ بالمائة، في حين تمثل الديون الرسمية حوالى ٦٢ بالمائة من جملة المديونية الخارجية العربية. ولما كانت الديون الأولى أكثر كلفة (من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومدة القرض) من الديون الثانية، فإن نمو الديون الأولى بنحو سريع قد أدى إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الآن هذه الدول لخدمة أعباء ديونها الخارجية. فكيف إذا علمنا أن هذه الأعباء (الفوائد + الأقساط) قد ارتفعت من ٩٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٧٢[٢٦] إلى حوالى ١٠,٨ مليارات دولار في عام ١٩٨٦؟[٢٧] وهذه الأعباء أصبحت تفترس الآن نسباً محسوسة من اجمالي حصيلة صادرات السلع والخدمات لتلك الأقطار، كما أنها تمثل الآن نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي. ويشير كل ذلك إلى ارتفاع نصيب «العالم الخارجي» من الدخل القومي المتحقق في هذه الأقطار. وقد وصل معدل خدمة الديون في بعض الأقطار العربية المدينة إلى مستوى حرج وخطير، حيث أدى ذلك إلى صعوبة المواءمة بين الاستمرار في دفع أعباء هذه الديون والاستمرار في تمويل الواردات الضرورية. وكل ذلك تزامن مع أخطار السياسات الاقتصادية المطبقة وتزايد قوى الاستهلاك المحلي (وعلى الأخص الاستهلاك الترفي) وضعف الاهتمام بتعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، وتفاقم الوضع خصوصاً في ضوء عدم نمو حصيلة الصادرات، بل وتعرّضها للتدهور أو التقلب من جراء موجة الكساد التضخمي التي تسيطر على الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يستوعب الشطر الأعظم من صادرات هذه الأقطار.

هذا التطور المفزع الذي حدث في أرقام الديون الخارجية وأعبائها قد أدى إلى ارهاق اقتصادي شديد للأقطار العربية المدينة. فمن ناحية أولى اضطرت هذه الأقطار إلى استنزاف احتياطياتها النقدية من الذهب والعملات الأجنبية. ومن ناحية ثانية، لجأ بعض هذه الأقطار

---

(٢٦) رمزي زكي، **الديون الخارجية وآثارها على التنمية بالبلاد العربية** (تونس: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٨٣).

(٢٧) زكي، «أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية».

إلى الضغط على وارداته، مع ما يستتبعه ذلك من آثار انكماشية واضحة وتعطيل لعجلات الانتاج والتنمية. ومن ناحية ثالثة، لجأ بعض الأقطار العربية إلى الدخول في الدائرة الخبيثة للاقتراض الخارجي القصير الأجل، مما أدى إلى تفاقم المشكلة عبر توالي السنين. وأخيراً، وليس آخراً، فإن بعضاً من هذه الأقطار اضطر - في ضوء توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية - إلى طلب اعادة جدولة ديونه الخارجية، وهو الأمر الذي عرّضه لضغوط الدائنين وتدخلات المنظمات الدولية (وبالذات صندوق النقد الدولي) التي يسيطرون عليها.

ولا يجوز أن ننسى أن عدداً من هذه الأقطار أُجبر على احداث تغيرات محسوسة في أولويات الاستثمار، بحيث أعطيت الأهمية للاستثمار في تلك القطاعات التي تنتج من أجل التصدير، وذلك بغية تنمية مصادر النقد الأجنبي اللازم للوفاء بأعباء الديون، مع ما يمثله ذلك من خطر استمرار تجاهل إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتشويه مسارات التنمية وزيادة التبعية للخارج.

وقد أكدت خبرة السنين الأخيرة، أن عملية اعادة جدولة الديون للأقطار العربية لا تمثل حلاً لمشكلات ديونها الخارجية. فهي لا تعدو أن تكون مجرد تأجيل «يوم الحساب» ولكن بكلفة اضافية مرتفعة، تتمثل في ما يفرضه الدائنون من سعر فائدة مرتفع على الدفعات المتأخرة المطلوب اعادة جدولتها، فضلاً عما يرافق ذلك من ضغوط خارجية، تتمثل في ضرورة الاذعان للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي (ضرورة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، تحرير الواردات، والغاء القيود على المدفوعات الخارجية، الغاء الدعم الموجه لسلع الاستهلاك الشعبي، زيادة أسعار منتجات القطاع العام وخدمات المرافق العامة، وبيع منشآت القطاع العام وتصفية الخاسر منها، ورفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وتقليل نطاق التوظف الحكومي، وإعطاء مزايا وحوافز للاستثمارات الخاصة الأجنبية... الخ). وهي شروط مجحفة من الناحية الاجتماعية، بل وخطرة من الناحية السياسية. فقد عرضت الأقطار التي أذعنت لها (حالة مصر والسودان والمغرب وتونس والأردن) لاضطرابات واضحة بسبب وقوع عبء هذه السياسات على عاتق الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل. كما أثبتت التجارب، ان تلك «الوصفة» فاشلة تماماً في تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات وكبح جماح التضخم. بل إن التجربة التاريخية قد أثبتت أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار التي سارت على نهج هذه الوصفة قد زادت سوءاً، فتفاقم عجزها الخارجي، وزادت ديونها الخارجية، وتفاقم العجز في موازناتها العامة، كما زادت حدة التضخم، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي.

وليس ثمة ما يشير إلى وجود أية بوادر عالمية للخروج من مأزق الديون الخارجية ولا للتخفيف من أعبائها على البلدان المدينة. من هنا، فلو استمر نمط المديونية الخارجية للأقطار العربية على ما هو عليه، وإذا ما استمرت أعباء الديون في النمو والتفاقم في السنوات المقبلة، وإذا ما عجزت البلدان المدينة عن ايجاد حلول ناجعة لتلك المشكلة، فمن المتوقع أن تتعرض هذه البلدان لاضطرابات اقتصادية واجتماعية بالداخل، وأن تتعرض لمزيد من الضغوط

الخارجية والتدخل في شؤونها الداخلية. وعليه، فإن ثمة ضرورات ملحة تطرح نفسها بقوة لإيجاد درجة مرتفعة من التضامن والتعاون مع سائر بلدان العالم الثالث المدينة، ولدعم التعاون العربي المشترك، ولإجراء اصلاحات اقتصادية جذرية داخل كل قطر عربي مدين، وذلك من أجل التخفيف من أعباء هذه الديون من ناحية، ومن أجل دعم قدرة هذه الأقطار على الوفاء بهذه الديون والتخلص منها من ناحية ثانية، ومن أجل تقليل حاجتها للاستدانة من ناحية ثالثة.

أما على الصعيد العالمي، فإن أزمة الديون الخارجية وإن كانت تتعلّق، في المقام الأول بمجموعة من البلدان المدينة، إلا أنها، في الوقت نفسه، قضية عالمية. بمعنى أن البعد العالمي بمكوناته المختلفة، مثل أوضاع التجارة الدولية، ونظام النقد الدولي، وسوق الاقتراض العالمي، والمنظمات الاقتصادية الدولية... الخ، انما يمثل محوراً فاعلاً فيها. من هنا، فإن الحل الناجع لهذه الأزمة لا يتطلب، إذاً، مجرد خلق الظروف والاجراءات المناسبة داخل كل بلد مدين على حدة، وانما أيضاً في الاقتصاد العالمي ككل. ومما لا شك فيه، أن أية حلول ايجابية تتوصل إليها مجموعة بلدان العالم الثالث في المجال الدولي، للتخفيف من عبء هذه الأزمة، سوف تستفيد منه أيضاً الأقطار العربية المدينة. من هنا تبرز أهمية تضامن الأقطار العربية مع مجموعة بلدان العالم الثالث في المحافل والمنظمات الدولية بشأن ما تنادي به من مطالب من أجل التخفيف من عبء المديونية الخارجية، مثل المطالبة بخلق اطار دولي أفضل يمكّن البلدان المدينة من زيادة مواردها من النقد الأجنبي، كتشجيع صادراتها المصنعة ونصف المصنعة للنفاذ إلى أسواق البلدان الدائنة، مع ما يتطلبه ذلك من تخلي هذه البلدان عن نزعة الحماية والتمييز التي تمارسها ضد صادرات البلدان المدينة لها، فضلاً عن ايجاد مصادر تلقائية ومستمرة تتدفق فيها الموارد المقترضة، القصيرة والطويلة الأجل، بشروط ميسرة إلى البلدان المدينة، ومن خلال قنوات دولية، أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لمصالح شعوب البلدان المدينة. ويأتي في هذا السياق أيضاً دعم ما تطالب به بلدان العالم الثالث من ضرورة إلغاء بعض الديون الخارجية، وبالذات المستحقة على البلدان الأقل نمواً والأكثر تضرراً بمشكلة ديونها الخارجية. ويضاف إلى ذلك أيضاً ضرورة ايجاد قواعد أفضل وأيسر لعمليات اعادة جدولة الديون. ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المطالب يحتم ضرورة توحيد المواقف والآراء في المحافل والمنظمات الدولية، مع ما يتطلبه ذلك من مشاورات ولقاءات دائمة، وتبادل مستمر في الرأي والمعلومات بين الأقطار العربية والبلدان المدينة الأخرى.

ولما كانت مشكلة الديون الخارجية المستحقة الآن على مجموعة الأقطار العربية في المحل الأول قضية عربية صميمة، لأنها تمس مصالح خمسة عشر قطراً عربياً، ويمثل سكانها الأغلبية الساحقة من الشعب العربي كله، فإنه من المنطقي، إذاً، السعي إلى العثور على حلول ايجابية من داخل الوطن العربي، حتى يمكن تجنيب هذه الأقطار مغبة الضغوط الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الآن. ونحن نعتقد أن العمل العربي المشترك يمكن أن ينطوي على أوجه تعاون مثمر في هذا الخصوص، مثل:

ـ ضرورة تطوير الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي، من خلال زيادة ما يقدمه من موارد ميسرة إلى الأقطار العربية المدينة وذات العجز المالي، وذلك بالعمل على تطوير أهدافه وزيادة رأسماله، وجعل تعامله مع هذه الأقطار أكثر مرونة ويسراً.

ـ ضرورة تشجيع صادرات الأقطار العربية المدينة داخل أسواق الأقطار العربية، وبالذات في داخل دول الفائض المالي.

ـ العمل على جذب الفوائض المالية المستثمرة في الخارج لكي تستوعب في استثمارات مشتركة داخل الأقطار العربية المدينة. وهذا يتطلب تطوير الأسواق المالية العربية وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب هذه الفوائض.

ـ العمل على إنشاء صندوق عربي مشترك لطوارىء الديون الخارجية المستحقة على الأقطار العربية المدينة، تكون مهمته الإسراع بالوقوف مع هذه الأقطار في حالات إعسارها المالي، حتى نجنبها الوقوع في براثن اعادة الجدولة وضغوط الدائنين وتدخلات صندوق النقد الدولي[٢٨].

ومع ذلك، فإنه على الرغم من أهمية التضامن مع بلدان العالم الثالث، والنضال معها في المحافل والمنظمات الدولية من أجل خلق اطار دولي مؤاتٍ لحل مشكلة القروض الدولية، ورغم الأهمية البالغة لما يمكن أن ينتج عن العمل العربي المشترك في المجالات السالفة الذكر، إلّا أنه من المتعين أن يرسخ في الذهن، أن العبء الأكبر من الفكاك من هذه المشكلة ومن آثارها الخطيرة، في الحاضر والمستقبل، سوف يقع أساساً على عاتق الأقطار العربية المدينة. بل إنه لا قيمة لثمار التعاون الدولي والعمل العربي المشترك ما لم تقم الأقطار المدينة بتغيير مسارات نموها واستراتيجيات تنميتها وإحداث ما ينبغي من سياسات، وذلك من أجل:

ـ دعم قدرة القطر على الوفاء بأعباء ديونه الخارجية التي تراكمت في الماضي، الأمر الذي يقتضي تنمية قطاع الصادرات وترشيد استخدامات النقد الأجنبي.

ـ تقليل الحاجة للاقتراض الخارجي في المستقبل، ويكون ذلك من خلال تضييق فجوة الموارد المحلية بالعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وزيادة سرعة عجلات التنمية.

٦ ـ التجارة مع مناطق العالم والتكتلات الاقتصادية

تعدّ الأقطار العربية من أكثر بلدان العالم انفتاحاً على الاقتصاد العالمي. وطبقاً لبيانات عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الصادرات العربية ١١١,٢ مليار دولار في حين وصلت قيمة الواردات من العالم الخارجي إلى ١٠٢,٧ مليار دولار[٢٩]. وهذه الأرقام تؤهل الأقطار العربية

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، ص ٣٨٧.

لأن تستأثر بحوالى ٧ بالمائة من اجمالي التجارة العالمية. ويعدّ متوسط نصيب الفرد العربي من الاستيراد والتصدير أعلى المتوسطات في مجموعة بلدان العالم الثالث. وقد تعاظم نمو التجارة الخارجية للأقطار العربية في العقد الماضي على نحو سريع، إذ وصل نصيبها من الناتج المحلي الاجمالي العربي إلى ٧٠ بالمائة خلال عام ١٩٨٧، في حين يصل هذا النصيب إلى ٦٤ بالمائة بالنسبة لحالة البلدان النامية، وإلى ٢٤ بالمائة بالنسبة للبلدان الصناعية الرأسمالية خلال العام نفسه[٣٠].

ليس هنا مجال البحث في أسباب هذه الظاهرة وما تمثله من تبعية اقتصادية ومن نمط غير متكافىء للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وما ينجم عن ذلك من أخطار ومشكلات. إن ما نهدف إليه على وجه الدقة، هو تبيان كيف يمكن للأقطار العربية أن تستفيد من مبادلاتها التجارية الضخمة مع العالم الخارجي لتحقيق نتائج أفضل مما هو سائد حالياً وذلك من أجل خدمة أهدافها القومية والأمنية والاقتصادية، بخاصة وأن تحليل أوضاع التجارة الخارجية للأقطار العربية في السنوات العشر الأخيرة يشير إلى ما تنطوي عليه من اختلال شديد في هيكلها السلعي والجغرافي، وتحتوي، في الكثير منها، على علاقات تبادل غير متكافىء. ولسوف نبحث هذه المسألة على ثلاثة مستويات. المستوى الأول خاص بمجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية (دول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان) والمستوى الثاني يختص بمجموعة البلدان الاشتراكية والصين، والمستوى الثالث يتعلق بمجموعة البلدان النامية.

أ ـ مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية

تشير الاحصاءات، إلى أن هذه الدول تستأثر بالنصيب الأكبر من تجارة العرب. ففي عام ١٩٨٥، استأثرت بنحو ٦٣,٢ بالمائة من صادرات الأقطار العربية، وبنحو ٦٥,٧ بالمائة من واردات الأقطار العربية[٣١]. فهي، إذاً، «العميل الأول» المهيمن على التجارة الخارجية للمنطقة العربية. وقد أشارت ورقة «استراتيجية العمل العربي المشترك» ـ ١٩٨٠ بحق إلى أن هذا التركيز الكثيف في التصدير والاستيراد مع هذه المجموعة «لا يجوز أن يستمر على منحاه الحالي وبشروطه الحالية»[٣٢]. فبالإضافة إلى هيمنة شروط الأسعار، هناك الهيمنة التقانية الاحتكارية الابتزازية[٣٣]، والهيمنة المالية عبر المؤسسات المالية العملاقة، وهيمنة بيوت الخبرة الاستشارية، والتأثير الطاغي الثقافي عبر أجهزة الاعلام... الخ. ويجب أن نعترف

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣٢) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ج ١، ص ١٢٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

بصراحة، بفشل حوار الشمال والجنوب في التوصل إلى حلول ناجعة لمشكلات التبادل اللامتكافىء بين مجموعة الأقطار العربية ومجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية.

والحق أن التعديل الجذري لهذه العلاقات غير المتكافئة لن يتحقق إلاّ عبر تعديلات جذرية وأساسية لنمط التخصص والتقسيم الدولي للعمل بين هاتين المجموعتين من البلدان. وهي أمور تتصل بمهام الأجل الطويل. بيد أنه في الأمد القصير والمتوسط ثمة امكانات هامشية، لا بأس بها، يمكن استخدامها من أجل التوصل إلى نتائج أفضل. وتستند هذه الامكانات إلى عناصر القوة التالية التي يملكها العرب.

ـ كون بلادهم تمثل سوقاً واسعة ومتنامية أمام صادرات بلدان غرب أوروبا وأمريكا واليابان من المواد الغذائية والمصنعة والسلع الرأسمالية.

ـ هذه المجموعة من البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط العربي، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الاعتماد في المستقبل.

ـ عنصر المال النفطي العربي الموجود حالياً في مجموعة هذه الدول.

وأهم ما يجب التركيز عليه في الفترة المقبلة، هو البحث عن السبل والطرق والسياسات التي تمكّن الأقطار العربية من أن تستثمر عناصر القوة السالفة الذكر في تعديل علاقاتها التجارية والاقتصادية مع مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، وذلك من أجل:

ـ الحصول على شروط أفضل في تسعير الصادرات العربية من المواد الأولية (النفط، الغاز، الفوسفات، القطن، المنتجات الزراعية الغذائية...).

ـ الغاء، أو التخفيف من الحواجز الجمركية، والتخلي عن نزعة الحماية التي تمارسها مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية ازاء الصادرات الصناعية ونصف الصناعية التي تنتجها الأقطار العربية.

ـ ضمان وتأمين الأموال العربية النفطية، المودعة أو المستثمرة داخل بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ضد مخاطر التآكل في قيمتها الحقيقية، والتقلبات في العوائد التي تدرّها، وأخطار تجميدها أو مصادرتها.

ـ المساعدة في دعم وتطوير القدرة التقانية للأقطار العربية.

ولا يتسع المقام بطبيعة الحال، لأن نتعرض تفصيلاً للسياسات التي يمكن اتباعها في مجالات التبادل التجاري والاستثمار والطاقة والتقانة وهجرة الأيدي العاملة... وانما حسبنا هنا أن نشير، على وجه الاجمال، إلى بعض المقترحات المهمة التي يتسنى بمقتضاها تحسين شروط التعامل مع مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية، مثل[٣٤]:

---

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٠ ـ ٧٢.

- وضع الاتفاقيات الجماعية التي تضم الأقطار العربية باعتبارها طرفاً والكتل الاقتصادية في العالم الرأسمالي (مجموعة بلدان السوق الأوروبية، الولايات المتحدة وكندا، واليابان) كطرف آخر، وذلك من أجل تنظيم أسس وشروط التبادل التجاري وتسوية المدفوعات، وتنظيم حركة الاستثمار والأشخاص.

- وضع معايير وضوابط معينة ومتفق عليها بين الأقطار العربية للتعامل مع الشركات متعددة الجنسية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية والأمنية ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتلتزم بها الأقطار العربية في تعاملها مع هذه الشركات (وقد سبق تناول هذه النقطة تفصيلاً قبلاً).

- في حالة تعذّر وجود الاتفاقات الجماعية، يمكن عقد الاتفاقات بشكل فردي، على أن يتم ذلك من خلال التنسيق بين الأقطار العربية لمراعاة مستلزمات العمل العربي المشترك والأمن القومي العربي.

(١) مواجهة آثار انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان إلى السوق الأوروبية

يجيء انضمام بلدان جنوب أوروبا، وهي اليونان والبرتغال واسبانيا إلى اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ليؤكد من جديد مخاطر التبعية الاقتصادية وخطورة استمرار نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي القائم بين بلدان المغرب العربي وبلدان أوروبا الغربية. ذلك أن ثمة خطراً مؤكداً بات يهدد اقتصادات هذه الأقطار العربية التي تربطها اتفاقيات وبروتوكولات تجارية وفنية ومالية مع دول السوق الأوروبية. وكل ذلك يطرح مجدداً مهام أخرى على ساحة العمل العربي المشترك وعلى ساحة العلاقات الاقتصادية العربية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

فمنذ أن تخلصت هذه البلدان الأوروبية الثلاثة من نظمها الفاشية الديكتاتورية واتخاذها نظماً دستورية شبيهة بالديمقراطيات الغربية، حرصت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على احداث توسيع آخر للبلدان المشتركة معها في اتفاقية السوق، وذلك بالحرص على ضم هذه البلدان الثلاثة من أجل دعم المركز الجغرا - سياسي والاقتصادي للمجموعة الأوروبية، وبذلك يرتفع عدد دول السوق من تسعة أعضاء إلى إثني عشر عضواً. ومن المؤكد أن ذلك سيمنح المجموعة الأوروبية قوة اضافية تمكّنها من مواجهة ومنافسة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة واليابان، ويمكّنها من ممارسة ضغط أقوى على البلدان التابعة والأقل نمواً. ومن المؤكد أيضاً أن مجموعة بلدان السوق سوف تسهر على تفضيل مصالح البلدان الأعضاء الجدد على حساب مصلحة الأقطار العربية الواقعة على البحر المتوسط، الأمر الذي ستكون له نتائج ضارة على اقتصاداتها. ذلك أن الشطر الأعظم من صادرات المغرب وتونس والجزائر تنساب إلى دول السوق الأوروبية المشتركة. ونظراً لأن البلدان الثلاثة ذات العضوية الجديدة تنتج سلعاً زراعية مماثلة (الموالح، والفواكه، والزيتون، والخضر. . . الخ) فإن انضمامها سوف يزيد من عرض هذه السلع داخل السوق الأوروبية، ومن ثم ستنخفض أسعارها،

وستقـل الحاجـة إلى استيرادهـا من دول المغرب العـربي. كما أن الضرر سينجم أيضـاً تحت تـأثـير تطبيق التعرفة الجمركيـة الموحـدة على واردات البلدان ذات العضـوية الجـديدة والغـاء القيود الجمـركية وتـطبيق قواعـد الأفضلية التجـارية. ولن يقتصر الأمـر على السلع الـزراعية، بـل سيمتد كذلك ليشمل سلعاً صناعية، مثل المنسوجات والصناعات الجلديـة والزيتيـة وصناعـة المعلبات السمكية. ناهيك عن أن انضمام هذه البلدان الثلاثة سيكون له تـأثيرات سلبيـة على ظـاهرة هجـرة العمال العـرب من المغرب العـربي إلى بلدان أوروبا، فيـزيد تـدفق العمال من اسبانيا واليـونان والـبرتغال إلى بلدان المجمـوعة الأوروبيـة في الشمال (المتقـدم نسبياً)، الأمـر الذي سينافس قـوة العمل العـربية، وسيـدفع ذلـك بالسلطات الادارية والأمنية إلى تشـديد قوانين الهجرة إليها[٣٥]. وسيكون لذلك تأثير خطير على حجم التحويلات الماليـة التي يرسلهـا العمال العرب إلى أقطارهم، بعد أن أصبحت هذه التحويلات مصدراً هاماً من مصـادر النقد الأجنبي. إن كـل هذه الآثـار المتوقعـة سوف تشكّـل قوة ضـاغـطة عـلى اقتصـادات المغـرب العربي، من حيث زيادة العجز التجاري، وصعوبات التسويق، وتباطؤ معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.

وتجـدر الاشارة إلى أنـه حينما تصاعدت شكـوى الأقطار العـربيـة من الآثـار المحتملة للتوسع الثاني لاتفاقية بلدان السوق المشتركة، كان رد هذه البلدان، أن بلدان المغرب العربي مطالبة بإعادة هيكلة اقتصادياتهـا وتكثيف برامجهـا الاستثماريـة على نحـو يتمشى مع الأوضـاع الجديدة، وبخاصة تغيرات الطلب الأوروبي، أي أن المطلوب هو اعادة تقسيم العمل الـدولي مرة أخرى بشكل غير متكافىء بين أقطار المحيط العربيـة وبلدان «المركـز» الأوروبية، بشكـل يكرس التبعية والسيطرة الخارجية مرة أخرى.

والحق أن مواجهة هذه الأخطار الناجمة عن هـذا الوضـع الجديـد يتطلب منـا أن نفرّق بين ردود الفعل المطلوبة على مستوى العلاقات العربية الاقتصادية مع بلدان السوق الأوروبية من ناحية، وعلى مستوى العمل العربي المشترك من ناحية ثانية، وعلى مستوى الأقطار العربية المتضررة أصلاً من هذا الوضع، من ناحية ثالثة.

أمـا على مستـوى علاقـة العـرب مـع بلدان السـوق الأوروبيـة، فمن المهم أن تعمـل الأقطار العربية بشكل تضامني، على مطالبة بلدان أوروبـا الغربيـة بوضـع سياسـة متوسـطية جديدة، تهدف إلى الحفاظ على مكتسبات الأقطار العربية التي ربطتها بدول السـوق علاقـات تجـارية ومـالية وفنيـة قديمـة، وإلى تحجيم الآثار السلبيـة التي ستنجم عن العضويـة الجديـدة لبلدان جنوب أوروبا. وهنا يمكن للأقـطار العربيـة المصدّرة للنفط أن تـزاول ضغطاً في هـذا الصـدد، بسبب الاعتماد الكبـير لبلدان غرب أوروبـا على النفط العـربي والمال العـربي. وقـد

---

(٣٥) فتح الله ولعلو، الاقتصـاد العـربي والمجمـوعـة الأوروبيـة (بـيروت: دار الحـداثـة، ١٩٨٢)، ص ٢٠٧.

تشكل هذه المسألة بنداً مهماً ينبغي ادراجه على جدول أعمال الحوار العربي - الأوروبي في المستقبل.

وعلى ساحة العمل العربي المشترك، ربما يكون فتح أسواق الأقطار العربية أمام منتجات المغرب العربي، وإعطاء هذه المنتجات أفضلية خاصة، عاملاً ملطفاً لحدة الآثار السلبية التي ستنجم عن هذا الوضع الجديد. كما أن زيادة تدفق الاستثمارات العربية إلى داخل بلدان المغرب العربي يمكنها أن تسهم في مواجهة هذا الموقف.

وعلى بلدان المغرب العربي أن تبحث عن منافذ جديدة للتصريف خارج بلدان المجموعة الأوروبية، وبالذات في بلدان العالم الثالث والمجموعة الاشتراكية. بيد أنه لما كانت أخطار الوضع الجديد، الناجم عن عضوية اسبانيا والبرتغال في السوق الأوروبية المشتركة، تنبع أساساً من التبعية الاقتصادية لبلدان المغرب لبلدان غرب أوروبا، وهي التبعية التي تجد جذورها في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي القائم بين بلدان المغرب العربي وهذا الجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فلن يكون الحل إلاّ بالخروج من نطاق هذه التبعية، والحرص على تغيير الهيكل الاقتصادي، وتبني استراتيجية جديدة للتنمية، تتوجه إلى الداخل وليس إلى الخارج، وتنطلق من إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

(٢) مواجهة اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وأمريكا

في هذا السياق، لا يجوز أن ننسى الاتفاق الاستراتيجي الذي تم مؤخراً بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية لعمل ما يسمّى «المنطقة التجارية الحرة». وهو الاتفاق الذي أصبح نافذ المفعول ابتداء من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥؛ ويهدف إلى الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ومختلف أشكال القيود على تبادل السلع والخدمات وعلى حركة الاستثمارات بين الطرفين. والواقع أن الهدف الحقيقي من وراء هذا الاتفاق هو إفساد فاعلية قوانين المقاطعة العربية، من خلال الالتفاف حولها عبر إخفاء بلد المنشأ للسلعة ومكان الصنع، فتدخل السلع الاسرائيلية إلى الأقطار العربية على أنها منتجات أمريكية. إذ يفترض أن تفقد السلع التي تدخل إلى المنطقة الحرة جنسيتها الأصلية ولا تصدر عنها شهادة منشأ عند اعادة تصديرها. كما أن هذا الاتفاق سيتيح لرؤوس الأموال الصهيونية الارتباط والاندماج مع الشركات الأمريكية دولية النشاط، ومن ثم تستطيع دخول أسواق الأقطار العربية بفضل الصعوبات التي ستنشأ بصدد التفرقة بين الشركات الصهيونية والشركات الأمريكية.

ومما لا شك فيه أن خطورة هذا الاتفاق تطرح مجدداً ضرورة الحذر واليقظة لمواجهة هذا الخطر الاقتصادي الصهيوني، والتشدد في تطبيق قوانين المقاطعة العربية.

ب ـ مجموعة البلدان الاشتراكية

تشير البيانات إلى أن العلاقات التجارية بين الأقطار العربية ومجموعة البلدان الاشتراكية لا زالت في مراحلها الأولى. فهي تتسم، على وجه الإجمال، بالضآلة والمحدودية. يكفي أن نعلم أن مجموعة بلدان الكوميكون (التي تضم البلدان الاشتراكية) تستأثر بنسبة تزيد قليلاً عن الواحد بالمائة (١,٨ بالمائة) من صادرات الأقطار العربية وبنحو ١,٩ بالمائة من الواردات الاجمالية وذلك في عام ١٩٨٥[٣٦]، بالرغم من أن البلدان الاشتراكية تنتج الآن ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من الانتاج الصناعي العالمي، وتساهم بنسبة تزيد عن ١٠ بالمائة من التجارة الدولية. صحيح أن هناك أقطاراً عربية قد طورت وعمقت علاقاتها مع البلدان الاشتراكية منذ فترة، عقب حصولها على الاستقلال السياسي، ولكن هناك أقطاراً عربية ليس بينها وبين البلدان الاشتراكية أية علاقات. وعلى أية حال، فإن تلك العلاقات تتحكم فيها الاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية، ويؤثر فيها الارتباط العضوي القائم بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الرأسمالي العالمي.

والواقع أن العلاقات الاقتصادية للأقطار العربية مع مجموعة البلدان الاشتراكية تنطوي على امكانات واسعة في اطار من المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل لسيادة كل طرف. وقد أشارت استراتيجية العمل العربي المشترك (١٩٨٠) إلى أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأقطار العربية والبلدان الاشتراكية يمكن «أن تسهّل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدعم الاستقلال الاقتصادي وتطوير القطاع العام وتشجيع عملية التصنيع»[٣٧]. فضلاً عن أنها تمثل مصدر قوة اضافية للأقطار العربية، تزيد من قدرتها على المساومة الدولية[٣٨]. والبلدان الاشتراكية،من ناحية أخرى، تمثل مصدراً بديلاً للبلدان الرأسمالية من حيث القروض والتقانة وسوقاً قابلة للاتساع لسلع ومنتجات الأقطار العربية. وفي اللحظات الحرجة، يمكن أن تغل يد الاحتكارات الدولية عن الاضرار بالمصالح العربية[٣٩]. والبلدان الاشتراكية تناصر العرب في قضاياهم القومية، وتقف في صف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وتضم صوتها إلى بلدان العالم الثالث في مطالبها العادلة من أجل صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد.

ومن دون الدخول في التفاصيل، ثمة مجالات مختلفة يمكن أن يثمر فيها تعاون بين

---

(٣٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣٧) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ج ٢، ص ٢٧٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

الأقطار العربية والبلدان الاشتراكية فيها ثماراً طيبة، ويفرز آثاراً ايجابية تخدم المصالح القومية والاقتصادية للعرب، مثل[٤٠]:

- مجال التبادل التجاري، فالبلدان الاشتراكية تحتاج إلى منتجات الوطن العربي (كالنفط، الفوسفات، القطن، المنتجات الصناعية الاستهلاكية، المنتجات الزراعية) في حين تحتاج الأقطار العربية إلى الآلات والمعدات الصناعية في مجال التعدين والأغذية والأدوية والمنتجات البتروكيميائية التي تنتجها البلدان الاشتراكية.

- مجال الأمن الغذائي، إذ إن الاستعانة بخبرة البلدان الاشتراكية وفنونها الانتاجية في تنفيذ المشروعات الكبرى، مثل السدود والخزانات وبناء محطات الكهرباء، وصناعة الآلات الزراعية، ذات تأثير لا يستهان به في حل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

- مجال المشروعات الصناعية، وذلك عن طريق ما تقدمه البلدان الاشتراكية من قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل إلى الأقطار العربية لتمويل تنفيذ بعض الاستثمارات الصناعية، وذلك بشروط ميسرة.

- في مجال التعاون الفني والتدريب والتعليم، وبالذات في مجال النفط.

أما عن **الآليات** التي يمكن من خلالها أن تتدعم أوجه التعاون السالفة الذكر، فمن الممكن أن تأخذ صورة **الاتفاق الثنائي** طويل الأجل الذي يشمل أوجه التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقاني والثقافي، ويحدد طرق تسوية المعاملات. وهناك من ناحية أخرى آلية **التعاون متعدّد الأطراف** بين القطر العربي الواحد ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) وما يتفرع عنه من لجان متخصصة تغطي أوجه التعاون المختلفة. وهناك آلية التعاون الثلاثي الذي يأخذ صورة التعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية في تنفيذ مشروعات صناعية (أو زراعية) في أقطار عربية. ومن المقترح أيضاً خلق آلية جديدة، هي التعاون متعدد الأطراف بين الجانبين العربي والاشتراكي وذلك في صورة اقامة مشروعات متعددة الأطراف.

الصين الشعبية

ولا يجوز للكلام عن العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية أن ينتهي دون أن نتحدث عن الصين. ومن المعلوم أن الصين هي من أكثر بلدان العالم سكاناً (حوالى ربع البشرية) وأن وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي قد أخذ في التزايد على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة، وأن صادراتها المصنعة أصبحت تنافس الآن صادرات البلدان الصناعية الرأسمالية. كما أن الصين تعدّ الآن من البلدان التي تقدّم العون الاقتصادي والفني لبلدان العالم الثالث. وقد دخلت مؤخراً مجال تصدير النفط؛ ومن المتوقع أن يتزايد دورها في هذا

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٥ - ٢٧٧.

المجال في المستقبل القريب. وفضلاً عن هذا وذاك، قدمت الصين نموذجاً فريداً في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات.

وعلى الرغم من أنه لا تتوافر معلومات كافية عن حجم وطبيعة علاقات الصين بالأقطار العربية، إلّا أنه من الثابت، أن أغلب هذه الأقطار، في المشرق والمغرب، لها علاقات طيبة مع الصين وإن كانت تظل محدودة في مجالات معيّنة. وعموماً، فإن الصين تستورد من الأقطار العربية بعض المواد الخام (كالقطن والفوسفات. . .) وتصدّر إليها المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات المصنعة الخفيفة. كما تقدم الصين إلى بعض الأقطار العربية الأقل نمواً (كاليمن العربية واليمن الديمقراطية والصومال وموريتانيا) مساعدات فنية ومالية، بلا فوائد وتمتد لآجال طويلة على فترات سماح مناسبة. كما قامت بتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية في بعض الأقطار العربية (الطرق والجسور والمطارات) وإقامة بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة[41].

ومن المؤكد أن هناك ممكنات عديدة تنتظر نمو هذه العلاقات على نحو يحقّق المنفعة المتبادلة. وإذا شئنا أن نحدد هذه الممكنات، فلا بد أن نشير إلى أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تسير عليها الصين منذ وفاة الزعيم ماو تسي تونغ ترتكز على ثلاث غايات هي:

- المشاركة المتزايدة في التجارة الدولية.
- تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي والتقانة الحديثة.
- الدور المتزايد للنفط في الاقتصاد الصيني.

في ضوء هذه الغايات، وفي ضوء الأهداف التي تسعى إليها الأقطار العربية لتحقيق مهام الأمن القومي والتنمية العربية المستقلة، من الممكن أن تجد الأقطار العربية في الصين طرفاً قوياً دولياً ينبغي توثيق عرى التعاون الاقتصادي والتجاري والفني معه. وفي اعتقادنا أن الظروف الحالية تسمح لكل من الصين والأقطار العربية بتطوير وتعميق نطاق هذا التعاون، ليشمل، فضلاً عن التبادل السلعي، اقامة المشروعات المشتركة، وتوظيف المال النفطي العربي في شكل استثمارات مباشرة داخل الصين، والأخذ بفكرة التعاون الثلاثي، أي المزج بين الأموال العربية والخبرة الصينية لإقامة مشروعات استثمارية في بلدان العالم الثالث، وبخاصة في آسيا وافريقيا[42]. وتجدر الإشارة إلى أن تعميق وتطوير هذا التعاون يجب أن يجري بشكل مباشر مع الصين ودون وسيط (أي مؤسسات مالية أجنبية أو شركات متعددة الجنسية) وأن نحاذر التورط في الصراع الصيني ـ السوفياتي. وربما ستبدو الحاجة في المستقبل القريب

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٤٢) انظر: جامعة الدول العربية، «تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والصين،» وثيقة قدّمت إلى: الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمّان، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

إلى تنسيق أوجه التعاون بين الأقطار العربية المصدّرة للنفط وبين الصين في مجالات تسعير النفط وتحديد أحجام انتاجه في السوق العالمية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصين، بوزنها البشري والاقتصادي الضخم، وباعتبارها بلداً مسانداً لقضايا العالم الثالث في التحرر والاستقرار والتنمية، تلتقي ولا شك مع الأقطار العربية في سعيها لإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة. ولهذا فإن تعاون هذه الأقطار مع الصين في مجال النضال من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هو أمر لا يجوز التقليل من شأنه.

ومما لا شك فيه أن قيام الأقطار العربية التي لم تعترف بعد بالصين بتقديم هذا الاعتراف، سوف يكون خطوة مهمة على طريق دعم العلاقات العربية الصينية[43].

ج ـ مجموعة البلدان النامية

إن التأمل في هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار العربية يوضح الضعف النسبي الذي تحتله العلاقات مع مجموعة البلدان النامية. وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٧، إلى أن صادرات الأقطار العربية إلى مجموعة هذه البلدان (في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) تستأثر بنسبة ٢١,٩ بالمائة من اجمالي الصادرات العربية، في حين تستأثر الواردات منها بنسبة ١٦,٤ بالمائة من اجمالي الواردات العربية، وذلك في عام ١٩٨٥. ولا يتسع المجال بطبيعة الحال لكي نحلل هيكل ومشكلات التجارة الخارجية مع هذه البلدان بحسب المناطق الجغرافية المختلفة[44]. وحسبنا فقط أن نعرض للخطوط العامة والعريضة التي يتسنى في ضوئها دعم وتعميق الروابط والصلات الاقتصادية مع تلك المجموعات على النحو الذي يخدم المصالح المشتركة للطرفين. ومن المؤكد أن ثمة مجالات مهمة يمكن تركيز الجهد العربي فيها في الفترة المقبلة لتحقيق نتائج أفضل، بخاصة وأن خبرة الماضي تشير إلى أن علاقاتنا مع هذه المجموعة من البلدان غالباً ما تتم عبر «سيط ثالث»، ومن ثم تهدد امكانات تعظيم الافادة العربية منها. يصدق ذلك على حركة الصادرات والواردات السلعية من ناحية، وعلى المعونات المالية التي تقدمها الأقطار العربية النفطية من ناحية أخرى. وقد آن الأوان لإعادة النظر في أسلوب التعامل مع هذه البلدان في رسم سياسة أفضل إزاءها.

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) حول طبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية العربية بمجموعة دول أمريكا اللاتينية، انظر: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ج ٢، ص ١٧٤. أما عن علاقات البلدان العربية الاقتصادية، بمجموعة دول جنوبي شرقي آسيا، فانظر: المصدر نفسه، ص ٩٧، وما بعدها. وحول العلاقات الاقتصادية العربية بالدول الافريقية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٤٥.

ولقد أشارت استراتيجية العمل العربي المشترك (١٩٨٠) إلى «أن التعرف على مشكلات تلك البلدان وتاريخها وأوضاعها السياسية والاقتصادية، والتعاون بين صانعي الرأي وصانعي القرار فيها وبين أقرانهم في الأقطار العربية، هو خير ممهد لتكثيف التعاون التجاري ورفعه في أحوال معيّنة إلى مستوى التعاون الاقتصادي»[٤٥].

وفي هذا الخصوص يشار إلى أن الكيان الصهيوني يسعى بشكل محموم لتكثيف علاقاته الاقتصادية والسياسية والفنية (بل والعسكرية) مع هذه البلدان من أجل كسبها إلى صفه في معركته ضد الأقطار العربية وإهدار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. من هنا، فإن دعم وتطوير العلاقات الخارجية مع بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يجب أن يحظى بأهمية خاصة في استراتيجية تعاملنا الخارجي في الفترة المقبلة. وفيما يلي نرصد، بصفة عامة، خطوط ومجالات التحرك الممكنة، والتي تحظى بأهمية خاصة.

١ ـ في مجال التبادل التجاري (تصديراً واستيراداً)، ينبغي التخلص من «الوسيط الثالث»، وأن تكون العلاقة مباشرة مع هذه البلدان، فنصدّر إليها النفط دون وساطة «الأخوات السبع» التي تحقق أرباحاً خيالية من هذه الصفقات، وأن نستورد منها المنتجات الزراعية والغذائية والمصنعة دون وساطة الشركات متعددة الجنسيات أو البلدان الرأسمالية الصناعية[٤٦].

٢ ـ في مجال المعونات الاقتصادية، يجب إعادة النظر في أسلوب منح المعونات والقروض الميسرة، إذ تبيّن أن المردود السياسي والاقتصادي لتلك المعونات والقروض لا يرقى إلى حجمها أو يسر شروطها أو يتناسب معها. ويعود ذلك إلى أن جانباً كبيراً منها نقدمه لتلك البلدان عبر وسيط ثالث (صندوق النقد الدولي أو مجموعة البنك الدولي)، ولهذا فهي تختلط بأموال هذا الوسيط ولا يشعر البلد الذي حصل عليها أنه قد تلقّى معونة عربية. ومواجهة هذا الأمر يتطلب «انشاء البنك العربي للتنمية الدولية» أو تكوين «لجنة معونات التنمية العربية» على غرار لجنة معونات التنمية في الـ OECD، ودعم الدور الذي يلعبه صندوق الأوبك للتنمية لمساعدة بلدان العالم الثالث[٤٧].

٣ ـ في مجال الاستثمار، يمكن اعادة تدوير جزء من الأموال النفطية العربية في الخارج والموجود الشطر الأعظم منها في اقتصادات البلدان الرأسمالية، لكي يستثمر بشكل مباشر، أو في شكل مشترك، في مشروعات انتاجية، زراعية أو صناعية، أو مالية أو تجارية أو خدمية، تحقق النفع المتبادل بين أطراف التعامل.

٤ ـ في المجال الثقافي والفني، لا بد أن تهتم المؤسسات العلمية العربية (كالجامعات

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

ومـراكز البحث العلمي والجمعيـات العلمية. . .) بتـدعيم صلاتهـا وتعاونها مـع المؤسسـات المماثلة في البلدان الناميـة، وذلك من خـلال تبادل الأسـاتذة والمـطبوعـات والدراسـين والمنح الدراسية، وتوفير الخـبرة الفنية والعـمالة المـاهرة المؤهلة. . . الـخ. وفي هذا الخصـوص يمكن أن يتطور «صندوق المعونة الفنية للبلدان الافريقية» إلى «صندوق عربي للتعاون الفني» ليمتـد بنشـاطه إلى سـائر البلدان النـامية التي تـربـطنـا بهـا عـلاقـات اقتصـاديـة وثيقـة، والتي تقف إلى صف قضايانا القومية والأمنية. ويـأتي ضمن هذا السيـاق أيضاً، ضرورة مسـاندة ودعم المنـظمات العلمية غير الرسمية التي تعمل في اطار العالم الثالث، مثـل رابطة اقتصـاديي العالم الثـالث، ورابطة معاهد التنمية العربية، ورابطة معاهد التنمية الافـريقية، ومنتـدى العالم الثـالث. . . الخ.

٥ ـ وأخيراً، وليس آخراً، لا يخفى أن تلك الدول تشاطرنا همومنا الاقتصادية فيما تكابـده من تبعية واستغلال وعـلاقات غـير متكافئة في الاقتصاد العـالمي. من هنا فـإن ثمة مصلحـة مشتركة تقوم بيننا وبينها من أجل النضـال لصياغـة وتعديـل أسس النظام الاقتصـادي العالمي (في مجال التجارة الدولية، وأسعار المنتجات الأولية، وشروط التبادل، والحصـول على التقـانة والأموال بشروط ملائمة، واصلاح نظام النقد الدولي، ومواجهـة التكتلات الاقتصـادية. . . الخ). وعليه، فإنه من المهم ايجـاد درجة عـالية من التنسيق والتشـاور والاتصالات مـع هذه البلدان لتوحيد المواقف في المحافل الدولية في تلك القضايا.

وفي النهاية لا يجوز أن ننسى أن دعم العرب لحركات التحـرر الوطني في آسيـا وافريقيـا وامريكا اللاتينية بشتى السبل، يعدّ عاملاً قوياً في توثيق عرى الصداقة والتعاون والتبادل مـع هذه البلدان في الحاضر والمستقبل.

٧ ـ نظام النقد الدولي

حينما أعيدت صياغة نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، طبقاً لاتفـاقية بريتون وودز في عام ١٩٤٥، لم يكن للأقطار العربية، شأنها في ذلك شأن سـائر بلدان العـالم الثـالث، أي رأي أو كلمة مسمـوعة في صيـاغة هـذا النظام. فقـد كانت آنـذاك إمـا بلدانـاً مستعمـرة أو شبه مستعمـرة، أو بلداناً تـابعة. ولكنهـا مع ذلـك انضمت إلى صندوق النقـد الدولي، وخضعت من ثم لآليات اللعبة التي ابتكرها في نظام المدفوعـات الدوليـة. وقد قـام هذا النظام ـ كما هو معلوم ـ على قاعـدة الدولار القـابل للتحـويل ذهبـاً، بعد أن استـطاعت الـولايات المتحـدة أن تجعل من الـدولار العملة الدوليـة، ومن ثم عملة الاحتياطي. ولسنـا بحاجة هنا إلى التأكيد أن صياغة نظام بريتون وودز، ومـا عكسه آنـذاك من علاقـات للقوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، قد تمت على نحو يخدم أساساً مصـالح البلدان الـرأسماليـة الصناعيـة، وبالـذات البلدان العشرة المسيطرة، وتجـاهلت تماماً مصالـح البلدان النـامية التي كـانت تتطلع لتحقيق تحـررها الاقتصـادي وبناء تنميتهـا ورفـع مسـتـوى معيشـة شعوبها.

وظلت مصالح البلدان العشرة المسيطرة، هي التي تتحكم في سير هذا النظام تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لما وفرته قواعد بريتون وودز من قوة وسيطرة لتلك البلدان على النظام بأسره. ذلك أن تقرير السياسة العامة للصندوق، وكذلك مدى إفادة الدول الأعضاء من السيولة الميسرة التي كان يوفرها، خضعت في النهاية لقاعدة الحصص، أي لمدى مساهمة البلد في رأسمال الصندوق. ومن هنا حرمت الأقطار العربية التي تتسم حصصها بالضآلة من أية افادة ملموسة من جرّاء عضويتها في الصندوق. بل إنه نظراً للشروط القاسية (Conditionality) التي قررها الصندوق للسحب من موارده خارج حدود الشريحة الذهبية، فإن الأقطار العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات حرصت على الابتعاد عنه لتجنّب تلك الشروط. ومن هنا فقد فضلت اللجوء إلى مصادر الإقراض الأخرى (كالقروض الحكومية الثنائية والتسهيلات المصرفية وأسواق السندات الدولية) لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها.

وجاءت أحداث السبعينات لتضع نظام النقد الدولي الذي قام على الدعائم الهشة لاتفاقية بريتون وودز، في طريق مسدود، بعد أن انفجرت تناقضات الاقتصاد الأمريكي وأصابت الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الصميم[48]، إذ أعلنت الولايات المتحدة، وبقرار منفرد منها، ايقاف صرف الدولار بالذهب، ثم توالت الأحداث بعد ذلك، مثل استبعاد الذهب من النظام النقدي الدولي (التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز) وتعويم أسعار الصرف، وتصاعد أسعار الذهب في الأسواق الحرة، ونشوب فوضى شديدة في أسواق النقد الدولية. . . الخ. وتزامن كل ذلك مع استفحال أزمة الكساد التضخمي في بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة. والذي يعنينا هنا من هذه التطورات، هو أن الأقطار العربية، سواء بلدان الفائض أو بلدان العجز، تضرّرت بشكل واضح من تلك التطورات، ولم تستطع للأسف، أن تتخذ لنفسها سياسات مضادة، أو رؤية واضحة، لمواجهة هذا الانهيار الذي حدث في نظام النقد الدولي أو لتحجيم آثاره السلبية.

ففي ما يتعلق **ببلدان الفائض،** فإنها تركت لفوائضها المالية أن تنساب إلى البنوك والأسواق النقدية الخارجية، وتعرضت بذلك لأخطار التآكل في قيمتها الحقيقية من جراء التضخم العالمي وتقلّب أسعار الصرف وتعريضها لاحتمالات التجمد أو المصادرة. بل إن المال النفطي الفائض تحوّل جزء هام منه لصندوق النقد الدولي لدعم موارده الموجهة لخدمة التسهيلات الجديدة التي أدخلها على نظامه (مثل التسهيلات النفطية، التسهيلات الموسعة للصندوق، صندوق الائتمان. . . الخ)[49]. كما أصبح البنك الدولي يقترض بطريقة منتظمة

---

(48) مثل تفاقم عجز الميزان التجاري الأمريكي، عجز الموازنة الفدرالية، زيادة حدة التضخم والبطالة، زيادة المديونية الخارجية. . . الخ.

(49) قدّمت العربية السعودية، على سبيل المثال، في آذار/ مارس ١٩٨١، أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد الدولي، بلغت قيمته ١٠ مليارات دولار، وقروضاً أخرى بمبالغ ضخمة في تموز/ يوليو ١٩٨٣، ونيسان/ ابريل ١٩٨٤.

من بلدان الفوائض النفطية (السعودية، الكويت، الامارات) بالاضافة إلى ما قدمته هذه البلدان، على سبيل التبرع، إلى هيئة التنمية الدولية (IDA). ويمكن القول إنه على الرغم من عظم هذه المساندة، وعلى الرغم مما للمال النفطي العربي من أثر كبير في مساندة ودعم هذه المنظمات، إلا أن افادة الأقطار العربية المانحة كانت هامشية جداً ولا ترقى إلى حجم هذه المساندة. بل ان هذه الأقطار فشلت حتى الآن في التوصل مع هذه المنظمات (أو غيرها) إلى ضمانات دولية تحمي أموالها النفطية في الخارج من أخطار التآكل، أو حتى ضمان سحبها بشكل غير مقيد حينما تنشأ الحاجة لذلك.

وفي ما يتعلق ببلدان العجز المالي، التي تضم أكثرية السكان العرب، فقد عانت من تلك التطورات معاناة شديدة، تمثلت في تزايد العجز في موازين مدفوعاتها واستنزاف احتياطياتها النقدية وتعرّض قدرتها على الاستيراد لتدهور شديد، مما عرّض مستويات الاستهلاك والاستثمار والتوظف والنمو لضغوط شديدة. وظهرت في تلك البلدان مشكلات طاحنة للنقد الأجنبي. ونظراً لضآلة حصصها بالصندوق فلم تستطع الإفادة منه لحل مشكلات السيولة. وفي عام ١٩٨٠ كانت نسبة الموارد التي استخدمتها هذه البلدان من موارد الصندوق أقل من ٤ بالمائة من حجم العجز التجاري[٥٠]. ولهذا فقد اضطرت تلك البلدان للجوء إلى القروض الخارجية وبخاصة القروض التجارية قصيرة الأجل ومرتفعة التكلفة لمواجهة عجوزاتها الجارية، الأمر الذي أدى إلى نمو ديونها الخارجية وتزايد أعباء خدمتها[٥١]. ومع استفحال مشكلة المديونية الخارجية وتفاقم العجز في موازين المدفوعات، اضطر عدد من هذه البلدان أن يلجأ إلى اعادة جدولة الديون الخارجية، ومن ثم اضطر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لعقد اتفاقيات دعم أو مساندة (Stand-by agreements) الأمر الذي أوقعها في براثن الشروط القاسية التي يفرضها الصندوق في مثل هذه الحالات وذلك من أجل الحصول على «حفنة متواضعة من الدولارات»، قد يكون مصدرها مال عربي نفطي.

وعلى الرغم مما تكبدته الأقطار العربية، سواء بلدان الفائض أو بلدان العجز، من خسائر وضغوط خارجية من جراء انهيار نظام النقد الدولي، إلّا أنه، مع الأسف، لا يوجد لدى هذه البلدان حتى الآن رؤية واضحة حول نظام النقد الدولي البديل، أو حتى نحو أهم الاصلاحات التي ينبغي تكثيف الجهود من أجل التوصل إليها وتكون في مصلحتها. وقد آن الأوان لأن تهتم الأقطار العربية بتلك القضية، مع بذل ما يتطلبه ذلك من تعاون وتنسيق مع البلدان النامية الأخرى التي تشاركنا الهموم في هذا الخصوص. كما ينبغي تكثيف الوجود العربي في المحافل والمنتديات الدولية المهتمة بهذه القضية، والتسلح برؤية مدروسة وواضحة لإصلاح نظام النقد الدولي، ومحاولة استخدام عناصر القوة التي يملكها العرب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لخدمة هذه القضية.

---

(٥٠) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (تونس: الجامعة، ١٩٨٢)، ص ٧٤.

(٥١) انظر الفقرة الخاصة بمشكلة المديونية الخارجية للأقطار العربية في هذا الفصل.

ومن دون الدخول في التفاصيل، نقترح ضرورة التركيز على الأمور التالية:

ـ مساندة المقترحات التي طرحت بشأن الدعوة لعقد مؤتمر نقدي ـ دولي خارج مؤسسة صندوق النقد الدولي[٥٢] لمناقشة أزمة نظام النقد الدولي، والاتفاق على أسس نظام جديد، يراعي مصالح البلدان النامية ويوفر لها السيولة بشروط ميسرة.

ـ ايجاد درجة عالية من التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية العربية، حتى يمكن التوصل إلى رؤية عربية واضحة حول مستقبل النظام. وحبذا لو تم توحيد المواقف العربية في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ ولما كانت قضايا المدفوعات الدولية وتسويتها من أعقد الأمور الفنية، فإنه يفضّل انشاء مركز عربي للدراسات المصرفية والنقدية الدولية، تموله وتشترك في عضويته البنوك المركزية العربية لدراسة أزمة نظام النقد الدولي والتوصل إلى رؤية عربية موحدة تتبناها لإصلاح النظام.

ـ العمل على دعم وتطوير صندوق النقد العربي، وجعله أكثر مرونة ويسراً في تعامله مع الأقطار العربية ذات العجز المالي والمديونية الخارجية الثقيلة.

ـ العمل على اعادة توطين المال العربي النفطي داخل الوطن العربي والتغلب على ما يواجه ذلك من عقبات ومشكلات.

٨ ـ قضية التقانة

يجب أن تحتل قضية اكتساب القدرة التقانية مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية للأقطار العربية مع العالم الخارجي في الفترة المقبلة، نظراً لما تحتله التقانة من أهمية خاصة في الإسراع بعملية التنمية وفي دعم القدرة التسليحية والأمنية للوطن العربي. وهذا يتطلب وجود تصور واضح تجاه هذه القضية، ودرجة عالية من التنسيق بين الأقطار العربية لوضع السياسات وتنفيذ الاجراءات الملائمة لتحقيق ذلك. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اكتساب القدرة التقانية ودعمها وتطويرها لا يجوز النظر إليها كقضية منعزلة عن استراتيجية التنمية في الأقطار العربية. ذلك أن تجارب الماضي تشير إلى أن الاستراتيجيات التي تبنتها الأقطار العربية، مثل الاستراتيجية الموجهة للتصدير أو استراتيجية احلال الواردات قد فرضت على هذه البلاد شراء تقانة جاهزة،الأمر الذي نجم عنه تكاليف مالية مرتفعة وتبعية للشركات متعددة الجنسية[٥٣].

---

(٥٢) ذلك للتخلص من الهيمنة الأمريكية ومن يدور في فلكها، ولما لها من حق الـ «فيتو» في اجتماعات الصندوق.

(٥٣) عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، ص ٢٢٦.

وانـطلاقاً ممـا تقدم، فـإن التصور الـذي طرحتـه استراتيجيـة العمـل العـربي المشـترك (١٩٨٠) حول هذه النقطة جدير بالإشارة إليه لما له من عـلاقة وثيقـة بموضـوع التقانـة. فقد أشارت هذه الاستراتيجية إلى أن التنمية الشاملة الجديرة بجهـد الأجيال العـربية وتضحيـاتها تتمثل في عدد من المضامين الهامة، أبرزها هو تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وتوفير فرص العمالة المنتجـة وخفض البطالـة، وإصلاح نـظم توزيـع الدخـل القومي في كـل قطر عـربي، وتحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية، وتقلص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية، وتحقيق الاعتـماد القومي عـلى الذات، وازالـة التبعية الاقتصاديـة، وانجـاز مهـام الاستقـلال الاقتصادي . . . الخ[٥٤].

وبنـاءً على هـذا التصور أشـارت «الاستراتيجيـة» أيضاً إلى أن القـدرة التقـانيـة المـراد اكتسـابها وتقويتها وتطويرها يجـب أن يكون همهـا الأول والأساسي تلبيـة الحاجـات الأساسيـة العربية، المتزايدة كمّاً والمتطورة نـوعاً، شرط عـدم الوقـوع في فخ تقليـد الأنماط الاستهـلاكية المسيـطرة في العالم الصنـاعي المتقدم، المبـددة للموارد[٥٥]. وتشـمـل القـدرة التقـانيـة في هـذا الصدد، القدرة على حسن اختيار التصـاميم الهندسيـة، والقدرة عـلى التعامـل والابتكار مـع الآلات والمعـدات، والقدرة عـلى الاستغلال الاقتصـادي الأمثـل لهـا، والقـدرة عـلى التغيـير والتـطوير، ثـم القـدرة على الصيـانة والحفـاظ على المعـدات والآلات، كل ذلـك في اطار من الاعتبارات المجتمعية والقيمية للمجتمع العربي[٥٦].

ثم طرحت ورقة الاسـتراتيجية قضيـة التقانـة في بُعدهـا الدولي بشكـل صحيح حينـما تسـاءلت: ماذا يـريد العـرب من العـالم الخـارجي بـالنسبـة للتقـانـة[٥٧]، وذلـك فيـما يختص بالمجموعات الاقتصادية المختلفة، وهي مجموعة البلدان الرأسماليـة الغربيـة ومجموعـة البلدان الاشتراكية ومجموعة البلدان النامية. وعند الاجابة عن هذا السـؤال المحـوري، حددت ورقـة الاسـتراتيجية مجمـوعة من المهـام الأساسيـة على الصعيـد العالمي، التي لا تـزال في اعتقادنـا صحيحة.

فبالنسبة إلى مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، والتي تعمقت معها الصلات في مجال استيراد التقانة، يجب أن يتم التحول من مرحلة القدرة على استيراد التقانة إلى مـرحلة القدرة على اكتساب التقانة، وذلك عبر السعي لدى هذه الـدول لمساعـدة الجانب العـربي في تطويـر قدراته الذاتية، علماً وبحثاً وتجربة ومشاركة فعلية عبر جميع المراحل التقانية. والواقع أن هـذا

---

(٥٤) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو تطوير العمـل الاقتصادي العـربي المشترك**، ج ١، ص ٨ ـ ٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥٦) أسـامة الخـولي، «التخطيط لبنـاء قدرة عـربية في العلم والتكنـولوجيـا،» ورقة قـدّمت إلى: المعهد العـربي للتخطيط بـالكويت، الحلقـة النقاشيـة السنويـة الخامسـة: **التخطيط لتنميـة عـربيـة: آفـاقـه وحـدوده** (الكويت: المعهد، ١٩٨١).

(٥٧) جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

التحول يتطلب ضرورة الإفادة من الوزن الاقتصادي العربي الكبير الذي تمثّله صادرات العرب النفطية إلى هذه البلدان، وكذلك واردات العرب الكبيرة من هذه البلدان، وذلك من أجل الحصول على شروط أفضل في مجال التقانة. ويكون ذلك من خلال[٥٨]:

- الاصرار على مواءمة التقانة مع ظروف الأقطار العربية وتمشيها مع الأولويات الاقتصادية والموارد الطبيعية والمهارات البشرية المتاحة والممكنة.

- مواجهة الابتزاز السعري الذي تمارسه الحكومات مع الشركات متعددة الجنسية في مجال توريد المعدات والآلات والسلاح، وفي مجال التدريب والتعليم ووضع التصاميم... الخ.

- وضع الحوافز، المادية والمعنوية، التي تكفل عودة «الطيور المهاجرة» من العلماء والمهندسين والفنيين العرب المقيمين في هذه الدول.

وبالنسبة إلى **مجموعة البلدان الاشتراكية**؛ فإن دعم القدرة التقانية العربية سيتطلب وجوب اكتشاف المزيد من فرص التعاون معها في الحقل التقاني[٥٩]، لا سيما وأن هذه البلدان لا تفصلها عنا تلك الفجوة التقانية الكبيرة التي تقوم بيننا وبين البلدان الرأسمالية الصناعية. كما أن هذه البلدان ليس لديها شركات متعددة الجنسيات، تمارس الاحتكار والابتزاز الذي تمارسه بلدان الغرب الصناعي. فضلاً عن أن الارتباط الوثيق القائم بين التقانة وتلبية الحاجات الأساسية للسكان في البلدان الاشتراكية يمثل ميزة كبيرة في تطوير الصناعة والطاقات الانتاجية في الأقطار العربية والتي يفترض أنها ستتوجه لتلبية هذه الاحتياجات للمواطنين العرب. أضف إلى ذلك أيضاً، «أن البلدان الاشتراكية تقدم شروطاً ميسرة للبلدان التي تتعامل معها بالنسبة لآلات ومعدات الانتاج والتدريب وارسال الخبراء وما إلى ذلك، سواء كان ذلك التيسير عبر المقايضة (الأمر الذي يساعد على زيادة الصادرات العربية) أو عبر شروط التبادل المعقولة وغير الابتزازية»[٦٠].

وبالنسبة إلى **مجموعة البلدان النامية**؛ فإنه على الرغم من أنها تتشابه، عموماً، مع الأقطار العربية في أنها مستهلكة ومشترية للتقانة، إلّا أن ثمة مجالات هامة للتعاون يمكن أن تقوم بينها وتثمر في النهاية ثمرات ايجابية في مجال دعم القدرة التقانية العربية. ويمكن، على سبيل المثال لا الحصر، ذكر المجالات التالية:

- التعاون المشترك في مجال تحديد الرؤى السليمة لطبيعة التقانة الملائمة التي تتناسب مع ظروف هذه البلدان وكيفية امتلاكها، والتفاوض الجماعي بصددها، وذلك عبر مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية والعلمية المهتمة بشؤون العالم الثالث.

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢ - ١٠٥.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

ـ العمل المشترك والتشاور الدائم، بشأن قواعد وأسس التعامل مع الشركات متعددة الجنسية والالتزام بها في مجال شراء التقانة والتدريب عليها وتسعير الخدمات التقانية التي تقدمها.

ـ استيراد العرب للتقانة من البلدان النامية التي قطعت شوطاً مهماً في مجال التطوير التقاني (مثل الهند، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين...).

ويبقى في النهاية أن نشير إلى أن تحويل الممكنات السابقة الذكر إلى واقع عملي لن يقتصر على ما ستبذله مجموعة الأقطار العربية من جهد وتنسيق وتعاون على الصعيد العالمي، بل يتوقف أيضاً على ما ستبذله من جهد وتطوير، بشكل جماعي، أو منفرد في مجال نظم التعليم والبحث العلمي فيها، وزيادة مقدار ما يخصَّص من الانفاق العام «للبحث والتطوير» وتشجيع المنظمات العربية على البحث العلمي والتقاني، وتبادل المعلومات والتقانة بين الأقطار العربية، والإسراع في دخول مرحلة انتاج وسائل الانتاج، وخلق المؤسسات العلمية التي تواكب هذه المتطلبات... الخ.

٩ ـ مواجهة تدهور شروط التبادل الدولي

تتعرض مجموعة الأقطار العربية، شأنها في ذلك شأن مجموعة بلدان العالم الثالث، لاتجاه طويل المدى لتدهور في شروط تبادلها التجاري. ويؤكد ذلك ما تشير إليه تقديرات صندوق النقد الدولي، ومنظمة الأنكتاد، وغيرهما حول أسعار صادرات وواردات أهم المجموعات السلعية، على المدى الطويل لغير مصلحة الأقطار النامية، النفطية وغير النفطية. والحق، أن التدهور في شروط التبادل الدولي يجب النظر إليه على أنه أحد مظاهر علاقات التبادل اللامتكافىء التي تنخرط فيها مجموعة الأقطار العربية باعتبارها دولاً مصدّرة للمواد الخام ومستوردة للسلع والمنتجات المصنعة، مع مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية، التي تستورد المواد الخام وتصدّر السلع والمنتجات المصنعة. ولسنا بحاجة هنا لكي نؤكد أن هذه الظاهرة تجد تفسيرها وجذورها في طبيعة نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي تنخرط فيه مجموعة الأقطار العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وتدهور شروط التبادل الدولي انما يعني، في التحليل الأخير، تدهور القوة الشرائية لوحدة الصادرات العربية. وتُلحق هذه الظاهرة أشد الاضرار بالأقطار العربية، النفطية وغير النفطية. فقد أدت إلى تدهور شديد في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، وإلى زيادة عجز موازين المدفوعات في البلدان ذات العجز المالي.

والسؤال الآن هو: كيف يمكن للأقطار العربية تحسين شروط التبادل الخارجي لصالحها في الفترة القادمة؟

وعند الاجابة عن هذا السؤال، يجب أن يكون واضحاً أن المواجهة الجذرية لظاهرة تدهور شروط التبادل الدولي، لن تكون إلّا من خلال العمل عبر تغيير البنيان الاقتصادي

العربي وتطويره وتقليل درجة اعتماده على الخارج (تصديراً واستيراداً). وتلك ستكون مهمة تتصل بالأجل الطويل. بيد أنه في الأجل القصير والمتوسط يمكن التلطيف من حدة هذه الظاهرة من خلال الاجراءات المطلوب تنفيذها على مستوى الصادرات وعلى مستوى الواردات، وذلك في اطار من التعاون والتضامن العربي، والتآزر والتنسيق مع البلدان النامية التي تعاني أيضاً من هذه الظاهرة.

وفي ما يتعلق **بأسعار الصادرات العربية** (كالنفط والغاز والفوسفات والقطن والمواد الخام الزراعية وبعض السلع المصنّعة)، من الضروري العمل على منع تدهورها وتحسينها لكي تتمشى مع موجة التضخم العالمي. وهذا سيتطلب:

- بالنسبة إلى النفط، ينبغي رأب الصدع الذي أصاب مؤخراً منظمة الأوبك، واعادة توحيد صفوف الأعضاء والوصول إلى حلول للمشكلات التي أدت إلى هذا الصدع، واعادة سوق النفط إلى البائعين بعد أن تطورت وأصبحت سوقاً يسيطر عليها المشترون.

- وبالنسبة للمواد الخام الأخرى التي تصدّرها الأقطار العربية، فلا بد من مواصلة التنسيق والتشاور مع البلدان النامية التي تشاركنا في انتاجها، وذلك من أجل الاتفاق على السياسات التي تهدف إلى رفع القدرة التفاوضية في السوق العالمية والبحث عن الصيغ الملائمة التي تمنع تدهور أسعارها ومنع تآكل قدرتها الشرائية (مثل تشجيع تكوين اتحادات المنتجين، والعمل على تطوير الاتفاقيات السلعية الدولية).

- ويأتي في هذا السياق أيضاً ضرورة تصنيع المواد الخام العربية (النفط والغاز والفوسفات والقطن... إلخ) لزيادة حجم القيمة المضافة فيها، ويمكّننا ذلك من زيادة المردود منها عندما نتبادلها في السوق العالمية.

- وفي ما يتعلق بالصادرات الصناعية العربية، فإنه من الضروري استخدام مختلف امكانات الضغط وعناصر القوة الممكنة التي يملكها العرب لكي تخفف البلدان الرأسمالية الصناعية من القيود الجمركية ومن نزعات الحماية التي تفرضها على هذه السلع داخل أسواقها.

أما على **مستوى الواردات العربية**، وتلك هي نقطة الضعف الأساسي، فيتعين الهبوط بالميل المتوسط والميل الحدي للاستيراد عبر الزمن لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي في تزويد الأقطار العربية بمختلف صنوف السلع الغذائية والاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. ولن يتحقق ذلك إلّا من خلال منظور تنموي يتبنى شعار «الاعتماد الجماعي على النفس» كهدف استراتيجي. بيد أنه في الأجل القصير والمتوسط يتعين استثمار هذا «الحجم الكبير من الواردات السلعية العربية» في دعم القدرة التفاوضية للعرب في الحصول على أسعار أفضل وشروط أيسر. كما يتطلب ذلك تنويع مصادر الاستيراد.

١٠ ـ دعم الوجود العربي في المنظمات الدولية

ليس هناك تناسب بين ثقل الوجود العربي في الاقتصاد العالمي وبين درجة وجوده في المنظمات والمحافل الدولية. فالعالم العربي يمد الاقتصاد العالمي بالنفط وغيره من المواد الخام المهمة. كما أنه يمثل سوقاً واسعة أمام العديد من المنتجات المصنعة وغير المصنعة التي تنتجها البلدان الصناعية المتقدمة. وهناك على أرضه شركات استشارية ومصالح أجنبية لا يستهان بها (في مجال النفط والمال والصناعة...). ويمثل المال العربي النفطي الموجود في الخارج قوة مالية مؤثرة في نظام النقد الدولي ونظام الائتمان الدولي الراهن. وتُعدّ مساهمات العرب في المعونات المقدمة إلى البلدان الفقيرة والنامية، سواء تلك المقدمة بشكل ثنائي أو عبر المنظمات الدولية، من أكبر المساهمات وتزيد في نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي العربي عن نظيرها في البلدان الرأسمالية الأغنى والأكثر تقدماً.

ومع ذلك ما زالت أنصبة الأقطار العربية في المنظمات الدولية المختلفة (مثل هيئة الأمم المتحدة،والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات والمحافل الدولية) ضعيفة. ويؤدي هذا الوضع إلى عدم امكان العرب المساهمة بشكل فعال في ادارة هذه المؤسسات والاشتراك في وضع قراراتها على نحو يدافع عن مصالحها وقضاياها القومية والأمنية والاقتصادية. ومما يؤسف له، أنه في الوقت الذي تتعاظم فيه، مثلاً، قوة المال العربي النفطي في دعم صندوق النقد الدولي ومساندته، فإن هذا الصندوق ـ بسبب ضعف الوجود العربي فيه ـ قد «استفرد» ببعض الأقطار العربية ذات العجز المالي الهيكلي والتي تفاقمت ديونها مؤخراً، لكي يملي عليها مجموعة من السياسات المجحفة والخاطئة مقابل ما تحصل عليه من تسهيلات ائتمانية منه. وذلك وضع يجب تجاوزه، حتى يمكن توظيف الوجود العربي في تلك المنظمات لخدمة القضايا والمصالح العربية.

هذا، وتجدر الاشارة إلى أن دعم الوجود العربي في المنظمات والمحافل الدولية قضية لن نكسبها إلاّ إذا كان هناك درجة عالية من التضامن والتنسيق بين الأقطار العربية، وتوحيد صلب في مواقفها ومطالبها في هذا الخصوص. كما أن تلك القضية تحتاج إلى استخدام ما تملكه بعض الأقطار العربية من قوة مالية ونفطية لكي توظّف كسلاح ضاغط لتكثيف الوجود العربي في تلك المنظمات ودعمه.

وإذا استطاع العرب في الأجل القريب أو المتوسط، أن يتمكنوا من استثمار وزنهم النسبي في الاقتصاد العالمي في الحصول على أنصبتهم العادلة في وظائف ومسؤوليات المنظمات الدولية، فإن نجاحهم في هذا المجال سيتوقف على حسن اختيار الحكومات العربية لممثليها في تلك المنظمات، وعلى وجود السياسات والتوجيهات الرشيدة التي تمكّن هؤلاء الممثلين من التصرف بحكمة وكفاءة عالية، وعلى نحو يتمشى مع خدمة المصالح القومية والاقتصادية للمجموعة العربية ككل. ويتطلب هذا وجوب التنسيق المسبق مع جامعة الدول العربية.

خاتمة

يتضح من العرض السابق، أن وضع الأقطار العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تعرّض لمؤثرات معاكسة كثيرة، مثل تدهور أسعار النفط، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، والأخطار التي تتهدد المال العربي في الخارج، وتزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تدبير الغذاء، وتعاظم نزعة الحماية، وتدهور شروط التبادل الدولي... الخ. والمشكلة الجوهرية هنا، هو أنه في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة النظام الرأسمالي العالمي في العقد الأخير، تعاظم، في الوقت نفسه، انخراط مجموعة الأقطار العربية في هذا النظام، وضعفت أواصر العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الأقطار العربية، وبينها وبين بلدان العالم الثالث. ولا يخفى أنه إذا ما استمر نمط العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية على المنوال نفسه الذي سار عليه في الماضي، فإنه من المتوقع أن يزداد تدهور الاقتصاد العربي فترة بعد أخرى في المستقبل. لكن التحليل كشف عن أن الأقطار العربية تملك بمجموعها عدداً من عناصر القوة، التي لو استطاع العرب استثمارها في حلبة الصراع في العلاقات الاقتصادية الدولية، لأمكنهم أن يغيروا من هذا الموقع الضعيف واللامتكافىء الذي يوجدون فيه الآن في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وعلى النحو الذي يخدم قضاياهم القومية والاقتصادية والأمنية. ومن هذه العناصر، يبرز على وجه الخصوص النفط العربي، والثروات الطبيعية العربية، والمال العربي المستثمر في الخارج، وامكانات التكتل التجاري والتعاون النقدي، ودعم العمل والتضامن مع البلدان النامية الأخرى...

وإذا كان هناك من هدف قد سعت هذه الدراسة إلى ابرازه، فهو دق ناقوس الخطر حول استمرار تردّي وضع الاقتصاد العربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتأزم، ولفت الانتباه إلى خطورة هذا الوضع، والكشف عن الامكانات التي نملكها كعرب لتغيير هذا الوضع.

إنها دعوة، إذاً، لمواجهة أخطار التبعية والسعي لبلوغ أهداف التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة والتضامن مع دول العالم الثالث في معاركها ضد قوى التخلف والاستغلال والهيمنة على الصعيد العالمي.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الإمام، محمد محمود. **دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٧٦. (مذكرة خارجية؛ ١١٥٦)

أمين، سمير. **أزمة الامبريالية أزمة بنيوية**. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

ـــــ. **الاقتصاد العربي المعاصر**. ترجمة غسان ادريس. بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٤.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٤.

ـــــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٧.

ـــــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٨.

ـــــ. **جداول المديونية العالمية، ١٩٨٣/١٩٨٢**. واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٣.

ـــــ. **جداول المديونية العالمية، ١٩٨٨/١٩٨٧**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٨.

تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية، ١٩٨٠. الكويت: [د. ن.]، ١٩٨١.

التمار، عبد الوهاب. **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها، أداؤها ودورها المأمول في تطوير التنمية المحلية**. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥.

جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. **الديون والتنمية: دراسة في أثر**

القروض الخارجية على التنمية بالبلاد العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ـــــ. **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**. تونس: الجامعة، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١)

ـــــ. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤**. تحرير صندوق النقد العربي. تونس: الجامعة، ١٩٨٥.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**. تحرير صندوق النقد العربي. تونس: الجامعة، ١٩٨٧.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**. تحرير صندوق النقد العربي. تونس: الجامعة، ١٩٨٨.

جورنييه، موريس. **العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم**. ترجمة سليم مكسور. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

الحق، محبوب. **ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

زكي، رمزي. **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل**. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥. (العرب والأزمة الاقتصادية العالمية؛ ٤)

ـــــ. **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ـــــ. **أزمة القروض الدولية: الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

ـــــ. **الاعتماد على الذات: بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية**. نيقوسيا: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧.

ـــــ. **بحوث في ديون مصر الخارجية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

ـــــ. **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨)

ـــــ (محرر). **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها**. نيقوسيا: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧.

ـــــ. **التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

ـــــ. **توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح والقضايا القومية والاقتصادية في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة**. تونس: جامعة الدول

العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٨٦.
ـــــ. **حوار حول الديون والاستغلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.
ـــــ. **حول مفهوم التخلف الاقتصادي وتفسيره.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٤.
ـــــ. **دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.
ـــــ. **الديون الخارجية وآثارها على التنمية بالبلاد العربية.** تونس: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٨٣.
ـــــ. **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
ـــــ. **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو.** القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٦٦. (مذكرة خارجية؛ ١٩٦٦)
ـــــ. **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.
ـــــ. **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
ـــــ. **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٨٤)
ساكس، أجناتسي. **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.** ترجمة محمد صبحي الأتربي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
سويزي، بول وهاري ماجدوف. **أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة.** ترجمة سعيد محيو. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.
شافعي، محمد زكي. **التنمية الاقتصادية.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. **الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧٥ - ١٩٨٩.** الكويت: الصندوق، ١٩٨٩.
ـــــ. **دراسة حول معوّقات التنمية في الدول العربية الأقل نمواً.** الكويت: الصندوق، ١٩٧٨.
صندوق النقد الدولي. **الاحصائيات المالية الدولية، ١٩٨٧.** واشنطن، دي. سي.: الصندوق، ١٩٨٨.
عبد الله، اسماعيل صبري. **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

العيسوي، ابراهيم. **التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٣.

ـــــ. **مناهج قياس التنمية**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٧.

قرم، جورج. **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، ١٩٨٦**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧.

ماير، جيرالدم. **التجارة الدولية والتنمية**. ترجمة أحمد سعيد دويدار. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٨.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الأمانة العامة. **ورقة عمل حول تنسيق الإنماء التكاملي العربي، واقعه ومستقبله**. عمان: المجلس، ١٩٨٦.

محمد، سليمان هاشم. **سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على تكاليف منتجات الصناعة التحويلية في السودان**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١/١٩٨٢.

مصر. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٥٢ - ١٩٨٥**. القاهرة: الجهاز، ١٩٨٦

ـــــ. وزارة التخطيط القومي. **تساؤلات حول استراتيجية التنمية**. القاهرة: الوزارة، ١٩٧٦. (مذكرة رقم ٣٠)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. **أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ - ١٩٧٥**. الكويت: المعهد، ١٩٨٠.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٥.

ولعلو، فتح الله. **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

دوريات

الأهرام: ١٩٨٧/١٢/٢١.

«تأثير انهيار البورصات العالمية على الاستثمارات العربية.» **الاقتصاد والأعمال**: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي): السنة ٢٠، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٣.

زكي، رمزي. «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ - ١٩٨١): حصاد التجربة واحتمالات المستقبل.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١، العدد ٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

ـــــ. «الـديـون الخـارجيـة وتعميق التبعيـة: مـلاحـظات حـول خـبرة مصر بـين الـدائنيـة والمديونية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

ـــــ. «مـأزق النظام الـرأسمالي.» **الأهـرام الاقتصـادي**: أيلول/ سبتمـبر ١٩٨٢ ـ نيسـان/ ابريل ١٩٨٣.

ـــــ. «ملاحظات حول استراتيجية التنمية بـالبلاد المتخلفـة.» **فكر**: السنـة ٢، العدد ١٠، ١٩٨٦.

السياسة (الكويت): ١٩٨٨/١/١٢.

غيث، أسامة. «الاصلاح والتكيف في تركيا.» **الأهرام**: ١٩٨٧/١٠/١٧.

الـقـبس (الـكـويـت): ١٩٨٦/٢/٢٣؛ ١٩٨٧/١٠/١٨؛ ١٩٨٧/١٠/٢٧، و١٩٨٧/١٢/١٧.

كالدور، نيكـولاس. «تخفيض قيمة العملة والتكيف في البلدان النـامية.» **التمـويل والتنميـة** (صنـدوق النقد الـدولي والبنك الـدولي): السنـة ٢٠، العـدد ٢، حـزيـران/ يـونيـو ١٩٨٣.

كروكيت، أندرو. «بعض المسـائل المتعلقـة باستخـدام موارد الصنـدوق.» **التمويـل والتنمية** (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي): السنة ١٩، العدد ٢، ١٩٨٢.

مـرسي، فؤاد. «تحركـات الشركات متعـددة الجنسية في المنـطقة العـربيـة.» **التنميـة والتقـدم الاجتماعي**: السنة ١٥، العدد ١٠، آب/ اغسطس ١٩٧٩.

«مقايضة الديون بحقوق ملكية في الـدول الناميـة.» **نشرة ضمان الاستثمار** (المؤسسة العـربية لضمان الاستثمار): العدد ٢٣، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

منصور، فوزي. «الفكر الثوري العربي: أزمة الموضوع ـ أزمة الذات.» **أدب ونقد** (مصر): السنة ٥، العدد ٤٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

ميلس، بيار م. لاند. «الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي: تجربة أولى.» **التمويل والتنمية**: السنة ١٩، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

النشاشيبي، حكمت شريـف. «تطوير الأسواق المـالية العـربية: مـلاحظات عمليـة.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقـطار العربيـة المصدرة للبـترول** (أوابك): تشرين الثـاني/ نوفمـبر ١٩٨٢.

نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (بنك الخليـج الدولي): السنـة ٣، العدد ٩، تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

الوطن (الكويت): ١٩٨٤/١١/١٤؛ ١٩٨٨/١/٩، و١٩٨٨/١/١١.

مؤتمرات وندوات

اتحاد الاقتصاديين العرب والجمعية الاقتصادية الكويتية. مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب: المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، ١٠، الكويت، ٦ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر. عمان، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

التضخم في العالم العربي، اجتماع خبراء عقد في المعهد العربي للتخطيط بالكويت. نيقوسيا: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٦.

التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

جامعة الكويت، كلية التجارة والبنك المركزي الكويتي. المؤتمر الدولي حول تنمية أسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي، الكويت، ٣٠ نيسان/ ابريل - ٣ أيار/ مايو ١٩٨٤.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع. المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٢، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٧.

ـــــ. المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٦، القاهرة، ٢٦ - ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨١.

ـــــ. المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٧، القاهرة، أيار/ مايو ١٩٨٢.

ـــــ. المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٩، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الأمانة العامة. ندوة العمل العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، عمان، ٢٦ - ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. **الحلقة النقاشية السنوية الرابعة: التخطيط لتنمية عربية آفاقه وحدوده.** الكويت: المعهد، ١٩٨١.

ـــــ. **الحلقة النقاشية السنوية السادسة: حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن.** الكويت: المعهد، ١٩٨٤.

ـــــ. الحلقة النقاشية السنوية، ٨، الكويت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

ـــــ. الحلقة النقاشية السنوية، ٩، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

ـــــ. الحلقة النقاشية السنوية، ١١، الكويت، ١٩٨٨.

ـــــ. ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، الكويت، ٢٠ - ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

منتدى الفكر العربي. ندوة المديونية والأرصدة العربية في الخارج، عمان، ١١ - ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربي،الدوحة، ٨ - ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

٢ - الأجنبية

Books

Abott, George. *International Indebtedness and the Developing Countries.* London; New York: Macmillan, 1979.
Agarwalla, A.N. and S.P. Singh (eds.) *Accelerating Investment in Developing Economy.* London: Oxford University Press, 1966.
The American Economic Association. *Readings in the Theory of International Trade.* Home wood, Ill.: Richard Irwin Inc., 1950.
Autorenkollektiv. *International Monopole.* Berlin: Dietz Verlag, 1978.
Batra, Ravi. *The Great Depression of 1990: Why it's Got to Happen? How to Protect Yourself?.* New York: Simon and Schuster, 1987.
Bergson, Abraham [et al.]. *Readings in Economic Analysis.* Cambridge, Mass : Cambridge University Press, 1950.
Castells, Manuel. *The Economic Crisis and American Society.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.
Center of Internal Studies. *The Objectives of U.S. Economic Assistance Programs.* Washington, D.C.: The Center, 1957.
Chenery, Hollis B. and A. MacIwan. *Optinal Patterns of Growth and Aid, the Case of Pakistan: Theory and Design of Economic Development.* Baltimore, Md.: [n.pb.], 1975.
——— [et al]. *Redistribution with Growth.* London: Oxford University Press, 1975.
Cleine, William R. *International Debt and the Stability of the World Economy: Policy Analysis in International Economics.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1983.
——— and Sydney Weintraub (eds.). *Economic Stabilization in Developing Countries.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981.
Collier, Philipe. *Eurobanks and Liquidity Creation: A Broader Perspective.* Berlin: Weltwirtschaftliches Archives, 1983.
Cuddington, John T. *Capital Flight: Estimates, Issues and Explanations.* Washington, D.C.: World Bank, 1985. (CDP Discussion Paper; no. 1985-51)
Dell, Sydney S. and Roger Lawrence. *The Balance of Payments Adjustment Process in Developing Countries.* New York: [n.pb.], 1980.
Emmanuel, Arghiri. *Appropriate or Underdeveloped Technology?.* New York: Wiley, 1982.
———. *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.* New York; London: Monthly Review Press, 1972.

Friedman, Milton. *Capitalism and Freedom.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1962.

Galbraith, J. *The Greet Crash 1929.* London: Hamish Hamilton, 1955.

Guaranty, Morgan. *Capital Flight: World Financial Markets.* New York: Trust Company, 1986.

Grubel, Herbert G. *The International Monetary System: Efficiency and Practical Alternatives.* 3rd ed. Harmondsworth, N.Y.: Penguin, 1977.

Gupta, R.G. *International Liquidity: Problems, Appraisals and Perspectives.* New Delhi: S. Chand and Co., 1972.

Healy, J.M. *The Economics of Aid.* London: Penguin, 1970.

Heininger, Horst and Lutz Mair. *Internationaler Kapitalismes.* Berlin: Dietz Verlag, 1987.

Higgins, B. *Economic Development: Principles, Problems and Policies.* New York: Norton and Company, 1959.

Keynes, John. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan, 1936.

Killick, Tony (ed.). *Adjustment and Financing in the Developing Countries: The Role of the International Monetary Fund.* London: Overseas Development Institute, 1982.

——— (ed.). *Adjustment and Financing in the Monetary Fund.* Washington, D.C.; London: Overseas Development Institute, 1982.

———. *IMF Stabilization Programs.* London: Overseas Development Institute, 1981. (Working Paper; no. 6)

Kindleberger, Charles. *The World in Depression 1929-1939.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1973.

Klaus, Heraugeber, G. and M. Buhr. *Philosophisches Worterbuch.* Leipzig: V.E.B. Bibliographisches Institut, 1974.

Kollch, Klaus. *Gold, Dollar, Wahrungskrise.* Berlin: Verlag die Wirtschaft, 1981.

Leibenstein, Harvey. *Economic Backwardness and Economic Growth: Studies in the Theory of Economic Development.* New York: Wiley, 1957.

Lozoya, J. and A.K. Bhattacharya (eds.). *The Financial Issues of the New International Economic Order.* New York: Oxford University Press, 1980.

Machlup, Fritz (ed.). *International Monetary Economics.* London: Allen and Unwin, 1966.

Meed, James. *The Balance of Payments.* London: Oxford University Press, 1951.

Meyers Neues Lexkon. Leipzig: V.E.B. Bibliographisches Institut , 1964.

Robinson, Joan (ed.). *Essays in the Theory of Employment.* Westport, Conn.: Hypersin Press, 1980.

Rosenstein-Rodan, P.N. *Notes on the Theory of the «Big Push».* Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1957.

Scammell, W.M. *International Monetary Policy.* 2nd ed. London: Macmillan, 1965.

Sewell, J.W., R.E. Feinberg and V. Kallab. *U.S. Foreign Policy and the Third World, Agenda 1985-86.* Washington, D.C.: Overseas Development Institute, 1986.

Sombart, O. *Das Wirtschaftsleben inn Zeitalter des Hochkapitalismus.* Munich: [n.pb.], 1928.

Sutton, Mary. *The Costs and Benefits of Stabilization Programs: Some Latin*

American Experience. London: Overseas Development Institute, 1981. (Working Paper; no. 3)

Thirwall, A.P. *Inflation, Saving and Growth in Developing Countries*. London: Macmillan, 1974.

United Nations. *Implementation of the International Development Strategy* . New York: U N, 1973 (Papers for the First Overall Appraisal of Progress of the United Nations Development Decade, vol. 1)

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Trade and Development Report, 1987*. New York: UN, 1988.

Vanek, J. *Estimating Foreign Resources Needs for Economic Development: Theory, Method and Case Study of Columbia*. New York: Mc Graw Hill Co., 1967.

World Bank. *Arab Republic of Egypt: Current Economic Situation and Growth Prospects*. Washington, D.C.: The Bank, 1983. (Report no. 4498-EGT)

———. *Developments in and Prospective for the External Debt of the Developing Countries: 1970-80*. Washington, D.C.: The Bank, 1981. (The World Bank Staff Papers; no. 488)

———. *External Debt of Developing Countries 1986/1987*. Washington, D.C.: The Bank, 1987.

———. *World Debt Tables, External Public Debt of LDCS*. Washington, D.C.: 1974.

———. *World Development Report, 1983*. Washington, D.C.: 1984.

———. *World Development Report, 1985*. Washington, D.C.: 1986.

———. *World Development Report, 1987*. Washington, D.C.: 1988.

Periodicals

Alexander, S.S. «Effects of a Devaluation: A Simplified Synthesis of Elasticities and Absorption Approach.» *American Economic Review:* March 1959.

Anderson, K.P.«Optimum Growth when the Stock of the Resources is Finite and Depletable.» *Journal of Economics:* 1972.

«And how the Bill comes Due?» *International Business Week:* 16 November 1987.

The Arab-British Chamber of Commerce.« Saudi Arabian Petro-Chemical Exports: The EEC Protectionist Measures and SABIC's Prospects.» *Arab Gulf Journal:* vol. 5, no. 1, April 1985.

«The Arusha Initiative.» *Development Dialogue:* no. 2, 1980.

Blomquirt, A.G. «Empirical Evidence on the Two Gaps Hypothesis.» *Journal of Development Economics:* vol. 3, no. 2, July 1976.

Bullock, J.C. «Devaluation.» *Review of Economic Statistics:* XVI, 1934.

Burkett, Paul. «Financial Repression and Financial Liberalization in the Third World: A Contribution to the Critique of Neoclassical Development Theory.» *Radical Political Economics Review:* vol. 19, no. 1, 1987.

Cairncross, A.K. «International Trade and Economic Development.» *Economica:* August 1961.

Chenery, Hollis B. «Patterns of Industrial Growth.» *American Economic Review:* September 1960.

——— and A. Strout. «Foreign Assistance and Economic Development.» *American Economic Review:* vol. 56, no. 4, September 1966.

Duwendag, D. «Baker Plan.» *Zeitschift für das Gesamte Keditwasen:* no. 2, 1968.

Erbe, Susanne. «The Flight of Capital from Developing Countries.» *Intereconomics Review of International Trade and Development:* November-December 1985.

Garten, J.E. «Rescheduling Sovereign Debt: Is there a Better Approach.» *The World Economy:* vol. 5, no. 3, November 1982.

Heinvetter, Bernd. «Liquidity Creation in the Euromarkets: A comment.» *Journal of Money, Credit and Banking:* vol. 11, 1979.

Herrald Tribune: 18 December 1985.

Hirschmann, A.O. «Devaluation and the Trade Balance: A Note.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 31, February 1949.

———. «The Political Economy of Import-Substitution Industrialization in Latin America.» *Quarterly Journal of Economics:* vol. 132, no. 1, February 1968.

Klein, T.M. «Economic Aid through Debt Relief.» *Finance and Development:* vol. 10, no. 3, September 1973.

Korner, H. «The External Debt of Developing Countries and Internal Process of Adjustment.» *Economic:* vol. 34, 1986.

Machlup Fritz. «Relative Prices and Aggressive Spending in the Analysis of Devaluation.» *American Economic Review:* June 1955.

Maizels, A. «The Effect of Industrialization on Exports of Primary Producing Countries.» *Kyklos:* no. 1, 1961.

MEMO: December 1987.

Pandit, A. Shirkrishna. «IMF Resident Representative.» *Finance and Development* (IMF and WB): vol. 10, no. 3, September 1973.

Polak, J.J. «Exchange Depreciation and International Monetary Stability.» *Review of Economics and Statistics:* 1974.

———. and T.C. Chang, «Effect of Exchange Depreciation on a Country's Export Price' Level.» *Staff Papers* (IMF): February 1950.

Prebish, R. «Commercial Policy in the Underdeveloped Countries.» *American Economic Review:* no. 2, May 1954.

Reichmann, T.M. «The Fund's Conditional Assistance and the Problems of Adjustments.» *Finance and Development* (IMF and WB): vol. 15, no. 4, December 1978.

Rosenstein-Rodan, P.N. «Industrialization of Eastern and Southeastern Europe.» *Economic Journal:* 1943.

———. «International Aid for Underdeveloped Countries.» *Review of Economics and Statistics:* no. 2, May 1961.

Rostow, W.W. «The Take-off into Self-sustained Growth.» *Economic Journal:* March 1956.

Salop, Joanne. «Distributional Aspects of Stabilization Programs in Developing Countries.» *Staff Papers* (IMF): vol. 27, no. 1, March 1980.

Sparos, John. «Deteriorating Terms of Trade and Beyond.» *Trade and Development* (UNCTAD Review): no. 2, Winter 1982.

Sweezy, Paul. «On the Global Disorder.» *Monthly Review:* vol. 30, no. 11 April 1979.

Tsiang, S.C. «The Role of Money in Trade-balance Stability: Synthesis of the Elasticity and Absorption Approaches.» *American Economic Review:* December 1961.

Wabe, J. Stuart. «Third World Industrialization: The Consequences for Western Europe.» *Intereconomics:* vol. 22, no. 4, July-August 1987.
Welfens, Paul. «Innovation and International Competitiveness.» *Intereconomics:* vol. 22, no. 4, July-August 1987.
Winston, G.C. «Notes on the Concept of Import-substitution.» *Pakistan Development Review:* vol. 7, Spring 1967.

فهـرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص - ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص - ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص - ٥ $) .... د. نادر فرجاني
العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص - ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٣٦ ص - ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص - ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص - ١٤ $) .... ندوة فكرية
انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات (٣١٢ ص - ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص - ٢٠ $) .... ندوة فكرية
الصراع العربي - الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص - ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون - القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص - ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية.
ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون -
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص - ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص - ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص - ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
التطور التاريخي للانظمة النقدية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص - ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص - ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص - ٨ $) .... ندوة فكرية
السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص - ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص - ١١ $) .... ندوة فكرية
الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص - ٣ $) .... د. علي نصار
صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص - ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص - ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص - ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص - ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
القومية العربية والاسلام... طبعة ثالثة (٧٨٠ ص - ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص - ١٥ $) .... ندوة فكرية

سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص - ٦٢,٥٠ $) ....
مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص ـ ٢ $) ... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) ... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) ... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ... د. نازلي معوض احمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
(١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) ... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٢٢٤ ص ـ ٤ $) ... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٢,٥٠ $) ... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) ... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) ... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية .. طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) ... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٢٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) ... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... د. عبد الله عبد المحسن السلطان



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- قياس التبعية في الوطن العربي (٢٦٤ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم العيسوي
- الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (١١٥٢ ص ـ ٢٨ $) .... ندوة فكرية
- الدولة المركزية في مصر (٢٢٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. نزيه نصيف الايوبي
- القضية الفلسطينية في اربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل (٥٢٠ ص ـ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي
(سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (٢)) (٦٤٤ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية
- امريكا والوحدة العربية (٢٧٢ ص ـ ٦ $) .... د. علي الدين هلال
- اشكاليات الفكر العربي المعاصر
(٢٠٠ ص ـ ٥$) .... د. محمد عابد الجابري
- التنمية العربية (٤٤٠ ص ـ ١٠$) .... د. سعد الدين ابراهيم واخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨
(٧٩٢ ص ـ ٢٠$) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان)
(١٠٨٨ ص ـ ٢٥$) .... ندوة فكرية
- تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ ص ـ ١٠ $) .... د. رشدي راشد
- الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د. مصطفى الفيلالي
- الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... د. حسين أبو النمل
- مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات
(٥٧٦ ص ـ ١٠ $) .... د. خير الدين حسيب وآخرون
- المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ ص ـ ٩ $) .... د. سعد الدين ابراهيم واخرون
- العرب والعالم (٤١٢ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. علي الدين هلال وآخرون
- المورد الواحد والتوجّه الانفاقي السائد (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. أسامة عبد الرحمن
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام
(سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٢)) (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. وجيه كوثراني
- الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ ص ـ ١٠ $) .... ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩١٧: دراسة توثيقية (٧٦٠ ص ـ ٢٠ $) .... د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن العربي وتركيا وجنوب اوروبا (١٢٠ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. أمين ود. فيصل ياشير
- سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية
(٣٠٤ ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (٢٥٢ ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) .... د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)) (٢٤٨ ص ـ ٧$) .... د. احمد يوسف احمد

الدكتور رمزي زكي

■ ولد في الأقصر، في مصر، عام ١٩٤١

■ حصل على بكالوريوس الشرف في الاقتصاد عام ١٩٦٣ من جامعة القاهرة، وعلى الماجستير عام ١٩٧٠ ثم على الدكتوراه عام ١٩٧٤ من جامعة العلوم الاقتصادية في برلين. وحصل على درجة «أستاذ» في الاقتصاد عام ١٩٨٥

■ عمل معيداً وخبيراً وخبيراً أول ومستشاراً في معهد التخطيط القومي في مصر

■ يعمل حالياً مستشاراً في المعهد العربي للتخطيط في الكويت وعضواً في الهيئة الاستشارية العليا للمعهد

■ أصدر حتى الآن ستة عشر كتاباً، منها: **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث** (القاهرة ١٩٧٨)؛ **مشكلة التضخم في مصر، مع برنامج لمكافحة الغلاء** (القاهرة ١٩٨٠)؛ **دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع استراتيجية مقترحة** (القاهرة ١٩٨٣)؛ **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة** (الكويت ١٩٨٤)؛ **بحوث في ديون مصر الخارجية** (القاهرة ١٩٨٥)؛ **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية** (القاهرة ١٩٨٥)؛ **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** (الكويت ١٩٨٥)؛ **التضخم المستورد** (القاهرة ١٩٨٦)؛ **الديون والاستغلال** (القاهرة ١٩٨٦)؛ **التاريخ النقدي للتخلف** (الكويت ١٩٨٧)؛ **الاعتماد على الذات** (قبرص ١٩٨٧)؛ **فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي** (القاهرة ١٩٨٧).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣